ثقافة التطرف
التصدي لها والبديل عنها

حمزة المزيني

الانتشار العربي

ثقافة التطرف
التصدي لها والبديل عنها

حمزة المزيني

مؤسسة الانتشار العربي

ص.ب 113/5752

E-mail:arabdiffusion@hotmail.com.
arabdiffusion@hotmail.co.u.k

www.alintishar.com

بيروت - لبنان

هاتف:١٦٥٩١٤٨-٩٦١ فاكس: ١٦٥٩١٥٠-٩٦١

ISBN 978-9953-507-40-8

الطبعة الأولى 2008

ثقافة التطرف:
التصدي لها والبديل عنها

المحتويات

مدخل ٧
مقدمة شكراً يا خادم الحرمين الشريفين ٩
ملحوظات على حوار الشيخ عبد الله المنيع ١٥
الرقيق والمرأة ـ ١ ٢١
الرقيق والمرأة ـ ٢: وجه شبه! ٢٧
حراسة الفضيلة ٣١
الفقه الجامع ٣٧
الحيازات «العلمية» ٤١
محنة التخصص ٤٧
توثيق الحديث النبوي الشريف ـ ١ ٥٣
توثيق الحديث النبوي الشريف ـ ٢ ٥٧
«إذا كثر المفكرون.. كثرت الفتن» ٦١
فقه الوعظ ٦٥
بوادر خطابٍ عقلاني رشيد ٦٩
هذا هو إسلامنا ٧٥
أما آن لهؤلاء أن يتوقفوا؟ ٧٩
لنواجِه الحقيقة ٨٣
حتى لا نتهم بالازدواجية دفاعاً عن التبرج! ٨٧
«قد صدَقَك وهو كذوب» ٩١
ثقافة الجهاد ٩٥
هل نحن في القرون الوسطى؟ ٩٩
خسائر ومكاسب ١٠٥
«التقليد ليس علماً» ١١١
البنية الفقهية مرة أخرى ١١٥
وأين كانت الهيئة؟ ١١٩
مثال على التقليد ١٢٣

ومثال آخر على التقليد ١٢٧
العَجَزَة ١٣١
بيان التصنيف ١٣٧
حدثٌ سيكون له ما بعده ١٤١
Witch Hunt ١٤٧
المناحرات المذهبيّة ١٥٣
دعوة كريمة من سماحة المفتي ١٥٩
ثقافة التدافع ١٦٥
الحكمة في إدارة المعركة ١٧١
ربيع المتطرفين ١٧٧
استغلال الأزمات ١٨٣
من الروح إلى اللحم ١٨٩
يقتلون الناس باسم الله ١٩٣
النزول من الشجرة ١٩٩
مَنْعُ التاريخِ من تكرار أخطائه ٢٠٥
الجهاد والحرب العادلة ٢٠٩
فقه جديد للجهاد ٢١٥
أي صراع للحضارات: لماذا لا يمكن للهوية الدينية أن تكون مصيراً محتوماً؟ ٢٢١
سعدتُ بك يا سعدُ ٢٢٩
«التصدي للتوجه الإيديولوجي» ٢٣٣
ويستمر الحوار ٢٣٩
«في البحث عما يجمعنا» ٢٤٥
صلاة الجمعة في مصر ٢٥٧
يوم الجمعة الذي فقدناه ٢٦٣
والمثقفون لحومهم مسمومة! ٢٦٧
مخيمٌ صيفي دعوي في أمريكا ٢٧٣
التصدي لمنابع الفكر المنحرف ٢٧٩
تفكيك هالة «الجهاد» الأفغاني ٢٨٥
ثقافة الثأر ٢٩١
براءة من الطائفية ٢٩٥

مدخل

شهدت السنوات الست الماضية نشاطاً غير مسبوق في الحوار بين مختلف الأطياف الوطنية في المملكة العربية السعودية التي كانت تعبر عن وجهات نظرها بمستويات من الصراحة والشفافية غير معهودة. وكان معظم هذا الحوار يتركز حول كثير من القضايا الفكرية والدينية التي تختلف الاجتهادات المشروعة فيها.

وتصور الصحف السعودية في هذه الفترة مدى اتساع هامش الحرية الفكرية والتعبيرية الذي أتاح لكثير من الأصوات الوطنية من مختلف التيارات الفكرية والثقافية أن تشارك بآرائها في مناقشة هذه القضايا. وكانت هذه التيارات تعبر عن الاختلافات في اجتهاداتها مما يتيح لملاحظ السياق الثقافي والفكري السعودي أن يكتشف مدى التنوع الذي يزخر به وطننا.

وكانت القضايا الدينية أبرز القضايا التي دار حولها الحوار؛ ذلك أن كثيراً من الكتّاب وجدوا الجو ملائماً للتعبير عن اختلافهم مع كثير من الاجتهادات الدينية السائدة التي تنطلق من رأي واحد يرى أنه هو الرأي الصحيح في كثير من القضايا التي تحتمل اجتهادات متعددة.

ومن المهم أن ألاحظ هنا أن الإسهامات في هذه الحوارات جوبهت في بداية هذه الفترة بكثير من الاستنكار والرفض والاعتراض. لكن هذا كله أخذ في الانحسار مع استمرار الحوار وتعوُّد الفرقاء المختلفين على الاستماع إلى الآراء المخالفة لآرائهم. لقد خفت، أو كادت تختفي، تلك الحدة التي كانت تقابل بها الاجتهادات المخالفة للسائد. بل إننا نشهد الآن أن بعض الأصوات المحافظة أخذت في التخلي عن بعض الاجتهادات المتشددة التي كانت تعدها الحق الذي لا مراء فيه.

وأجدها مناسبة هنا أن أجمع بعض المقالات التي كتبتُها إسهاماً في ذلك الحوار الوطني الثري رغبة في أن تكون شهادة على هذه الفترة الخصبة من الحوار الذي لم يكن ممكناً في الأجيال السابقة.

وقد نشرت هذه المقالات كلها، إلا عدد محدود منها، في صحيفة «الوطن» السعودية التي تميزت بأنها الصحيفة الأكثر جرأة في نشر المقالات النقدية والمقالات التي تتبنى الآراء المعارضة لها.

وأرجو أن تقرأ الأجيال القادمة من السعوديين هذه النقاشات على أنها مصدر للمتعة بعد أن تصبح القضايا محل النقاش في هذه الفترة تاريخاً لا واقعاً.

والله أسأل أن يستمر هذا الحوار ويتعمق من أجل مصلحة الوطن ورفعته.

د. حمزة بن قبلان المزيني
الرياض ١٨/١٢/١٤٢٨هـ
٢٧/١٢/٢٠٠٧م

مقدمة
شكراً يا خادم الحرمين الشريفين

شكراً لك أنْ أَخرجْتنا من وراء المتاريس المناطقية الوهمية التي كنا نتخفى وراءها ونتوهم أنها تمنحنا شيئاً من القوة ضد المواطنين السعوديين الآخرين، وتمنحنا بعض التميز عليهم، وبعض الحماية منهم.

شكراً لك أن أخرجتنا من وراء المتاريس الوهمية المذهبية والفكرية التي كنا نتوهمها حصوناً منيعة تحفظنا من أوضار التعامل مع المواطنين الآخرين المختلفين عنا، وتحمينا من الفيروسات الشريرة التي نخاف أن تنتقل منهم إلينا. شكراً لك أن جمعْتنا تحت مظلة «الحوار الوطني».

لقد كانت اللقاءات تحت مظلة الحوار الوطني نقلة نوعية لا سابق لها أتاحت لنا استعادة إنسانيتنا التي كدنا نفقدها في خضم الصراع الوهمي المهلِك المستنزِف للجهود والعقول.

شكراً لك يا خادم الحرمين الشريفين على هذه الخطوة المباركة التي أتاحت لألسنتنا أن تستعيد النطق بعد أن كدنا نصاب بالخَرَس. شكراً لك يا خادم الحرمين الشريفين أن مكنْتنا مرة أخرى من أن يكتشف بعضنا أن بعضنا الآخر مواطن مثله، لا وحشاً يتربص به ويحاول انتهاز الفرص للقضاء عليه.

لقد كان اجتماعنا تحت مظلة الحوار الوطني في منطقة الجوف العزيزة فرصة ثمينة أتاحت لنا اللقاء بالإخوة المسؤولين عن التعليم بمراحله المتعددة وأنواعه المختلفة. وكان نقدُنا في هذا اللقاء لأداء المسؤولين عن التعليم شديداً وغير مهادِن. ولم يترك المتداخلون جانباً من جوانب التعليم إلا واستقصوا أداء هؤلاء الإخوة فيه.

وكان من الواضح أن أحد أسباب النقد الشديد الذي وجِّه لهؤلاء الأفاضل أن كثيراً منا ـ نحن المنتدين ـ كان يشعر أن هؤلاء الإخوة يسكنون بروجاً عاجية

بعيداً عن ملامسة المشكلات الكثيرة التي يلحظها المواطنون على التعليم.

أما ما فاجأنا فهو أن هؤلاء الفضلاء كانوا - ولايزالون - يؤدون عملاً وطنياً رائعاً وراقياً ومهنياً يستحق منا الثناء. لقد كان أداؤهم في إجاباتهم عن ملحوظات المتداخلين على مستوى عال من المهنية والمعرفة. وكشف لنا ذلك الجهودَ الكبيرة التي يقومون بها ومدى التخطيط الواعِد لرفع مستوى التعليم في وطننا.

ومما أثلج صدورنا ما أوضحتْه إجاباتُ هؤلاء الإخوة من مباشرتكم الكريمة لشؤون التعليم وقضاياه ودعمكم الشخصي المباشر غير المحدود لخطط تطوير التعليم الطموحة التي تسعى إلى القضاء على المشكلات القائمة والتأسيس لمستقبل واعد بريء من مثلها. إن ما كشف عنه أداء هؤلاء الأفاضل من مستويات عليا من الشفافية والمهنية هو ما جعلنا أكثر تفاؤلاً بمستقبل التعليم في هذا الوطن العزيز.

ومما يبعث على مزيد من التفاؤل أن الأطياف المتنوعة من المواطنين السعوديين التي شاركت في هذا اللقاء اكتشفت أن ما بينها من اختلافات في وجهات النظر عن التعليم ربما لا تعدو أن تكون اختلافات تنوع لا اختلافات تضاد. لقد بدا واضحاً أن من أسباب ما يبدو أنه اختلافات بين هذه التنوعات الوطنية إنما يعود في معظمه إلى اختلاف طرق التعبير عن القضايا المناقشة ونتيجة لعدم التواصل بينها.

ومما يدعو إلى الاطمئنان والتفاؤل أننا وجدنا أننا جميعاً متفقون على أن مرجعيتنا جميعاً واحدة وهي الإسلام عقيدة تجمعنا وشريعة تحكمنا، وأننا متفقون على الثوابت الوطنية التي يأتي في مقدمتها الانتماء للوطن (المملكة العربية السعودية) والولاء للأسرة السعودية الكريمة التي تمثل ناظماً لهذه الوحدة الراسخة.

ومما يؤكد ذلك على المستوى الشخصي أنني التقيت تحت مظلة الحوار الوطني عدداً من الإخوة المشاركين الذين كنت أظن أن ما بيني وبينهم من الاختلاف يفوق ما بيننا من اتفاق بأضعاف. لكن المفاجئ أننا وجدنا أن ما بيننا من اختلاف لا يُعد شيئاً إلى جانب ما بيننا من اتفاق على كثير من القضايا.

إن هذا مثال واضح لما يمكن أن تثمره مثل هذه اللقاءات الحوارية تحت

رعايتكم الكريمة. والنتيجة التي لابد أن يستنتجها كل مشارك في مثل هذا اللقاء الوطني البهيج أن المستقبل سيكون حتماً لقوى الاعتدال من مختلف التيارات والتوجهات في وطننا العزيز. وهو ما يؤكد أن نزعات التطرف ودعوات الفتنة والتصنيف لا تمثل خيارات مغرية للأكثرية من المواطنين. وهذا ما يؤكد أن مآلها الانحسار والاندثار قريباً بحول الله تعالى.

لقد استجاب الله تعالى دعوة خليله إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم بأن جعل هذه الأرض المباركة مهوى لأفئدة «الناس». فهي مهوى أفئدة بليون ونصف تقريباً من المسلمين الذين يتوجهون إليها خمس مرات في اليوم والليلة، وتهفو إليها قلوبهم أكثر من ذلك في كل لحظة من لحظات حياتهم؛ فهي قبلتهم ومهاجَر نبيهم ﷺ وتشرف بضمها مثواه الطاهر.

وتوجب هذه المكانة الرفيعة لهذا الوطن الغالي أن تنبع مناهج التعليم فيه، خاصة الدينية منها، من منطلقات هدفها الأول «الاحتواء» بدلاً عن «الانطواء والإقصاء». ويتطلب هذا أن تتميز مناهجنا بشكل لا لبس فيه بالتركيز على قيم التسامح الإسلامية الأصيلة وأن تتنزه عن التنقص من الاختيارات المذهبية لبعض المسلمين، ومنهم بعض المواطنين السعوديين. ويعني ذلك أن تؤكد هذه المناهج القضايا المشتركة التي تجمع المسلمين وتبتعد عما يمكن أن يكون سبباً لإشاعة روح التنازع والعداء بينهم.

وهذا الوطن العزيز مهوى لأفئدة «الناس» من غير المسلمين؛ فهي مهوى أفئدة الناس في العالم كله لما وهبها الله من ثروة نفطية تمثل نسبة كبيرة من هذه الثروة في العالم. وكان من نتائج وجود هذه الثروة أن دخلت المملكة في شبكة من الاتصال اليومي بالعالم. ويوجب هذا الاتصال التعرفَ على ثقافة هذا العالم والتفاعل معه بطرق موجِبة ينبغي أن تقوم مناهجنا بتنشئة طلابنا وطالباتنا عليها.

ويتطلب هذا أن تقوم مناهجنا، خاصة الدينية، بنشر قيم الانفتاح على الآخر والتعريف به والتأكيد على عالمية الإسلام التي تؤكد علاقات السلام والتفاعل بدلاً من علاقات العداء والتنابذ.

وقد تبين من الحوار في لقاء الحوار الوطني السادس أن معظم الاعتراضات

على إجراء بعض التغييرات على المناهج إنما تنبع من خوف ربما يكون مبالغاً فيه على «الهُوية». ومن الواضح أن هذا الخوف يحرِّك كثيراً من الهواجس والتشكك من دعوات الانفتاح على الآخرين - مسلمين وغير مسلمين.

أما الواقع فهو أن «الهوية» تغتني بالانفتاح وتتآكل بالتقوقع. ويحسن في هذا السياق أن نقرأ ما يقوله الفيلسوف المغربي الدكتور عبد السلام بنعبد العالي في هذا الشأن:

«أمام انتشار «ثقافة الاختلاف»، وشيوع الحديث عن التغاير والتعدد، لا يخفي بعض المثقفين العرب الحريصين على «صون» الهوية وحمايتها وحفظها، تخوّفَهم مما قد يتولد عن تلك الثقافة وتداول تلك المفهومات من خطر على «هويتانا» التي خرجت منهكة هشة من عهود الاستعمار والهيمنة، والتي لم تفتأ تتعرض من كل جهة إلى الهجوم والتهديد و«الغزو».

قد نتفهم هذا القلق لو سلَّمنا أن «فكر الاختلاف» يهدف إلى أن «يتخلص» من الهوية، ويستعيض عنها بالاختلاف، وبالتالي إلى إلغاء الهويات وتفتيتها وهدمها. إلا أن الظاهر أن ذلك الفكر قد قام ربما أساساً ضد الجمود الذي لحق مفهوم الهوية والتحجر الذي أصابه حتى في حضن أكبر الفلسفات جدلية، وأكثرها انفتاحاً على الآخر والنقيض. وهذا بالضبط لفتح الهوية على الاختلاف، والوحدة على التعدد، بغية إنعاشهما واستعادتهما.

ذلك أن مرمى هذا الفكر ليس الوصول إلى حد لا نقول عنده أنا أو نحن، ليس الهدف هنا الوصول إلى حد إلغاء الوعي بالذات والشعور بالتمايز عما ليس إيانا، وإنما الوصول إلى حيث لا تبقى هناك قيمة كبرى لإثبات الأنا والجهر به، وإشهار الهوية وإبرازها في مقابل التنوع الذي نكون عليه.

هنا يغدو التفرّد ضعيفاً أمام قوة التعدد، والتوحّد ضيِّقاً أمام شساعة التنوّع، والاقتصار على الأنا فقراً أمام غنى الآخر، والانطواء على الذات سداً أمام انفتاح الآفاق، والانغلاق على النفس حداً أمام لانهائية الأبعاد الممكنة، والاستقرار عند مقام بعينه ضياعاً أمام رحابة التنقل، والاقتصار على الحاضر المتحرك هزيلاً أمام كثافة الزمن.

ليست الغاية إذاً «إنكار الهوية ونفيها»، وإنما جعلها حركة وليس سكوناً،

خطأً وليس نقطة، هجرة وليس عمارة، نسياناً وليس ذاكرة، تعدداً وليس وحدة، اختلافاً وليس تطابقاً».

ويعني هذا ألا مسوغ للخوف على هويتنا من التطوير والانفتاح. ومن لوازم هذا الانفتاح أن تكون مناهجنا قدوة للمسلمين جميعاً في الوسطية والبعد عن النزاع المذهبي الذي فرق الأمة الإسلامية الواحدة لقرون طويلة، وأن تكون مثالاً للوسطية الإسلامية التي تنفتح على العالم وتتفاعل معه بالشروط الإنسانية المشتركة بين البشر.لقد آن لنا أن نضع حداً لنزعات الإقصاء والانكفاء والشعور بالتفرد والخصوصية التي ربما تؤدي إلى الشعور بالتعالي على أبناء البشر الآخرين ـ مسلمين وغير مسلمين.

شكراً لكم يا خادم الحرمين الشريفين مرة أخرى وثالثة ورابعة على رعايتكم لقيم الحوار والتواصل والانفتاح بديلاً عن الانكفاء والانطواء والغمغمة والشك بالآخر والخوف منه.

ملحوظات
على حوار الشيخ عبد الله المنيع

من الأمور المقررة أنه ليس في الإسلام طبقة كهنوتية تحتكر تفسيره، كما لا يوجد فيه «رجال دين» لا يجوز لغيرهم البحث فيه وإبداء الرأي في المشكلات التي تعرض للمسلمين في ضوء تعاليمه ومبادئه. ذلك أنه لا يوجد في الإسلام إلا أولئك الذين يوصفون بـ«العلماء». وتقتضي هذه الصفة أن آراء هؤلاء «العلماء» تتماثل مع آراء «العلماء» الآخرين في المجالات الأخرى، من حيث صلاحها لأن تكون مجالاً للحوار معهم عنها ومناقشتهم فيها وإتاحة الفرصة لمن لديه الكفاءة من غيرهم في الإسهام في إبداء الرأي في المشكلات التي تعرض للمسلمين في حياتهم. ويتميز الإسلام، فوق ذلك وقبله وبعده، بأنه صالح لكل زمان ومكان، وأن الأحكام تتغير بتغير الأزمان والأماكن في إطار مبادئ الإسلام العامة. وهو ما يفرض على المسلمين في أزمانهم وأماكنهم المختلفة التشاور والبحث عن حلول ملائمة لمشكلاتهم في زمنهم هم وفي أماكنهم هم.

وانطلاقاً من هذا كله أود الإسهام المتواضع في النقاش الذي بدأه الشيخ عبد الله المنيع عضو هيئة كبار العلماء، في مقال له في جريدة «الوطن» عن بعض قضايا المرأة، وهو المقال الذي عقَّب عليه الدكتور عبد الله الفوزان في مقال نشرته جريدة «الوطن» لاحقاً، وهو النقاش الذي ظفر بتعقيب بعض القراء عليه مما نشرته الجريدة نفسها في أعداد تالية. وسأقصر مناقشتي في هذا التعقيب على مقال الشيخ عبد الله المنيع الذي نشرته «الوطن» في عددها (٩٢) بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٤٢١هـ، بعنوان «حوار مع الدكتور عبد الله الفوزان».

وبما أن الشيخ عبد الله ضمَّن عنوان تعقيبه المشار إليه كلمة «حوار» فإن هذا يدل على أن الشيخ المنيع يرى أن هذه القضية قابلة لأن تكون مداراً للحوار، وأنه يجوز لمن يريد أن يشارك فيها أن يبدي رأيه بحثاً عن الحق. وأود أن أبيِّن ابتداء

أنني لن أعرض لمسألة قيادة المرأة للسيارة في المملكة، أو قيادة السيارة للمرأة! وإنما يهمني هنا أن أناقش ما ورد في مقال الشيخ المنيع من حيث الإطار العام المتعلق بصورة المرأة عموماً في فكر الشيخ عبد الله كما تبدو من مقاله الأخير.

ويتبين الإطار العام الذي ينظر الشيخ عبد الله المنيع من خلاله إلى المرأة عموماً من خلال اللغة التي استخدمها في المقال ذاك. وهي لغة تشي بوضوح أن هذا الإطار مبني على تصورات غير دقيقة عن وضع المرأة في الغرب أو وضعها في الدول الإسلامية والعربية أو وضعها في المملكة العربية السعودية كذلك.

وأبرز ما تتصف به هذه التصورات أنها تقوم على التعميم الذي لم يُبْنَ على حقائق واقعية في المجتمعات الثلاثة كلها.

ومما يشهد على ذلك أن الغرب يتألف من مجتمعات متعددة ومتنوعة والناس فيها مختلفو التوجهات؛ فصحيح أننا نجد كثيراً من المظاهر التي أشار إليها الشيخ المنيع فيما يخص ابتذال المرأة في المجتمعات الغربية، لكننا نجد أيضاً في تلك المجتمعات نفسها كثيراً من النساء البارزات في مختلف الحقول العلمية والثقافية والسياسية، وكثير من هؤلاء بعيدات جداً عن الصورة النمطية للمباذل التي يحلو لبعض الكتّاب ذكرها حين يناقشون قضية المرأة في الغرب.

كما أن حال المرأة في المجتمعات الإسلامية الأخرى لا يختلف عن حالها في المجتمعات الإنسانية الأخرى من حيث وجود الصالح والطالح والمستقيم والمنحرف والملتزم والمفرِّط منهن. وكذلك الحال فيما يخص المرأة السعودية.

ويجب أن أبادر إلى القول إنه كان لا يحسن بالشيخ المنيع الإشارة إلى تميز المرأة السعودية عن غيرها من النساء في المجتمعات الإسلامية. ذلك أن الإشارة إلى تميز المرأة السعودية «بالوقار والحشمة والحجاب والشعور بمسؤوليتها تجاه دينها وبيتها وأولادها وزوجها وتميزها عن شرائح المجتمعات النسائية في العالم بسلوكها السليم وصلاحها وعفافها. . .»، ووصفها بأنها «درة نساء العالم وجوهرته»، وأن «الغالب على الفتاة السعودية الوقار والحشمة والهيبة» إنما يقتضي الحكم على نساء المسلمين خارج المملكة، أو على أغلبهن، بأنهن لا يتحلين بهذه الصفات. وهو حكم يعني إساءة الظن بنساء المسلمين عموماً في المجتمعات الإسلامية الأخرى، وهو علامة على نظرة متحيزة لا تبعد كثيراً عن التحيزات الشوفينية الوطنية أو

الإقليمية والنظرة الدونية للغير وهي النظرة التي ننتظر من أمثال الشيخ عبد الله المنيع محاربتها، وبخاصة أنها سبب أكيد للتفرقة بين المسلمين وتحقير المسلمين من غير السعوديين والاستهانة بهم والتشنيع عليهم. وهي جزء من الأَمْثَلَة الرومانسية غير الواقعية لمجتمعنا مما اعتدنا على سماعه والابتلاء به في كثير من الشؤون.

كما يبدو واضحاً من مقال الشيخ المنيع أن تفضيله للمرأة السعودية على نساء العالمين ووصفها بهذه الصفات الممتازة ليس مدحاً حقيقياً للمرأة السعودية يمكن أن يفهم منه أن الصفات التي أسبغها عليها صفات ذاتية نابعة من داخلها نتيجة «للتربية والسلوك والبيئة. . .». أما نظرة الشيخ المنيع الحقيقية للمرأة السعودية فتطل علينا من خلال تعبيرات أخرى وردت في مقاله.

فهي تطل علينا من خلال قوله «ولا يخفى أن المرأة ضعيفة بنفسها، قوية بمن هي في حفظه وعنايته، فإذا تخلفت عنها الرقابة والرعاية والإحاطة صارت سهلة الانقياد طوعاً أو كرهاً». وقوله إن قيادة المرأة للسيارة ينتج عنها «عدم قدرة ولي المرأة على متابعة تحركاتها خارج البيت وفي الجامعة والعمل وفي دعوى الزيارات التواصلية، فقد تتجه بسيارتها إلى مواقع مريبة وتدعي أنها في حركة عادية». وقوله «. . . بخلاف الفتاة السعودية فهي جوهرة مصونة لا يؤثر على حفظها إلا تعريضها لما يخرجها عن محيط الصيانة والحفظ». وتعني هذه الأقوال وغيرها في المقال أن المرأة السعودية تتميز أيضاً بأنها، نتيجة لضعف شخصيتها وانفلاتها المتأصل، يمكن أن تكون صيداً سهلاً لمرضى القلوب حين تحتاج إلى مساعدة عند تعرض سيارتها للعطل (وهذا يعني سوء الظن بالرجال السعوديين أيضاً).

وتشير هذه الأحكام وغيرها في المقال إلى أن الأوصاف الممتازة التي تتحلى بها الفتاة السعودية، في رأي الشيخ المنيع، ليست نابعة من كون هذه المرأة عفيفة بنفسها وشريفة بطبعها ومتدينة لنشأتها في مجتمع متدين، وإنما هي كذلك نتيجة لعوامل خارجية تتمثل في غيرة الرجل عليها ومراقبته لها وتحكمه الصارم المستمر بسلوكها. ومادام الأمر على هذه الصفة فإن القول الأكثر دقة ألا نحكم على المرأة السعودية بتلك الصفات الممتازة إذ لا فضل لها فيها فهي ليست نابعة من أخلاقها الذاتية المثالية، وإنما يجب، بدلاً من ذلك، أن نسبغ عدداً من الصفات الممتازة على الرجل السعودي لنجاحه منقطع النظير في جعل المرأة على هذا المستوى من الأخلاق الحميدة وإرغامها على أن تكون «درة نساء العالم».

ومحصلة القول إن أحكام الشيخ المنيع على المرأة السعودية ليست في واقع الأمر مدحاً، وإنما يمكن وصفها بأنها، كما يقول البلاغيون، ذم بما يشبه المدح، إذ إنها تدخل، صراحة، في باب إهانة المرأة السعودية بأبلغ العبارات والحكم عليها بالفساد المتأصل فيها لولا رقابة الرجل الصارمة عليها.

وما دام أن هذا هو حكم الشيخ المنيع الحقيقي على المرأة السعودية فإنه يلزمنا أن نتساءل: أيمكن أن ننتظر منه، والحال على هذه الشاكلة، الإسهام الفاعل في حل مشكلات المرأة، بل ومشكلات الرجل، إن كان ينطلق حقيقة من هذا التصور عن المرأة، وعن الرجل كذلك؟

وقد أشار الدكتور عبد الله الفوزان في مقاله إلى كثير من الصعاب التي تواجه الرجل السعودي نتيجة لعدم قيادة المرأة للسيارة. لكن الشيخ المنيع، بدلاً من أن ينظر في هذه المشكلة العسيرة المعاصرة بشكل واقعي ليبحث لها عن حل معاصر ملائم، لجأ إلى الموقف التقليدي المتمثل في إلزام الرجل، وحده، بتحمل هذه المشكلات. بل إنه تجاوز ذلك إلى القول «وقد يكون لديها أو لدى زوجها من اليسار ما يمكنه من تأمين خادم يقوم بتلبية طلبات المنزل من خارجه».

وعلى هذا القول بعض الملحوظات؛ ذلك أن الشيخ المنيع لم يعر المشكلات العسيرة التي يتمثل بعضها في التكاليف المادية والمعنوية التي يعاني منها السعوديون نتيجة لاستقدام السائقين الأجانب اهتماماً. وهذه المشكلة نموذج للظواهر العامة والمشكلات التي لا يني الناس من الشكوى منها، وقد تترتب عليها كثير من المفاسد التي أشار إليها الشيخ المنيع، إن تابعناه في سوء الظن غير العادل بالمرأة السعودية.

ولا يملك الإنسان، أمام الحل الذي اقترحه الشيخ المنيع والمتمثل في «تأمين خادم يقوم بمتطلبات المنزل من خارجه» إلا أن يتذكر قصة ماري أنطوانيت، زوجة ملك فرنسا، حين قيل لها إن سبب ثورة المواطنين الفرنسيين الجياع هو المطالبة بتوفير الخبز، إذ قالت: «لماذا لا يأكلون الكعك» بدلاً من الخبز. وما درت، نتيجة لعدم معرفتها بما يعانيه المواطنون الفرنسيون من الجوع وعيشها في جو آخر لا يعاني من هذه المشكلة، أن الذي لا يجد الخبز أحرى به ألا يجد الكعك.

ونحن نعلم جميعاً أن الأعم الأغلب من السعوديين لا يحبون أن يشاركهم الرجال الغرباء بيوتهم، ولا الاطلاع على دخائل حياتهم، وأن الأغلب من

السعوديين «ليسوا من ذوي اليسار»، والأحرى أن هؤلاء لا يستطيعون تكاليف استقدام سائق «يقوم بتأمين متطلبات المنزل من خارجه».

كما أن المسألة ليست محصورة في تأمين متطلبات المَنزل وحدها، وإنما هي في توصيل الأبناء والبنات إلى المدارس، وتوصيل الزوجة والبنت والأم إلى أماكن أعمالهن. وهي المشكلات التي تؤدي في الغالب إلى الشجار اليومي والخصام المستمر بين أفراد الأسرة وتنغيص الحياة على الزوج والأخ والأب والأولاد والبنات والزوجة والأخت والأم.

إن مشكلات الإنسان المعاصرة شديدة التعقيد والتشابك، لذلك فإن استجلاب الحلول التقليدية التي كانت صالحة للأزمان الماضية لحل مشكلات الإنسان المعاصر لا يكفي. ذلك أن معالجة هذه المشكلات تتطلب معرفة دقيقة معاصرة بأحوال الناس وبظروف هذا الزمان الذي لا يشبه تلك الأزمان. وأنا على يقين بأن الإسلام بسماحته وطواعيته قادر على قدح أفكار العلماء لإيجاد حلول أكثر نجاعة وكفاية في معالجة مشكلاتنا المعاصرة من تلك الحلول التقليدية التي يبادر إليها كثير من العلماء انطلاقاً من تصوراتهم التي تقوم على نمط حياة ماضية لم تعد موجودة.

الرقيق والمرأة ـ ١

يألف الناس ما ينشأون عليه في بيئاتهم من ثقافة تتمثَّل في الأخلاق والقِيَم والمعارف. وقلما يتساءلون إن كانت مظاهر تلك الثقافة صحيحة بطبيعتها أم إن طبيعيَّتها الظاهرة لا تعدو أن تكون نابعة من خضوعهم غير الواعي للأنساق العميقة التي تقوم عليها تلك الثقافة. وتقوم هذه الأنساق الثقافية على عدد كبير، يقدَّر بأكثر من مليون، مما يسمى بـ«البدائه» ومفردها «بديهة»، وتسمى بالإنجليزية (common sense). وتتضافر هذه البدائه لتكوِّن نظاماً متداخِلاً من هذه الأخلاق والقيم والمعارف، ويعمل هذا النظام بشكل آليٍّ يَصرِف الناسَ عن الإحساس بأن هناك شيئاً يعمل، حقيقةً، ليوجِّههم في تصرفاتهم اليومية.

وعلى الرغم من آليَّة هذا النظام فإن الناس كثيراً ما يتبيَّنون، في مختلف العصور والبيئات، أن ما كانوا يألفونه من أخلاق وقيم ومعارف ليس صحيحاً بطبيعته ولا ضرورياً. كما يكتشفون أن ذلك النظام لا يعدو أن يكون نتيجة حتمية لتحكُّم ثقافتهم بهم من حيث لا يشعرون. ويأتي هذا الاكتشاف نتيجة لمرورهم بتغيرات سببها الهداية الإلهية أو النضج الاجتماعي أو التطور المعرفي.

ولا يمكن هنا إيراد أمثلة كثيرة للبرهنة على هذا المسار التاريخي الحتمي. وربما كفت الإشارة إلى ما كان عليه العرب في الجاهلية من عبادة الأصنام. فقد كانت عبادة الأصنام شيئاً طبيعياً وأمراً من أمور البديهة التي لا تُساءل؛ بل وَصَل الأمر ببعضهم أن يَصنَع له رَبًّا من التمر يَعبُده فإذا جاع أكلَه. ولمّا جاء الإسلام اكتشف أولئك أن ما كانوا يرونه طبيعياً في الجاهلية لا يزيد، في رؤيتهم بعد الإسلام، عن كونه ضلالاً، بل أمراً سخيفاً مضحكاً، كما أشار إلى ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة عبادته لصنم من التمر ثم أَكْلِه لمّا جاع. ومسار التطور من نسق ثقافي مألوف إلى نسق ثقافي بديل، يُحكَم من خلاله على النسق السابق بعدم الملاءمة، ليس أمراً عشوائياً. إذ يتميز هذا الانتقال بأنه تطور مُوجِب نحو التخلص من كثير من العادات والتقاليد والقيم التي ينشأ عنها التحيُّزُ ضد ما لا يُؤْلف من

عادات أو قيم، ويكون سبباً في كثير من عوامل الظلمِ الاجتماعي والتحيز العرقي والتخلف العلمي.

ويُرجِع نعوم تشومسكي، اللساني الأمريكي المعاصر والناقد الاجتماعي والسياسي المعروف، هذا التطور إلى وجود «طبيعة إنسانية» محدَّدة يشترك فيها بنو البشر جميعاً. وأن ما نراه من الاختلاف بين الثقافات من مظاهر السلوك لا يعدو أن يكون اختلافات محلية سطحية سببها تنوع البيئات واختلاف الأحكام المعيارية فيما بينها نتيجة لذلك. لكن هذه الثقافات جميعها تسير باتجاه اكتشاف تلك الطبيعة الإنسانية المحدَّدة المشتركة.

وتُعدُّ ظاهرة الرِّق من أشهر الأمثلة على البدائه التي كان الناس في العالم كله يرونها أمراً طبيعياً، وظلت سائدة حتى القرن التاسع عشر ثم تكشَّف أنها ليست كذلك، وهو ما جعل الثقافات كلها تسعى إلى التخلص منه،وكان الرِّق في البلاد الإسلامية، أمراً مألوفاً كذلك، ولم يكن المسلمون يَعُدُّون هذه الظاهرة شيئاً غريباً، بل كانوا يرونها أمراً طبيعياً لا يلفت النظر. فكان أمراً طبيعياً أن يشتري الإنسانُ «عبداً» أو «أَمَة» من غير أن يجد في ذلك حرجاً؛ وكان لبيع الرقيق أسواق علنية يبيع فيها تجار الرقيق «بضاعتهم» من غير أن يعترض عليهم أحد أو يشنع عليهم.

وكان المسلمون يستدلُّون على طبيعيَّة هذه الظاهرة بما ورد في القرآن الكريم من آيات تتحدث عن الرقيق، وتصفهم بالوصف الذي كان سائداً قبل الإسلام، أي «عبيد» ومفردها «عبد»؛ وبالآيات التي تتحدث عن الرقيق من النساء؛ وبعدد من الأحاديث النبوية التي تتعلق بهذا الأمر؛ وبتضمُّن كتب الفقه أبواباً مخصصة للتشريعات التي تتعلق بـ«العبيد» و«الإماء»، من حيث بيعهم وشراؤهم وزواجهم وميراثهم وعتقهم وغير ذلك.

وقد ألغي الرِّق في المجتمعات الإسلامية في فترة تالية لإلغائه في الغرب بعد منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. والمدهش أنه لم يعترض أحد من المسلمين على هذا الإلغاء، ولم يحاول أحد وصف هذا الإجراء بأنه تعطيل للآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية التي وردت بشأنه، أو أنه خروج على ما درج المسلمون على عَدِّه أمراً طبيعياً لثلاثة عشر قرناً أو تزيد. ومن الأمور ذات الدلالة أن أحداً من المنتمين إلى الحركات الإسلامية المعاصرة التي تضع هدفاً لها تطبيق القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تطبيقاً دقيقاً لم يدع إلى إعادة العمل بنظام الرق.

وقد أصدر الملك فيصل (رحمه الله) في جمادى الآخرة من سنة ١٣٨٢هـ قراراً حاسماً بإلغاء الرق في المملكة، وهو قرار يحسب من أهم القرارات التاريخية في العهد السعودي. واللافت للنظر أنه لم يعترض أحد من علماء الشريعة في المملكة على هذا الإجراء (أو أنني لم أسمع بمثل هذا الاعتراض، في الأقل).

والثابت أن المسلمين المعاصرين بدأوا بعد إلغاء الرق يؤوِّلون الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ذات الصلة به تأويلات جديدة، بدلاً من الاعتراض على إلغائه؛ وهي تأويلات تختلف اختلافاً جذرياً عن التأويلات التي درج عليها القدماء من المفسرين والفقهاء وعلماء الحديث.

فيقرر المسلمون المعاصرون، مثلاً، أن الإسلام في واقع الأمر لم يشرِّع للرق ابتداء؛ وإنما شرَّع للحدِّ منه، بل للقضاء عليه. ومما يشهد على ذلك تلك الإجراءات التي سنَّها للقضاء على هذه الظاهرة الممقوتة، مثل حدّه من المصادر التي كان يأتي منها، وجعْلِه استرقاقَ المحارِبينَ من الكفار المصدرَ الوحيد للرق، تكثيره منذ البداية من الوسائل التي تضمن القضاء عليه في نهاية الأمر. فقد رغَّب في إعتاق الرقيق، وجَعَل إعتاقَهم كفارةً لكثير من الذنوب.

(وتجب الإشارة هنا إلى أن هذا التأويل صحيح؛ لكن المسلمين، بعامة، لم يفطنوا إليه في القديم. ذلك أن ظاهرة الرق استمرت بعد الإسلام حتى أوائل النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، كما تقدم. وكانت مصادر الرقيق تتمثل كلها تقريباً في اختطاف تجار الرقيق وأعوانِهم أفراداً ينتمون إلى أسر ليست مستَرَقَّة أصلاً، وكان كثير منه يأتي من توالد الذين وُلدوا لأُسَر من الرقيق. ولو فطن المسلمون في القديم إلى هذا التأويل الجديد وطبقوه لكانت الإجراءات التي جاء بها الإسلام كفيلة بالقضاء على الرق في زمن لا يتجاوز المئة الأولى من تاريخ الإسلام).

ومما يلفت النظر أن المسلمين، بعد أن ألغي الرق في العصر الحديث، لم ينظروا إلى هذا الإلغاء على أنه تعطيل فِعْلي لنصوص القرآن الكريم والسُّنة المطهرة. فقد حاولوا، بدلاً من ذلك، المواءمة بين النصوص الكريمة التي فُهمت في القديم على أنها تتحدث عن هذه الظاهرة كأنها أمر طبيعي وبين روح الإسلام. وكان من نتائج هذه المواءمة بين الأمرين اطمئنان ضمائر المسلمين المعاصرين إلى أن ما يبدو كأنه تعطيل للآيات والأحاديث المتعلقة بالرق ليس كذلك في حقيقة الأمر. فقد شعروا أنهم، في تأويلهم المعاصر للنصوص الكريمة، إنما يطبِّقون مبادئ كلية كبرى

للإسلام؛ وأعني بذلك مبادئ العدل والمساواة بين بني البشر، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وإرجاع موازين التفاضل إلى عمل الإنسان نفسه، بغض النظر عن لونه أو جنسه (ومع هذا فما زلنا نسمع الوعاظ في نهاية شهر رمضان المبارك من كل عام يوردون قول أحد الصحابة ﷺ في تبيين زكاة الفطر: «فَرَض رسولُ الله ﷺ زكاةَ الفطر... على... الحر والعبد...» وكأن الرق ما يزال موجوداً. وسبب استمرار هذا التعبير غير الملائم لا يعدو أن يكون التقليد الذي يسد الأفق حتى على اختيار ألفاظ مختلفة عن الألفاظ التي استعملها القدماء) ويمثل إلغاء الرق، ورؤية المسلمين المعاصرة له على أنه ظاهرة بشعة غير إنسانية، تطوراً محموداً في النظام القيمي عند المسلمين، وهو تطور لا رجعة عنه، كما لاحظ تشومسكي. وقد استهدى المسلمون في قبول هذا التطور بكثير من الأحداث التي وقعت في تاريخ الإسلام منذ بدايته. فيعرف المسلمون أن في القرآن الكريم بعض الآيات التي نُسخت بآيات أخرى أو أبقي عليها مع نسخ أحكامها. كما يعرفون أن أموراً كثيرة تغيرت الأحكام فيها في حياة الرسول ﷺ عما كانت عليه من قبل. وأخذ المسلمون، منذ الفترة المبكرة من تاريخه، هذا كله دليلاً على حركية الإسلام وفاعليته وأنه جاء لمعالجة أوضاع واقعية فعلية.

كما استهدوا بما اتخذه الخلفاء الراشدون ﷺ من إجراءات يبدو كأنها تخالف نص الآيات القرآنية الكريمة: ومن الحوادث التي يكاد يعرفها المسلمون جميعاً، ويعدونها دليلاً على فهم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ جوهر الإسلام فهماً دقيقاً، أنه لم ينفِّذ حد السرقة في العام الذي سمي بعام الرمادة، وأنه لم يعط من كانوا يُسمَّون، بنص القرآن الكريم، المؤلفةَ قلوبهم من الزكاة بعد أن أظهر الله الإسلام. ولم يكن عمر ﷺ معطِّلاً لنصوص القرآن الكريم في هاتين الحالتين وإنما كان يطبق مبادئ أخرى من مبادئ الإسلام؛ ومنها درء الحدود عن المسلمين بسبب الضرورة، وأن الإسلام صار عزيزاً، فانتفت الحاجة إلى مهادنة غير المخلصين من العرب.

ولست أريد الاستقصاء هنا، وإنما أود أن أبيّن أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان فعلاً. وما هذه التغيرات، التي ربما يعدها المتعجِّل مخالفة لنصوص القرآن الكريم أو السُّنة النبوية، إلا دليل على تأصُّل هذه الصفة في الإسلام، كما أنها دليل على اطمئنان ضمائر المسلمين إلى أنهم، في تأويلاتهم الجديدة، لا يخالفون نص

القرآن الكريم، بل يشعرون، بدلاً من ذلك، أنهم يسيرون في هذا التأويل مستهدين بروحه لتلمس ما يصلحهم في شؤونهم الدينية والدنيوية.

وصلة تأويل المسلمين المعاصرين لموقف الإسلام من الرق وثيقة جدا بمواقفهم من قضية المرأة في العصر الحاضر. وسيكون هذا موضوع الجزء الثاني من هذا المقال.

الرقيق والمرأة ـ ٢: وجه شبه!

وللحديث السابق عن الرق صلة وثقى بقضية المرأة التي صارت في العصر الحاضر من أهم القضايا التي يتحاور فيها المسلمون باحثين عن حلول معاصرة لها في ضوء تعاليم الإسلام.

ويجب القول بداية إن المرأة عانت خلال العصور والثقافات كلها كثيراً من التحيز ضدها. وكانت مصادر هذا التحيز تقوم على كثير من البداهه الراسخة في تلك الثقافات.

وقد بدأت مجتمعات كثيرة أخرى، بالإضافة إلى المجتمعات الغربية، في السير نحو التخلص من بعض البداهه السائدة التي تقوم وراء التحيز ضد النساء، والاقتراب من فهم الطبيعة الإنسانية الجوهرية الواحدة وإزالة ما لا يتفق معها من تصورات وسلوك.

وكثير من البداهه السائدة عن المرأة في الثقافة العربية المعاصرة، إذا دققنا النظر، لا تنتسب إلى الإسلام حقيقة؛ وإنما هي امتداد لتلك التصورات الجاهلية التي انتقلت إلى المجتمعات الإسلامية من غير تغيير يذكر. فقد فهم كثير من القدماء نصوص القرآن الكريم والسُّنة النبوية ذات الصلة بالمرأة من خلال تلك الأنساق الثقافية نفسها.

وتصور سورة النساء وضع المرأة قبل الإسلام تصويراً دقيقاً يتبين منه ذلك القدر العظيم من الظلم الذي كان واقعاً عليها؛ بل تكاد هذه السورة تكون مقصورة على رفع ذلك الحيف عنها (للاطلاع على مقدار ذلك الظلم، انظر تفسير الإمام الطبري لسورة النساء. كما يبين تفسير الطبري لهذه السورة أن آراء بعض العلماء المسلمين القدماء عن المرأة لا تبعد كثيراً عن الآراء المتحيزة التي كانت سائدة في الحضارات القديمة كلها).

ومما لا يمكن الشك فيه أن تلك الآراء وغيرها في المصادر القديمة هي ما

يُكوِّن الإطارَ الفكري الذي يصدر عنه كثير من الآراء الفقهية التي يقول بها بعض علماء الشريعة في العصر الحاضر في شأن المرأة (انظر مناقشة الدكتور معجب الزهراني الرائعة لنص منسوب للإمام أبي حامد الغزالي يُشبِّه فيه النساء بعشرة أصناف من الحيوانات، وأفضلهن الصنفُ العاشر الذي يُشبِه الشاة[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجتمعات الإسلامية بدأت منذ أمد ليس بالقصير في السير نحو التخلص من كثير من التحيزات ضد المرأة. وقد استعان المسلمون المعاصرون في هذا النهج بتأويل النصوص التي وردت في القرآن الكريم والسُّنة المطهرة عن المرأة تأويلاً يتماشى مع التطور المعاصر في الأخلاق والقيم. ونحن نعرف جميعاً تلك الجهود التي أنجزها كثير من المفكرين المسلمين في القرنين الماضيين في الدفاع عن الإسلام ضد الذين يشنعون عليه انطلاقاً من مواقف المجتمعات الإسلامية من المرأة.

ومن أهم ما يدل على التغير في حساسية المسلمين نحو هذه القضية شيوع بعض التعبيرات التي تدل على المحاولات الجادة لتخليص الإسلام من الصورة التقليدية للمرأة في بدائه المسلمين. ومن أهم تلك التعبيرات التي يتكرر ورودها عبارة «حقوق المرأة في الإسلام». وهي العبارة التي صارت عنواناً لكثير من الكتب والندوات والدراسات.

وقد أنجز المفكرون المسلمون كثيراً من الدراسات التي تشهد بأن صورة المرأة في الإسلام تغاير في كثير من الجوانب ما عليه المسلمون في الفترات التاريخية السابقة، وأن ما كان عليه المسلمون لا يمثل الإسلام وإنما يمثل فهم المسلمين له في فترات محددة من تاريخهم. وهو ما يعني أنه لا يمكن أخذ هذه التصورات على أنها ثابتة لا تتغير.

وأود هنا أن أقصر حديثي على إيراد بعض المظاهر التي تدل على تغير مواقف المسلمين في المملكة العربية السعودية من المرأة. وتدل هذه المظاهر على تطور محمود نحو التخلص من كثير من التصورات الخاطئة التي كانت سبباً في إلحاق كثير

---

(١) «فكر التوحش: حينما يموضع المرأة بين الخنزيرة القذرة والغنمة (هكذا!)»، (صحيفة الرياض، ثقافة اليوم، ٦/٨/١٤٢١هـ / ١٣ /٨/ ١٤٢١هـ.

من الظلم بالنساء. ويمكن لكثير من السعوديين المعاصرين أن يتذكر بعضاً من تلك البدائه التي كانت تحكم تصرفات الناس في بعض مناطق المملكة، إن لم يكن فيها كلها، نحو المرأة.

ومن أبشع تلك المظاهر استخدام الرجل بعض التعبيرات الشائنة حين يرد ذكر المرأة أثناء حديثه إلى الرجال الآخرين، حتى إن كانت تلك المرأة من أقاربه. ومنها: «أعزك الله»، أو «الله يكرمكم عن صالح النساء» أو «ولكم الكرامة» وكان من أكبر العيوب أن يَذكُر أحد اسم المرأة حتى إن كانت أمه؛ وكان من الغريب أن يسير الرجل مع زوجته في الأسواق. وإذا ما سار معها وجب عليها أن تتأخر عنه عدداً من الخطوات.

وكان تعليم المرأة إلى أوائل الثمانينيات من القرن الهجري السابق يكاد يكون عاراً. وإذا ما سمح للمرأة بأن تتعلم فإن تعليمها يكاد يكون مقصوراً على تعليم بسيط لا يتجاوز القراءة البسيطة للقرآن الكريم.

وكان عمل المرأة في الوظائف العامة أمراً لا يخطر ببال أحد. وكان من العيب أن تخرج المرأة للتسوق بمفردها. ولم تكن تتمتع بالاستقلال المادي عن الرجل. ولم يكن أحد يتصور أن تشارك المرأة في الصرف على الأسرة، دعك من أن تكون العائل الوحيد لها. وهناك عدد كبير آخر من مثل هذه الأمور التي كانت تمثل عند الأجيال السابقة البدائه الصحيحة والضرورية عن المرأة.

فأين هذه البدائه الآن؟ لقد اندثرت تلك التعبيرات الممقوتة إلى غير رجعة. وصار الناس لا يجدون حرجاً في ذكر أسماء أمهاتهم! وألِف الناس تعليم المرأة على نطاق واسع، حتى أعلى المستويات الدراسية، وأتيح لها العمل؛ بل أصبحت تبحث عنه بإصرار ويبحث عنه لها أبوها أو أخوها أو زوجها. وأن تخرج من بيتها إلى الأسواق والزيارات بصحبة سائقها! ولم يعد الناس يرون من العيب أن تسافر المرأة مسافات طويلة إلى مكان عملها، وبخاصة المعلمات، أو أن تسكن في مكان عملها بعيداً عن أسرتها. وصار الرجل يمشي إلى جانب زوجته في الأسواق، ويرتاد وإياها المطاعم والأماكن العامة من غير حرج، وغير ذلك كثير.

ومن أكثر الشواهد الدالة على هذه التغيرات أن علماء الشريعة في المملكة بدأوا يرون، كما يرى الآخرون، أن هذه التغيرات لا تتصادم مع الإسلام. فقد

صاروا يشرفون هم أنفسهم على مثل هذه التغيرات، كما في تعليم المرأة.

وأود الإشارة هنا بغبطة إلى ما قاله الشيخ عبد الله المنيع في مقال له في صحيفة «الوطن» عن إمكان تولي المرأة ميزانية البيت. ويمثل هذا القول تقدماً عظيماً إذا ما قسناه بما كان يقوله المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾[١]، مثلاً. فقد أورد الإمام الطبري عدداً من الأقوال المنسوبة إلى عدد كبير من المفسرين القدماء يرون فيها أن السفهاء في هذه الآية هم «الصبيان والنساء». وهو ما يعني، في الفهم القديم لهذه الآية، أنَّ تولِّي المرأة ميزانية البيت نوع من إعطاء الرجل مالَه لسفيه لا يحسن التصرف. أما في فهم الشيخ عبد الله المنيع فهي إنسان راشد قادر على التصرف الرشيد.

ولا يبدو مستبعداً، حين تتغير نظرة المسلمين إلى المرأة، أن يكون من الممكن لهم فَهْم الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي كان يبدو للقدماء أنها تعامل المرأة معاملة تختلف عن معاملة الرجل فهماً مغايراً يتماثل مع الكيفية نفسها التي يفهمون الآن بها الآيات الخاصة بالرقيق. وسوف يجدون عند ذاك أن فهمهم الجديد لتلك النصوص لا يعدو أن يكون إعمالا لمبادئ الإسلام الكبرى، وتطبيقاً لروحه، واستهداء بسماحته.

وأود في الختام أن أؤكد أنني لا أدعو إلى تأويلات محددة هنا، فأنا لست من المتخصصين في الشريعة، أما غرضي فهو التدليل على أن من الممكن للمسلمين الآن الملاءمة الفاعلة بين نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ذات الصلة بالمرأة وبين التطورات الأخلاقية في هذا العصر. وهو التطور الذي يوجب مقاومة التحيز ضد المرأة بأشكاله كلها، والنظر إليها على أنها مخلوق سوي يستحق التمتع بالقدر نفسه من الكرامة الإنسانية والحقوق التي يتمتع بها الرجل، على الرغم من اختلافها عنه من حيث التركيب الأحيائي والوظائف الأحيائية.

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥.

حراسة الفضيلة

كنت، وأنا أقرأ ردود بعض القراء على ما تنشره صحيفة «الوطن» من مقالات عن قضايا المرأة، أعجَب من اللغة القطعية الحدية الواثقة التي يكتب بها بعض أولئك القراء الأفاضل. وهي لغة تشي بمواقف أحادية النظرة لا ترى حقاً إلا ما تراه هي. وكنت ألتمس لهؤلاء الإخوان عذراً شبيهاً بما ذكره الأستاذ فضل بن عبدالله الفضل، وهو أن مجتمعنا»... نشأ على قول واحد ولم تسعفه الدراسة النظامية والإعلام المقنن على الاطلاع على الرأي الآخر» «الوجه ليس بعورة على المذاهب الأربعة»[1].

ويجب علينا جميعاً، لمعالجة هذه النظرة الأحادية، أن نكشف عن المصادر الأساسية التي تقوم عليها وتغذيها. وقد اطلعت مؤخراً على كتاب «حراسة الفضيلة» من تأليف الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، عضو هيئة كبار العلماء، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع «الطبعة السادسة»، ١٤٢١هـ. ويشير المؤلف، في مقدمة الطبعة الرابعة، إلى أنه طبع من هذا الكتاب خمسمئة ألف نسخة خلال شهرين (ص ٥). وهو ما يدل على الانتشار الواسع الذي حظي به، ويفسر، من ثم، انتشار المقولات الأحادية الصارمة في ما يكتب عن قضية المرأة بخاصة.

ولست أريد هنا أن أراجع هذا الكتاب بالتفصيل؛ فربما كانت لي عودة إلى ذلك إن اقتضى الأمر. لكنني سوف أعرض لبعض الملحوظات المنهجية والعلمية عليه. ويكشف قارئ الكتاب، منذ الصفحة الأولى، أنه صيغ بلغة حادة، ويتبنى موقفاً أحادياً يلغي ما عداه من المواقف. فهو يقسم الناس إلى ثلاثة أصناف: فالصنف الأول هم الكتاب الذين يصفهم بـ«سعاة الفتنة» (ص ٦)، و«الرماة الغاشون لأمتهم، المشؤومون على أهليهم وبني جنسهم، بل على أنفسهم» (ص ١٢٠)، و«الصخابون في أعمدة الصحف» (ص ١٣١). وهؤلاء لا يستحقون في رأيه الحوار

(١) الوطن، العدد ١٢٤، ٦/١١/١٤٢١هـ.

معهم»... إذ ليس هؤلاء الكتاب أهلاً لذلك في وفاق ولا خلاف...» (ص ٦)، و: «... لا نرى موضعاً صحيحاً لهؤلاء الجناة إلا جعلهم في محاضن التعليم لآداب الإسلام، تحت سياط المعلمين، ومؤدبي الأحداث» (ص ١٣٢). أما الطائفة الثانية فهم العلماء الذين يرون خلاف ما يراه. ويصفهم بأنهم منازعون (ص ٥٢)، ويتهمهم بالخيانة في نقل النصوص (ص ٦٩).

أما الفئة الثالثة فهي التي يمثلها هو؛ وهي الفئة الغيورة على نساء المسلمين. لذلك يصف هذا الكتاب بأنه: «... رسالة نخرجها للناس لتثبيت نساء المسلمين على الفضيلة...» (ص ٧)، وهو يمثل: «... كلمة حق ترفع الضيم عن نساء المسلمين...» (ص ١٠).

وأريد هنا إيراد بعض الملحوظات العامة على هذا الكتاب. ومن ذلك أنه لم يورد فيه إلا النصوص التي تتفق مع وجهة نظره المسبقة. ويكفي إيراد بعض الأمثلة القليلة على ذلك:

أ - ناقش في مواضع كثيرة من الكتاب مسألة كشف وجه المرأة. وأورد بعض النصوص من بعض المراجع تأييداً لقوله بوجوب غطاء الوجه. ومن المصادر التي استشهد بها تفسير الإمام الطبري. غير أننا إذا ما رجعنا إلى تفسير الطبري نجده يورد كثيراً من الروايات عن قدماء المفسرين، ومنهم بعض الصحابة، التي تخالف ما قرره المؤلف. ومن ذلك ما أورده الطبري[1] وقال آخرون: «الظاهر من الزينة التي أبيح لها أن تبديها: الكحل، والخاتم، والسواران، والوجه». وفي رواية عن ابن عباس: «الكحل والخدان».

ورواية عن سعيد بن جبير: «الوجه والكف». ورواية عن عطاء: «الكفان والوجه». ورواية عن قتادة: «بلغني أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم أن تخرج يدها إلا إلى ههنا، وقبض على نصف الذراع». ورواية عن الأوزاعي: «الكفين والوجه». ثم ختم الإمام الطبري تلك الروايات بقوله: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: عنى بذلك: الوجه والكفان، يدخل في ذلك إذا كان كذلك: الكحل والخاتم والسوار والخضاب.

(١) «ج ١٨، ص ص ١١٨ - ١١٩.

وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالتأويل لإجماع الجميع على أن كل مصل أن يستر عورته في صلاته، وأن للمرأة أن تكشف وجهها وكفيها في صلاتها، وأن عليها أن تستر ما عدا ذلك من بدنها، إلا ما روي عن النبي ﷺ أنه أباح لها أن تبديه من ذراعها إلى قدر النصف. فإذا كان ذلك من جميعهم إجماعاً، كان معلوماً بذلك أن لها أن تبدي من بدنها ما لم يكن عورة كما ذلك للرجال، لأن ما لم يكن عورة، فغير حرام إظهاره. وإذا كان لها إظهار ذلك، كان معلوماً أنه مما استثناه الله تعالى ذكره».

ب ـ ويقول المؤلف إن المسلمين مجمعون على ستر الوجه، وأن كشف الوجه مقيد.

ويرد قوله هذا أن الأقوال التي نقلتها عن الطبري بخصوص هذا الأمر كلها غير مقيدة.

ج ـ وقد أورد الأستاذ فضل الفضل «في مقاله المشار إليه» عدداً كبيراً من النصوص من المذاهب الأربعة تدل كلها على خلاف ما توحي به النصوص التي أوردها المؤلف.

ويمكن أن يوحي عدم إيراد مؤلف الكتاب هذه النصوص بواحد من ثلاثة أمور:

١ ـ إما أنه لم يطلع عليها وأنا استبعد ذلك.

٢ ـ وإما أنه ثبت لديه عدم صحتها؛ وكان عليه، في هذه الحال، أن يوردها أولاً ثم يبين وجوه اعتراضه عليها.

٣ ـ وإما أنه لم يوردها لأن فيها دلالة أكيدة على خلاف الرأي الذي يراه. لذلك فهو لا يوردها لأنها تبين أن قوله مرجوح.

وعدم إيراد النصوص التي تخالف ما يراه مأخذ علمي على هذا الكتاب. ذلك أن المنهج العلمي والأمانة العلمية يقضيان بإيراد الأقوال كلها، ثم للباحث أن يرجح ما يراه بحسب ما يتوافر له من أدوات.

د ـ وهو يحتج (ص ص ٣٥ ـ ٣٦) بالقاعدة الأصولية التي تقول: «العبرة بعموم

اللفظ لا بخصوص السبب» في تعميم الخطاب الموجه إلى زوجات النبي ﷺ في سورة الأحزاب بعدم التبرج والقرار في البيوت إلى النساء عامة.

لكنه لا يعمل هذه القاعدة عند كلامه على قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[1] (ص ص ١٩ ـ ٢٠). فهو يصرف هذا تحديداً إلى نهي الله سبحانه وتعالى: «النساء عن تمني أن يكون لهن من الفضل ما للرجال».

غير أن الإمام الطبري يورد قولاً لابن عباس ﷺ يعمم هذا النهي ولا يخص به النساء، وهو قوله (ج ٥، ص ٤٧): «حدثني المثنى قال: ثنى عبدالله بن صالح، قال: ثنى معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله:»... يقول: لا يتمنى الرجل يقول: ليت أن لي مال فلان وأهله، فنهى الله سبحانه عن ذلك، ولكن ليسأل الله من فضله» ويورد قولاً آخر عن الحسن: قال: «حدثنا بشر بن معاذ، قال: ثنا يزيد، قال ثنا سعيد، عن قتادة، عن الحسن، قال: تتمنى مال فلان ومال فلان، وما يدريك لعل هلاكه في ذلك المال» وأقوال أخرى: (ج٥، ص ص ٤٧ ـ ٤٨) ثم يختم ذلك بقوله: «قال أبو جعفر: فتأويل الكلام على هذا التأويل: ولا تتمنوا أيها الرجال والنساء الذي فضل الله به بعضكم على بعض من منازل الفضل، ودرجات الخير وليرض أحدكم بما قسم الله له من نصيب، ولكن سلوا الله من فضله».

فاختيار مؤلف الكتاب قولاً واحداً مما أورده الطبري إيهام بأن هناك اتفاقاً على هذا التفسير، وهو ما يخالف الحقيقة.

هـ ـ ولا تقتصر أمثلة عدم الدقة على المسائل التي تتعلق بالحجاب. فهناك عدد من الأمثلة التي تدل على أنه لا يحقق كثيراً من المسائل الأخرى، واكتفي هنا بمثالين لذلك:

١ ـ قوله (ص ١٩): «قال المفسرون: ما بعث الله نبياً: أمرأة، ولا ملكاً، ولا جنياً، ولا بدوياً». لكننا نقرأ في سورة يوسف قوله تعالى على لسان

(١) سورة النساء، الآية: ٣٢.

يوسف عليه السلام: ﴿وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ...﴾[1]، وهو ما يعني أن يعقوب عليه السلام كان بدوياً. كما كان شعيب عليه السلام بدوياً «انظر تفسير الطبري».

٢ ـ كلامه «في عدد من المواضع» عن أن المسلمين كانوا مجمعين على لبس «العباءة». والواقع أن مناطق كثيرة في المملكة العربية السعودية نفسها لم تكن تعرف، إلى وقت قريب، شيئاً اسمه «العباءة» للنساء. ولم تكن النساء، في كثير من مناطق المملكة يغطين وجوههن، إلى وقت قريب كذلك

كما أن النساء في كثير من بلاد المسلمين لم يكن يرتدين «العباءة»، وما يزلن كذلك، فلكل بلد من بلاد المسلمين أزياء خاصة تلبسها النساء فيه. فتعميمه هذا ليس صحيحاً. ويدل هذا كله على أنه يورد من النصوص ما يريد من غير تحقيق. وخلاصة القول إن كتاب «حراسة الفضيلة» يمثل منهجاً في التأليف يبعد كثيراً عن المثل العلمية:

أ ـ فهو يفيض بالألفاظ الجارحة ويخرج هذا الصنيع عن الأدب القرآني في الدعوة والنصح والجدل بالحسنى واللين من القول.

ب ـ إن الكتاب يعاني من كثير من المشكلات العلمية التي تتمثل في عدم استقصاء المراجع، وعدم إيراد الأقوال التي تخالف ما يراه المؤلف.

وبعد: ألا يفسر هذا النوع من التناول السبب في انتشار تلك اللغة المتطرفة التي تستعمل أحياناً في الحوار عن المسائل المختلف فيها؟ ألا يفسر هذا ضيق صدور كثير من الناس بما يخالف ما نشأوا عليه من أعراف وتقاليد اجتماعية لا تتفق مع ما يقوله أكثر العلماء المسلمين القدماء، وأكثر علماء المسلمين المعاصرين في بلاد الإسلام الواسعة؟ ألا يفسر هذا ذلك الإصرار العجيب على أننا، نحن وحدنا، على حق؛ أما الآخرون فهم قوم لا يفقهون؟ وربما جاز لي في ختام هذا القول التصريح بأنني أتمنى ألا ينتشر هذا الكتاب بالصورة التي هو عليها؛ ذلك أنه يقدم لشباب المسلمين وشاباتهم لغة تفيض بالألفاظ التي يجب أن يتجنبوها، لا سيما في مخاطبة المخالفين، وأن فيه كثيراً من الآراء المرجوحة، وأن فيه إيهاماً بالدقة العلمية وهو يكاد يخلو منها.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٠.

إن من أفضل الفضائل التي يجب أن نعلمها لأبنائنا وبناتنا الصدق ومخاطبة الناس، لا سيما الذين يخالفوننا في الرأي، بلغة لينة مهذبة والاستماع إلى الآراء التي تخالف ما نراه بصبر وحكمة وأن يكون هدفنا البحث عن الحق. إن تعليم مثل هذه الفضائل خير لنا جميعاً من تمزيق مجتمعنا إلى فئات متناحرة يضرب بعضها وجوه بعض.

الفقه الجامع

تشهد المذاهب الفقهية الإسلامية التي ازدهرت في العصور الذهبية للحضارة العربية الإسلامية على الغنى المعرفي المتنوع الذي أنجزه الفكر الإسلامي. وكان التعايش السلميُّ الطابعَ العام للعلاقات بين المنتمين إلى تلك المذاهب (مع بعض الفترات القليلة التي ساد فيها بعض الاضطراب والعداء). غير أن العصور المتأخرة التي اتسمت باضمحلال التفكير العلمي الأصيل شهدت خمول الابتكار العلمي بعامة، والفقهي منه على وجه الخصوص. وهو ما أحدث نتائج بعيدة المدى ليس أقلها إقفال باب الاجتهاد.

وقد عانى المسلمون طوال العصور المتأخرة من التمزق المذهبي نتيجة للانتماء التقليدي الضيِّق للمذاهب الإسلامية المختلفة، حتى وصل الأمر ببعض المقلِّدين من أتباع هذه المذاهب إلى الانتقاص من المذاهب المغايرة عَلَناً، وهو ما أشعل نيران التنافر والخصام بين المسلمين، وكانت وحدةُ المسلمين نفسها ضحيةً لكل ذلك.

وكانت بنية الدولة القديمة تسمح بأن يعيش الإنسان فيها حياته كلها داخل المجموعة التي ينتمي إليها من غير أن تتعلق مصالحه اليومية بشخص آخر من خارج مجموعته أو أن تتعارض سلوكياته مع سلوكيات الآخرين. لذلك ظل أتباع المذاهب الإسلامية يحافظون، طوال تلك العصور، على ما يشبه الاستقلال الذاتي بعضهم عن بعض.

أما في العصر الحديث فيلزم عن بنية الدولة الحديثة أن تتشابك مصالح الناس بغض النظر عن انتماءاتهم الإقليمية أو القَبَلية أو المذهبية. وصار الناس على اختلاف انتماءاتهم أعضاء في وحدة وطنية واحدة يؤطرها عَقْد محدَّد، وإن لم يكن مكتوباً في بعض الأحيان، يصنفون بموجبه مواطنين متساوين في المواطَنة وفي الحقوق والواجبات.

ونتج عن هذا الوضع القانوني الجديد بعض المشكلات الكبرى؛ وكان من

أبرزها إيجاد جامع تشريعي مشترك يجتمع عليه مواطنو الدولة. وقد حلت الدول الإسلامية الحديثة هذا الإشكال بطرق شتى.

وكان أحد الحلول التي لجأت إليها بعض الدول الإسلامية جمعَ مواطنيها على واحد من المذاهب الفقهية، بدلاً من تركهم للتعدد المذهبي الذي يغذّي عواملَ التفرقة والتنابذ.

ومن الدلائل على أن اختيار مذهب واحد من المذاهب الإسلامية لجمع الناس عليه ليس الخيار الأمثل بالضرورة أن الإمام مالك بن أنس رحمه الله رفض عرض الخليفة المنصور تعميم مذهبه درءاً لما قد ينشأ عن هذا التعميم من مشكلات. ويورد ابن سعد في طبقاته (٥/ ٥٦٨) هذا الخبر على النحو التالي: «قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لما حج أبو جعفر المنصور دعاني، فدخلت عليه فحادثته، وسألني فأجبته، فقال: إني قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي وضعتَها ـ يعني الموطأ ـ فتنسخ نسخاً، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها بنسخة. وآمرهم أن يعلموا [يعملوا؟] بما فيها لا يتعدوه إلى غيره، ويدعوا ما سوى ذلك من هذا العلم المحدَّث، فإني رأيت أصل العلم رواية المدينة وعلمهم. قال فقلت: لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم، وعلموا [عملوا؟] به، ودانوا به من اختلاف الناس وغيرهم، وإن ردهم عما قد اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه، وما اختار كل أهل بلد منهم لأنفسهم. فقال: لعمري لو طاوعتني على ذلك لأمرت به».

لهذا، فربما يكون البديل الأوفق أن تعمد الدولة الحديثة إلى الاستفادة من المذاهب الإسلامية كلها في تأسيس فقه واحد جامع يفضي إلى إرساء دعائم الوحدة بين المواطنين المسلمين فيها ويقضي على الحساسيات المذهبية التي لا لزوم لها.

وكما سبق القول فإن المذاهب الإسلامية بمجموعها تمثل اجتهادات ضخمة أنتجها الفكر الإسلامي طوال العصور لحل المشكلات التي عرضت للمسلمين في حياتهم. فمن الخسارة، إذن، أن يلغى هذا التراث كله أو أن يلغى بعضه عملياً، أو أن تقتصر الاستفادة من بعضه على علاج الحالات التي لا يوجد لها في المذهب الآخر حل ملائم.

ولما كان جمع الناس في الدولة الحديثة على نظام تشريعي (وسلوكي) موحد غاية شريفة وهدف عملي وتنظيمي مهم لتثبيت دعائم الوحدة والتلاحم والمساواة بين المواطنين، فإن هذا المشروع يمكن أن يبدأ بتكوين لجنة تأسيسية تتألف من عدد من العلماء الذين ينتمون إلى المذاهب الفقهية كلها وتعمل هذه اللجنة على تأسيس فقه موحَّد وموحِّد يستفيد من الاجتهادات الضخمة السابقة في المذاهب كلها.

ولما كانت الاختلافات الفقهية بين المذاهب الإسلامية ثمرة لاختلاف العلماء القدماء في النظر إلى الأدلة الشرعية من حيث الثبوت والدلالة ومن حيث الأطر والمبادئ العامة التي يمثِّلها «علم أصول الفقه»، فيمكن أن يقوم عمل العلماء في هذه اللجنة على المبادئ التالية (أو على ما يمكن أن تصل إليه اللجنة من مبادئ مشابهة):

١ ـ تأسيس علم أصول الفقه تأسيساً جديداً على قواعد موحَّدة انطلاقاً من أصول الفقه التي أسسها العلماء السابقون.

٢ ـ مراجعة الأدلة التي قامت عليها اجتهادات العلماء السابقين من حيث الثبوت والدلالة.

٣ ـ دراسة الاختلافات بين المذاهب القديمة وتصنيفها من حيث الأهمية.

٤ ـ ترجيح الراجح من الأقوال القديمة اعتماداً على الثابت من الأدلة.

٥ ـ توضيح الاختلافات التي لم تتفق اللجنة على حل لها، ومعاودة دراستها.

٦ ـ حصر الاختلافات في أضيق الحدود.

٧ ـ الاجتهاد في النوازل الجديدة والاتفاق على حلول موحدة لها.

٨ ـ تدوين الفقه الموحَّد الجديد في صورة مواد مبوَّبة تبويباً علمياً واضحاً.

وسيجني المسلمون، لا شك، من هذا المشروع الرائد فوائد عظيمة؛ وليس من أقلها شعور المسلمين بأن الخير كله في الانسجام والتقارب وشيوع جو من التسامح. ومجمع الفقه الإسلامي ربما يكون الأكثر جدارة للقيام بهذا الدور الرائد الذي يُعَد أكبر خطوة في سبيل توحيد المواطنين في الدولة الواحدة على فقه واحد لا يخرج عن اجتهادات السابقين ويُشعِر الجميع بالرضا والمساواة.

كما ستكون هذه الخطوة مثالاً رائداً يحتذيه المسلمون في الدول الإسلامية الأخرى، وستكون محصلته النهائية اكتشاف المسلمين جميعاً أن بإمكانهم الحد من أسوأ عامل ظل يعمل في تفريقهم شيعاً وفئات متنابذة قروناً طويلة، والقضاء عليه قضاء نهائياً في نهاية الأمر. وسيكون هذا العمل أفضل وسيلة لتوحيد المسلمين في أقطارهم المختلفة بطريقة عملية، بدلاً من التعلق بالمجازفات السياسية الوحدوية التي ظلوا يلهثون وراءها منذ زمن بعيد من غير أن يحققوا أي نجاح.

الحيازات «العلمية»

تشيع في الثقافة العربية الإسلامية بعض العبارات التي تصور المدى الذي وصل إليه التقدم العلمي في عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، كما تشيع إلى جانبها عبارات أخرى تصور مدى تراجعه في فترات التخلف والضعف. فمن العبارات التي تصور حيوية البحث العلمي في العصور المبكرة للحضارة العربية الإسلامية ما يروى من مقولات تنسب لأئمة المذاهب الفقهية يتبين منها تصورهم الصحيح لطبيعة العلم. ومنها العبارة التي تنسب للإمام مالك بن أنس: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرَدّ إلا صاحب هذا القبر» (أي رسول الله ﷺ)، والعبارة التي تنسب إلى أبي حنيفة: «نحن رجال وهم رجال»، وكذلك عبارة: «قولي صواب يحتمل الخطأ وقول غيري خطأ يحتمل الصواب»، وغيرها. وتصور هذه المقولات التجرد العلمي بشكل يدعو إلى الإعجاب، وتبين أن أولئك الأعلام كانوا يميزون بين الأشخاص والأقوال التي تصدر عنهم، وتصور نظرتهم إلى العلم بصفته أمراً مشاعاً، لا يستأثر به فرد أو مجموعة أو فترة معينة.

أما في عصور الضعف العلمي فقد شاعت بعض العبارات التي تصور انتشار التقليد ونضوب الإبداع والخوف من الآراء المخالفة. ومن تلك العبارات: «طُبِخ النحو (ويقال أحياناً «الفقه») حتى احترق»، و«من أراد أن يؤلف كتاباً في النحو بعد سيبويه فليستحيي»، و«لحوم العلماء مسمومة»، ومن أعجبها: «من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب». وتورد هذه العبارات كأنها حِكَم خالدة وصلت إليها الأجيال السالفة بعد طول اختبار.

ويقصد من وراء العبارات الأخيرة تهويل الأمور على الناشئة وتثبيط عزائمهم لكي يفقدوا الأمل في القدرة على إعادة النظر فيما قاله السابقون وتجنيدهم، بدلاً من ذلك، في صفوف الأتباع والمقلِّدين. ويعود ذلك إلى الخوف من أنه يمكن أن يمثل هؤلاء الناشئة تهديداً حقيقياً لشيوخهم إن أتيحت لهم حرية النظر المستقل والتفكير

العلمي الحقيقي. كما تعني أنه صار ينظر إلى العلم كأنه ممتلكات خاصة يتمتع بها مالكوها المحظوظون ويذاد عنها المتطفلون .

ومع أن مثل هذه العبارات الأخيرة كانت نابعة من القحط الذي وصلت إليه العلوم العربية والإسلامية وتحولها، في العصور المتأخرة، إلى حيازات خاصة إلا أنها تأتي أيضاً من طبيعة «العلوم» الإنسانية والاجتماعية بصورة عامة. ويعود ذلك، فيما يبدو، إلى أن هذه «العلوم» لما تزل بعيدة عن الخضوع لمعايير الانضباط العلمي الدقيقة. كما يشعر الباحثون في هذه المجالات دائماً، بسبب ذلك، بالتهديد الذي يمكن أن تتعرض له الأطر النظرية التي تحكمها، إن وجدت مثل هذه الأطر، والنتائج التي يوصل إليها في ضوئها.

فمن أقوى الحجج التي يتذرع بها المتخصصون في العلوم الإنسانية والاجتماعية ضد «الغرباء» الذين لا ينتمون إلى هذه «العلوم» مِهْنِياً، أن هؤلاء ليسوا مؤهلين علمياً فيها؛ أي إنهم لم يحصلوا على شهادات أكاديمية من المؤسسات التي يتخرج فيها المنتمون لهذه «العلوم» أو إنهم لا يحظون باعتراف المجموعة المنتمية إليها. لذلك فاعتراض هؤلاء اعتراض مبدئي لا حيلة فيه.

ويلاحِظ أحد العلماء المعاصرين شيوع هذه الظواهر في «العلوم» الإنسانية والاجتماعية، ويروي تجربته في هذا الشأن بما ترجمَتُه: «إنني ألقي محاضرات كثيرة في مجالات تخصصية مختلفة. وألاحظ حين ألقي محاضرة في مجال الرياضيات أو العلوم الطبيعية أو علوم الأحياء، أو غيرها من العلوم الدقيقة، أن الحضور يناقشونني فيما قلتُه من أفكار. أما حين ألقي محاضرة في جمع من المشتغلين بـ«العلوم» الإنسانية أو الاجتماعية، كالتاريخ والعلوم السياسية والاقتصاد وما إلى ذلك، فيتمثل اعتراضهم الأول في أنني لست مؤهَّلاً أكاديمياً في التخصص الذي أتحدث فيه».

ويغلب على الظن أن هناك سبباً آخر لوجود هذه الحيازات والإقصاءات في مجالات «العلوم» الإنسانية والاجتماعية يعود إلى اعتقاد كثير من المتخصصين فيها بأن الإنسان لا يستطيع أن يُلِمّ، في وقت واحد، بأكثر من تخصص. وينشأ هذا الاعتقاد من غياب الوضوح في تبيُّن حدود هذه «العلوم»، وعدم معرفة المشتغلين بها بطبيعة العلم في صورته الصحيحة.

ومما يَردُّ هذا الاعتقاد الشائع عند المشتغلين بـ «العلوم» الإنسانية والاجتماعية

أننا نجد، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية نفسها، كثيراً من العلماء البارزين الذين كانوا يجمعون بين أكثر من تخصص. فقد كان الخليل بن أحمد، مثلاً، معجمياً، نحوياً، موسيقياً؛ وكان الجاحظ ذا ثقافة موسوعية؛ وكان ابن سيناء طبيباً، فيلسوفاً، فقيهاً؛ وكان ابن رشد فيلسوفاً فقيهاً، وغيرهم كثير.

ويشهد هذا على أن مقولة «من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب»، على وجه الخصوص، غريبة عن النشاط العلمي في إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وكانت وليدة، كما سبق القول، لعصور الضعف العلمي التي كان فيها تجهيل المخالفين من أمضى الأسلحة الإقصائية.

كما أنها غريبة عن طبيعة العلم نفسه؛ ذلك أننا نجد في العصر الحاضر كثيراً من الباحثين المبرِّزين في العالم يشاركون في أكثر من مجال من المجالات العلمية. وهم يجيدون ما يقومون به في المجالات التي يشاركون فيها بالكفاءة نفسها، ولم يؤثر تخصص مما يهتمون به سلباً على ما يشتغلون به من التخصصات الأخرى.

والاشتغال بأكثر من تخصص مصدر ثراء معرفي له إيجابيات كثيرة تنعكس على عمل الباحث في التخصصات التي يهتم بها كلها. وهذا ما يجعل أبرز الجامعات في العالم تُلزِم طلابها بتخصص رئيس وآخر فرعي، في الأقل.

وبعد ذلك كله، فليس البحث العلمي بأشكاله كافة أمراً سحرياً، فهو يخضع لمعايير بسيطة موحَّدة؛ وهو ما يجعل استعمال هذه المعايير واحداً في المجالات كلها. وتتمثل هذه، ببساطة، في الدقة والانضباط في التناول، والتحقق من صحة المادة المدروسة واحترامها والاستفادة من تجارب السابقين والمعاصرين في المجال المدروس وإبقاء العقل مفتوحاً على الاحتمالات الممكنة كلها وعدم الحكم بصورة قبْلِية على شكل النتيجة التي سيصل إليها الباحث أو مضمونها.

وللتدليل على طبيعة العلم بصورة عامة أورد هنا ترجمة لوجهة نظر أحد العلماء المعاصرين في هذه المسألة، وهي تدحض مقولة «من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب»، على وجه الخصوص، وتكشف عن عدم انتمائها إلى طبيعة العلم كما يمارسه العلماء حقيقة. يقول هذا العالم: «يتصف العلم بأنه نشاط مرحلي، واكتشافي، ومتسائل، ويُحصَّل إلى حد بعيد، في أثناء الاشتغال به.

وقد اشتهر أحد أبرز علماء الطبيعة المعاصرين في العالم بافتتاحه محاضراته

الأولى بقوله [للطلابه المبتدئين] إن كَمّ الموضوعات التي سندرسها في هذه الفصل ليس مهماً، أما الأهم فهو ما سنكتشفه [في أثناء تعلُّمنا]، إذ ربما يمكن لنا أن نكتشف، إن كنا محظوظين، شيئاً جديداً يخالف الاعتقادات السائدة. وتتصف الأبحاث الأكثر تقدماً، إلى حد كبير، بأنها نشاطات يُتوقَّع فيها أن يأتي الطلاب في أثناء القيام بها بأفكار جديدة، وأن يسائلوا، وفي أكثر الأحيان أن ينسفوا، ما سبق لهم أن قرأوه أو عُلِّموه، ويكتسبوا بعد ذلك بشكل ما، عن طريق التجربة والبحث التعاوني المشترك، تلك الحيلة (التي لم يستطع أحد تفسيرها، إلى الآن) التي تتمثل في العثور على الأسئلة المهمة واكتشاف الحلول الممكنة لها. وأكثر من ذلك فإنه يمكن للحلول المقترَحة (كالنظريات، صغيرها وكبيرها)، حتى في أبسط الحالات، أن تهدِّد التجريبية، إن كنا نعني بالتجريبية ذلك الشيء الذي يمكن أن نستخلصه من التجربة باستخدام بعض الإجراءات المحدَّدة؛ ويكفي أن نتأمل في ما كان يقوم به أينشتاين لأيضاح الخصيصة العامة للبحث المنضبط [أما بعض الخصائص السيئة المنسوبة إلى العلم] فتصْدُق على بعض مظاهر التفكير والتصرف الإنسانيَّين، كالخصائص التي نجدها في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، حيث يتصف الفهم الذي تقود إليه هذه العلوم والنتائج التي تصل إليها بالضآلة والمحدودية وهو ما يجعلها عرضة للوقوع في شَرَك المذهبية والزيف، إضافة إلى بعض الصفات الأخرى المحتمَلة. أما العلم، بالصورة التي أعرفه بها في الأقل، فأبعد ما يكون عن هذه الصفات. ولا يعود هذا إلى أن العلماء [المشتغلين بالعلوم الدقيقة] أكثر أمانة بطبيعتهم، أو أكثر تفتُّحاً، أو أكثر تساؤلاً. وإنما يعود ذلك إلى أن الطبيعة والمنطق يفرضان انضباطاً صارماً على المشتغلين بهذه العلوم: فمن الممكن، في كثير من المجالات، أن يختلق المرء بعض الخزعبلات الرائعة دون أن يخشى عقاباً، أو أن يظل أسيراً لأكثر الأعمال المكتبية تفاهة وإملالاً (وهي التي تسمى في بعض الأحيان بـ «العلمية»)، أما في مجال العلوم [الدقيقة] فسوف تتعرض الخزعبلات التي ستختلقها للدحض، وسوف يتجاوزك أولئك الطلاب الذين يرغبون في أن يفهموا شيئاً جديداً عن العالَم، ذلك أنهم لن يرضوا بأن ينصرفوا عن مغالبة البحث في بعض القضايا «لأنها مما يجب أن يهتم به الآخرون»».

ويذهب هذا العالِم إلى أبعد من ذلك ليكشف واحداً من أهم واجبات الباحثين، فيقول: «إن مسؤولية الباحثين الرئيسة هي ألا يقودوا الناس إلى الاعتقاد

بأنهم [أي الباحثين] يمتلكون معرفة خاصة لا يمكن للآخرين الحصول عليها إلا بوسائل خاصة، أو أنه لا يُحصَل عليها إلا بنيل درجة جامعية محدَّدة أو ما إلى ذلك».

ويتبين من هذا كله أن النشاط العلمي الحقيقي سيظل دائماً ميداناً مفتوحاً للباحثين الجدد ولا يمكن تحويله إلى حيازات خاصة، وهو يتجاوز حدود التخصصات الضيقة، وأن المدرَّب على البحث العلمي الدقيق يستطيع أن يتناول أية قضية بالمقاييس نفسها التي يمكن أن يتناول بها أي نشاط علمي منضبط آخر.

ويوجب هذا التصور الدقيق للعلم أن تحاول «العلوم» الإنسانية والاجتماعية، ومنها العلوم الإسلامية والعربية، الارتقاء بمستوياتها والتحلي بالخصائص التي يتصف بها العلم المنضبط الذي تمثله العلوم الدقيقة. وسوف يؤدي وصول هذه «العلوم» إلى هذه المستويات إلى اختفاء المواقف غير العلمية التي شابت تلك «العلوم» وجعلتها تتحول إلى حيازات يبرع في إقامة الأسوار حولها، لحمايتها من المتطفلين، أولئك الذين لا تزيد مؤهلاتهم فيها عن التقليد والتكرار غير الناقد لبعض النتائج التي فرغ منها السابقون.

محنة التخصص

أشرت في مقال الأسبوع الماضي إلى أن من الممكن الجمع بين تخصصين علميين فأكثر، وأن من الممكن للمدرَّب تدريباً علمياً كافياً تناول أي موضوع في أي تخصص، وأن مسؤولية المتخصصين في أي فرع من فروع العلم أن يؤكدوا للناس أن من اليسير الحصول على قدر من المعرفة لا يقل مستواه عن المعرفة التي حصَّلها السابقون بل ربما أكثر.

وأود هنا أن أعرض لتخصصين مهمَّين في حياة العربي المسلم، وأبيِّن لزومهما له وأنه لا يمكن لأحد أن يدعي احتكار معرفتهما، أو تثبيط من يريد الاعتماد على نفسه في مجالهما. والتخصصان هما الدين واللغة العربية.

وأبدأ باللغة العربية؛ فقد تحولت اللغة العربية منذ زمن قديم إلى تخصص لا يكاد يحيط بأسراره ويجيد الكلام فيه إلا قلة تزعم لنفسها أنها، هي وحدها، حامية اللغة العربية والقائمة عليها.

ويلاحَظ أن أكثر المتخصصين في دراسة اللغات في العصور القديمة والمهتمين بتأليف كتب النحو يميلون، في ثقافات متعددة، إلى الإغراق في وصف أنحاء هذه اللغات حتى يوحوا لغيرهم، من خلال التفصيلات المربكة التي يأتون بها، أن معرفتها مستحيلة إلا من خلال هذه الكتب المعقدة. وقد حدث مثل هذا في تاريخ الدراسة النحوية للغة الإنجليزية، مثلاً.

ومن ذلك ما يقوله اللساني الأمريكي المعاصر ستيفن بنكر عن هذه الظاهرة في تاريخ الدراسة النحوية للغة الإنجليزية: «وقد بدأت فضيحة خبراء اللغة [أي الذين يزعمون أنهم يعرفون عن اللغة أكثر من غيرهم ويجعلون من أنفسهم مرجعاً في ما يصح وما لا يصح من الاستعمالات اللغوية] في القرن الثامن عشر. وذلك حين أصبحت لندن المركز السياسي والاقتصادي لبريطانيا، وأصبحت بريطانيا مركزًا لإمبراطورية قوية. وتبع ذلك أن صارت لهجة لندن فجأة لغة عالمية مهمة. . . .

وكانت اللاتينية لا تزال تُعد لغة التنوير والتعلم (وكانت لغة إمبراطورية تماثل الإمبراطورية البريطانية في اتساعها)، وقد نظر إليها على أنها مثال الدقة والمنطق الذي ينبغي للإنجليزية أن تطمح إليه. كما شهدت تلك الفترة أيضاً مرحلة من الحراك الاجتماعي غير المسبوق، وهو ما أوجب على كل فرد يطمح إلى التعلم والرفع من مستواه ويرغب في أن يميِّز نفسه أن يُحسِن أجود أنواع الإنجليزية. وترتب على هذه التيارات ازدياد الطلب على الكتب المدرسية وكتب الأساليب، وهي التي سرعان ما تشكلت بالصورة التي يتطلبها السوق. . . . ولما استعر التنافس أخذت كتب الأساليب تحاول إلغاء بعضها بعضاً باشتمالها على عدد من القواعد التي تتزايد باطراد، وتسعى لأن تكون أكثر تعقيدًا حتى صار لا يجازف أي مثقف بعدم الإحاطة بها. ويمكن إرجاع معظم الوحوش المخيفة في النحو المعياري المعاصر [للغة الإنجليزية] إلى هذه الموضات الساذجة في القرن الثامن عشر»(١).

كما حدث الشيء نفسه في تاريخ النحو العربي؛ ومن الشواهد عليه الخبر الذي رواه الجاحظ: «وقلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فَلِم لا تَجعل كتبَك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تُقدِّم بعضَ العويص وتؤخِّر بعضَ المفهوم؟! قال: أنا رجل لم أَضَع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتُها هذا الوضع الذي تدعونني إليه، قَلَّت حاجاتُهم إليَّ فيها، وإنما كانت غاياتي المَنالَة، فأنا أضع بعضها هذا الوضعَ المفهوم، لتدعوهم حلاوةُ ما فَهِموا إلى التماس فَهْم ما لم يَفهموا، وإنما قد كسبتُ في هذا التدبير، إذ كنتُ إلى التكسب ذهبتُ....».

وهذا ما جعل كتب النحو، التي كان يجب أن تكون مُعِينة للناس على تعلُّم اللغة العربية، تُغرِق في التفصيلات وتصعِّب الأمور السهلة ليضل القارئ طريقَه في متاهات لا تنتهي، ثم لا يجد في نهاية الأمر مُعيناً يقوده عبر هذه المتاهات إلا تلك الكتب، كما يزعم مؤلفوها. ويؤدي هذا بمتعلم اللغة العربية، في الغالب الأعم، إلى نفض يده من هذه المحاولة اليائسة وهجر تعلمها.

وهذا اليأس هو السبب الأول لما يتفق الجميع على ملاحظته من ضعف لغوي

(١) ستيفن بنكر «الغريزة اللغوية: كيف يبدع العقل اللغة»، الفصل الثاني عشر. ترجمة حمزة المزيني، الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٠م.

شامل في العالم العربي على الرغم من قضاء أكثر الناس، في العصر الحاضر، سنوات طوالاً لا تقل، في الغالب، عن ست عشرة سنة تستخدم اللغة العربية فيها لغة للتعليم.

وقد أصبح كثير من الناس يحتجون، إذا ما لُفتت أنظارُهم إلى ما يبدو في كتاباتهم أو في كلامهم من ضعف في استعمال اللغة العربية، بأنهم ليسوا متخصصين «في» اللغة العربية. وهو ما يعني أن اللغة العربية تحولت إلى تخصص مقصور على فئة قليلة من الناس اتخذتها مهنة، وسعت من حيث تعلم أو لا تعلم، إلى الحيلولة بينها وبين الناس.

وكما قدمت فإن جزءاً كبيراً من المسؤولية عن هذا الوضع غير الطبيعي يقع على المتخصصين الذين مهروا منذ القديم في وضع السدود المنيعة بين الناس وبين إجادة اللغة العربية، وذلك بإصرار هؤلاء «المتخصصين» على تقديم هذه اللغة بشكل معقد مُربِك يكفل نفور أكثر الناس رغبة في الارتقاء بمعرفته اللغوية.

ومع ذلك ظل المتخصصون في اللغة العربية بعيدين جداً عن الإحساس بهذه الحاجات الملِحَّة للناس، وتراهم يهربون من مسؤولياتهم باتهام هؤلاء الناس بقصر الهمة وقلة الصبر على التحصيل.

ولا يمكن أن يُعذر العربي إن قصر عن إجادة اللغة العربية إجادة مجزية وتعلل ببعض الأعذار الواهية كالقول إن اللغة العربية تخصص تترك المهارة فيه لفئة محدودة. ذلك أن اللغة العربية للعربي ليست تخصصاً وإنما هي لغته القومية التي تمثل أداة الاتصال الضرورية التي يجب عليه تعلمها واستعمالها في الكتابة والحديث استعمالاً مؤدياً.

ومن وجه آخر، فلا تعني إجادة أكثر الناس للغة العربية ومعرفتهم بكثير من أسرار تركيب أنظمتها القضاء على التخصص «في» اللغة العربية؛ ذلك أن المجال سيظل واسعاً لأولئك الذين سيتخصصون في البحث العلمي المتعمق في النحو والنقد والأدب وغيرها من علوم العربية، ولأولئك الذين يتخذون من تعليمها في المدارس والجامعات مهنة لهم.

ومن الحقائق التي يجب أن يوضّحها المتخصصون في اللغة العربية للناس أن بإمكان الإنسان أن يتعلم الضوابط النحوية والصرفية والأسلوبية في اللغة العربية بكل

بساطة وكفاءة، ومن غير مساعدة. وذلك بالتعرض الملائم في وقت مبكر من حياته للنماذج الصحيحة من العربية، والدرس المتأمل في بعض الكتب السهلة المتخصصة في النحو والصرف والأساليب، إلى غير ذلك. فهو لا يحتاج، إذن، لأن يمر بتلك الموانع التي يقيمها «المتخصصون» بين العربية وبين الناس.

والأمر نفسه صحيح في العلوم الإسلامية؛ فقد ظلت المعرفة بالعلوم الإسلامية مقصورة على فئة محدودة حين كانت الأمية شائعة وكانت المصادر غير متوفرة. كما أغرق العلماء في تفصيلات العلوم الشرعية حتى بلغت مستويات عليا من الصعوبة التي تكفل عزوف كثير من المسلمين عن الاطلاع عليها اطلاعاً مباشراً من غير مساعدة. وأسهم شيوع التقليد في غرس هذه الصعوبة في أذهان المسلمين؛ وذلك بالتهويل من الصعوبات التي تحول بين المسلم وبين القراءة المستقلة للنصوص الإسلامية وفهمها فهماً ممكناً.

أما في العصر الحاضر فقد أخذت الأمية في الانحسار ووصلت في بعض البلاد الإسلامية إلى مستويات منخفضة جداً، إذ يقضي أكثر الناس ما يزيد عن عشر سنوات من حياته، في الأقل، في مراحل التعليم، وهي فترة كافية لتمكينهم من قراءة النصوص الكريمة قراءة مؤدية ومحاولة فهمها بمساعدة التفسيرات والشروح الكثيرة المتوفرة.

كما صار أغلب مصادر العلوم الإسلامية كلها متوفراً بشكل لم يسبق له نظير. وأصبح من الممكن الاطلاع على المصادر كلها تقريباً بيسر لا مثيل له؛ بل أصبحت أكثر يسراً لتوفرها الآن في وسائل حفظ المعلومات الحديثة كالاسطوانات الممغنطة التي تحوي الواحدة منها مكتبة إسلامية بكاملها، بل صارت أكثر توفراً الآن وبشكل أقل كلفة وأقرب منالاً عن طريق شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت). فلا يحتاج المسلم الآن إلا لمس أزرار قليلة ليدلف إلى عالم رحب يزخر بأمهات الكتب الإسلامية، بالإضافة إلى كمٍّ هائل من المصادر المساعدة التي تعينه على الاطلاع على ما يريد بأيسر السبل وأوفاها.

وكما أن واجب المتخصصين في اللغة العربية تسهيل أمر تعلمها على الناس فإنه يجب على المتخصصين في العلوم الإسلامية كذلك تسهيل اطلاع المسلمين على تلك المصادر، ولفت أنظارهم إلى أن بإمكان المسلم أن يحصل على ما يريد من المعلومات من غير أن يكون مضطراً إلى الرجوع إلى أحد. وأن بإمكانه أن يتتلمذ على أكثر من جهة لإغناء معرفته بالآراء المتنوعة.

ولنقارن هذه الإمكانات الضخمة المتيسرة، مثلاً، بما نلحظه جميعاً من كثرة الأسئلة التي يبعث بها المسلمون إلى البرامج الدينية في الإذاعة والتلفاز وإلى الصفحات الدينية في الصحف والمجلات ويكررون فيها سؤال العلماء عن كثير من الأمور البسيطة جداً. فإذا جاء شهر رمضان، مثلاً، كثرت الأسئلة عن كثير من الأمور الخاصة به، وإذا جاء الحج كذلك، وتكثر الأسئلة في أثناء السنة عن الصلاة وغيرها من أركان الدين وواجباته الأساسية. ويوحي هذا بأن المسلمين يعانون من أميَّة دينية تلجئهم إلى شغل أوقات هؤلاء العلماء بالأسئلة والاستفتاءات عن هذه الأمور وكأنها تعرض لهم لأول مرة.

والواضح أن الإجابات عن أكثر ما يُستفتى العلماء فيه مبسوطة بصورة كافية في كتب العلم المتوفرة من خلال وسائل حفظ المعلومات التي أشرت إلى بعضها. لكن سبب هذا الإصرار على الاستفتاء في مثل هذه الأمور اليومية يعود إلى أنه لم تزرع في المسلمين الثقة التي تجعلهم قادرين على الرجوع بأنفسهم إلى تلك المصادر.

وكما هو الأمر في شأن اللغة العربية فإن اعتماد أكثر الناس على أنفسهم في أمور الدين لن يقضي على التخصص في العلوم الشرعية. ذلك أن المجال سيظل رحباً للدراسات المتعمقة فيها، وستظل فئة من المتخصصين مرجعاً يعود إليه الناس من أجل حلّ القضايا التي لا يستطيعون حلها بأنفسهم.

والخلاصة أنه يجب على العربي المسلم مهما كان مستواه الثقافي أن يصل إلى مستوى مقبول من المعرفة باللغة العربية وبالدين. والوصول إلى مثل هذا المستوى في الوقت الحاضر ليس صعباً، كما قدمت، نظراً لتوفر مصادر المعرفة عن هذين الحقلين بشكل لم يسبق له مثيل. وذلك بشرط أن يبين المتخصصون فيهما للناس أهمية اعتماد الإنسان على نفسه في الحصول على ذلك المستوى المقبول.

توثيق الحديث النبوي الشريف ـ ١

يلفت نظر المتأمل في الخلافات بين المسلمين أن أكثرها لا يعود إلى اختلافهم في القرآن الكريم. ذلك أنه، وهو المصدر الأول للإسلام، ظفر منذ البداية بعناية فائقة جعلته على أعلى مستوى من الضبط والدقة، وكان ذلك تحقيقاً لوعد الله سبحانه وتعالى بحفظه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[(١)]. وتمثَّل حفظُ القرآن الكريم بتدوينه كتابة في حياة الرسول ﷺ أوّلاً بأول، بعد أن يتلقى ﷺ ما ينزل عليه من الوحي مباشرة. فقد كان لرسول الله ﷺ ثلاثة وأربعون كاتباً كانوا يكتبون ما ينزل من القرآن ويجعلونه في المواضع التي كان يحددها ﷺ من السور. وظل القرآن الكريم في حياة الرسول ﷺ محفوظاً بصورته المكتوبة التي نعرفها الآن، وإن لم يكن مجموعاً في مصحف لسبب واحد هو عدم اكتمال نزوله إلا بوفاته ﷺ.

وتروي المصادر أخباراً تبين أن بعض الصحابة كانوا يكتبون القرآن الكريم في مصاحف خاصة بهم. ومن المتوقع أن يكون عدد هؤلاء الصحابة كبيراً اعتماداً على ما روي من اهتمام الرسول ﷺ بتعليم المسلمين القراءة والكتابة. ومع ذلك فقد وردت أخبار تبين أن بعض الصحابة كانوا يختلفون في قراءتهم لبعض الآيات أحياناً. وربما أمكن القول بأن مثل هذا الاختلاف كان نتيجة لاعتماد كثير من الصحابة، لا سيما الذين لم يكونوا يعرفون الكتابة، على الذاكرة وحدها. لكن هؤلاء وغيرهم كانوا يرجعون إلى رسول الله ﷺ عند الاختلاف ليحكم فيما اختلفوا فيه.

وقد نهض الخليفة الراشد أبو بكر رضي الله عنه بالمهمة التالية التي تحقق وعد الله بحفظ القرآن الكريم، وهي جمعه مكتوباً في مصحف واحد. وتروي المصادر أن سبب نهوض أبي بكر بهذه المهمة استشهاد كثير من حفاظ القرآن الكريم في حروب الردة. ويمكن أن يفهم من هذا أن أبا بكر رضي الله عنه كان يخشى من اختلاف

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٩.

المسلمين في نص القرآن الكريم نتيجة لاستشهاد هذا العدد الكبير من حفاظه الذين كانوا يمثلون ضمانة ضد شيوع الخلاف بين المسلمين في قراءة القرآن، بسبب كثرتهم في تلك الفترة.

وربما أمكن تفسير «جمع» أبي بكر للقرآن الكريم بأنه لم يكن للخوف عليه من التغيير نتيجة لاستشهاد هذا العدد الكبير من القراء فقط؛ فهناك سبب آخر هو أن يدخل الطمأنينة علانية على قلوب المسلمين بوجود نص رسمي مكتوب موثوق يرجعون إليه عند الاختلاف.

ولم يجمع القرآن جمعاً آخر في زمن عمر ﷺ لأن عمل أبي بكر ﷺ كان كافياً في تلك الفترة، لا سيما أن عمر ﷺ عمل على إبقاء كبار الصحابة في المدينة، وهو دليل على اطمئنان المسلمين حينذاك لكون النص القرآني مكتوباً ولوجود هذا العدد الكبير من الصحابة الذين كانوا يحفظونه عن ظهر قلب لكن الأمر اختلف لما بدأ كبار الصحابة يخرجون بأعداد كبيرة إلى خارج الجزيرة العربية في خلافة عثمان ﷺ. فقد بدأت الاختلافات تظهر بين المسلمين في قراءة القرآن الكريم، وبدأ بعضهم يشكك في صحة قراءة بعض. وكان سبب هذه الاختلافات عدم وجود نسخ رسمية مكتوبة من القرآن الكريم في هذه البلدان الجديدة لكي يرجع المسلمون إليها للفصل في ما ينشأ من الاختلافات في القراءة.

ويزيد من إمكان استفحال هذه الاختلافات ظهور الاختلافات السياسية بين المسلمين، وهو الأمر الذي انتهى إلى الفتنة الكبرى التي نعرفها جميعاً. ولم يكن «جمع» الخليفة الراشد عثمان ﷺ للقرآن الكريم، الذي عنى جمع المسلمين على مصحف إمام واحد، إلا لإشعار المسلمين بواحدية هذا النص وأن المصحف الإمام هو المرجع الوحيد لنص القرآن الكريم.

وقد قطع هذا العمل الضروري الرائد دابر الاختلافات إلى الأبد، وأدى إلى إيمان المسلمين إيماناً مطلقاً بأن ما بين دفتي المصحف هو النص الصحيح الوحيد للقرآن الكريم الذي أنزل على رسول الله ﷺ.

وللطريقة التي نفذ بها هذا العمل العظيم معنى يجب علينا استحضاره هنا: فقد كان عثمان ﷺ والصحابة يعلمون يقيناً أن القرآن كان مجموعاً على عهد

رسول الله ﷺ، ويعلمون كذلك أن أبا بكر جمعه في مصحف واحد. لكنهم يعلمون أيضاً أن بعض الصحابة ﷺ كانوا قد جمعوا المصحف بجهودهم الشخصية، وهم يعلمون أيضاً أن هذه المصاحف لا تختلف أساساً عن الأصل الذي أوحي إلى الرسول ﷺ. لكن عثمان ﷺ أراد بـ«جمعه» الجديد هذا أن يدخل مزيداً من الاطمئنان على قلوب المسلمين، وأن يقضي إلى الأبد على المحاولات التي يمكن أن يقوم بها بعض ذوي الأغراض في المستقبل، وذلك بأن يوحي هؤلاء بوجود صور مختلفة للقرآن الكريم، وهو ما سينشأ عنه في إطلاق أيدي هؤلاء وغيرهم بالتغيير والحذف والإضافة كما تشاء لهم أهواؤهم.

ولتنفيذ هذا الجمع بادر عثمان ﷺ إلى تكوين لجنة من أربعة من الصحابة الموثوقين. فبدلاً من أن يكل الأمر إلى واحد أو اثنين لينسخوه من النسخة التي جمعت بأمر أبي بكر ﷺ، اختار أن يكون هذا العمل التوثيقي الجماعي المؤسَّسي أكثر إقناعاً للمسلمين، وذلك بالبرهنة لهم أن هذا العمل لم يحدث في السر وإنما عن ملأ منهم.

ومن أكثر الأدلة جلاء على أنهم كانوا ينسخون من نص مكتوب أنهم لم يختلفوا، كما تقول المصادر، إلا في كتابة كلمات قليلة جداً، ومثالها الأشهر الصورة التي تكتب بها كلمة «تابوت». أما لو كانوا ينقلون عن نص شفهي فالمتوقع أن تكثر المواضع التي يختلفون فيها. يضاف إلى ذلك أن هؤلاء الأربعة لم يكتفوا بنسخ ما وجدوه مكتوباً في المصحف الذي جمع في زمن أبي بكر؛ بل كانوا يُشهدون المسلمين على كل آية كتبوها.

وليس من العدل أن نقول الآن إن بعض الصحابة مثل عبد الله بن مسعود ﷺ كان له مصحف يختلف عن المصحف الذي جمعه عثمان ﷺ. فلو كان هذا الأمر صحيحاً لكان من المستحيل أن يختفي أمر هذه الاختلافات. والدليل على ذلك أن القراءة المنسوبة إلى عبد الله بن مسعود لا تختلف عن المصحف العثماني الإمام إلا في بعض الاختلافات الطفيفة، وأغلبها صوتية، وهي التي نجد ما يشبهها في القراءات المتواترة الأخرى، أو في بعض الاختلافات التي يبدو أنها ليست من القرآن وإنما هي من التفسير الذي كان يدوّن على هامش مصحف عبد الله بن مسعود.

ونتيجة لهذا الجمع الرسمي لم يكن القرآن الكريم سبباً رئيساً في الاختلاف

بين المسلمين. ذلك أنهم آمنوا، كلهم، ومنذ البداية بصحة نصه الموجود بين دفتي المصحف. وبقيت الاختلافات مقصورة على تفسيراتهم المختلفة الناشئة عن أفهامهم المختلفة للقرآن الكريم، وهو أمر لم يؤد إلى شيء يقرب في النسبة والمدى إلى ما نتج عن اختلافهم في نص الحديث النبوي الشريف. وهذا موضوع المقال التالي.

توثيق الحديث النبوي الشريف ـ ٢

بَيَّنتُ في المقال السابق أن القرآن الكريم دوِّن بشكل دقيق مباشر، وأن الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ قطع دابر الخلاف بين المسلمين عن طريق النشر الرسمي للمصحف الإمام، وكان من نتائج ذلك جمع المسلمين على هذه الصورة الوحيدة للقرآن الكريم في وقت مبكر قبل أن تتفرق بهم الأهواء وتستفحل بينهم الخلافات السياسية والعقدية وغيرها. ولو تأخر هذا العمل قليلاً لما أمكن جمع المسلمين على نص واحد للقرآن.

ومن اللافت أن المسلمين ينظرون جميعهم إلى الحديث على أنه المصدر الثاني للإسلام ومع هذا فلم ينجحوا في الإجماع على آليات محددة تؤدي إلى الاتفاق على نص واحد للحديث، كما اتفقوا على القرآن.

ويبدو أن أحد أسباب عدم النجاح في هذا الأمر أن الدولة لم تتبن رسمياً هذا المشروع، مع أن بعض الخلفاء شعروا بأهميته، ومنهم عمر بن الخطاب ﷺ الذي همَّ بجمع الحديث لكنه لم يفعل، وما يروى عن شعور الخليفة الأموي الراشد عمر ابن عبد العزيز رحمه الله بالحاجة إلى ذلك، إذ أمر محمد بن شهاب الزهري بتدوين الحديث من أهل المدينة. وقد أنجز الزهري جزءاً من تلك المهمة، وبعث عمر بن عبد العزيز حصيلة ذلك الجمع إلى الأمصار. لكن خلافة عمر بن عبد العزيز لم تدم طويلاً، ولم يعمل الخلفاء الذين جاءوا بعده على إنجاح هذه المهمة.

وتتحدث روايات كثيرة عن أسباب عدم تدوين الحديث النبوي في وقت مبكر، كما تشير روايات أخرى إلى بعض الجهود المبكرة لتدوينه. لكن هذه القضية لم تدرس، في ظني، دراسة تفصيلية مقنِعة إلى الآن.

وإذا ما قارنا التدوين الدقيق المباشر للقرآن الكريم بعدم تدوين الحديث النبوي الشريف في حياة الرسول ﷺ، وعدم جمعه في حياة الصحابة، وتأخر هذا التدوين إلى بداية المئة الثانية من الهجرة، أي بعد أن توفي الصحابة كلهم، فإننا نكتشف

السر وراء عدم إجماع المسلمين على نص واحد لأي حديث تقريباً، وهو ما كان مصدراً لأكثر الخلافات بينهم. فقد تُرك جمع الحديث للاجتهادات الفردية، وأثرت في هذا الجمع كثير من العوامل السياسية والعقدية، وأصبح كل فريق يحرص على تدوين الأحاديث التي تؤيد وجهات نظره السياسية أو العقدية.

بل إن الأمر تجاوز هذا الجمع الانتقائي إلى وضع الأحاديث على لسان الرسول ﷺ. وأسهمت الدولتان الأموية والعباسية في تشجيع اختلاق كثير من الأحاديث التي تؤيد كلاً منهما في سياساتها. كما اتخذت الفرق الإسلامية من الحديث سلاحاً في مواجهة خصومها؛ ومن هنا شاع الوضع لغرض الانتصار على الفرق الأخرى.

ويكفي أن ننظر إلى عدد الأحاديث الهائل الذي نسب إلى الرسول ﷺ ولم يقبل منه جامعو الحديث إلا نسبة ضئيلة. فقد جمع الإمام مالك في الموطأ تسعمئة حديث تقريباً اختارها من مئة ألف حديث، وتضمن مسند الإمام أحمد ما يقرب من ثلاثين ألف حديث اختارها من سبعمئة وخمسين ألف حديث، وانتقى البخاري في صحيحه من ستمئة ألف حديث ثلاثة آلاف تقريباً، واختار مسلم في صحيحه من مجموع ثلاثمئة ألف حديث أربعة آلاف حديث تقريباً، وهكذا.

وصار هذا الاختلاف في الحديث النبوي الشريف من حيث الثبوت مصدراً لكثير من الاختلاف بين المسلمين؛ ذلك أنه ليس من الغريب إلى الآن أن يحتج بعض المسلمين على بعض بأحاديث يرونها صحيحة ويراها الآخرون خلاف ذلك.

وقد وضع علماء الحديث آليات دقيقة للتحقق من نصوص الحديث النبوي. فقد بذل هؤلاء، لا سيما في القرنين الثاني والثالث الهجريين، جهوداً عظيمة في هذا السبيل. ومنها ابتكارهم وسائل متعددة لمعرفة أحوال الرواة، وهي التي أنتجت لنا آليات الجرح والتعديل ووسائل النقد الداخلي والخارجي المتعددة. لكن ذلك كله لم ينجح نجاحاً كاملاً؛ ولم يؤد إلى تخليص الحديث الشريف من الوضع المتعمد والوضع غير المقصود، والأخطاء الكثيرة غير المتعمدة في الرواية.

وتبذل محاولات كثيرة في العصر الحاضر لتحقيق كتب الحديث؛ ومن ذلك ما قام به بعض العلماء بصورة فردية كما فعل الشيخ الألباني، وما تقوم به بعض المؤسسات كما يفعل الأزهر الآن، ومنها التحقيق الجديد لمسند الإمام أحمد بن

حنبل الذي جاء في خمسين مجلداً[١]. وهو بداية لمشروع تكوين «موسوعة حديثية». ومع أن هذا التحقيق استغرق عشر سنوات، وقام به نخبة من العلماء، إلا أنه ما يزال بحاجة إلى كثير من العمل لتدارك ما يمكن أن يرد عليه من ملحوظات، كما يقول الدكتور عبد الله التركي.

وتحقيق مجاميع الحديث تحقيقاً علمياً دقيقاً أمر ضروري، ويمثل الخطوة الأولى، لكنه ليس العمل الوحيد الذي يجب أن يقوم به المسلمون في العصر الحاضر. ذلك أن الهدف النهائي يجب أن يكون الاتفاق على نص واحد للأحاديث النبوية. ولهذا ينبغي العمل على تكوين لجنة علمية للقيام بهذا المشروع يكون أعضاؤها من العلماء المتخصصين في الحديث من مختلف المذاهب والبلدان الإسلامية ويجب أن يكون هؤلاء ممن يشهد لهم بسعة الأفق وعدم التعصب لوجهات النظر المسبقة. ولن يكون إنجاز هذا العمل المؤسس سهلاً، إذ يتطلب جهوداً كبيرة وزمناً طويلاً وموازنة ضخمة، لكنه لا بد من إنجازه.

ويُعد قصور الذاكرة البشرية أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى الاختلاف في الحديث من حيث الثبوت، إلى جانب الأسباب الكثيرة التي أشير إلى بعضها.

ومن التخصصات العلمية الحديثة التي تسعى إلى تدوين الروايات الشفهية للوصول إلى أقرب صورة لها التخصص الذي يطلق عليه «التاريخ الشفهي»، وقد صار واحداً من التخصصات الراسخة الآن، ولا تكاد تخلو جامعة في الغرب من قسم خاص به، بالإضافة إلى عدد كبير من المراكز العلمية المهتمة به.

ويرى المتخصصون في التاريخ الشفهي أن الناس كثيراً ما يروون بعض الأحداث ويؤكدون أنها وقعت على الوجه الذي يروونها به على الرغم من عدم دقة هذه الروايات، بل اختلافها اختلافاً كلياً عن الصورة التي وقعت بها. ويلاحظ رونالد جريل، رئيس مركزي التاريخ الشفهي في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس وجامعة كولومبيا في نيويورك «أن نظرة المتخصصين في التاريخ الشفهي، حتى سبعينيات القرن العشرين، كانت تقليدية غالباً: إذ كان يحكم على قيمة الوثيقة الشفهية من خلال الثقة براويها بصورة ما، وما إن كان يتمتع بذاكرة جيدة، فإذا لم يستطع رواة

(١) انظر مقال الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي عن هذا العمل، جريدة الجزيرة، الأحد ٢٨/ ١/ ١٤٢٢هـ.

الأحداث تذكر ما حدث، أو اكتُشف أنهم يكذبون، فإن الوثيقة تصبح لا قيمة لها».

كما يقول بورتيللو، وهو أحد رواد هذه الدراسات: «إن الباحثين السابقين في التاريخ الشفهي لم يكونوا يهتمون بما يسمى الآن بعامل «الذاتية». ويلاحظ أن: «المصادر الشفهية لا تكتفي بأن تحكي لنا مجرد ما فعله الناس، لكنها تحكي لنا أيضاً ما كانوا يريدون أن يفعلوه، وما يعتقدون أنهم كانوا يفعلونه، وما يظنون الآن أنهم كانوا يفعلونه».

ويرى أنه لا بد أن يعمل المهتم بالتاريخ الشفهي في ثلاثة أنشطة بشكل متزامن: «فيجب علينا أن نقوم بما يقوم به المؤرخ من حيث وجوب فَهْم ما حدث، وأن نقوم بما يقوم به العالم المتخصص في «الأناسة» (الإنثروبولوجي) لفهم الكيفية التي يروي بها الناس الأحداث، ثم التنقل، جيئة وذهاباً، بين هذين المستويين».

ولهذا التخصص صلة وثيقة بقضية التحقق من صحة الحديث النبوي لكونه نُقل شفهياً، كما تقدم. لذلك فإن واجب المسلمين اليوم الاستفادة من هذه المنهجيات الجديدة ليكملوا ما قام به علماء الحديث في عصور ازدهار العلوم العربية والإسلامية.

ويوجب هذا أن تضم لجان العمل في تحقيق الحديث باحثين في التاريخ الشفهي الذي سوف يساعد المتخصصين في ابتكار آليات دقيقة جديدة، بالإضافة إلى آليات الجرح والتعديل المأثورة، لعرض الأحاديث النبوية عليها من أجل التحقق من نسبتها إلى الرسول ﷺ. كما يمكن الاستعانة بعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم اللغة وعلم الأناسة، وغيرها من العلوم الحديثة ذات الصلة لهذا الغرض.

أما بقاء الحال على ما هي عليه اليوم فسوف يؤدي إلى استمرار الخلافات بين المسلمين في نصوص الحديث النبوي واستمرار الفرقة بينهم نتيجة لذلك، كما سيكون سبباً في الدعوة التي تظهر بين فينة وأخرى إلى عدم النظر إلى الحديث النبوي الشريف مصدراً ثانياً للشريعة، وهي دعوة خطيرة جداً.

«إذا كثر المفكرون.. كثرت الفتن»

ليس هذا العنوان الصارخ من صنعي؛ فقد ظهر على غلاف مجلة «الدعوة» السعودية في عددها ١٨٨٧، الصادر في ٨/ ٢/ ١٤٢٤هـ، ويتصل بمقابلة مع أحد الدعاة في وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة، ونُشرت المقابلة في (ص ص ٤٨-٤٩) من المجلة، تحت عنوان: «إذا كثر المفكرون.. كثرت الفرقة».

وجاءت هذه العبارة في الفقرة التالية من كلام هذا الداعية (ص ٤٩):

«... فالواجب على الدعاة أن يتحلوا بالعلم الشرعي الذي يرفعون به الجهل عن أنفسهم وعن غيرهم، فنحن نرى أن الساحة قد امتلأت بمن ينتسبون إلى الدعوة ولا يحملون العلم الشرعي، كما أن هناك فئات من الناس يطلبون العلم بما يوافق أهواءهم فيلوون أعناق الآيات والنصوص بما يوافق مفاسدهم وبدعهم، كذلك من أخطر ما يواجه الأمة في عصرها الحديث أن الذي يتقدم الصفوف الآن صنف من الناس يطلقون عليهم أو على أنفسهم بالمفكرين الإسلاميين، فترجع إليهم وسائل الإعلام والمستفتون في جميع القضايا وهكذا انصرفوا عن الفقهاء، ومعلوم أنه كلما كثر المفكرون كثرت الفرقة، فقد خرجت في الأمة أجيال لا يعون العلم الشرعي ولا يحكمهم الفقه، وإنما الفكر...».

ومناسبة إيراد هذه الفقرة من المقابلة أن بعض القراء شدّد النكير عليَّ حين أشرت إلى تضخُّم ظاهرتي «الدعوة» و«الدعاة»، وقولي إن كثيراً مما يدخل تحت هاتين الظاهرتين الآن لا يعدو أن يكون أمثلة للتكرار والتشدد والتطرف والغلو، وأن كثيراً من «الدعاة» يغلب عليهم عدم الفقه. وأخذ هؤلاء كلامي على أنهِ دليل على نزعة معادية للدعوة من حيث المبدأ، وأن كلامي يدل على انتمائي إلى تصنيفات بدأ بعض هؤلاء يجرؤون على تصنيف الآخرين بها، من غير بيِّنة ومن غير أن يعرفوا معناها حقيقة. وهو ما يدخل تحت مسمى «البهتان» الذي نهى عنه رسول الله ﷺ.

فيشهد هذا النص على أن كلامي لم يكن افتئاتاً ولا نابعاً من معاداة للدعوة

الحقيقية والوعظ الصحيح، بل وصفًا لنشاط أخذ كثير من الناس يستسهلون الاشتغال به من غير أن يكونوا مؤهلين تأهيلاً كافياً في الفقه يجعلهم أمثلة يُقتدى بها أو يوثق بعلمها.

ولهذه الشهادة التي أدلى بها واحد من داخل المؤسسة المعنية بالدعوة أهميتها؛ وكما قلت في مقال سابق، فإذا تجاسر أحد على اتهامي بمعاداة الدين وأهله فلا يمكن له أن يتهم من ينتسبون إلى النشاطات الإسلامية بذلك. ويشهد صدور مثل هذه الملاحظة عن هذا الداعية على صدق ملاحظتي ودقتها.

والملاحظ أن هذا الداعية لم يقل إن نسبة قليلة من «الدعاة» يمكن وصفها بقلة العلم والفقه، بل قال إن «. . . الساحة قد امتلأت بمن ينتسبون إلى الدعوة ولا يحملون العلم الشرعي». ويدل هذا التعبير على أن الكثرة الكاثرة من هؤلاء، في نظره، ليسوا مؤهلين للقيام بالدعوة على وجهها الصحيح. وأشار إلى صنف من المشتغلين بـ «الدعوة» يسميهم الناس، ويسمون أنفسَهم، «المفكرين الإسلاميين». وهذه فئة يصفها بأنها قليلة المحصول من العلم والفقه، مع حرصها على الرياسة والبروز.

وتتمثل الفتن التي أشار إليها هذا الداعية بأوضح صورها في ما نلاحظه الآن جميعاً من تيارات متناحرة تضيق صدورها بمن يختلف معها في الرأي، وتخفُّ إلى تكفير المخالفين لها وتفسيقهم وتبديعهم، وهو ما أدى إلى بثّ الفرقة بين المسلمين وإشاعة سوء الظن والبغضاء بينهم.

ومما يدل على وجود هذه المشكلة أن وزارة الشؤون الإسلامية وجَّهت خطباء المساجد والأئمة في تعميم صدر مؤخراً بـ «أن يأخذوا العلم من أهله من المتحققين به، ومن الراسخين في العلم، وأن يستشيروا أهل العلم الكبار في ما يطرقونه من موضوعات في خطبهم»، وحثت الخطباء على الالتزام بما هو متفق عليه من الكتاب والسُّنة، وأن يوجهوا الناس بما جاءت به النصوص. ومعنى هذا أن الوزارة تشعر بأن بعض هؤلاء لا يفعلون ذلك بل ينطلقون من اجتهاداتهم الشخصية التي ربما لا تكون صحيحة.

ومن البراهين الأخرى على افتقار كثير من «الدعاة» إلى الفقه أنهم يلجؤون في مواعظهم إلى اختلاق القصص من أجل الترغيب والترهيب. وقد أورد الأستاذ عبد الله علي الشهراني في «الوطن» ١٢ / ٤/ ٢٠٠٣ عدداً من الأمثلة لهذه الظاهرة، ويمكن

أن يأتي أي قارئ بأمثلة كثيرة من عنده. وأود هنا إضافة مثالين شهدتهما بنفسي وشهدهما معي جمع من المسلمين.

والمثال الأول أن خطيباً في أحد المساجد كان يتحدث عن أسباب النصر. ومن الأسباب التي ذكرها أن يصلي المسلمون صلاة الفجر في وقتها، جماعة في المساجد. فإذا حققوا هذا الشرط فسيكون النصر حليفهم. لكن السؤال هو: ما الدليل الذي استند إليه؟ وهو يروي الدليل على الشكل التالي: فقد دخل طفل فلسطيني مجلساً كان أحد الحاضرين فيه يهودياً، فقال اليهودي للطفل (أو للحاضرين في المجلس، نسيت!) هل أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحقق لكم النصر على إسرائيل؟ فقال الحاضرون: نعم. فقال: ستتمكنون من الانتصار على إسرائيل إذا صلى المسلمون كلهم الفجر جماعة في وقتها في المساجد.

والمثال الثاني أورده الخطيب نفسه. وكان موضوع الخطبة «التحذير من العِشق»! ومن العواقب السيئة التي يمكن أن تنتظر العاشق، كما قال الخطيب، أنه ربما يموت مشركاً. لكن كيف؟ ويأتي الجواب على شكل قصة يرويها الخطيب عن «رجل ثقة يَعرفه». وتتلخص في أن أحد العشاق واعد معشوقته في مكان ما. ولما حضرت إلى المكان في الموعد المحدد كانت في أبهى زينتها. فما كان من هذا العاشق إلا أن سَجد لها مأخوذاً بفتنتها. لكنه توفي في حال سجوده!! ومن ثم مات مشركاً ومصيره النار.

نعم! لقد أورد الخطيب هاتين القصتين بتسليم كامل بصدقهما، مع أن الكذب فيهما واضح جداً ولا يحتاج إلى ذكاء لاكتشافه. فهل يمكن أن ينصح لنا إسرائيلي فيبين لنا أسباب النصر على قومه؟ وهل عُدمت الأدلة على وجوب صلاة الفجر جماعة في المسجد حتى نلجأ إلى مثل هذا الدليل المختلق؟

إن اختلاق مثل هذه القصص يحتاج إلى قدر عظيم من الجرأة على الكذب، ويحتاج تصديقها إلى قدر عظيم من السذاجة. والإسلام الحنيف، دين الله القويم، غني عن أن يدعى إليه بهذه الطرق التي تناقض واحداً من أهم مبادئه وهو النهي عن الكذب. وسوف يبقى هذا الدين العظيم يحمله العدول من المسلمين؛ والعدول هم الراسخون في العلم الذين يتحلون بالتقوى ويَصْدقون ويتحرون الصدق حتى يكتبوا عند الله من الصديقين.

فقه الوعظ

لا شك أن كثيراً ممن يشتغلون بالنشاطات «الدَّعَوية» في الوقت الحاضر يقصدون الخير للمسلمين ويسعون إلى أن يتمثل هؤلاء الإسلام في كل لحظة من لحظات حياتهم. إلا أن هناك أصلاً عظيماً يجب الالتزام به في أي عمل ديني نتعبد الله به؛ فليست النية الطيبة والقصد الحسن كافِيين لتسويغ أي عمل من هذا النوع. ويتمثل هذا الأصل في وجوب أن تخضع تصرفاتنا الدينية كلها لمقتضيات الشرع، ويعني هذا أن تتوافق هذه التصرفات مع هدي النبي ﷺ، وأن نبتعد عن الابتداع؛ فـ«أحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها»، و«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

وقد عصَمَنا هذا الأصل الشرعي العظيم في هذه البلاد الطاهرة من الوقوع في كثير من المخالفات الشرعية التي يقع فيها بعض المسلمين وإن كانوا لا يقصدون بها إلا التقرب إلى الله.

وسأعرض هنا لبعض الأمور المتعلقة بفقه الوعظ لكي نتبيَّن الوجهَ الموافق منه لهدي رسول الله ﷺ، ولنجعل ذلك حكَماً على النشاطات «الدعوية» التي يشتغل بها بعض الناس اليوم.

وأبدأ بالمصطلح: إذ تطلق مصطلحات (دعوة وداعية ودعاة) في الوقت الحاضر على النشاطات التي يقصد بها وعظ المسلمين وإرشادهم دينيّاً. لكنْ حين نتأمل استخدام هذه المصطلحات في القرآن الكريم والسُّنة النبوية المطهرة نجدها تطلق في الغالب على دعوة غير المسلمين إلى الإسلام، أو على دعوات الأنبياء. أما المصطلح الذي يكثر استخدامه لإرشاد المسلمين فهو «الوعظ». ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾[(١)]، وما ورد في الحديث «قام فينا رسول الله ﷺ فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣١.

العيون...». بل يطلق «الوعظ» بصفة عامة على دعوة غير المسلمين أحياناً، كما في قوله تعالى ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾(١).

فتسمية الوعظ الموجَّه للمسلمين بـ «دعوة» ربما لا تكون ملائمة، إذن، بل ربما انطوت على الإيحاء بأن المسلمين الذين يوجه إليهم هذا الوعظ ليسوا مسلمين خلَّصاً. أما من حيث الممارسة فلا يتوافق كثير من النشاطات «الدعوية» الآن مع ما يرويه الصحابة ﷺ عن هدي رسول الله ﷺ في هذا السبيل. ومن ذلك ما يرويه أحد أصحاب عبد الله بن مسعود ﷺ «... قال كان عبد الله يخرج إلينا فيقول: إنني لأُخبَر بمكانِكم وما يمنعني أن أخرج إليكم إلا كراهية أن أُملَّكم، إن رسول الله ﷺ كان يَتخوَّلنا بالموعظة في الأيام كراهية السآمة علينا». وفي صحيح مسلم: «كان عبد الله يذكِّرنا كل يوم خميس، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن إنا نحب حديثك ونشتهيه ولَوَدِدنا أنك حدثتنا كل يوم... وذكر الحديث»، وعقد البخاري لهذا الأمر باباً وذكر الحديث.

ويشهد هذا على أن هدي رسول الله ﷺ وهدي أصحابه يتمثلان في عدم الإكثار من الوعظ، ذلك أن الإكثار منه يؤدي إلى الملل والسآمة، وهو ما يقلل من التشوق إليه والاستفادة منه. وكان الرسول ﷺ يعرف ذلك، وكان الصحابة يسأمون من الوعظ، ولم يؤنبهم؛ كما كان الصحابة يعرفون هذا ولا يلومون الناس عليه.

وقد أدت كثرة الوعظ الآن إلى هذا؛ فكثير من الناس ينصرفون عن هذه النشاطات المتتابعة ليلاً ونهاراً، في المساجد والمدارس والمذياع والقنوات التلفازية والمحاضرات والأشرطة وغير ذلك؛ خاصة أن أغلب الناس في الوقت الحاضر لا يحتاجون كثيراً منها لأنهم يقرؤون ويستطيعون الرجوع إلى كتب العقيدة والفقه والحديث بسهولة. وربما كان هذا الإكثار وراء عدم الاستماع إلى شيء من الوعظ إطلاقاً، بل يمكن القول بأن مظاهر التفلت من الآداب الإسلامية الملاحَظ الآن في مجتمعنا ليس إلا نتيجة متوقَّعة لهذا الإغراق.

ومع أن الباعث للقائمين على هذه النشاطات أنهم يريدون أن يتمثل المسلمون الإسلام في كل لحظة من لحظات حياتهم، إلا أن هذا المستوى لم يتحقق حتى في

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

زمن الرسول ﷺ. ومن الشواهد على ذلك حديث حنظلة الأُسيدي «. . . وكان من كتّاب رسول الله ﷺ أنه مرَّ بأبي بكر وهو يبكي فقال: ما لك يا حنظلة؟ قال: نافَق حنظلة، يا أبا بكر نكون عند رسول الله ﷺ يذكِّرنا بالنار والجنة كأنا رأيَ عينٍ، فإذا رجعنا إلى الأزواج والضيعة نسينا كثيراً. قال: فوالله إنا لكذلك، انطلق بنا إلى رسول ﷺ فانطلقنا، فلما رآه رسول الله ﷺ قال: ما لك يا حنظلة؟ قال: نافق حنظلة، يا رسول الله نكون عندك تذكِّرنا بالنار والجنة كأنا رأي عين فإذا رجعنا عافَسْنا الأزواجَ والضيعة ونسينا كثيراً. فقال رسول الله ﷺ: لو تدومون على الحال الذي تقومون بها من عندي لصافحتكم الملائكة في مجالسكم وفي طُرُقكم وعلى فُرُشكم، ولكن يا حنظلة: ساعةً وساعة وساعة».

فما دام أن الصحابة رضي الله عنهم ينسون في بعض الأحيان الحالَ الربانية التي يكونون عليها عند رسول الله ﷺ ويَصرفهم عنها ما يلهيهم من الدنيا، وما دام أن الرسول ﷺ لم يؤنبهم على هذا النسيان بل أشعرهم بأن مثل هذا النسيان لا يضيرهم، فكيف يطلب الواعظون الآن من الناس أن يكونوا أكثر تذكُّراً من الصحابة. إن في هذا مزايدة على أولئك الصحب الأطهار الذين لم يرَ الرسول ﷺ في غفلتهم المؤقتة بأساً.

وتَخرج جرأةُ كثير من «الدعاة» غير المؤهلين، الآن، على هدي الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا أقل جرأة على الوعظ والفتيا. يقول عبد الرحمن بن أبي ليلى: «لقد أدركت في هذا المسجد عشرين ومائة من الأنصار وما منهم من أحد يُحدِّث بحديث إلا ودَّ أن أخاه كفاه الحديث، ولا يُسأل عن فُتيا إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا».

أما الإكثار من الوعظ بالموت احتجاجاً بالأحاديث التي تروى عن توجيهه ﷺ المسلمين بتذكر هادم اللذات وزيارة القبور التي تذكر بالآخرة وحثّ الناس على أن يكون ذكر الموت على أطراف ألسنتهم وفي وعيهم دائماً فلا يَنظر في أحاديث أخرى تصوِّر كراهية الصحابة للموت. ومن ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها «أنها ذكرت أن رسول الله ﷺ قال: من أحبَّ لقاءَ الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه. فقالت: يا رسول الله: كلنا يكره الموت. قال ليس ذلك، ولكن المؤمن إذا بشِّر برحمة الله ورضوانه وجنته أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه، وأن الكافر إذا بشر بعذاب الله وسخطه كره لقاء الله وكره الله لقاءه».

وما دام أن الصحابة يكرهون الموت فمعنى ذلك أنهم يكرهون ذكره أيضاً. ولم

يؤنب رسولُ الله ﷺ عائشة على قولها ذاك. صحيح أنه ربما كان هناك قصد حسن من وراء الإكثار من التذكير بالموت والحث على تذكُّره دائماً، لكن لنا في الصحابة أسوة حسنة، ولسنا بأفضل منهم.

ومن أوضح أوجه الابتداع في الوعظ بالموت تجسيدُ الأموات وجلب النعوش أمام الناس وحفر القبور أو تمثيلها واستخدام صُوَر الموتى. وهذا لم يفعله السلف الصالح، وربما دخل في المنهي عنه من صناعة التماثيل والتصوير. ولا يمكن لأحد أن يحتج بأنه لا بأس به ما دام أن القصد حسن. فوراء كل البدع التعبدية مقاصد حسنة، أما الحكَم الفصل فهو اتباع السُّنة وعدم الابتداع.

ويتبين مما تقدم أن كثيراً من الممارسات التي تُلصق الآن بالوعظ مخالف لهدي رسول الله ﷺ وهدي صحابته الأبرار. لهذا أتوجه إلى هيئة كبار العلماء، وهم أهل العلم ومحل الثقة، برجاء أن يبينوا للمسلمين هذا الهدي النبوي الكريم وهدي الصحابة الكرام في مسألة الوعظ، ويبينوا منافاة الأساليب المحدَثة التي أخذت في الانتشار الآن لهذا الهدي؛ وذلك لإنقاذ الوعظ، في المقام الأول، ووأد البدع، والقضاء على الممارسات التي ينجم عنها سأم الناس من الوعظ، ولإنقاذ الناس من الوساوس والأمراَض النفسية التي تجلبها بعض هذه الممارسات السادية الخاطئة المبتَدَعة.

بوادر خطابٍ عقلاني رشيد

ظهرت مؤخراً بعض البشائر بولادة خطاب عقلاني جديد صادر عن جهات ربما لا يتوقع أن يصدر عنها. ويتمثل هذا الخطاب في إعلان بعض الناشطين «الإسلاميين» عن انتهاجهم سبيل المقاومة السلمية ضد العدوان الأمريكي بديلاً لما دأب عليه كثير من المسلمين في السنين الأخيرة من المناداة بالجهاد والكفاح المسلح ضد «الكفار». ومن الشواهد على هذا التوجه اللقاءُ الذي أجرته «قناة المجد» مع الدكتور سفر الحوالي ليلة الأحد ٣/ ٣/ ١٤٢٤هـ، وكان يتحدث فيه عن أهداف «الحملة العالمية لمقاومة العدوان» التي أسست حديثاً. وأبرز ما يلفت النظر في ذلك اللقاء استشهاد الدكتور الحوالي باللساني الأمريكي تشومسكي في كشفه لجذور العنف في المجتمع الأمريكي، وإشارتُه إلى أن تسعين بالمائة من رؤساء الكنائس المسيحية في الولايات المتحدة كانوا مناوئين للحرب التي شنّتها بريطانيا والولايات المتحدة على العراق، وهو ما تمثل في المظاهرات العارمة التي جابت شوارع المدن الأمريكية، وتأكيدُه على أن المسلمين بحاجة إلى التعاون مع غير المسلمين، خاصة في الولايات المتحدة، من أجل الاعتراض السلمي على السياسة الأمريكية اليمينية العدوانية ضد الشعوب الأخرى، والمسلمين خاصة.

ويتبين هذا التوجه الجديد مما تضمنته الفقرة السادسة من البيان التأسيسي للحملة في نصها على «العمل على التواصل الفعال مع الشعوب والمؤسسات والهيئات العالمية الرافضة للظلم والتسلط على الشعوب ومقدراتها». ويشير هذا إلى تحول محمود نحو استخدام لغة «سلمية» مختلفة عن اللغة التي كانت تميز خطاب التيار الذي ينتمي إليه كثير من الموقعين على ذلك البيان. كما تتضمن ديباجة البيان القول: «إن (الحملة العالمية لمقاومة العدوان) حملة شعبية تطوعية سلمية مستقلة، والمشاركة فيها مفتوحة لجميع أبناء الأمّة. وإننا نهيب بجميع الشعوب والحكومات وأنصار الحق والعدل ومحبي السلام للتعاون مع الحملة لمقاومة العدوان، والعمل معاً لنشر قيم الحق والعدل في العالم».

وفي تأكيد هذه «الحملة» على هذا التوجه يقول المتحدث باسمها، بعد أن أشار إلى أن انتهاج المقاومة السلمية لا يعني تعطيل الجهاد ضد الغزاة والمحتلين: «. . . لكن الحملة وفق ميثاق تأسيسها لا تتبنى سياسة الجهاد المسلح في مقاومة العدوان».

ويبشر هذا بوعي جديد لحقائق الصراع وللوسائل الأكثر نجاعة للوقوف في وجه غطرسة الإدارة الأمريكية اليمينية الحالية. ويتمثل هذا في الإعلان عن تبني وسيلة لم يستخدمها المسلمون من قبل، في العصر الحاضر، وهي الكفاح السلمي الذي يتحلى بشرعية لا يمكن أن تتوفر لأية وسيلة مسلحة.

ومما يشهد على نجاعة هذه الوسيلة ما يشير إليه كثير من الملاحظين من أن العامل الحاسم في انتصار الفيتناميين في مقاومتهم للغزو الأمريكي كان المعارضة الشعبية السلمية في الجامعات الأمريكية وفي شوارع المدن الأمريكية ضد الهجمة الأمريكية العدوانية ضد شعوب جنوب شرقي آسيا خلال سني الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

ويعيد هؤلاء سبب انهيار سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وانحسار التدخل العسكري الأمريكي في أمريكا الجنوبية إلى هذه المقاومة السلمية التي قام بها الشعب الأمريكي من خلال المظاهرات وأنماط المعارضة السلمية الأخرى لسياسة بلادهم الخارجية.

وكانت المقاومة السلمية العامل الحاسم كذلك في نجاح حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة نفسها. فقد حققت هذه الحركة في أقل من عشر سنوات ما عجزت الحرب الأهلية الأمريكية في أواسط القرن التاسع عشر عن تحقيقه على الرغم من المجازر الفظيعة التي ارتكبت، وعلى الرغم من أشكال المقاومة غير السلمية الأخرى التي كان يقوم بها الأمريكيون من أصول إفريقية طوال القرون السابقة.

كما حققت الانتفاضة الفلسطينية الأولى نجاحات هائلة على المستويات كلها نتيجة لانتهاجها الكفاح الشعبي السلمي الذي يقوم على التظاهر والرفض السلمي والأشكال البدائية من المقاومة. وصارت بسبب ذلك مناراً لكفاح المضطهدين في العالم كله، وأرغمت إسرائيل على الاعتراف لأول مرة بوجود الشعب الفلسطيني.

ولولا تخلي القيادة الفلسطينية عن هذا الخيار لكان الوضع الآن مختلفاً جداً. وعلى نقيض ذلك الانتفاضة الحالية؛ فقد فتحت أبواب الجحيم على الفلسطينيين ولم تحقق لهم شيئاً يُذكر، بل أدت إلى خسارة ما كسبه الفلسطينيون نتيجة للانتفاضة الأولى، وأعطت غلاة الإسرائيليين وغلاة اليمين الأمريكي ذريعة لم يحلموا بها من قبل للتنكيل بالفلسطينيين وتقتيلهم وتدمير مقومات حياتهم. وأدت في نهاية الأمر إلى تخلي كثير من أنصار الفلسطينيين في الخارج عنهم وشرَّعت لوصمهم بالإرهاب. ولا يجهل أحد أن المقاومة السلمية التي كان يقودها غاندي هي التي أجبرت البريطانيين على الانسحاب من الهند.

ويكفي أن نتأمل، بالمقابل، ما جرَّته الحركات المسماة بـ«الجهادية» في ربع القرن الماضي من مآس على المسلمين في بلادهم وفي كل مكان. فقد أدت إلى إفناء كثير من شباب المسلمين وسجن كثير منهم ومطاردة أعداد لا تحصى وحرمان أمتهم مما يمكن أن يقدموه لها لو بقوا سالمين، وأعطت أقوى المسوغات للهيمنة الأمريكية السافرة على بلاد المسلمين. ومع هذا لم تحقق شيئاً موجباً واحداً لهذه الأمة المبتلاة.

وقد استشهد الدكتور الحوالي في إبرازه للأثر الحاسم للقوى الأمريكية الداخلية في هذا الكفاح السلمي ببعض الوقائع من التاريخ الإسلامي؛ ومن أهم ما أورده قوله «إن الذي مزَّق الصحيفة التي كتبتها قريش لمقاطعة الرسول ﷺ وأصحابه هم القرشيون أنفسهم». وهو ما يعني أن الضغط الداخلي على القوى المهيمنة أعظم أثراً في تحقيق الأهداف من العوامل الخارجية.

ولدعم ما أكده أمين الحملة والمتحدث باسمها عن نجاعة هذا التوجه يحسن أن نتذكر ما قاله تشومسكي، الذي استشهد به الدكتور الحوالي، عن أهمية المقاومة السلمية. فقد قال في محاضرة ألقاها في ديار بكر الكردية تعليقاً على أساليب المقاومة التي يتبعها الأكراد ضد الحكومية التركية: «. . . والسؤال الرئيس هنا هو: هل ينبغي أن تكون (وسائل المقاومة) عُنْفيَّة أم سلمية؟ وهنا يجب أن نميز بين نوعين مختلفين من الأسئلة: أي بين الأسئلة الأخلاقية والأسئلة التكتيكية. أما فيما يخص الأسئلة الأخلاقية، فوجهة نظري الشخصية أن عبئاً ثقيلاً من البرهنة يقع على عاتق أي إنسان ينادي باستخدام العنف أو ينفِّذه. ومثل هذا البرهان قلما يتحقق في رأيي.

أما الاحتجاج غير السلمي فأكثر ملاءمة أخلاقياً، وهو كذلك تكتيكياً...»

وتجب الإشارة هنا إلى أن هذا الأسلوب السلمي في المقاومة لا يمكن أن يتحقق ما دمنا نقسم العالم إلى دار حرب ودار إسلام، ولا يمكن أن يتحقق ونحن نصنِّف الشعوب إلى كفار ومسلمين، ولا يمكن أن يتحقق ونحن ننادي بالجهاد ضد الكفار. ومن البيِّن أننا حين نفعل ذلك إنما نعزل الشعوب غير المسلمة، خاصة الشعب الأمريكي نفسه الذي يستطيع تقرير مصير هذه المقاومة لصالحنا. فكيف نطلب تضامنه معنا من أجل تقييد يد الإدارة الأمريكية ومنعها من شن الحروب علينا واستغلال ثرواتنا وانتهاك استقلالنا الوطني ونحن نصنفهم أعداء لنا، وهو ما يعني أننا سوف نوجه أسلحتنا بعد أن تتحقق أهدافنا إلى صدورهم؟

ثم كيف يمكن لنا أن نقع فيما ننتقد الإدارة الأمريكية بسببه؟ فنحن نشكو من أن الإدارة الأمريكية اليمينية المتعصبة دينياً تشن حرباً صليبية على المسلمين وتقاتلهم زاعمة أنها إنما تنفذ إرادة الله، وتستمد العون منه وهو الذي يحوطها برعايته.

إننا حين ننادي بالجهاد إنما نقع فيما ننتقد هذه الإدارة الأمريكية عليه ونستنكره ونحتج عليه. لذلك سوف يقابل الأمريكيون موقفنا بالقدر نفسه من الاستنكار، وسوف تسقط حجتنا في مقاومة التدخل الأمريكي، وسينظر إلى مقاومتنا على أنها حرب دينية محضة تتساوى مع الحرب الأمريكية التي تتلفع بعباءة الطهارة الدينية.

ويعني هذا أنه إذا أردنا أن نتعامل بوعي مع قضايانا يجب علينا أن نكتشف الطيف السياسي والاجتماعي في أمريكا. وقد كتب إدوارد سعيد، بالإضافة إلى تشومسكي وآخرين، في صحيفة الحياة (العدد ١٤٦١٢) مقالاً طويلاً يجب أن نقرأه جميعاً كي نطلع عن قرب على ألوان هذا الطيف ليسهل التعامل معه واكتشاف نقاط الالتقاء المشتركة التي يمكن أن تكون أساساً للعمل السلمي المشترك.

ولا يعني انتهاج المقاومة السلمية ومد الجسور إلى الأطياف السياسية والاجتماعية العالمية خاصة الأمريكية منها تعطيل فريضة الجهاد. فإذا كان تحقيق الدفاع عن المسلمين عن طريق المقاومة السلمية ممكناً فلا ضرورة للجوء إلى الجهاد العسكري. بل إن المقاومة السلمية نوع من الجهاد، ذلك أنها كفاح يتطلب قدراً عظيماً من الصبر والتضحية بالمال وكثيراً من الجهد البدني والفكري، كالكتابة وإقامة الندوات والمحاضرات وإجراء الحوارات، وغير ذلك.

ومع هذا كله يجب القول في الختام إنه يجب على هذه «الحملة» أن توجه جزءاً من نشاطها نحو المسلمين فتسعى للحد من الاحتراب الداخلي ولإشاعة روح التسامح والحوار والقضاء على أسباب الاحتقان الفكري والديني التي كانت أسباباً جوهرية في ضعف الجبهة الداخلية.

هذا هو إسلامنا

عرضت قناة «المجد» ليلة الاثنين ٢٥/ ٣/ ١٤٢٤هـ حلقة أدارها الدكتور عبد الرحمن العشماوي وشارك فيها الدكتور عبد الله المصلح والشيخ سعيد بن مسفر والدكتور ناصر الزهراني. وكانت من أمتع حلقات النقاش التي شاهدتها منذ زمن طويل. فقد عرض هؤلاء العلماء الأفاضل لجوانب كثيرة من تسامح الإسلام وقبوله للآخر، وضوابط التعامل بين المسلمين، وعدم انتماء ظواهر التكفير والتفسيق والتبديع وكره الآخر إلى الإسلام الوسطي السمح المعتدل، وعرضوا مفهوم الجهاد بصورة تناقض الصور التي رسخت عنه في أذهان كثير من المسلمين وغير المسلمين، وهي الصور التي أساءت إليه وكانت سبباً في تنفير الآخرين منه ومن المسلمين. لقد صورت تلك الحلقة الإسلام بأبهى صورة؛ ولا يخالجني شك أنه لو شاهدها أيُّ شانئ للإسلام لغيَّر كثيراً من مواقفه السابقة منه.

كما عرضت القناة الأولى في التلفزيون السعودي مؤخراً محاضرتين ألقاهما الشيخان سعد البريك وعائض القرني، صوَّرا فيهما الإسلام بصورة معتدلة تكاد تكون مجهولة عند كثير من الناس؛ سواء منهم المتشدد الذي يكفِّر الناس لأتفه الأسباب، أو الجافي الذي يفزع من مجرد ذكر الإسلام.

يضاف إلى ذلك المحاضرةُ القيمة التي ألقاها وزير الشؤون الإسلامية في جامعة الإمام، وعرضتها القناة الأولى في الأسبوع الماضي؛ فقد حشد فيها من الأدلة الجلية المقنِعة ما يفوق الكفاية للتدليل على سماحة الإسلام ووسطيته. ولا أنسى تلك الإسهامات المتميزة التي تفضل بها عدد كبير من علمائنا الأفاضل، بعد التفجيرات الإجرامية المنكرة التي حدثت في الرياض، في الصحف السعودية والتلفزيون والإذاعة، وعبر المحاضرات في الندوات والمساجد، وبينوا فيها مناقضة ظاهرتي التشدد والغلو لروح الإسلام السمحة، ومنافاة افتئات بعض الغلاة على الدولة والمجتمع للمفاهيم الإسلامية الصحيحة.

والسؤال هو: كيف تحدث هذه التفجيرات الآثمة في بلادنا، وكيف يشيع

الفكر الغالي الذي يضيق بأدنى درجات الاختلاف في مجتمعنا مع أن الإسلام الذي ننتمي إليه وندين الله به على هذه الصورة التي بيَّنها هؤلاء الأفاضل؟ وما سبب عدم شيوع هذه الصورة النيِّرة للإسلام، وبروز الصورة المناقضة لها، إذن؟

وينبغي علينا جميعاً أن نحاول تحليل هذه المفارقة البيِّنة بين إيمان هذه الصفوة من علمائنا الأفاضل بهذه الصورة المعتدلة للإسلام الحنيف وبين كل ما يناقضها من المظاهر السائدة في مجتمعنا للتشدد، والضيق بالرأي الآخر، والشطط في معاملة من يرون رأياً مخالفاً، والجرأة على اتهامهم بالعلمانية والنفاق والكفر، وعدم الورع عن إيذائهم بطرق شتى؛ وتجاوزِ بعض أولئك إلى كره غير المسلمين بإطلاق، والترصد لهم وإيذائهم بمختلف الوسائل، والانتماء إلى التيارات التي تتبنى العنف اللفظي والمسلح داخل المملكة، والانخراط في النشاطات التي تسمى «جهادية» تحت كل سماء.

وربما اعتذر أحد بأن سبب هذه المفارقة أن هؤلاء الأفاضل كانوا يبينون تلك الصورة السمحة للإسلام، دائماً؛ أما المظاهر المخالفة لصورة الإسلام التي يبشرون بها فقد نشأت بسبب عوامل خارجية أو سرية.

ويمكن قبول هذا التعليل لو كانت تلك المظاهر محدودة، ولو كان من يقومون بها قلة؛ أما وهي على الحال التي هي عليها الآن من الفشو والحدة وتجاوز القول إلى الفعل فلا يبدو هذا الاعتذار وجيهاً.

وربما اعتذر آخرون بأنه لم يكن لهؤلاء الأفاضل حضور يعادل ما لمنافسيهم من المتشددين. لكن ما يشكك في هذا الاعتذار أنهم كانوا أكثر حضوراً من أي تيار آخر في وسائل الإعلام والتدريس والوعظ. فهم الذين يعتلون المنابر للخطابة ويتصدرون حلقات التدريس والوعظ ويتولون مناصب الإفتاء والتوجيه والإشراف على النشاط الديني بكافة صوره.

وهناك من يذهب إلى القول بأن ما يكاد يكون ظهوراً مكثفاً ومفاجئاً للذين ينتمون إلى هذا التيار المعتدل ليس إلا نتيجة لاكتشافهم أوجه قصورهم عن أداء رسالتهم في الفترات الماضية وتخليهم عن واجبهم في الصدع بها، وغضِّهم الطرف عن أصحاب النزعات المتطرفة ليبثوا فكراً يخرج على وسطية الإسلام واعتداله، وهو ما مكّن أولئك من اختطاف مجالات الوعظ والتدريس والإفتاء وأثروا من خلالها في

عقول الشباب خاصة. لهذا فقد أراد هؤلاء الأفاضل أن ينفروا الآن بقوة ويستفيدوا من المناخ الحالي الملائم من أجل إنقاذ الإسلام نفسه من أيدي أولئك المتطرفين الذين يحاولون إقناع الناس بأنهم المتحدثون الوحيدون باسمه.

ومهما كان السبب، فقد أحسن هؤلاء العلماء الأفاضل صنعاً بهذا التدخل السريع والمكثف والخروج إلى الناس بما يعيد الطمأنينة إلى نفوسهم، وتوعية المسلمين جميعاً بأن من الممكن للمسلم أن يكون مسلماً حقيقياً وألا يكون في الوقت نفسه متشدداً غالياً كارهاً للناس ونافياً لهم. إن هذه الصورة المعتدلة السمحة هي التي تعيد الوجه الإنساني الصحيح للإسلام، وهي الوسيلة الناجعة في تثقيف كثير من الذين ينفرون من الإسلام لاقترانه في أذهانهم بمظاهر التطرف.

والخطوة التالية التي يتشوف لها كل مسلم ينتمي إلى الإسلام انتماء إيمانياً عميقاً ويغار عليه من اختطاف المتشددين له أن يتحول هذا النشاط المحمود من مستوى التنظير ورد الفعل الآني إلى مستوى التنفيذ الفعلي.

ومن أوضح الطرق التي يمكن أن تسلك في هذا السبيل تكثيفُ هذه الصورة في المدارس، خاصة، وتوجيه المواد التعليمية والنشاطات غير الصَّفية، دون إبطاء، لتسير في هذا الاتجاه، بدلاً من التوجهات السابقة التي يخالف كثير منها هذه الصورة. ويوجب هذا أيضاً إعادة النظر في المناهج، خصوصاً مناهج العلوم الدينية في مستوى التعليم العام وكليات المعلمين والمعلمات، وفي المعاهد الدينية وكليات الشريعة على الأخص، بما يتوافق مع هذه الصورة المعتدلة الوسطية للإسلام.

ومن أهم هذه السبل في المدى القصير عقدُ دورات مكثفة، بدءاً من الإجازة الصيفية القادمة، يحضرها المشرفون التربويون والمشرفات والمعلمون والمعلمات في كل منطقة تعليمية لكي يستفيدوا مباشرة من علم هؤلاء العلماء الأفاضل، ويتعرفوا من خلالهم عن قرب على المنهج السديد في الوعظ وتربية الطلاب على مفهوم وسطية الإسلام؛ وأن يمتد هذا النشاط كذلك إلى المساجد والندوات والمحاضرات ووسائل الإعلام الأخرى.

ومن الملاحظ أن هذا الظهور المكثف للتوجه المعتدل لم يرُق لأصحاب التوجهات الغالية؛ لذلك شنوا حملات شعواء على بعض هؤلاء العلماء الأفاضل،

وانصب أكثر تلك الحملات على العلماء الأفاضل الذين كانوا يصنَّفون بأنهم من قادة تيار «الصحوة»، ووصل الأمر إلى اتهامهم بالردة عن ذاك التوجه الذي كانوا من رواده.

لكن هذه الحملة المضادة يجب أن تكون حافزاً قوياً لهؤلاء العلماء الأفاضل لأن يستمروا في تبيين وسطية هذا الدين العظيم. ذلك أن هدف تلك الحملات نزعُ الشرعية عن التيار المعتدل وإسباغها على التيار الغالي؛ وإذا نجح الغلاة في هذه الحملة، وندعو الله ألا ينجحوا، فسوف يستمر انزلاقنا جميعاً إلى منحدر العنف المفضي إلى الفتنة والاقتتال ونفي بعضنا بعضاً. وفق الله العاملين المخلصين لإنقاذ صورة الإسلام الحقيقية من مختطفيه، وحمى بلاد المسلمين جميعاً من شرور الفتن.

أما آن لهؤلاء أن يتوقفوا؟

لا يكاد العقل يصدق أن تتعرض بلادنا لما تتعرض له من تفجيرات واعتداءات آثمة في الآونة الأخيرة. لقد نشأنا جميعاً وكأن الأمن طبيعة ثانية لنا، على الرغم من بعض الأحداث المتفرقة والمتباعدة زمنياً.

ولا يستغرب أن تقوم بمثل هذه الاعتداءات بعض الفئات العدمية التي لا تقيم للدين وزناً؛ أما أن يتذرع منفذوها بالدين فأمر مستنكر، ولا يمكن لمسلم أن يقبل به.

ومن العجيب أن الفئات التي تنفذ هذه الاعتداءات الآثمة في بلادنا الآن تؤكد أنها تعتمد على نصوص شرعية في تسويغ أفعالها. لكن المؤكد أنه لا يمكن لمسلم أن يتخذ من تلك النصوص ذريعة لإراقة دماء المسلمين الآمنين أو تعكير الأمن العام الذي لا يمكن أن تصفو الحياة إلا بتوفره.

وليست المملكة الدولةَ العربية أو الإسلامية الأولى التي تتعرض لمثل هذه الاعتداءات؛ فقد ابتليت كثير من الدول الإسلامية بمثلها، وأوضح مثالين هما مصر والجزائر.

ولا يمكن لأي مواطن مخلص أن يرضى بأن تمرّ المملكة بما مرت به هاتان الدولتان الشقيقتان من مآس. فقد استمرت المذابح المجانية في الجزائر منذ أواخر الثمانينيات الميلادية إلى الآن، وراح ضحيتها عشرات الآلاف؛ فقد سفكت دماء غزيرة من العاملين في الأجهزة الحكومية، وهم أبرياء تعريفاً لأنهم يقومون بواجب وظيفي يتلقون ما يقابله ما يعولون به أسرهم، كما أريقت دماء غزيرة من المنتمين للجماعات «الإسلامية»، ودماء أخرى أكثر غزارة لمواطنين عاديين أبرياء يصدف أن يكونوا في مكان تلك التفجيرات والمذابح العشوائية.

أما في مصر فقد استمرت المذابح العشوائية أكثر من عشرين سنة دفع الأشقاء المصريون خلالها ثمناً غالياً من الأرواح والأموال وصفو الحياة. فقد قتل المئات من

رجال الأمن والمئات من المنتمين لهذه الفئات والمئات من المواطنين العاديين والسواح، وسجن الآلاف من المنتمين لتلك الجماعات، وخلَّفت تلك المذابح عشرات المئات من الأرامل والأيتام والمشوهين، وأدخلت الاضطراب والكآبة على مظاهر الحياة كلها.

واللافت للنظر أن الأمور في الجزائر أخذت تسير في اتجاه التهدئة حين تنبه بعض المنتمين لهذه الفئات إلى عبثية ما يقومون به وخطورته على الجزائر بصفة عامة، وبدأت بعض الجماعات تنشق على التيار الغالي الذي يرى القتل أسهل وسيلة لتحقيق غاياته، ولم يبق على ذلك الطريق الآثم إلا فئة قليلة، وإن كانت متطرفة جداً في الأعمال الترويعية التي تنفذها. وقد دفعت الجزائر ولا زالت تدفع ثمناً غالياً لهذه الفتنة من تنميتها واقتصادها وأيتامها وأراملها ومشوهيها، ولا أشك أن الندم على سلوك هذه الطريق الوعرة يأكل قلوب الفرقاء جميعاً، خاصة الفئات الخارجة على الدولة.

كما انتهت الأمور في مصر في الآونة الأخيرة إلى اعتراف قادة الجماعات «الإسلامية» المتطرفة بأنهم كانوا مخطئين في اجتهاداتهم حين رفعوا السلاح في وجه الدولة سعياً وراء تحقيق ما يسعون إليه مما يسمونه «الإصلاح».

فقد تحققت الجماعات المصرية خصوصاً من خطأ المسار الذي حشرت نفسها فيه لأكثر من عشرين عاماً لم تحقق خلالها شيئاً لنفسها ولا للشعب المصري، بل إنها جنت بعملها ذاك على الإسلام من وجوه عدة؛ ومن أظهر هذه الوجوه أنها جعلت الظهور بالمظهر الإسلامي كأنه شبهة. لكن اعترافها المتأخر بالخطأ والعمل على تصحيح المسار أفضل من الاستمرار في هذا السبيل الذي لا يمكن أن ينتج عنه خير.

ومن الملاحظ أن تلك الجماعات في البلدين اعتمدت على نصوص من القرآن الكريم والسُّنة النبوية المطهرة وأقوال العلماء. لكنها قرأت تلك النصوص قراءة مغرضة ومقطوعة عن سياقاتها ووظفتها في غير ما جعلت له.

والملاحظ كذلك أن النصوص التي اعتمدت عليها الجماعات «الإسلامية» المصرية هي النصوص نفسها التي تعتمدها الآن الفئات التي تقوم بأعمال التفجير في بلادنا.

لذلك يحق لنا أن نسأل: لماذا لا تأخذ هذه الفئات العبرة من الحالتين الجزائرية والمصرية؟ لقد عملت الجماعات المصرية والجزائرية بحماس منقطع النظير على تنفيذ خططها لكنها اكتشفت أخيراً أن المسار الذي كانت تسير فيه خاطئ وأن عملها لا يخرج عن كونه إعمالاً للنصوص الشرعية في غير محلها، وأن الدماء التي سفكت نتيجة لذلك كله ذهبت هدراً، وأن المآسي الإنسانية الأخرى التي نتجت عن هذا الفتك تمثل أبشع أنواع الفظائع، وأن الخسائر المادية الهائلة التي نجمت عن ذلك لا مسوغ لها وكان بالإمكان الاستفادة منها في إصلاح كثير من أوجه النقص التي كانت تشتكي منها.

إن ما يحدث الآن في بلادنا ظاهرة جديدة، ولا تزال الفئات التي تقوم بهذه الاعتداءات في أول الطريق قياساً بالجماعات المصرية والجزائرية. لذلك فإن من الخير لنا جميعاً، بل إن ذلك يتعين في حق هذه الفئات، أن تنتهي هذه الأحداث المأساوية التي لا يمكن أن ينتج عنها إلا سفك الدماء المسلمة البريئة وإزهاق الأرواح المصونة.

إن «الفقه» الذي تنطلق منه الفئات التي تنتهك الأمن في بلادنا الآن هو الفقه نفسه الذي انطلقت منه الجماعات المصرية والجزائرية؛ وما دام أن الجماعات المصرية والجزائرية اكتشفت خطأ قراءتها الفقهية فإنه يجدر بالفئات التي تنتهك أمن بلادنا الآن أن تستفيد من هذا الدرس الذي سيوفر عليها وعلى بلادنا أرواحاً كثيرة ودماء غزيرة وأموالاً يمكن أن تصرف في صالح تنمية الوطن.

وأنا على يقين أن كثيراً من المنتمين لهذه الفئات لو راجعوا أنفسهم ووازنوا بين المصالح المتخيلة التي يطمحون إلى تحقيقها، وهي متعذِّرة في الواقع، وبين المفاسد المتحققة فعلاً من هذه الأعمال الآثمة لوجدوا أن البديل الوحيد الممكن هو التخلي عن الاستمرار في هذا الطريق المسدود الذي لن يحققوا من خلاله إلا مزيداً من المآسي وإزهاق الأرواح البريئة. وربما وجدوا أن التوبة إلى الله من هذه الجرائم هي ما يسعهم في الدنيا لكي ينجوا من مواجهة المصير الأكثر احتمالاً وهو تمكن الدولة منهم وعقابهم، وهو ما يسعهم كذلك في جنب الله سبحانه وتعالى خوفاً من عقابه في الآخرة بسبب قتلهم الأنفس البريئة وترويع الآمنين.

حمى الله بلادنا من شر الفتن وأدام علينا نعمة الأمن والاستقرار.

لنواجِه الحقيقة

تتعرض بلادنا لموجة من الهجمات الإرهابية البشعة التي نالت من أمننا وأدت إلى سفك دماء الأبرياء، وإلى خسائر مادية ومعنوية لا يمكن تعويضها. وقد تعددت وجهات النظر عن أفضل الطرق لمواجهة هذه الموجة الإرهابية: فهناك من يرى أن الحل الأمني هو الأمثل، وهو ما يعني استخدام القوة في مواجهة من يخططون لهذه الهجمات ومن ينفذونها والقضاء عليهم. وهناك من يرى أن الحوار مع هذه الجماعات هو الوسيلة الأكثر نجاعة في معالجتها.

والواقع أن الحل الأمني ربما لا يعني المواجهة العسكرية وحدها، بل ربما يتمثل أيضاً في تكثيف الجهود الاستخبارية وتتبع خيوط نسيج هذه الشبكة العنكبوتية شديدة السرية والتعقيد والتذرر، واستباق هذه الجماعات واعتراضها وإفشال مخططاتها.

ومع ذلك فهذا الحل ليس الأمثل لأنه ربما لا يحقق ما نريده من القضاء على هذه الموجة في المدى الطويل.

فما البديل، إذن؟ والواقع أن هناك بدائل كثيرة ستؤدي في النهاية إلى الحد من هذه الظاهرة، إن لم يكن القضاء عليها. ويبدو لي أنه لكي تعالج هذه المشكلة بصورة جذرية يجب علينا أن نعالج الجذور التاريخية التي كانت هذه الهجمات الإرهابية ثماراً مرَّة لها.

وقد أشار كثير من الكتاب إلى هذا الحشد الإيديولوجي الذي جاء نتيجة لعوامل مرت بها المنطقة كالتجاذب الذي حدث في الستينيات الميلادية بين التيار الإسلامي والتيار الناصري وهو ما أدى إلى وفود أعداد كبيرة من المنتمين إلى التيارات الإسلامية في الدول العربية إلى المملكة، حيث عملوا بجد على الاستفادة من التشدد الديني في مجتمعنا. فقد أخذوا في تجييش المجتمع ومحاولة إعادة تأسيس تنظيماتهم التي طوردت في بلدانهم في بلادنا. وقد نجحوا في الاستحواذ

على التعليم العام والجامعي ووضعوا الخطط «لأسلمة» التعليم بمراحله المختلفة ومن ثم «أسلمة» المجتمع، في ما يدَّعون. ثم تطورت الأمور حين تولى تلاميذهم من المواطنين شؤون التعليم والوعظ والخطابة وأكثر النشاطات الموجهة للشباب. وأنتج هذا المزيج من التشدد الديني المحلي والتنظيم المستورد هذه البنية الإيديولوجية الصلبة التي اخترقت أغلب المؤسسات والنشاطات. يضاف إلى ذلك تأثير أحداث أفغانستان التي صارت محضناً للفكر «الجهادي» منذ أكثر من خمس وعشرين سنة، وهو ما نتج عنه تأجيج العواطف وتصريفها في المسار العنفي الذي أصبح له بعد عالمي، ولم تنج من خطره البلدان الإسلامية.

والعمل على تغيير الوضع بالقوة إلى ما يتماشى مع هذا الغلو. وقد تطور هذا الغلو ليصل إلى تكفير أو تفسيق المخالفين ثم إلى تكفير الدولة وهو ما يسوغ الخروج عليها.

ومن الأمثلة القريبة على هذا الحشد الإيديولوجي موجات العنف اللفظي العارم الذي وجه إلى بعض الكتّاب السعوديين الذين جرؤوا على تناول بعض الممارسات المتلبسة بالدين كالتي يتعرض لها الطلاب والطالبات في المدارس، وما قوبلت به بعض الإجراءات الحكومية مثل دمج رئاسة تعليم البنات بوزارة تعليم البنين، وبطاقة المرأة وغير ذلك.

ومن هنا فالبديل طويل الأمد للحل الأمني هو العمل على تفكيك بنية الغلو التي تنتج الشخصية القابلة للانخراط في سلك التفجير والمفجرين. ومن أوضح الخطوات التي يمكن البدء بها ما أشرت إليه في مقال سابق من وجوب عقد ندوات نقاش موسَّعة بين العلماء المعتدلين والمعلمين والمعلمات في المناطق المختلفة. ذلك أن المدارس هي البيئة الأولى التي تبذر فيها بذور التطرف والغلو. وكذلك مع أئمة المساجد والقائمين على النشاطات الموجهة للشباب. وهذا هو «الحوار» الوحيد الممكن، وهو كفيل بتبيين الحق لكثير من المتعاطفين مع التيار التفجيري. وهو ما يُفقد هذا التيار سطوتَه على المجتمع ويؤدي إلى عزله ورجوع المنتمين إليه عنه.

كما أن هناك حاجة ماسة لإجراء دراسات اجتماعية ونفسية مكثفة للكشف عن الأسباب النفسية والاجتماعية التي تكمن وراء انسياق بعض الشباب وراء دعاة العنف.

وهذا هو ما حدث في مصر؛ فقد انبرى علماء الأزهر وغيرهم من المعتدلين إلى عقد ندوات كثيرة مطولة في مختلف الأقاليم المصرية، خاصة تلك التي تعد معاقل للتيارات المتشددة في الصعيد، كما امتدت لتشمل السجون. وقد نتج عن تلك الندوات الفكرية انصراف كثير من الشباب عن هذا التيار وهو ما أدى إلى حرمانه من قاعدته الشعبية التي كانت وراء استشرائه. وبعد أن انحسر تيار المتعاطفين لم يجد زعماء الجماعات «الإسلامية» محيداً عن المراجعات التي وصلوا إليها مؤخراً، حين أعلنوا توبتهم وخطّؤوا مسارهم السابق.

وهو ما حدث في الجزائر كذلك؛ ويبين ذلك التقرير الذي كتبه محمد مقدم في صحيفة الحياة (١٦/ ١١/ ٢٠٠٣م) عن «تقلص العنف» في الجزائر. ولم يكن الحل الأمني السبب الوحيد في الحد من هذا العنف، على الرغم من كثافته ونجاحه. فمن العوامل التي يرى المراقبون أنها وراء تقلص العنف »... توالي فتاوى العلماء السلفيين من دول الخليج. . .»، وهو ما يعني فتاوى بعض العلماء في المملكة ضد الأعمال الإرهابية التي تنفذها الجماعات المسلحة. ومما يشير إلى انحسار التأييد لها النقصُ الكبير في عدد الملتحقين بها الآن مقارنة بما كان يحدث في الماضي نتيجة لتلك الجهود. ويُعد هذا إنجازاً لافتاً ومهمّاً.

وهذا ما حدث في اليمن مؤخراً؛ فقد أطلق سراح عدد كبير من العناصر التي كانت تنتمي إلى التيارات الغالية بسبب «الحوار» الذي جرى بينهم وبين عدد من العلماء الذين بيّنوا لهم خطأ المسار الذي ينتهجونه.

ولا بأس هنا بالتذكير بما كتبته في مقال سابق عن مبادرة الدكتور سفر الحوالي لتأسيس «الحملة العالمية لمقاومة العدوان». فقد أشرت هناك إلى المنهج السلمي الذي قامت عليه تلك الحملة، وأوضحت أن ذلك المنهج هو الذي ربما يضمن حل كثير من المشكلات التي يعاني منها المسلمون اليوم. ومن هنا فمن واجب الدكتور الحوالي نحو حل الأزمة التي تعصف بمجتمعنا الآن حلاً سلمياً أن يكون وفياً للمبادئ الرائعة التي تضمنتها تلك المبادرة، ويعني هذا أن يتوجه إلى تلك التيارات ويقنعها بمنهج المبادرة السلمي وبأن وسائل العنف ليست مقبولة ولا تؤدي إلى مخرج ولا تحقق أي هدف.

وما دام أن هذه الحملة لا تتبنى «الجهاد المسلح» ضد «الكفار» فينبغي أن

تتوجه إلى هذه الجماعات وتحضّها على التخلي عن «الجهاد المسلح» ضد المسلمين في بلد يمثل واسطة العقد من بلاد المسلمين.

وسيكون إنجازاً محموداً للقائمين على هذه الحملة إن كانوا سبباً في تصحيح مفاهيم أولئك التفجيريين وجعلهم يتبينون خطأ منهجهم العدمي الذي لا غاية له إلا القتل والتدمير، وهو ما يزيد المشكلات تعقيداً ويشحن النفوس بالتباغض ويؤدي إلى تدمير السلام الاجتماعي وإشغال البلاد كلها بصراع لا هدف له ولا يمكن أن يؤدي إلى حل لأية قضية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى مقابلة أجرتها إذاعة لندن العربية مساء الأحد (١٦/ ١١/ ٢٠٠٣م) مع الدكتور محسن العواجي، وإلى المقابلة التي أجرتها معه صحيفة الوطن (١٧/ ١١/ ٢٠٠٣م). فقد ميّز الدكتور العواجي بين منفذي هذه العمليات الذين لا يمكن التعامل معهم إلا عن طريق إفشال مخططاتهم وتقديمهم للعدالة وبين الصفوف المساندة التي تقتصر مشاركتها على التأييد النظري والتعاطف. وأوضح أن الحوار هو مع هؤلاء فقط؛ ويعني الحوار معهم أن يبيِّن لهم أن مسلك العنف وتعكير صفو الأمن لا يمكن أن يكون سبيلاً لحل المشكلات.

ومن بوادر الانفراج ما أعلنه الشيخ علي الخضير من تراجع عن فتاواه التكفيرية السابقة للدولة ورجال الأمن وبعض المواطنين، وتحريمه لأشكال التدمير والتفجير كلها، وتجريده هذه الأعمال من صفة «الجهاد» التي كانت تتسمى بها وسماها بغياً وسمى من ينفذونها بالبغاة[1].

ومحصلة القول إن حل هذه المشكلة المعقدة ليس سهلاً ولا يمكن إنجازه في فترة وجيزة؛ فلا بد من طرق كافة السبل لفك هذا الاختناق، ولا بد أن نفكر بعمق في هذه السبل حتى لا نزيد من استفحاله، وينبغي أن نشجع كل من يريد أن يسهم في إنقاذ مجتمعنا من هذه الفتنة.

(١) مقابلة مع الدكتور عايض القرني، مساء الاثنين ٢٢/ ٩/ ١٤٢٤هـ.

حتى لا نتهم بالازدواجية دفاعاً عن التبرج!

شغل القانون الذي تعتزم السلطات الفرنسية إصداره من أجل حظر ارتداء الطالبات المسلمات للحجاب في المدارس الفرنسية اهتمامَ كثير من المسلمين أفراداً وهيئات، في داخل المملكة العربية السعودية وخارجها. ويتمثل التوجه العام، في داخل المملكة، في استنكار هذا القانون، ومطالبة الرئيس الفرنسي بالتراجع عن النية في إصداره.

ومما يلفت النظر أن كثيراً من المسلمين، خاصة في العالم العربي، يجدون أن من السهل عليهم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة في الوقت الذي لا يستطيعون فيه أن يؤثروا على القرارات التي تتخذها حكومات بلدانهم بخصوص أمور أكثر حيوية وأكثر ارتباطاً بمصائرهم.

كما يجد الملاحظ أمراً عجباً في المطالبات الصادرة عن بعض الأفراد أو الهيئات داخل المملكة. ومن الأمور التي تلفت النظر في ما يخص هذه المطالبات ما يلي:

إن «الحجاب» الذي تريد الحكومة الفرنسية حظر ارتدائه على الطالبات المسلمات في المدارس الفرنسية ويريد بعض المسلمين الفرنسيين أن ترتديه بناتهم ويريد بعض المهتمين بهذه المسألة في المملكة أن تتراجع الحكومة الفرنسية عن إصدار القانون الذي يمنع ارتداءه ليس «الحجاب» الذي تؤكد الهيئات الدينية الرسمية عندنا أنه هو «الحجاب الإسلامي» الصحيح. فمن المعلوم أن «الحجاب» الذي يجري النقاش بشأنه في فرنسا لا يزيد عن كونه قطعة من القماش تستعمله المرأة لتغطية شعرها. أما وجهها وسائر جسدها فلم يذكر شيء عن ما الذي سوف تفعله بشأنهما. فلم يتحدث أحد عن إن كان يلزمها أن تغطي وجهها وكفيها وقدميها، أو أن تلبس ملابس فضفاضة ضافية، أو أن تلبس لباساً شاملاً فوق ملابسها، وهل يجب أن

يكون ذلك اللباس أسود؟ وهل يلزمها الابتعاد عن لبس الملابس المعهودة في الغرب التي ربما تكون قصيرة أو ضيقة؟

ويعني هذا أن مفهوم «الحجاب» الذي أهرق مداد كثير في الكتابة عنه، وأُججت العواطف بسببه، وهدّد العلاقات الإنسانية بين الثقافة الفرنسية (والغربية عموماً) والثقافة الإسلامية لا يتجاوز تغطية المرأة رأسها وحسب.

أما المعمول به في المملكة فهو أن «الحجاب الشرعي» الصحيح يعني أنْ تلبس المرأة لباساً فضفاضاً طويلاً يغطي جسدها كاملاً، خاصة الوجه الذي يجب أن تستره جميعه بغطاء كثيف لأنه كما ترى الفتاوى المعمول بها هنا هو «موضع الفتنة» الحقيقية، وأن تلبس ما يغطي يديها. كما يلزمها أن تلبس فوق ملابسها عباءة سوداء تغطي كامل جسدها، وأن تضع طرفها الأعلى على رأسها.

ويعني هذا كله أننا في مطالبتنا لفرنسا بعدم منع الفتيات المسلمات من ارتداء الحجاب بشكله المعهود في فرنسا نقع ضحية لتناقض عجيب وغريب. فإذا كنا نرى أن تغطية شعر المرأة فقط يكفي أن يسمى «حجاباً»، وهو ما يعني التغاضي عن ستر المرأة وجهها وسائر جسدها، فلماذا لا نطبق هذا المفهوم على نسائنا داخل المملكة؟ وإذا كنا نرى أن تغطية الشعر لا تفي بمفهوم «الحجاب الإسلامي» فلماذا نحامي عن هذا «الحجاب» الناقص؟

لقد كان حريّاً بنا، إن كنا نؤمن بأن «الحجاب» الذي نطبقه عندنا هو «الحجاب الشرعي»، ألا نوجه احتجاجاتنا ومطالباتنا إلى الحكومة الفرنسية بل يجب أن نوجهها إلى المسلمين في فرنسا. وأن نبين لهم أنهم مخطئون في فهمهم لـ«الحجاب الشرعي». لذلك يجب عليهم إلزام نسائهم بالتقيد بهذا «الحجاب الشرعي» أولاً، وألا يكتفوا بمطالبة السلطات الفرنسية بالسماح لبناتهم بأن يلبسن ما يغطين به شعورهن فقط، بل أن يطالبوا بالسماح لهن بارتداء «الحجاب الشرعي» الكامل كما نراه نحن في المملكة.

ويمكن أن نذهب خطوة أبعد فنتبرع للمسلمات في فرنسا بآلاف العباءات النسائية وأغطية الرأس والوجه المستعملة في المملكة بوصفها هي «الحجاب الشرعي». وليس هذا غريباً؛ ذلك أن إحدى الهيئات السعودية الرسمية تبرعت قبل أشهر قليلة ببضع آلاف من «الحجاب الشرعي» للمسلمات في السنغال، كما أذكر.

كما تبرع أحد المواطنين السعوديين للنساء الفلسطينيات في بداية انتفاضة المسجد الأقصى في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠م بعدد من الأردية التي تستعمل للحجاب المعهود الذي تستعمله المرأة في المملكة. فتدل هاتان السابقتان على مفهومنا «الصحيح» لـ «الحجاب الشرعي»، وعلى تحملنا «المسؤولية» نحو تشجيع المسلمات على الالتزام بـ«الحجاب الشرعي» الصحيح في الخارج.

وهذا الوضوح وحده هو الذي يمكن أن يزيل التناقض الذي نمارسه الآن بين فهمنا «للحجاب الشرعي» للمرأة المسلمة في الداخل وفهمنا للحجاب الذي يكفي المسلمات في الخارج. إما إذا لم نفعل فسنكون عرضة للاتهام بازدواجية المعايير، وبأننا نرضى للمسلمين الآخرين ما لا نرضاه لأنفسنا، أو بأننا نخلط بين عاداتنا الاجتماعية السائدة والأحكام الشرعية.

ومن أسوأ الحجج التي يقدمها بعض المسلمين خارج فرنسا لمواجهة قرار الرئيس الفرنسي بحظر «الحجاب» في المدارس الاحتجاجُ بأن «الحجاب» ليس رمزاً دينياً في الإسلام، كما هي الطاقية اليهودية والصليب المسيحي اللذان يرتديهما بعض الطلاب اليهود والمسيحيين في المدارس الفرنسية لإظهار انتمائهم الديني، بل فريضة دينية لازمة. فتقول هذه الحجة إن الطاقية اليهودية والصليب ليسا فرضين دينيين في اليهودية والنصرانية يلزم التقيد بهما كما هو حجاب المرأة في الإسلام، وهو ما يبيح حظرهما في مقابل السماح بارتداء الحجاب.

ومع أني أؤمن بأن «الحجاب» فريضة على النساء المسلمات، إلا أن التهوين من شأن الرموز الدينية التي يرتديها غير المسلمين ليس حجة قوية، بل يمكن أن يجلب علينا كثيراً من الاتهامات التي نحن في غنى عنها. ذلك أن اليهودي أو المسيحي ربما لا يرى أن ارتداء أحد هذين الرمزين من الفروض الدينية، لكنه يرى في الوقت نفسه أن ارتداءه لها دليل على انتمائه لدينه وأن التقيد بذلك ربما لا يقل عن حد الفرض.

فمهما كانت هذه الحجة مقنعة للمسلمين فإنها ربما لا تكون مقنعة لغيرهم، خاصة أولئك الذين نطالبهم بفهم وجهة نظرنا في هذه القضية؛ بل يمكن أن تتخذ حجة علينا للتدليل على غياب معيار العدل وعلى ازدواج المعايير عندنا بهذا الخصوص وعلى النزعة الفوقية التي تجعلنا نرى أن لنا الحق في التمتع بما لا نسمح به للآخرين. أما الواجب فهو أن يكون لدينا حساسية فائقة نحو مشاعر الآخرين وأن

نسمح لهم بما نسمح به لأنفسنا بغضّ النظر عن ما نراه نحن من أسباب وجهية مقنعة لتسويغ تصرفاتنا.

والحجة غير المقنعة الأخرى التي يحتج بها المحتجون على القرار الفرنسي الاحتجاجُ بعلمانية فرنسا وامتداحها لأنها «تعايشت مع مختلف الأديان لأكثر من قرنين واحترمت حرية الضمير والاعتقاد والتعبير». فإذا كان هؤلاء المحتجون يرون «العلمانية» الفرنسية بهذه الصورة الزاهية فلماذا يحاربون التوجهات العلمانية داخل بلدانهم؟

ويُشعِر مثل هذا التناقض الذي نمارسه في حياتنا بمشكلة ثقافية عميقة نابعة من كون ثقافتنا التقليدية لا تساعدنا على التنبه لضرورة الاطراد في التعليل والدقة في التعبير عنه لأنها ثقافة تقوم في جانب كبير منها على الرواية الشفهية التي غالباً ما تعتمد الاحتجاجات فيها على بهرج القول وسحر العبارة وفَوريّتها.

ومن هنا فإن احتجاجنا نحن السعوديين بخاصة على القرار الفرنسي لا يعدو أن يكون «دفاعاً عن التبرج» فعلاً. ذلك أننا نعتقد في المملكة أن كشف المرأة وجهها صورة من صور التبرج؛ بل هو أظهر وجوهه وأخطرها لكون الوجه «موضع الفتنة». يضاف إلى ذلك أن هذا الاحتجاج يعبر عن إعجاب مكبوت بالديموقراطية الفرنسية التي تبيح لأي فرد أن يعارض السلطات وهو آمن من عواقب ذلك التصرف. كما أنه إعجاب بـ«علمانية» فرنسا التي تتيح لكل إنسان أن يعتنق ما يشاء من عقائد من غير أن يملي عليه أحد نوع ذلك الاعتقاد أو يحدّ من حريته في اعتقاد ما يراه.

وفي الختام: أيمكن أن نتنبه لما نقع فيه أحياناً من تناقض في تصرفاتنا نتيجة لأننا نرضى للآخرين ما لا نرضاه لأنفسنا؟ أيمكن أن نتخلى عن الوصاية على الآخرين، وأن نعنى بشؤوننا بدلاً من التعامي عنها والاشتغال بشؤون الآخرين وخلق الإحراجات لأنفسنا ولهم؟

وصدق رسول الله ﷺ: «طوبى لمن شغلته عيوبه عن عيوب الناس»، أو كما قال، بأبي هو وأمي.

«قد صدَقك وهو كذوب»

نشرت الإدارة الأمريكية مؤخراً (بصورة غير رسمية) مشروعاً أسمتْه «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، وهو يتضمن توصيفاً مفصلاً للمشكلات البنيوية التي تعاني منها المنطقة العربية الإسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليم وغير ذلك. ووصفت الإدارة الأمريكية هذا المشروع بأنه برنامج إصلاح شامل لهذه المشكلات.

ولا يكاد المرء يصدق أن الولايات المتحدة (تلك التي نعرفها) يمكن أن تتقدم بمثل هذا المشروع الطموح؛ ذلك أنه لم يعرف عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ومنذ أزمان بعيدة، أن وصل بها الإيثار إلى هذه الدرجة. بل الثابت أنه لم يعرف عنها في أغلب فترات تاريخها إلا جهودها المتفانية للحؤول دون انتشار القيم الديموقراطية، وهي الجهود التي وصفها اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي بـ«منع الديموقراطية»، وذلك في كتاب ضخم له بهذا العنوان تتبع فيه الجهود الأمريكية الحثيثة للجم أي توجه ديموقراطي في العالم. وكانت تمنع مثل هذا التوجه في كثير من الأحيان بوسائل متطرفة لا تتوافق مع أبسط القيم الديموقراطية التي تنادي بها الآن.

فهل يعبر هذا المشروع عن وعي متأخر للطبقة الحاكمة الأمريكية بأخطائها السابقة في هذه المنطقة، أو عن صحوة ضمير فجائية جعلت النوازع الإنسانية تتغلب على أهواء المتصرفين بشؤون العالم فيصبحوا من عباد الله الخيِّرين الذين يودُّون أن يعمّ الخير الذي يتمتعون به غيرَهم من إخوانهم في البشرية؟

ولا أريد هنا أن أحاكم نيات المسؤولين الأمريكيين، أو أشكك في مقاصدهم وما يسعون لإنجازه من وراء هذا المشروع الضخم الطموح. لكن التجارب السابقة مع «النيات الحسنة» للإدارات الأمريكية تجعل المراقب لا يطمئن اطمئناناً كاملاً لهذا المشروع.

فقد جرّب العرب والمسلمون كثيراً من المشاريع الأمريكية «الخيرة» ولم يجنوا من ورائها إلا ثمرات مرة، ولم يكتشفوا مدى خطورتها إلا بعد فوات الأوان. ومن تلك المشاريع التي لا تزال ذكرياتها طرية تشجيعُ الإدارات الأمريكية ما كان يوصف بأنه مشاريع للوحدة الإسلامية وبعث الروح الإسلامية ضد الخطر الشيوعي الملحد. وقد نتج عن ذلك ما نعرفه جميعاً من دخول كثير من العرب في مشكلات لاحد لها وصلت إلى حد الحرب الأهلية بين الأنظمة العربية، ودخولهم في محاولات حثيثة لتكوين ولاءات وتحالفات جديدة، تحت عناوين لا خلاف عليها في الأصل كالتضامن الإسلامي والوحدة الإسلامية مع بعض الحكومات التي لم يكن لها من الإسلام إلا اسمه. وكانت هذه المشاريع تتوافق مع رغبات المسلمين المشروعة في اجتماع الكلمة والوقوف في وجه التمدد السوفييتي، لكنها كانت في حقيقتها مخططات كانت الولايات المتحدة ترعاها لا لحبها للعرب والمسلمين بل لتحقيق غرضين مهمين هما: وقف التمدد السوفييتي وخلق المشكلات لهذه الدولة المنافسة، وإلهاء العرب خاصة بهذا النشاط عن الوقوف في وجه اسرائيل. وقد استُخدم الإسلام نفسه في تلك الفترة أداة لتشتيت الصف العربي، وذلك بإعطاء شعار الوحدة الإسلامية الأولوية مقابل الوحدة العربية، وبث روح العداء لمفاهيم الوطن والوطنية، وبالفتاوى التي وصلت إلى حد وصف الدعوة إلى القومية العربية، التي لم تكن تعني إلا الدعوة إلى وحدة العرب في مواجهة عدوهم الماثل وهو اسرائيل، بأنها دعوة جاهلية إلحادية عنصرية. وهو ما نفَّر الناس منها وأضعف روابط الولاء للوطن المعيَّن والأمةِ العربية بوصفها وحدة طبيعية.

وفي فترة لاحقة، أي إثر الغزو السوفييتي لأفغانستان، أذكت الولايات المتحدة شرارة الشعور الديني في العالم الإسلامي وأسهمت في إحياء فكرة الجهاد ضد الملحدين السوفييت. ومن أوضح المظاهر التي تجلى فيها هذا الجهد الأمريكي استقبال الرئيس ريغان بعض الزعماء الأفغان في البيت الأبيض في بداية تلك الفترة ووصفهم بـ«المجاهدين»، ورفع مكانتَهم إلى منزلة التماثل أخلاقياً مع مؤسسي الجمهورية الأمريكية (المبجّلين أمريكياً). وأدى بعث الحديث عن الجهاد إلى ما يسمى بالصحوة الإسلامية، وهي خطاب أسهم في خلق كثير من القضايا الجانبية غير المهمة للعرب والمسلمين وأسهم في صدّهم في نهاية الأمر عن الوعي بالمشكلات الحقيقية التي كانت تنخر في كياناتهم كالتخلف الاقتصادي والعلمي والفساد

السياسي، وكانت نتيجته الكبرى صرف الشعوب العربية عن قضيتها الأولى وهي القضية الفلسطينية، ومن أوضح الشواهد على فعالية ذلك الإلهاء أن بعض الفلسطينيين تركوا الجهاد ضد إسرائيل وانخرطوا في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي فى أفغانستان.

وبعد أن انتهت مشكلة الاحتلال السوفييتي لأفغانستان عملت الولايات المتحدة على إبلاغ الجميع بقوتها التي لا تقهر؛ وكان ما كان من غزو العراق للكويت ثم حشد الولايات المتحدة تلك القوة الهائلة ضد الجيش العراقي وتصوير نفسها على أنها الآن حامية القيم الإنسانية واستقلال الدول. وبعد أن تحقق لها ما أرادت التفتت إلى القضية الفلسطينية لتحقق ما كانت الإدارات الأمريكية السابقة تطمح إليه وهو تسوية هذه القضية عن طريق إرغام العرب وهم لا يزالون تحت وطأة الهزيمة النفسية التي نتجت عن هزيمة العراق. وحينها رفع الرئيس بوش الأب شعار النظام العالمي الجديد الذي كان ظاهره ممتازاً أما في حقيقته فكان أداة يقصد بها إرغام العالم على التسليم بقوة أمريكا التي لا تقهر. وكان من محصلاته إرغام العرب على حضور مؤتمر مدريد لتسوية القضية الفلسطينية بحسب الشروط الأمريكية والإسرائيلية.

لذلك كله لا يبدو أن «مشروع الشرق الأوسط الكبير» يختلف عن المشاريع الأمريكية الأخرى، فهو مثلها من حيث كونه أداة تمهد لفرض هيمنتها على المنطقة وتسوية القضية الفلسطينية بأي شكل كان.

لكن لا بد من القول إن هذا المشروع بما يتضمنه من توصيف صحيح لمشكلات المنطقة العربية ربما يكون مفيداً لنا. وكونه صادراً عن الولايات المتحدة التي يتفق الجميع على أنها لم تعمل يوماً على إرساء الديموقراطية في أي مكان في العالم يجب ألا يحجب عنا ما يحويه من توصيف دقيق لمشكلاتنا وما يتضمنه من وسائل لمعالجتها. لذلك ينبغي أن ننظر فيه ونستفيد منه ونطبق ما نستطيع تطبيقه منه في هذه المرحلة بشرط ألا يكون تحت المظلة الأمريكية.

وليس غريباً أن تأتي بعض الأمور الجيدة أحياناً من مصادر لا يتوقع أن تأتي منها. ويشهد بذلك الحديث الشريف الذي يحكي قصة أبي هريرة ﵁ مع الشيطان، وهي التي قال الرسول ﷺ لأبي هريرة في نهايتها عن الشيطان: «قد صدقك وهو كذوب». أي إنه كذاب في العادة لكنه صدق في هذه المرة.

أما عن صلة هذا المشروع بالمملكة فسوف يجد من يقرأ تفاصيله أوجه شبه كثيرة بينه وبين التوصيات التي انتهى إليها اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري الذي عقد في مكة المكرمة في ذي القعدة من العام الهجري الماضي. فقد أوصى ذلك اللقاء بإجراء بعض الخطوات الإصلاحية الضرورية في المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والتعليمية وشؤون المرأة، وغير ذلك.

وقد سبقت توصيات اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري المشروعَ الأمريكي، ورُفعت إلى ولي الأمر في هذه البلاد وحظيت بقبوله وتشجيعه وتوِّجت بتأكيده استمرارَ الحوار الوطني الذي انبثقت منه. ولم يعترض عليها أحد؛ ووعد ولي الأمر بأن تكون هذه التوصيات جزءاً من الخطة الوطنية لإنجاز الإصلاحات التي بدأتها الحكومة منذ قبل.

ويجب القول هنا أن مما يعين الحكومات العربية كلها على مقاومة الضغوط الأمريكية لإرغامها على تطبيق هذا المشروع، وهي الضغوط التي ستبلغ حداً من الشراسة غير مسبوق، خاصة في هذه الفترة التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بقوة لا قبل لأحد بها، أن تبدأ هذا الحكومات ومن غير إبطاء بإجراء بعض الإصلاحات الضرورية، وسوف تؤدي هذه المبادرة إلى ردم الهوة الواسعة بين هذه الحكومات وشعوبها، وستكون هذه الشعوب حينذاك خطاً منيعاً للدفاع في مواجهة هذه الضغوط أو تخفيفها في الأقل، بدلاً من أن تقف متفرجة على الحكومات شامتة بها وهي تتلقى التعليمات المهينة وتنفِّذ مرغمة بعض النقاط التي لا يمكن قبولها في هذا المشروع، أو أن تكون عرضة لتشويه السمعة في أحسن الأحوال أو خلق القلاقل المحلية لها في أسوئها.

ثقافة الجهاد

تتعرض الأمتان العربية والإسلامية الآن، والمملكة بخاصة، لموجة عاتية من العنف الذي يتلبس باسم «الجهاد». ومع أن الحل الأمني يمكن أن يسهم في الحد من هذه الهجمة النكراء إلا أن القضاء عليها يتطلب معالجة أسبابها.

ومن أهم جذور هذا العنف الثقافةُ التي تأسست إثر الغزو السوفييتي لأفغانستان. فقد عملت الولايات المتحدة آنذاك على إذكاء روح الجهاد وشجعت الدعوةَ إليه واستخدمته في تجنيد شباب المسلمين في صفوف المقاومة الأفغانية لإنهاك الاتحاد السوفييتي. وقد ابتلع المسلمون هذا الطعم فانخرطوا بأعداد كبيرة في هذا المشروع الأمريكي. ونتج عن ذلك ثقافة كان «الجهاد» مركزها. ومن مظاهر تجذُّر هذه الثقافة وأسطوريتها نسجُ كثير من القصص التي تحكي أنواعاً من الكرامات التي يزعم أنها تحققت لـ«المجاهدين» الأفغان مع أنه لم يرو أنها تحققت حتى للصحابة رضوان الله عنهم. وكانت خطب عبد الله عزام ومقالاته وكتبه التي تعلن أن الجهاد صار فرض عين على المسلمين، وكذلك الفتاوى التي كانت تصدرها الهيئات الدينية الرسمية وتحثّ على بذل المال والأنفس في هذا السبيل، لا تكاد تترك بديلاً للشباب عن الالتحاق بـ«الجهاد» الأفغاني. بل لقد صوِّر الأفغان كأنهم بقية للأجيال الأولى من المسلمين في نقاوتهم وصاروا يمثلون المسلم النموذجي في أعين كثير من الناس. وقد نجح هذا الشحن العاطفي في نشر ثقافة تقوم على التضحية بالنفس وألفة الموت.

وأسهم ما يسمى بـ«الخطاب الصحوي» في هذه الثقافة؛ وهو خطاب نشأ بالمزج بين التيار الديني المتشدد وبرامج «الحركات الإسلامية» السياسية في بعض البلدان العربية وتعزَّز في ظل «الجهاد» في أفغانستان. وقد اتصف بشحنة قوية من التجييش والدعوة للجهاد مما جعل أعداداً كبيرة من الشباب تعتنق هذه الثقافة وتمثّلها في أفغانستان وغيرها.

ولما انتهى المشروع الأمريكي في أفغانستان بانسحاب الجيش السوفييتي

وجدت هذه الأعداد الكبيرة من المسلمين المتمرسين بالقتال أنفسَها من غير عمل، فبدأت تبحث عن أماكن أخرى تحقق فيها بعض الانتصارات التي ترى أنها حققتها في أفغانستان. ثم استغلت الولايات المتحدة هؤلاء مرة أخرى لتحقيق أهدافها في البلقان، فجندت أعداداً كبيرة منهم وأمدّتهم بالسلاح والمال.

ومن الأوهام التي وقعت الحركات الجهادية ضحيتها أنها آمنت بأن خروج الجيش السوفييتي كان نتيجة لـ«جهادها». وأدى هذا إلى ضخّ شحنة عالية من الثقة بالنفس والشعور بالقوة في شرايين هذه الثقافة.

لذلك بدأت تحلم بالقضاء على القوة الأمريكية كما قضت على القوة السوفييتية. ولهذا دعمت هذه الحركات تأسيس دولة طالبان في أفغانستان لتكون قاعدة لنشاطها. لكن «الجهاديين» كانوا يعرفون أن هذه المهمة ليست بالسهلة؛ فاختاروا مناوشة القوة الأمريكية خارج أمريكا في بداية الأمر. وجاءهم الفرج بعد احتلال العراق للكويت ومجيء قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إلى المنطقة. وأمدهم ذلك بمشروعية لم يكونوا يحلمون بها. فبدأوا بالتذرع بحديث إخراج المشركين من جزيرة العرب لتجنيد أفواج كبيرة من الشباب المتشبعين بالثقافة الجهادية. ولمعرفتهم باستحالة المساس بالقوات الأمريكية بدأوا بالاعتداء على المنشآت المدنية التي يوجد فيها بعض الأمريكيين، وهي أهداف سهلة. وبلغت بهم الجرأة أخيراً إلى مناوشة أمريكا في عقر دارها.

وكانت «ثقافة الجهاد» هذه سبباً في أن يرمي الشباب المتحمس بأنفسهم إلى التهلكة فينخرطوا في النزاعات المحلية في أنحاء العالم. ولما كان هذا التجييش لا يعرف حدوداً، ونظراً لانسداد أفق «الجهاد» في البلدان الأخرى بدأ هؤلاء الشباب في البحث عن أهداف أكثر سهولة. ووجدوا ذلك في الدول التي ينتمون إليها فصوّبوا أسلحتهم إلى هذه الأهداف التي لا تتطلب اختراق الحدود الدولية. ومما جعل هذا الأمر سهلاً أن ثقافة الجهاد لا تعرف حدوداً: فيمكن أن يؤدي اليأس من تحقيق غاياته في مكانه الملائم إلى تنفيذه في أي مكان. ذلك أن الغرض من الجهاد هو نيل الشهادة وبإمكان المتحمس نيلها في أي مكان.

ولعلاج هذه الظاهرة يلزم معالجة تلك الأسباب. وأول خطوات العلاج جلاء الأوهام التي تلبست بـ«الجهاد» الأفغاني. فيجب على المؤرخين أيضاَح ملابسات الأزمة الأفغانية، وأنها كانت صراعاً بين القوتين الكبريين آنذاك، وأن المسلمين

استخدموا فيها وقوداً لذلك الصراع بدلاً من القول بأنهم كانوا يؤدون واجباً دينياً. وكذلك بيان الأسباب الفعلية التي أدت إلى خروج الجيش السوفييتي من أفغانستان؛ فهو لم يخرج بفعل «المجاهدين» وحدهم؛ بل خرج نتيجة للإصلاحات البنيوية التي أدخلها غورباتشوف على الاتحاد السوفييتي آنذاك. ثم إن «الجهاد» في أفغانستان لم يكن ممكناً لولا التدريب الأمريكي وأنواع الأسلحة الأمريكية المتطورة التي كانت الولايات المتحدة تمد المقاومة الأفغانية بها، وهي أسلحة لم تكن تسمح بها لأقرب حلفائها. كما يجب على علماء الدين جلاء كثير من الأوهام التي تتصل بما يدعى من «الكرامات التي تحققت للمجاهدين» (وهي أوهام لا تزال تعمم عن بعض «المجاهدين» الذين قتلوا في الصراعات المحلية في أطراف الأرض، وآخرها ما كتبه جمال سعيد بعنوان «أبو الوليد الغامدي.. الوصية وقصة الشهادة» في موقع «الإسلام اليوم»، ٨/ ٣/ ١٤٢٥ هـ عن كرامات أبي الوليد الغامدي الذي قتل في الشيشان مؤخراً). فيجب أن تجلّى هذا الأوهام التاريخية والأسطورية التي سيطرت طويلاً على مخيلات الشباب واتُّخذت ذرائع لإيهامهم وإيقاعهم في مزالق الآمال المستحيلة.

كما يجب فتح باب الاجتهاد في أمر الجهاد. وينبغي أن نلاحظ بداية أن الطريقة المألوفة التي يتحقق بها الجهاد ربما لا تكون ملائمة للعصر الحاضر: ذلك أن الدول الحديثة ـ ومنها الدول العربية والإسلامية ـ تعتمد على جيوش نظامية تدافع عن حدودها، فهي ليست بحاجة إلى إعلان النفير. ولم يعد استنفار الأفراد مرغوباً أو ممكناً أو مجدياً؛ إذ لا يمكن للفرد، مهما كانت دوافعه، أن يواجه الحرب الآلية الحديثة. ولا يعني هذا إلغاء مفهوم الجهاد، بل يعني وجوب البحث عن وسائل أخرى لتحقيق غاياته بما يلائم الأوضاع الدولية المعاصرة.

ثم ما الغرض من الجهاد الآن؟

ولا شك أنه الدفاع عن بلاد المسلمين ضدّ هذه الهجمة الغربية الشرسة في العصر الحاضر. لكن سياق النظام الدولي المعاصر لا يسمح باختراق الحدود الدولية وستكون الدولة التي ينتمي إليها الذين يخرجون للجهاد مسؤولة عن أفعالهم وهو ما يعرضها لكثير من المشكلات في علاقاتها مع الدول التي يمارس فيها هؤلاء المجاهدون جهادهم. لذلك لا يمكن لأية دولة أن تسمح لمواطنيها بالخروج للقتال في الدول الأخرى. ثم إن هؤلاء كما نرى جلياً قلما يُحققون شيئاً كبيراً، فقد قضى كثير منهم دون أن يردوا عدواً أو يردعوه، وتبقى الملامة على الدول التي جاءوا

منها. وفي ضوء هذه الظروف هناك بديلان لتحقيق الغرض المقصود من الجهاد.

فالأول أن الولايات المتحدة، والقوى الاستعمارية التي سبقتها، لم تجرؤ على انتهاك بلاد العرب والمسلمين إلا لأنهم ضعفاء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً. فيتطلب منع الاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية تخطيطاً بعيد المدى لبناء قوتنا الذاتية والتخلص من أوجه الضعف البنيوي تلك. ويشهد التاريخ بأن القوة الذاتية للمجتمعات هي ما يمنع المعتدين ويحد من أطماعهم ويكبح غلواءهم. وليس هذا غريباً؛ ذلك أن القرآن الكريم يؤكد على الإعداد للقوة التي يمثل امتلاكها عاملاً لإرهاب العدو وردعه عن الاعتداء، حتى إن لم تُستعمل.

ومن هنا يمكن أن يجنَّد هؤلاء الشباب للانخراط في ما يؤدي إلى بناء هذه القوة الذاتية بدلاً من استغلال حماسهم في نشر العنف والفوضى.

ويتمثل الثاني في استخدام وسائل الكفاح السلمي. ويعني الاستفادة من الوسائل التي أثبتت فاعليتها في العصر الحاضر، ومن أهمها نقل المعركة إلى الغرب نفسه، وذلك بإقامة جسور التواصل مع القوى الشعبية في المجتمعات الغربية التي يمكن أن تتفاعل معنا وتقف في وجه الأطماع الاستعمارية باستخدام النضال السلمي الذي أثبت جدواه المرة بعد الأخرى.

وفي الختام لا يمكن لأي مخلص لهذه الوطن العزيز إلا أن يستنكر الاعتداءات الإجرامية التي تعكر صفو أمننا، ولا يمكن قبول أي عذر أو ذريعة لتسويغها، ولا بد أن يبرّأ مفهوم الجهاد بأوضح ما يكون من البيان من هذه الأعمال المنكرة. والاستنكار لا يكفي؛ بل يجب على علماء الشريعة أن يجتهدوا لجلاء مفهوم الجهاد في سياق الوضع العالمي المعاصر وتخليصه من التلبس بالعنف والإرهاب. كما يجب نقد خطاب «الصحوة الإسلامية» وبيان تجاوزاته في الماضي ومن ثم ترشيده ليكون عوناً في توجيه الشباب نحو بناء أوطانهم بدلاً من أن يكونوا ضحايا للعنف والقتل المجاني.

هل نحن في القرون الوسطى؟

من الطرق الناجحة في تحليل الظواهر الاجتماعية الاستعانةُ في تفسيرها بالبحث عن الظواهر الشبيهة بها في مجتمعات أو فترات زمنية أخرى. ذلك أن التحليل الداخلي الذي يتعامل معها كأنها فريدة ومستقلة بذاتها قلما ينجح في جلاء طبيعتها.

ومن أهم الظواهر الاجتماعية التي تتطلب التفسير ما شاع في مجتمعنا منذ ثلاثين سنة تقريباً من المظاهر التي تسمى بـ«الصحوة»، والممارسات التي تتلبس بها. ويرى الذين يحللون هذه الظاهرة بوصفها ظاهرة فريدة ثم يبحثون عن تفسير لها بتلمس القوانين الداخلية التي تحكمها أنها تمثل عودة إلى الدين الصحيح وإفاقة من جهل مرت به الأمة، وأن أحد أسبابها الرئيسة فشلُ التجارب التحديثية في العالم الإسلامي.

لكنه يبدو أن فهم هذه الظاهرة يتطلب أن نقارنها بحالات مشابهة حدثت في مجتمعات أخرى. وتبين هذه المقارنة أن ما نسميه بـ «الصحوة» حالةٌ معروفة تمر بها الثقافات في بعض الفترات التاريخية، خاصة حين يَضمر الوعي وينحسر النشاط العلمي والحضاري، ويغيب الاستقرار السياسي. ومن هنا فربما تكون الاستعانة بالمؤرخين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع في رصد هذه الظاهرة وتأويلها أكثر جدوى في تبيُّن مسبباتها النفسية والتاريخية والاجتماعية.

وحين ننعم النظر في هذه الظاهرة نجد أن أقرب حالة مماثلة لها ما مرت به أوروبا خلال القرون الوسطى (القرن الخامس ـ الخامس عشر الميلاديين). وقد عرض الدكتور عصام عبد الله، أستاذ الفلسفة في جامعة عين شمس، لذلك الوضع في مقال بعنوان «الإرهاب يستعين بالمقدس. . . وقائع أوروبية»، نشرته جريدة الحياة في ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٣م. وبيَّن فيه ما حدث آنذاك من ازدهار لبعض المظاهر الدينية التي كان يزعم أنها الدين المسيحي الصحيح. لذلك ربما يكون من النافع التأمل في أوجه

الشبه بين ذلك الوضع وما يطلق عليه الآن «الصحوة» من أجل تفسير الحالة الحاضرة تفسيراً معقولاً.

يقول الدكتور عبد الله: «ليست العصور الوسطى مرحلة تاريخية فحسب وإنما هي حالة عقلية وبنية ذهنية أيضاً، وهذه الحالة العقلية قد تتكرر في أي زمان وأي مكان، لذا فهي تظل أحد أهم النماذج الفكرية التي حفظها لنا التاريخ لمن يريد أن يستخلص الدروس والعبر».

ومن تلك المظاهر والأفكار التي سيطرت على بنية العقل الأوروبي آنذاك «فكرةُ الموت» حين «. . . استُخدم للترهيب والتخويف والترويع، إذ حولت المؤسسة الدينية «أنصاف الاعتقادات» إلى اعتقادات تامة».

ولا يبعد هذا الاهتمام المفرط بموضوع الموت في تلك الفترة عن ما نشهده الآن في مجتمعنا من اهتمام الوعاظ به واستخدامه لتعديل سلوك الناس وردّهم إلى الطريق المستقيم، كما يدعون. واستخدامه كذلك في المدارس وسيلة من وسائل تربية الأطفال والشباب لمنعهم من الوقوع في الآثام والموبقات. وقد تجاوز هذا الاهتمام الزائد أخذَ العبرة من الموت إلى اتخاذه وسيلة للترهيب والتخويف.

ومن تلك المظاهر، كما يلاحظ الدكتور عبد الله، إضفاءُ التصورات الدينية على كل الأشياء وهو ما يعد مصدرا عميقاً للطهر والقداسة، «على أن هذا الميل نفسه، بصفته ظاهرة ثقافية، ينطوي على أخطار، نظراً لأن الدين ينفذ في داخل كل ما في الحياة من علاقات، مما يعني مزجاً متواصلاً لمضماري المقدَّس والمدنَّس، وعندئذ تصبح الأشياء المقدسة أكثر انتشاراً من أن تدرك أو تحس بعمق». و«يدل النمو الذي لا حدّ له للمرعيات والمقدسات والتابوهات والصور والتفسيرات الدينية المتعددة على زيادة في «الكم» أزعجت رجال الدين المستنيرين، خشية أن يتلف «الكيف» بالنسبة نفسها، فالدين في العصور الوسطى أصبح مثقلاً أكثر مما ينبغي. . .».

وهذا ما نشهده اليوم في مجتمعنا من زيادة في عدد المحرمات وانحسار في عدد المباحات، وإدخال الدين في كل شيء تقريباً.

يورد الدكتور عبد الله ملحوظات أحد الكهان الخبراء في «الطبيعة السيكولوجية

للمتدينين»، ومنها قوله «ليس ثمة شيء أخطر من التبتل الديني المقترن بالجهل»، و«ما من فضيلة تلقى إهمالاً في أيام الانقسام التعسة هذه، أكثر مما يلقاه التعقل والتدبر».

وهذا ما نشهده اليوم، إذ نجم عن تجاوز الحد في الالتزام الديني شيوعُ كثير من الممارسات التي تضاد العقل والعلم وتغيِّب الوعي كالإفراط في الاهتمام بالرؤى والأحلام والرقى والسحر والجن والكرامات، وغير ذلك.

وكانت الكنيسة «لا تعد الانفعال الديني المفرط مصدر خطر طالما يبدد نفسه في الخيالات المقترنة بالغلو والنشوات (الفردية)». لكن هذه الانفعالات سرعان ما أصبحت خطيرة، «بمجرد أن أراد أصحابها ـ غير قانعين بحبس أنفسهم في دائرة تدينهم الخاص ـ تطبيق مبادئهم على الحياة الكنسية والاجتماعية». وهذا ما جعل الكنيسة تتبرأ منهم وتصفهم بـ«المتعصبين المرضى».

ويماثل هذا جعْل كثير من الملتزمين الآن أنفسهم رقباء على الناس، بل صاروا يعترضون على كثير من الأمور التي ربما لا تعارض الدين لكنها لا تتوافق مع التشدد الذي يأخذون به أنفسهم فيحرمون الناس من التمتع بها. كالحديث الآن عن «الدش»، والإنترنت ومشاهدة بعض القنوات الفضائية، وبعض أنواع اللهو المباح وغير ذلك مما يرونه خطراً على الصورة المثالية للتدين.

ومن نماذج الوعاظ المهيِّجين لهذا النوع من التدين الزائد في تلك الفترة سافونارولا. وكان يلقب بالراهب الرهيب، «إذ كان حين يخطب يكهرب جمهوره بعاطفته الجياشة الصادقة وبتنبؤاته. وكان الناس يتجمعون منذ الفجر ليحظوا بمكان قريب من المنبر في دير سان مارك في فلورنسا. أما العقلاء فكانوا يرون فيه مجرد دجال وخطيب رعاع وشحاذ عواطف». و«كان كلما خطب يجعل الناس يتحسرون وينشجون ندماً على ذنوبهم وخطاياهم ويرتعدون خوفاً من يوم القيامة».

وقد دخل هذا الكاهن منطقة خطرة بتدخله في السياسة حيث كان «. . . يندد باستمرار في مواعظه بطغيان الحكام وبفساد الطبقة الحاكمة وبالاستبداد السياسي وبالمظالم الواقعة على الفقراء، فتحول من واعظ أخلاقي إلى مهيج سياسي ديماغوجي يؤلب الرعاع على النظام القائم في فلورنسا باسم الديموقراطية». ولم يكن يكتفي بدور المصلح الديني «وإنما كان يبتغي السلطة الدنيوية ليضع القوانين

الإلهية موضع التنفيذ»، و«كان هدفه تسخير سلطة الدولة في فرض الفضيلة». وكان «من أسبق من اكتشفوا ما في الصبية والمراهقين والشباب من حيوية مدمِّرة وعدوانية يمكن تسخيرها في الدين والسياسة، وكان يقول إنه يبدأ بهم لأنهم الجيل الذي لم يفسده ضلال الآباء والأمهات».

والواضح أن هناك من الوعاظ في الوقت الحاضر من يشبه هذا الكاهن في هذا التوجه السياسي الذي يقصد من ورائه الوصول إلى السلطة ليفرض ما يرى أنه «الدين الصحيح» على الآخرين متذرعاً ببعض أوجه القصور في الممارسة السياسية لنظام الحكم القائم.

ثم «علَّم هذا الكاهن «غِلمانَ الفرير»، كما كانوا يسمونهم في فلورنسا، أن كل مظاهر الترف خروج على الدين، فكانوا يغزون بيوت المواطنين دورياً ويجردونها من التحف وأدوات الترف والشَّعر المستعار وغالي الثياب وأدوات التجميل واللوحات الفنية والمؤلفات الأدبية والفلسفية التي لم تستلهم الدين موضوعاً لها، وكانوا يجمعونها في أكوام في ميادين فلورنسا ويضرمون النار فيها».

«كما كانوا يجلدون النساء المتبرجات. وبعد أن كانت نساء فلورنسا حاضرات في الحياة العامة مشاركات في الاجتماعات السياسية وفي المواكب، أمرهن سافوناورولا بأن يقعدن في بيوتهن ولا يشاركن اهتمامات الرجال». وأوجه الشبه بين تلك التصرفات وبعض ما يشيع من الاجتهادات الآن غير خافية؛ خاصة حين يرى بعض الوعاظ أن الحق يدور معهم حيثما داروا.

وكما قدمت، فأوجه الشبه الواضحة بين المظاهر التي تسمى الآن بـ «الصحوة» وبين الممارسات والمظاهر التي كانت شائعة في واحدة من فترات التخلف في أوروبا يمكن أن تنير لنا الطريق إلى تفسير هذه الظاهرة تفسيراً أكثر دقة. فقد كان سبب وجودها في العصور الوسطى شيوعَ الجهل وانحسار النشاط العلمي والثقافي والحضاري وعدم الاستقرار السياسي.

وقد تخلصت أوروبا من تلك المظاهر وحققت قدراً عالياً من التقدم جعلها تهيمن على العالم وتكتشف أسرار الكون والحياة حين استنقذت نفسها من الجهل الذي غلّ فكرها. وتمثلت الخطوة الأولى في ذلك المسار الطويل بالإصلاح الديني

الذي خلص الناس من كثير من المظاهر التي كان يستغلها بعض رجال الدين وسيلة للهيمنة والتسلط.

لذلك فإن ما نشهده من مظاهر «الالتزام» المبالغ فيه الآن دليل على أننا في وضع تاريخي يشبه الوضع الذي كانت تعيشه أوروبا في العصور الوسطى .ومن هنا فربما يصح القول بأن أول شروط نهوض المسلمين الآن يكمن في التخلص من سيطرة التفسيرات السطحية للدين وعدم اتخاذه أداة للهيمنة والتسلط والرجوع به إلى منابعه الصافية التي تشجع التفكير والعلم ولا تحرم زينة الله التي أخرج لعباده.

خسائر ومكاسب

يجدر بنا، في مثل هذه الأيام العصيبة التي يمر بها الوطن، أن نتوقف قليلاً لنُجري تقويماً شاملاً لأحداث السنوات الثلاث الماضية التي مرت علينا كأنها دهر. وربما تعيننا هذه الوقفة في تحديد ما ينبغي علينا عمله في ما نستقبل من الزمن؛ إذ لا فائدة من المراجعة إن لم تكن عوناً لنا على اكتشاف أسباب المشكلات التي كنا ضحيتها في الماضي ونعاني من آثارها الآن، وأخذِ العبرة منها كي لا نقع فيها ثانية.

وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م مفصلاً تاريخياً حاسماً بين فترتين تاريخيتين واضحتي المعالم. لقد كنا قبل تلك الأحداث في وضع يحس بعضنا فيه بأن أموراً كثيرة لم تكن تجري بصورة طبيعية، لكن لم يكن أحد «يجرؤ على الكلام»، كما هي عبارة السياسي الأمريكي بول فندلي المشهورة، لذلك طلب أكثر الواعين بذلك الوضع السلامةَ واضعين أيديهم على قلوبهم وَجَلاً من المجهول الذي كنا ندلف إليه.

وكان ذلك الحدث مفاجئاً لكثير منا: إذ كيف يمكن أن نتصور أن يرتكب بعض «الشباب» السعوديين مثل هذا الجرم الفائق في ضخامته ووسائل تنفيذه؟ وكيف يمكن حدوث ذلك من «شباب» ينتمون إلى مجتمع عُرف في خلال العقود الثمانية الماضية بأنه من أكثر المجتمعات استقراراً وبعداً عن العنف؟

وأدى هذا التناقض الظاهري بين الفعل الذي اتهم به بعض المنتسبين إلى هذا الوطن وبين الصورة الذهنية عنه إلى عدم تصديق كثير منا في بداية الأمر لهذا الاتهام، واستغربوا نسبته إلى هذا الشعب المسالم. بل وصل الأمر إلى الاستدلال على استحالة إمكان وقوعه من «شباب» ينتمون إلى الدول العربية، ناهيك عن المملكة، بأنه يفوق مستوى التقنية التي تتوفر في هذه المجتمعات.

واستمر عدم التصديق والإنكار حتى وقعت أولى التفجيرات الإجرامية في الرياض في ١٢ ربيع الأول، ١٤٢٤هـ. وكان هذا الحدث مفاجأة كبيرة أخرى لنا؛

فقد برهن على إمكان صحة الاتهامات بارتكاب حماقة الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول. إذ لم يترك اعتراف منفذي ذلك الحدث الآثم وتباهيهم به مفراً من الإقرار بأن بعض أبنائنا يمكن أن يرتكب مثل هذه الجرائم. ثم تتالت الأحداث الأليمة، خاصة في المملكة. ويؤكد كل واحد منها أن هناك شيئاً غير طبيعي في مجتمعنا يمكن أن يولد مثل هذه الجرائم المنكرة.

والغرض من هذه الوقفة بعد مرور هذه السنوات الثلاث العجاف أن نلقي نظرة على الخسائر التي تعرض لها ديننا ومجتمعنا السعودي وأمتنا العربية الإسلامية. ثم نلقي نظرة أخرى على بعض المكاسب التي تحققت نتيجة لهذا الوضع الأليم.

فمن الخسائر الكبرى التي تعرضنا لها ما تعرض له الإسلام بوصفه ديناً. فقد أتاحت هذه الأحداث لكثير من الغربيين الذين يضمرون العداء العميق لهذا الدين أن يظهروا مكنونات ضمائرهم. فأخذوا يكيلون التهم الباطلة جزافاً للإسلام ويشنعون عليه وعلى قيمه وعلى تاريخه. بل لقد أطلقت العنان لبعض الأجنحة المتطرفة في أمريكا وإسرائيل لتشن حرباً لا هوداة فيها على البلاد العربية والإسلامية، وكان من نتيجتها قتل آلاف الفلسطينيين والعراقيين والأفغانستانيين وألحقت بهذه البلدان قدراً عظيماً من التدمير المادي.

وكان العربي والمسلم يتمتعان، في أمريكا خاصة، بحماية بعض القوانين التي تجرِّم التحيزَ ضد المختلف ديناً أو لوناً أو عرقاً. لكن هذه الأحداث أباحت للمشرِّعين الأمريكيين أنفسهم، وهم حماة هذه المثل، فرض قوانين جديدة كان من نتائجها انتهاك الحقوق المدنية للمسلمين والعرب، وإن كانوا أمريكي الجنسية.

وكان المسلمون أحراراً في الدعوة إلى الإسلام في الولايات المتحدة، وأحراراً في جمع الأموال وتلقيها من الخارج لذلك الغرض. لكن التشريعات الأمريكية الجديدة والملاحقات الأمنية حرمت هؤلاء من تلك المميزات.

وكان المواطن السعودي يسافر إلى أقطار الدنيا جميعاً من غير عوائق. أما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول فصار أول الموقوفين في المطارات وآخر المفرَج عنهم بعد المساءلات.

وصار هذا الحدث سبباً في وقوع الحكومات العربية والإسلامية تحت ضغوط هائلة، وهو ما أرغمها، ويمكن أن يرغمها، على تنفيذ بعض السياسات التي لم تكن

لتقدِم عليها. وأسهم هذا في تأخير بعض أنواع الإصلاح التي كان يمكن أن تتحقق.

وأسهم الاستنفار الأمني، خاصة في المملكة، في صرف أموال طائلة على التدابير الأمنية بدلاً من صرفها في ما ينفع المواطن.

وتتمثل أكبر الخسائر في فقدان الإحساس التلقائي بالأمن الذي نشأ عليه المواطن السعودي؛ إذ يغلب على كثير من الناس الآن الخوف من التعرض للهجمات العشوائية في الشوارع والمجمعات التسويقية والسكنية.

وكانت القضية الفلسطينية من أكبر الخاسرين بسبب هذه الأحداث؛ فمَن ذا الذي يمكن أن يفكر بما يتعرض له الإخوة الفلسطينيون وهو مشغول بما هو فيه من خوف على حياته وقلق على مستقبل وطنه وأولاده.

وهناك خسائر أخرى كثيرة غير هذه.

أما المكاسب التي كانت حصيلة لهذه الأحداث فمنها: أنها أطلقت العنان لحرية التعبير الذي كاد يكون مقصوراً على وجهة نظر واحدة تحتكر منافذ التعبير عن الرأي. وأدى هذا إلى فتح أعيننا على بعض الأسباب التي أسهمت في وجود البيئة التي تولَّدت فيها الثقافة الداعمة للأفكار التي تحرك من يقومون بتلك الجرائم.

فقد تعلمنا في هذه السنوات الثلاث عدم الاطمئنان إلى حسن الظن بالآخرين. لقد خدعنا أولئك واستنزفوا أموالنا لتمويل سياسات غامضة الأهداف صرنا في نهاية الأمر ضحايا لها. فكانت الأموال الطائلة تسحب من جيوبنا لتصب في قنوات لا نعرف إلا قليلاً عن القائمين عليها. أما بعد هذه الأحداث فقد بدأنا نتنبه لهذا الأمر، وبدأ الإشراف الدقيق على هذه الأموال، وأخذ بعضها يتوجه إلى المحتاجين لها في داخل المملكة.

وكان شبابنا وقوداً لكثير من المشاريع السياسية التي تتلبس بالإسلام. لكن أولياء أمور الشباب بدؤوا في التنبه لهذا الآن، فأخذوا يعنون بأبنائهم ويعملون على الحيلولة بينهم وبين الوقوع في حبائل المنظمات السياسية الدولية التي تتلفع برداء الإسلام.

ومن أهم المكاسب أننا استطعنا أخيراً أن نكتشف أننا بحاجة إلى الصحوة من «الصحوة» التي صرفتنا عن همومنا اليومية التي تتصل بالتعليم والعمل وخلقت لنا

هموماً كثيرة غير جوهرية ومنها بعض الهموم «الطوباوية» التي لا يمكن تحقيقها. وأرادتنا أن نعادي العالم كله وأن نتدخل في كل أزمة تنشأ في العالم، وكأننا أمة عظمى ليس لديها ما يشغلها.

وأهم من ذلك كله أننا بدأنا نتنبه لأهم العوامل الحقيقية التي تدعم هذه الثقافة. فبدأ المواطنون يعبرون عن ما يلحظونه من مآخذ على التعليم العام من حيث المناهج ومن حيث البيئة التعليمية التي كانت النشاطات المتنوعة الكثيرة التي تتلبس بـ«الدعوة» سائدة فيها مع أن محصلتها ربما تنتهي إلى تهيئة شبابنا، نفسياً في الأقل، ليصبحوا أدوات تنفيذية لمخططات العنف الداخلي والخارجي، أو خطوطاً خلفية داعمة له.

وكان كثير من المواطنين يشعرون قبل هذه الأحداث بخطر ما يلحظونه من انحراف التعليم عن وظيفته الأساسية التي تُعنى بإعداد الشباب والشابات لسوق العمل إلى تعليم تغلب عليه الأدلجة مما أنتج الضعف المشهود في مستويات تحصيلهم في العلوم كلها. لكن هؤلاء لم يكونوا يجرؤون على البوح بهذه الملحوظات لخوفهم من أن يوصموا بالعلمانية والليبرالية أو النفاق أو معاداة الإسلام.

أما الآن فقد ولى ذلك الخوف إلى غير رجعة وبدأنا نسمع أصواتاً من أطياف المجتمع المختلفة تطالب بإبعاد التعليم عن مزالق التكفير والتفسيق والتبديع وبث الكراهية بمختلف أنواعها والتجييش الإيديولوجي والحد من العنف اللفظي الذي يمهد الطريق للعنف المادي.

لقد بدأ المواطنون يطالبون بتعليم يقوم على ترسيخ القيم الإسلامية السامية التي تصوغ شخصية وسطية سوية تحترم الناس جميعاً، خاصة المختلفين عنا الذين يمكن أن يكون احترامنا لهم وعدم مبادأتهم بالعداوة سبيلاً للقضاء على كثير من المآزق المجتمعية التي نشهدها اليوم.

وبدأ المواطنون يطالبون بترسيخ مفهوم «الوطن» الذي نستظل بظله جميعاً، وبأن يكون انتماؤنا الأول له، مع احترام الانتماءات المذهبية والمناطقية والعرقية كلها وعدم التفريق بين المواطنين بسببها.

وإذا كان لا بد من الموازنة بين الخسائر والمكاسب فإني أميل إلى أن مكاسبنا

من هذا الوضع المؤسف ليست قليلة ولا تافهة. لذلك يجب علينا أن نترك ما مضى وراء ظهورنا ونوجه أنظارنا إلى المستقبل ونعقد العزم على أن نبني على المكاسب التي تحققت ونؤسس وطناً يقوم على تعاقد جديد بين المواطنين جميعاً وبين المواطنين والدولة سُداه ولحمتُه ثقافةٌ تقوم على الوسطية الإسلامية والتعليم الصحيح الذي يمكن أن ينتج لنا جيلاً يُعتمد عليه في التأسيس لنهضة علمية واقتصادية قوية.

«التقليد ليس علماً»

وقائل هذه العبارة الذهبية هو الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في مقابلة معه نشرتها جريدة المدينة قبل وفاته بأيام قليلة. ويعني هذا أن الشيخ ابن باز يرى أن تعريف «العالِم» في الشأن الديني يتماثل مع تعريفه في النشاطات الإنسانية الأخرى. إذ يطلق وصف «العالِم» في هذه النشاطات على الباحث الذي يأتي بجديد في مجال تخصصه. ويعني هذا أن وصف «العالم» في الشأن الديني ينبغي ألا يطلق إلا على الباحث الذي يبلغ مرتبة الاجتهاد ويختط طريقاً خاصاً به بناء على استقرائه الفردي للنصوص الدينية وهو ما يجعله يقترح حلولاً غير مسبوقة للمشكلات الحادثة تؤسَّس على فهمه الفردي لتلك النصوص وعلى وعيه بالواقع الذي نشأت عنه تلك المشكلات. ويعني هذا كذلك أن الذي يقف عند تقليد السابقين والاكتفاء بترديد آرائهم ليس «عالماً» ولا يعد ما يشتغل به «علماً» حقيقة. وينطبق هذا على ما يسمى «الاجتهاد داخل المذهب»؛ ذلك أن هذا الاشتغال محصور بإطار يلغي حرية الباحث في تقرير ما يراه هو من أطر مختلفة.

وإذا طبقنا هذه العبارة الذهبية على الغالبية العظمى من المشتغلين بالشأن الديني في بلادنا، فإننا نجد أنها غارقة في التقليد، بل تتجاوز ذلك إلى التشريع له وترسيخ بنيته والدفاع عنه.

وللتدليل على رسوخ نزعة التقليد عند المشتغلين بالشأن الديني في بلادنا يمكن الاستشهاد برأي واحد من المنتمين لهذه المؤسسة وهو الشيخ عبد المحسن العبيكان في مقابلة معه نشرتها جريدة الرياض في ٢٠/٩/١٤٢٥هـ.

فقد أشار إلى أن أغلب هؤلاء ربما لا يمكن وصفهم بأنهم «فقهاء»، ولذلك سماهم بـ«حفظة فقه»؛ ويعني هذا أنهم ليسوا علماء، بل مقلدون يكتفون بتكرار ما حفظوه عن السابقين. فيقول الشيخ العبيكان إننا «... في هذا الزمان بحاجة إلى أن نجدد الفقه،... لأننا... نفتقد الفقهاء الذين يفقهون الدين والنصوص، ولسنا بحاجة إلى حفظة فقه، فهناك من يحفظ الفقه ولكن لا يستطيع أن يطبق ما حفظه على ما

يجدّ في أمور الناس، فنجد بعضهم يقول: قال فلان في الكتاب الفلاني، وقال آخر في كتابه، ويطبقه على غير المحل الذي يطبق فيه، وهذا لأنه يحفظ الفقه فقط ولا يفهم النصوص والقواعد الشرعية،...، فقد يكون هؤلاء يحفظون كتباً كثيرة، ولكن لا يستطيعون أن يطبقوا حكماً على نازلة معينة. . .».

وقال: إننا «... بكل أسف ما زلنا نواجه الآن من يتحرجون في الفتوى، ولا يستطيعون أن يخرجوا عن الكلام المسطر منذ قرون،...، لكننا اليوم نحتاج أن نراجع الأصول التي (أخذ منها السابقون)، لا أن ننقل كلامهم فقط في أمور بعيدة كل البعد عن وضعنا الحالي، ثم نطبقها على وضعنا، لا يمكن تطبيق ذلك في زمن الاختراعات والسرعة والتقنية المتنوعة وتسابق الأحداث والمتغيرات من حولنا».

وقال: «... إننا فقدنا الفقهاء الذين ينظرون نظرة ثاقبة إلى المسائل، ويرجعون إلى الأصول». ويصف أكثر من يخالفه بأنهم «حفظة فقه وليسوا فقهاء»، و«. . . أن هناك أناساً منغلقون على أنفسهم، وليس عندهم من بعد النظر شيء ويتصدرون الفتاوى والدروس...»، ويرى «. . . أن هيئة كبار العلماء لم تؤد دورها بالشكل المطلوب. . .». ويدلل على أثر التقليد بعدم وصول المشتغلين بالشأن الديني عندنا إلى حلول لكثير من المشكلات الجديدة لأنهم لا يستطيعون الخروج عن التقليد، مع أنها تتطلب حلولاً عاجلة. وأشار إلى عدد من القضايا المستجدة التي لم تصدر فيها الجهات الموكلة بالشأن الديني فتاوى اجتهادية، ومنها: حكم المساهمة في شركة اتحاد الاتصالات، وحكم عقد الإيجار المنتهي بالتمليك، والفتاوى المتضاربة عن برنامج «طاش ما طاش»، والاختلاف في جواز ذهاب الشباب للجهاد في العراق.

وقد استحوذت المسألة الأخيرة على مساحة كبيرة من المقابلة حيث بيَّن الشيخ العبيكان مدى التخبط الذي حدث نتيجة للفتاوى الفردية الكثيرة التي تنطلق من غير ضوابط ويساعد في استشرائها بعض أوجه القصور في عمل هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء في بلادنا. وقدّم كثيراً من الاقتراحات لمعالجة الوضع عن طريق الاجتهاد الفقهي الذي تسنده مؤسسات على مستوى عال من التفقه والعلم والانضباط.

ويمكن إضافة الكثير من القضايا إلى تلك التي أشار إليها الشيخ العبيكان وبيَّن عجز المؤسسة الدينية عندنا عن الاجتهاد بشأنها، ومنها على سبيل المثال قضية الأهلة التي لم تستطع هذه الهيئات الخروج عن التقليد في تناولها لها.

ومن أوضح الأدلة على هذا العجز المقعِد الاستخدامُ المفرط لباب «سد الذرائع» الذي اشتهرت هذه المؤسسة باللجوء إليه في مواجهة أي حادث جديد تقريباً. ولست بحاجة إلى سرد الأمثلة لإعمال هذا الباب طوال الثمانين سنة الماضية.

ومما يدل على استشراء هذا العجز عن الاجتهاد أنه وصل إلى القضاء. ولا أدل على ذلك من وجود اثنتين وعشرين لجنة تقريباً للفصل في كثير من القضايا الحادثة بعيداً عن «القضاء الشرعي» الذي لم يتطور ليكون قادراً على الاجتهاد لإيجاد حلول للقضايا التي جدت حديثاً في هذه الميادين.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن أكثر أسباب المشكلات الاجتماعية والفكرية التي نعاني منها منذ زمن بعيد تكمن في غلبة التقليد على الخطاب الديني عندنا مما جعله لا يغري بالاستماع إليه ولا الانقياد له.

ويشهد التاريخ المعاصر للمملكة على أن التقلبات الفكرية العنيفة التي عصفت ببلادنا في الخمسين سنة الماضية كانت من النتائج السلبية لهذه المحافظة وطغيان التقليد على المؤسسة الدينية.

وتنبع هذه المحافظة وهذا التقليد من المؤسسات التعليمية التي يتخرج فيها المشتغلون بالشأن الديني. ويشهد بذلك بعض الذين درسوا في تلك المؤسسات. فقد كانت المناهج فيها، ولا تزال، مغرقة في التقليد والمحافظة. وربما يفسر هذا تلك الظاهرة اللافتة للنظر التي تتمثل في أن أكثر رواد التحديث الفكري والحداثة بمختلف أنواعها، وكان منهم القوميون واليساريون بمختلف أطيافهم، كانوا من خريجي تلك المؤسسات. وربما كانت تلك النزعات رد فعل متوقعاً للوضع الذي رأى هؤلاء أنه لا يغري بالانتماء إليه أو التماهي معه.

وقد أشار كثير من الملاحظين، ومنهم الشيخ العبيكان، إلى الأثر الذي أحدثه الإخوان المسلمون حين وفدوا إلى المملكة في الستينيات والسبعينيات مما أنتج لنا في نهاية الأمر التطرف الغالي الذي نشهد آثاره المدمرة على البنية الفكرية في بلادنا.

ويمكن القول بأن الذي مكّن لفكر الإخوان المسلمين في التوطُّن والانتشار أنه كان بديلاً مغرياً للخطاب التقليدي الباهت الذي كان يدرَّس في المؤسسات الدينية لدينا في تلك الفترة.

وكما نبعت التيارات التحديثية والحداثية من رحم هذه المؤسسات فقد كان

الأثر الكبير الذي تركه المدرسون المنتمون للإخوان المسلمين عميقاً. فيمكن القول كذلك إن كثيراً من الدارسين في تلك المؤسسات أخذوا حينذاك يقارنون بين الخطاب التقليدي الذي يصدر عن المؤسسة الدينية ويقف عند حدود المصادر التي يقوم عليها ولا يستطيع الإتيان بأية حلول للمشكلات التي تجدُّ يومياً وبين الخطاب الإخواني الذي يتميز بحداثته من حيث اللغة وبتصديه لمشكلات الواقع الجديد.

ومن هنا وجدنا ما يشبه الثورة، داخل هذه المؤسسات، في أواخر الثمانينيات الميلادية والتسعينيات على هذه المؤسسة. وتمثل ذلك بتلك الأصوات التي كان يستهويها وصف الشيخ محمد الغزالي ـ رحمه الله ـ لرموز هذه المؤسسة بأنهم «فقهاء البدو« وأن ما يشتغلون به هو «فقه بدوي». وقد تطور الوضع لنجد في السنوات القلائل الماضية من يقدم نفسه بديلاً لتلك المؤسسة، بل يشنع عليها بأوصاف أكثر حدّة. ومن هؤلاء خرج أولئك المفتون الذين أشار إليهم الشيخ العبيكان وعدّ ما يشتغلون به تحريضاً على العنف والخروج على المجتمع.

ومن الأمور اللافتة للنظر أن نسمع من يقول إن سبب هذا الخروج «انصرافُ الشباب عن العلماء» وسقوطهم، بسبب ذلك، ضحايا لمن يتلقفهم من مدعي العلم. ويمكن القول بأن ما دعا هؤلاء إلى الانصراف عن هؤلاء «العلماء» هو ما دعا سابقيهم في الستينيات والثمانينيات إلى العزوف عن الأخذ عن هؤلاء. ذلك أن خطاب المؤسسة الدينية ظل كما هو في السابق أسيراً للتقليد بعيداً عن أن يكون مغرياً لهذه الأجيال المختلفة في لغتها وتطلعاتها.

ومحصلة القول إن المعالجة الجذرية لما واجهناه من مشكلات طوال السنين الماضية تفرض علينا إعادة الاعتبار للمؤسسات الدينية الرسمية. ولا يمكن إنجاز ذلك إلا بعملية إصلاحية شاملة وجذرية للمناهج التي تدرِّسها كليات الشريعة خاصة، من أجل أن تتخرج فيها أجيال جديدة تتصف بالتفتح والتعمق العلمي وتتدرب على الاستقلال الفكري والبحث الأصيل.

البنية الفقهية مرة أخرى

ليس من المروءة استغلال ما حدث في خلال الأسبوع الأخير من تطورات تتصل بظهور الدكتور عائض القرني في فيلم «نساء بلا ظل» وإدلائه ببعض الآراء عن حجاب المرأة التي عُدَّت مخالفة لما كان يقول به هو نفسه قبل سنوات ولما عليه الرأي المعمول به عند التيار الديني السائد في المملكة، ثم إصداره بياناً يعلن فيه رجوعه عما رآه من رأي «متسامح» في شأن تغطية المرأة وجهها نتيجة لـ«تسديد» بعض «العلماء» له، كما قال في بيانه المشار إليه.

غير أن هذه الواقعة ربما تتيح لنا مرة أخرى زاوية للتأمل في أسباب ما نعانيه منذ عقود من مشكلات عميقة تتصل ببعض الاختيارات الفقهية والطرق التي نقارب بها الشأن الديني عموماً.

ولم يكن الدكتور القرني الوحيد الذي مرّ بمثل هذه المحنة؛ فقد مرّ بمثلها بعض أعضاء «هيئة كبار العلماء» بعد أن صرحوا بآراء تتصف ببعض المرونة المتحفظة عن أمور تخص المرأة؛ إذ تعرضوا لكثير من التبكيت والتأنيب والوعيد إن لم يعلنوا على الملأ تراجعهم عن تلك الآراء التي لا ترضى عنها المؤسسة الدينية الرسمية (ولست بحاجة إلى ذكر تلك الحالات؛ إذ يعرف قراء «الوطن» بعضها لأن جريدة «الوطن» كانت مسرحها. كما كان الدكتور القرني ضحية لبعضها).

ومع تعاطفي العميق مع الدكتور القرني في هذه المحنة إلا أن حدوث مثل هذه الواقعة مرة تلو المرة يشير إلى أمور خطيرة تعاني منها البنية الفقهية التي تستند إليها تلك المؤسسة.

وقد كنت كتبت في هذه الصفحات مقالاً بعنوان «التقليد ليس علماً»، عرضت فيه لرأي الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ الذي يقضي بأن وصف «العالِم» لا ينطبق في حقيقته إلا على من يصل إلى مرتبة الاجتهاد والخروج من تقليد الآخرين ليصل إلى التفرد بآراء خاصة به يصل إليها عن طريق البحث الدؤوب والتفكر العميق.

لكن الواضح أن هذه البنية الفقهية تمنع، حقيقة لا مجازاً، أن يصل أي مشتغل بالعلم الشرعي في المملكة العربية السعودية إلى مرتبة الاجتهاد غير المقيد بآراء السابقين واختياراتهم. ذلك أن هذه البنية تضع حدوداً صارمة على حرية التفكير الفقهي مستخدمة حججاً كثيرة لم تكن سائدة في عصور ازدهار المدارس الفقهية الإسلامية الرائدة في القديم، بل ربما تلجأ إلى استخدام سلطتها الدنيوية لتحقيق ذلك.

وحالة الدكتور القرني نموذجية في تبيينها لهشاشة هذه البنية. فقد تضمن ذلك الفيلم بعض آرائه الجريئة التي تخالف الرأي الرسمي عن غطاء المرأة وجهها، إذ رأى أن هذا الأمر من الأمور الفقهية الخلافية منذ القديم، وهو ما يوحي بإمكان التسامح مع المرأة التي تكشف وجهها.

لكن مخرجة الفيلم أوردت تسجيلاً صوتياً قديماً للدكتور عائض يخالف اختياره هذا. وقد احتج الدكتور القرني في البداية، لا على إيراد المخرجة رأيه الأخير، بل على إظهاره بمظهر المتناقض الذي يقول الآن برأي يخالف ما كان يقول به من قبل وكان يعده أمراً لا خلاف فيه. كما احتج، وهو محقٌّ، بأنه حتى إن بدا لبعض مشاهدي الفيلم أنه وقع في تناقض إلا أنه لا غرابة أن يوجد مثل هذا «التناقض» بين قولين يفصل بين صدورهما عنه زمن طويل غيَّر فيه من آرائه. وقد استشهد على شرعية هذا الاختلاف بين ما يقوله الآن وما كان يقول به في قديم أيامه بأن هذا دأب العلماء الراسخين الذين يصح اتخاذهم قدوة كالشافعي الذي غيَّر بعض آرائه نتيجة لانتقاله من بيئة إلى أخرى.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد؛ فقد تعرض الدكتور عائض لحملة مكثفة من الاستنكار على المستويات الدينية كلها تقريباً، بالإضافة إلى استنكار كثير من الناشطين الذين ينتمون إلى البنية الفقهية نفسها من خارج تلك المؤسسات، وأورد الدكتور القرني في بيانه أسماءهم.

وتحت ضغط هذا المد الهائل من الاستنكار اضطر الدكتور القرني إلى إصدار بيان نشرته الصحف يوم الثلاثاء ١٠/٣/١٤٢٦هـ يعلن فيه تراجعه عن رأيه الذي تضمنه فيلم «نساء بلا ظل».

ويمكن أن نلاحظ في هذه الزوبعة كيف أن الدكتور القرني الذي لا يقل

تحصيلاً علمياً عن كثير من المنتسبين إلى المؤسسة الدينية أو من خارجها يستسلم بهذه السهولة لهذه الضغوط من غير أن يتمنع ليدافع عن رأيه محتجاً بآراء علماء بارزين من علماء الإسلام في القديم أو ببعض العلماء البارزين المعاصرين في العالم الإسلامي ممن لا يقلّون مكانة عن «العلماء» الذين «سددوه».

إن في هذا الاستسلام السريع دلالة واضحة على أن التيار الديني السائد في المملكة لا يقبل بأي رأي يخالف رأيه حتى إن كان القائل به من المنتسبين، فعلاً، إلى البنية الفقهية والفكرية نفسها التي يستند إليها. إنه لا يتيح لمن يخالف رأيه أية مساحة لكي يدافع عن نفسه حتى بالاحتجاج بأنه إنما يشترك فيما يراه مع علماء مسلمين يعتد بهم قديماً وحديثاً، أو أنه مجتهد ربما لا يتفق اجتهاده مع ما تراه المؤسسة الدينية، لكن هذا لا يمثل مشكلة؛ بل إنها تفرض عليه، بدلاً من ذلك، أن يعلن على الملأ أنه مخطئ ولم يوفق للصواب وأنه اعتمد على آراء مرجوحة لعلماء لا ينتسبون لهذه البلاد.

ومن المؤلم أن يُلجأ طالب علم له مكانته المرموقة في السياق الاجتماعي في المملكة لأن يعتذر بصورة ربما تُعدُّ إدانة للمؤسسة الدينية ذاتها، بل إدانة لنا جميعاً في محاولتنا الدفاع عن الإسلام وعن أنفسنا أمام الاتهامات العنيفة الباطلة التي نتعرض لها من جهات ترى أننا سبب البلاء والإرهاب اللذين يحيقان بالعالم الآن.

ويتبين هذا مما قاله الدكتور القرني في بيانه، معتذراً عن رأيه الذي عبَّر عنه في ذلك الفيلم المشؤوم. فقد سوّغ مشاركته في الفيلم، في بداية بيانه، بأنه رأى: «. . . في المشاركة في هذا البرنامج مصلحة في مخاطبة شعوب وأطراف لم تسمع منا، وهي بأمسّ الحاجة إلى السماع منا اليوم». ثم تأتي الطامة في قوله: «وحيث إن هذا الكلام موجه للغرب فالمناسبة والمقام اقتضت ما سبق»!! أي إن الرأي المتسامح الذي رآه لا يمثل رأياً مبدئياً بل رأياً يصلح لخطاب الغربيين وحسب.

ويكشف هذا الاعتذار الأخير عن طرف من هذه البنية الفقهية التي أشرت إليها. فهو يشهد بأن لنا خطابين: أحدهما موجه للداخل يتصف بالتمسك بالآراء المتشددة الخاصة بالمرأة، والثاني «متسامح» جاهز للتصدير للخارج في محاولة لخداع الآخرين ظناً أننا بذلك ندافع عن أنفسنا.

والواقع أن اللجوء إلى مثل هذا الاعتذار إنما يكشفنا أمام العالم. فكيف

نتوقع، إذن، ممن يقرأ هذا الاعتذار أن يثق بما نقول وأن يصدقنا حين نتحدث عن «سماحة الإسلام»، وعن «رفض الإسلام للعنف»، وعن «الحوار» وعن «قبول التعايش مع الآخر»، وغير ذلك؟

أليس العالم الخارجي معذوراً، بعد هذا، إن شك في نياتنا ولم يعر محاولاتنا للدفاع عن أنفسنا أي اعتبار؟ أيمكن أن نلوم الآخرين حين يتهموننا بازدواج المعايير؟ أيمكن لنا بعد مثل هذا الاعتذار أن نلوم الآخرين على عدم فهمهم لنا، فيما نزعم؟ أيمكن أن نحتج عليهم بأنهم يفسرون كلامنا بغير ما يقتضيه؟

أيمكن أن تُقنِع المؤسساتُ الدينية والمنتمون إليها المواطنين في الداخل باتساق خطابها؟ أيمكن أن تقنعهم بأنها إنما تصدر عن آراء فقهية محكمة تستمد أحكامها من الأدلة الشرعية المعتبرة؟ أيمكن، بعد هذا، أن نرد احتجاج كثير من الناس بأن بعض الآراء التي تصدر عن المؤسسات الدينية في بلادنا إنما تؤسس على «العادات والتقاليد» لا على الأدلة الشرعية؟

كيف لأحد أن يثق، بعد هذه الواقعة، بأي رأي فقهي صادر عن مؤسساتنا الدينية؟ كيف يمكن لهذه المؤسسات و«العلماء» أن يكونوا قدوة لنا في تلمس الحق والرجوع إليه؟ كيف يمكن أن يأنس الشباب بالمؤسسة الدينية فيحترموها ويلجؤوا إليها بدلاً من وقوعهم بين مخالب الذين يقتاتون على التشنيع على هذه المؤسسات من أولئك الذين يزعمون أنهم وحدهم يمثلون الانتساب الحقيقي إلى العلم الشرعي؟

لقد كشفت هذه الحادثة، مرة أخرى، بعض الأسباب الكامنة وراء ما نعانيه في المملكة من احتقان فكري تمثلت نتائجه المرة، ولا تزال تتمثل، فيما يتعرض له وطننا من انقسامات حادة وحوادث إرهابية قاتلة. إن أحد أسباب هذا الوضع المؤسف يكمن في أحادية الرأي وعدم استثمار الكفاءات المتنوعة في البحث عن أفضل الطرق للتعامل مع الشأن الديني المؤثر أكثر من غيره في مجتمعنا.

وأين كانت الهيئة؟

كشفت الأجهزة الأمنية في الأشهر القليلة الماضية عن عوالم سفلية تسكن قاع المدن السعودية كلها، بل تجاوزتها إلى القرى والبوادي. ولم يكن أحد يتصور أن هذا المجتمع الذي يبدو ساكناً في ظاهره محافظاً في سلوكه ملتزماً إلى أقصى حدود الالتزام بالمظاهر الإسلامية يخفي هذه العوالم التي بلغت حدوداً قصوى من الإجرام والرذيلة.

ومن اللافت أن هذه العوالم الخفية تسكنها أعداد ضخمة من العمالة غير الماهرة التي جلبها بعضنا لحاجة، وجلبها آخرون للتكسب من ورائها. وكان الانطباع العام أن هذه العمالة ربما تسيء إلى الوطن من خلال الفساد المادي؛ لكن لم يكن أحد يتصور أن تبلغ هذه الإساءة تلك المستويات الخلقية المتدنية.

والأكثر غرابة أن يحدث مثل هذا الاستشراء لهذه الأوجه من الفساد في بلد يفاخر بوجود جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو خلاف ما نتوقع من أن تكون المملكة من أقل البلدان عرضة لمثل هذه الفواحش.

ومما يشير إلى غفلة الأجهزة الأمنية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن هذه المجاهل أنه مضى زمن طويل على وجودها حتى تنبه إليها بعض الصحفيين النابهين الذين غامروا بحياتهم ليدخلوا تلك العوالم ويتقصوا ما يدور فيها ويكشفوها للمواطنين وللأجهزة الحكومية. وهذا ما نبّه هذه الأجهزة التي أخذت على عاتقها كشف هذه العوالم السفلية وتنظيف المدن والقرى والبوادي من مظاهر الرذيلة والخروج على الأنظمة.

وتقع المسؤولية عن هذه الظاهرة على عدد من الجهات الحكومية؛ ومنها الجهات الموكلة بالاستقدام، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، والأجهزة الأمنية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن غير أن أقلّل من مسؤولية أية جهة حكومية فسوف أقصر حديثي هنا على مسؤولية هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ذلك أن هذه المظاهر الخطرة لم

تكن لتوجد لو قامت هذه الهيئة بواجبها في مراقبة هذه المظاهر التي تعدّ من أوضح وظائفها؛ إذ إن أكثر المشكلات التي كشفت الأجهزة عنها تتعلق بقضايا أخلاقية، وهو ما نذرت هذه الهيئة نفسها لمراقبته إلى أدق تفاصيله.

ويبدو واضحاً أن سبب تقصير الهيئة يعود في جزء كبير منه إلى أنها، ومنذ عقود، حصرت اهتمامها في عدد من القضايا البسيطة التي اختلف فيها المسلمون منذ قرون بعيدة؛ ومنها، مثلاً، غطاء المرأة وجهها والنداء إلى الصلاة وإلزام الناس بإغلاق المحال التجارية أوقات الصلوات، ومنها، وهي خصوصية سعودية بامتياز، إلزام المرأة بوضع عباءتها على الرأس بدلاً من الكتفين، ومراقبة فصل الرجال عن النساء في بعض الأماكن العامة، ومطاردة الشباب ومنعهم عن الدخول إلى الأماكن التي خصصتها الهيئة للأسر، وما شابه ذلك.

وقل أن تجد مواطناً سعودياً لم يتعرض لبعض المشكلات مع الهيئة بخصوص مثل هذه الصغائر التي رُفعت إلى مصاف الكبائر في عُرفها. ومن الشواهد الأخيرة على استغراق الهيئة في هذه الأمور التي ربما لا ينظر الناس جميعاً إليها على أنها أساسية ما كتبتْه الأستاذة نورة المسلم في جريدة الجزيرة (١٢/ ٥/ ١٤٢٦هـ) عن المعاملة القاسية التي تتعرض لها النساء من بعض العاملين في الهيئة في الحرم المكي الشريف.

ومن أطرف ما ذكرتْه الأستاذة نورة أن الهيئة كانت تعامل السعوديات في الحرم المكي الشريف بشكل يختلف عن معاملتها لغير السعوديات! وربما كان هذا هو السبب الرئيس في استغراق الهيئة، في ذلك المكان وفي غيره، في محاولة إلزام السعوديات بأنواع من اللباس الذي لا تتطلبه في غيرهن. وهي نظرة تقوم على نظرة أخرى أعمق مؤداها أن للسعوديين خصوصية تميّزهم عن غيرهم من المسلمين، ولهذه الظاهرة شواهد كثيرة جداً في الخطاب الديني لدينا. وكذلك ما كتبتْه الأستاذة سحر الرملاوي عن معاملة الهيئة للنساء في المسجد النبوي الشريف[١].

وكثيراً ما يعتذر عن تقصير الهيئة بحجج غير مقنعة. وهي حجج دأب المسؤولون عنها على ترديدها منذ زمن طويل. ومنها ما ورد في مقابلة مع الرئيس العام الأسبق للهيئة الشيخ عبد العزيز السعيد[٢].

---

(١) جريدة الرياض، ١٤/ ٥/ ١٤٢٦هـ.

(٢) الحياة، ٢٧/ ٤/ ١٤٢٦هـ.

يقول الشيخ السعيد: «... عندما تسلمت العمل وجدت أكثر العاملين في الهيئة على المراتب ٣١ و٣٢ و٣٣ وكانوا بلا تأهيل علمي وشرعي جيد وكان بعض المسؤولين يفضلون تعيين من لا يملك علماً لأجل ألا يناقش ولا يفكر بل ينفذ المطلوب فقط...». ويعني هذا أن بعض منسوبي هذا الجهاز المهم ليسوا مؤهلين علمياً ولا شرعياً. وربما كان هذا هو السبب في ما يشتكي منه كثير من المواطنين منذ سنين من غير أن يأبه أحد بشكواهم.

ويستمر الشيخ السعيد في وصف الحال التي كانت عليها الهيئة حينذاك قائلاً إنه فشل «... في إقناع البعض بأن معظم التجاوزات التي يتهم بها أفراد الهيئات ليست من قبلهم بل من قبل بعض المتطوعين المتحمسين الذين ليست للهيئة سلطة عليهم. وكانت أيديهم مطلقة. وهذا ليس معناه أن أفراد الهيئة معصومون».

ويصف معاناته أثناء عمله قائلاً: «... وجدت بعض التجاوزات التي لا تستند إلى نص شرعي فعملت على تلافيها ووجدت ممانعة من بعض الناس لأنهم منذ زمن وهم على ذلك ولم يلاحظ عليهم شيء، وأسوأ شيء أنه قد تتم تجاوزات باسم الدين والدين منها براء! وحاولت إقناع بعض رجال الهيئة بأن يكون ديدنهم السماحة واللطف وعدم الغلظة. ولكن حماسة بعضهم وعدم تهيئته العلمية الصحيحة يؤديان دوراً بارزاً في بعض التجاوزات من جانبهم».

وتبلغ تصريحات الشيخ السعيد حدّاً عالياً من الشجاعة لا يجرؤ على مثله أكثر المواطنين. ذلك أن نقد الهيئة صار في مصاف الذنوب الكبيرة؛ بل وصل الأمر بأحد المتطرفين إلى القول في أحد المواقع الإنترنتية المتطرفة بأن «من تكلم في الهيئة فاتهمه على الإسلام». أي إن من ينتقدها لا بد أن يكون مدخولاً في دينه.

ولنا أن نسأل، بعد مرور ما يقرب من عشرين سنة على وضع الهيئة الذي وصفه الشيخ السعيد عند توليه رئاسة هذا الجهاز: هل تغير وضعها الآن، خاصة بعد الإصلاحات التي أشار الشيخ السعيد إلى أنه أجراها؟

ويكمن جواب هذا السؤال في الخبر الذي أوردته جريدة الحياة على صفحتها الأولى في ٥ /٥/ ١٤٢٦هـ بعنوان «مداخلات ساخنة في الشورى حول عمل هيئة الأمر بالمعروف».

يقول الخبر: «انتقد تقرير للجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان في مجلس الشورى السعودي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعدم وجود خطة

تشغيلية. . . تسير عليها وتعمل على تحقيقها. . . وهو الأمر الذي يتعذر معه إعداد تقاريرها السنوية. . . . ولاحظ. . . ضعفَ الإمكانات البشرية ونقص التشكيل الوظيفي المؤهل، إضافة إلى تدني في مستوى مراتب وظائف الهيئة الميدانية. . . وهذه المراتب المتدنية لا يلتحق بها إلا ذوو المؤهلات الدنيا الكفاءة والثانوية، إضافة إلى صغر أعمارهم ما يؤدي إلى تدني مستوى الأداء»، وأشار التقرير إلى عدد من المآخذ الإدارية التي لا تساعد الهيئة على «. . . تولي الإشراف على إجراء البحوث والدراسات للقضايا الخطيرة التي يكثر وقوعها لمعرفة أخطارها على المجتمع وكيفية التغلب عليها».

ويعني هذا أن الهيئة على حالها الآن لا تزال في وضع قريب من الوضع الذي وصفه الشيخ السعيد: فكثير من المنتسبين إليها ليسوا مؤهلين تأهيلاً كافياً يجعلهم قادرين على التعامل مع كثير من الأمور التي تدخل في اختصاصها.

ومن هنا فالأسباب التي أدت إلى عدم تعامل الهيئة مع الجرائم التي كشفت عنها أجهزة الأمن في الأشهر الماضية تتلخص في أنها تصرف جلّ اهتمامها إلى صغائر الأمور، وتعود إلى المستوى العلمي والشرعي غير الكافي عند كثير من المنتسبين إليها، وإلى ضعف إمكاناتها التي لم تستطع، على الرغم من مضي عشرات السنين على تأسيسها، أن تتجاوزها، وإلى فتحها الباب لانضمام بعض المتحمسين من المتطوعين غير المؤهلين إليها، وهم الذين يتسببون في تشويه سمعتها، كما يقول المسؤولون عنها.

وتتضافر هذه الأسباب جميعاً لينتج عنها الحدُّ من قدرة الهيئة على القيام بالواجبات التي يجب أن تقوم بها، وهو ما يجعلها تركز جلّ نشاطاتها على التعاطي مع الأمور البسيطة التي حددتها لها الاختيارات الفقهية المحلية المتشددة.

ومما يبشر بخير إنشاءُ معهد لتدريب من يريدون الالتحاق بهذا الجهاز المهم. ومما يجعل هذا المعهد واعداً أنه سيكون في المدينة المنورة، وربما يكون ذلك سبباً رئيساً في إكساب هؤلاء المتدربين شيئاً من دماثة أخلاق أهل المدينة التي اشتهروا بها في ذلك الجوار الكريم.

مثال على التقليد

شاع حديثاً في المجال الفقهي في المملكة أنه ينبغي الرجوع إلى الدليل في استنباط الأحكام الفقهية وعدم التقليد المذهبي. لكن الممارسة الفعلية لا تؤيد في كثير من الأحيان مثل هذا الانطباع. ذلك أن بعض فقهائنا يكشفون أحياناً أن بعض الأحاديث التي يستشهد بها على بعض الممارسات ليست صحيحة من حيث الرواية، لكن هذا الاكتشاف لا يجعلهم يتخلون عن تقليد الفقهاء السابقين في العمل بتلك الأحاديث المشكوك في صحتها، بل إنهم يوردون بعض الحجج ليدافعوا عن التقليد السائد.

ومن الأمثلة الأخيرة على هذا ما دار من نقاش عن دية المرأة: هل هي مساوية لدية الرجل أم إنها على النصف منه.

وقد شارك في هذا النقاش الشيخ يوسف القرضاوي الذي أجاب حين سئل عن هذا الأمر مستشهداً بالآية الكريمة (النساء ٩٢) ثم قال: «لا بد لمن يريد تجديد الاجتهاد في هذه القضية دية المرأة، أن ينظر فيها من خلال أدلة الأحكام أو مصادر التشريع كلها: القرآن والسُّنة والإجماع والقياس.والمصادر التبعية كلها المصلحة المرسلة والاستحسان وغيرهما. ومن نظر في القرآن وجد فيه الآية الكريمة التي ذكرناها من سورة النساء، وهي آية بينة محكمة واضحة الدلالة.

والمتأمل في هذه الآية القرآنية يرى أنها لم تميز في الحكم بين رجل وأمرأة في وجوب الدية والكفارة، والدية هي: حق أولياء الدم، والكفارة هي: حق الله...».

أما أحد فقهائنا الفضلاء فقد أجاب بإجابة وافية، حين سئل مثل هذا السؤال، أشار فيها إلى رأي الشيخ القرضاوي فقال: «ما نفاه فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي في حديثه عن دية المرأة المسلمة في الخطأ، وأنها ليست على النصف من الرجل، مسألة مستندها جملة (دية المرأة نصف دية الرجل) تنسب إلى حديث عمرو بن حزم

الأنصاري في كتاب كتبه له رسول الله ﷺ لما بعثه إلى نجران ـ والحديث في أسانيده كلها نظر ـ قال الحافظ ابن كثير في التفسير: (وهذه وجادة جيدة قد قرأها الزهري وغيره، ولا ينبغي الأخذ بها، وقد أسنده الدارقطني عن عمرو بن حزم وعبد الله بن عمر وعثمان بن أبي العاص وفي إسناد كل منها نظر)، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير على جملة (دية المرأة نصف دية الرجل): (هذه الجملة ليست في حديث عمرو بن حزم الطويل، وإنما أخرجها البيهقي في السنن الكبرى من حديث معاذ بن جبل، وقال إسناده لا يثبت مثله)، وقد تتبعت طرق وأسانيد حديث عمرو بن حزم المشار إليه في كتب السُّنة، ولم أجده مسندًا مرفوعًا إلى رسول الله بطريق صحيح، فضلاً عن أن الجملة المذكورة لا توجد في الحديث، مع أن (الوجادة) أضعف طرق تحمل الرواية عند المحدثين. والغريب أن ابن قدامة في كتابه (المغني) حكى عن ابن المنذر وابن عبدالبر الإجماع على أن دية المرأة على النصف من الرجل، واستند إلى هذه الجملة التي لا توجد في حديث عمرو بن حزم، في حين ردّ على بعض المخالفين في تنصيف الدية، ووصف رأيهم بالشذوذ مع استدلالهم بجملة في حديث عمرو بن حزم موجودة في كل رواياته تقريباً وهي (في النفس المؤمنة مئة من الإبل) فقد استدل لرأيه من الحديث بجملة مفقودة وحكم بشذوذ رأي مخالفيه باستدلالهم بجملة من الحديث موجودة، مع أن الحديث في صحة ثبوته نظر فضلاً عن الجملة موضع الخلاف حيث لا توجد في الحديث أصلاً، وما حكاه ابن المنذر وابن عبدالبر من الإجماع على النصف في دية المرأة إجماع لا يحتج به؛ لأنه إجماع في المذهب الواحد، وقد نبّه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى إجماعات ابن المنذر وابن عبدالبر والنووي، حيث يذكرون الإجماع ثم يعقبونه بذكر الخلاف مما يدل على أنهم إنما يقصدون الإجماع داخل المذهب لا غير. والقرآن الكريم ليس فيه دليل على تنصيف الدية بين الرجل والمرأة، ولم يثبت في ذلك حديث صحيح، وكل ما فيه حديث عمرو بن حزم.

أما ثبوت أصل الدية ـ وأنها مئة من الإبل مختلفة الأسنان، وتقوّم أثمانها بالنقد والأعيان من زمن إلى آخر ـ فلا شك في هذا، بل إن جملة (في النفس المؤمنة مئة من الإبل) في حديث عمرو بن حزم ما يوصي بمساواة دية المرأة بدية الرجل؛ لأن كلاً منهما نفس مؤمنة، وأيضاً ثبوت القصاص بين الرجل والمرأة دليل قوي بالمساواة بالدية عند عدم القصاص كقتل الخطأ وشبه العمد، وقياس الجمهور دية

المرأة على تنصيف الميراث مع الرجل قياس مع الفارق والعبادات والمقدرات لا يدخلها القياس. ومع هذا فإن ظواهر الأدلة مع ما يقوله الشيخ يوسف القرضاوي...».

والمتصوَّر، بعد هذه الإجابة المفصلة التي بيّن فيها هذا الشيخ الفاضل عدم وجود مستند نصي للقول بأن دية المرأة نصف دية الرجل، أن يكون الحكم المستخلص أن دية المرأة مساوية لدية الرجل.

إلا أنه، وعلى غير المتوقع، أضاف: «ولكن حقيقة الأمر والصواب فيما يظهر لي ـ والله أعلم ـ مع القول بأن دية المرأة المسلمة في قتل الخطأ على النصف من الرجل لأمور منها:

١ ـ إجماع الصحابة على هذا الأمر ـ أي التنصيف ـ حيث لم ينقل عن أحد منهم قال بخلافه، ثم اتفاق الأئمة الأربعة على هذا بمثابة الإجماع أيضاً، والإجماع عند العلماء أقوى من النص، فهو ينسخ ولا يُنسخ؛ لأنه لا يكون إجماعًا إلا وهو مستند على نص شرعي، سواء علمنا هذا النص أو جهلناه.

٢ ـ يوجد بعض أحاديث لم تصح نسبتها إلى الرسول، بل لم يوجد لها إسناد أصلاً، وقد اعتمدها العلماء كحديث (لا وصية لوارث) مع أنه لا يوجد له إسناد، ومع ذلك قالوا: إنه نسخ آية ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾[(١)]. فحديث عمرو بن حزم وإن ضعف إسناده فقد تلقاه العلماء بالقبول فيجب الأخذ به ـ سواء وجدت هذه الجملة أو لم توجد ـ (دية المرأة نصف دية الرجل) وربما يوجد كتاب عمرو بن حزم كاملاً في المستقبل وفيه هذه الجملة موضوع البحث فيرتفع الخلاف حينئذ.

٣ ـ قال العلماء المحققون كابن تيمية والسبكي وابن عبدالسلام (إن شهرة الحديث تغني عن إسناده) فأخذوا بأحاديث في أسانيدها نظر، كحديث (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم)، وحديث (ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن)، وحديث (اختلاف أمتي رحمة) ولا يوجد له إسناد البتة، وحديث معاذ

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٠.

لما أرسله الرسول ﷺ إلى اليمن قاضيًا (بم تحكم؟ قال بكتاب الله... الحديث) بل جعله العلماء دليلاً ومستندًا (للقياس) أحد أركان التشريع الأربعة مع ضعف إسناده.

٤ ـ إذا كان الناس عملوا بعمل ـ زمناً أو أزماناً. وهذا العمل لا يخالف نصًا صريحًا من القرآن أو السُّنة فإن نقلهم عنه أو الإنكار عليهم لا يجوز، وهذا يسمى عند العلماء (عمل الناس) والمراد بالناس العلماء، حيث هم قادة الأمة، ولهذا كثيراً ما يقول العلماء في كتبهم مثل هذا، فالإمام الترمذي مثلاً يذكر الحديث في سننه ويبين ضعفه أحياناً ثم يقول: «ولكن عمل الناس عليه». وقال في كتابه (العلل) كل ما في كتابي (السنن) ثابت يعمل به ما عدا أربعة أحاديث وذكرها. والمالكية جعلوا (عمل أهل المدينة) أصلاً من أصول التشريع بعد القرآن والسُّنة وقدموه على الإجماع والقياس».

ثم ينهي الشيخ الفاضل هذا البحث النفيس قائلاً: «والخلاصة في الأمر أن ظواهر الأدلة مع الشيخ يوسف القرضاوي ومن وافقه ولكن لا أرى مصلحة في إثارتها في الوقت الحاضر، وعدم الخروج على ما أجمعت عليه الأمة عملياً منذ قرون خير من رأي يشوش على الناس ويهدم ولا يبني، والله أعلم».

وقد أوردت هذا الفتوى بنصها كاملة تقريباً، مع الاعتذار للقارئ الكريم، لكي أدلل على أن ما يشاع في المجال الفقهي عندنا من أن الاحتكام إلى النص هو الفيصل في اختيارات فقهائنا ليس على إطلاقه. ذلك أننا نجد هنا أن الحديث الوحيد الذي يمكن أن يستدل به على أن دية المرأة نصف دية الرجل لا يمكن الاحتجاج به. ومع هذا يلجأ هذا الفقيه الفاضل إلى سبل أخرى، ربما لا تقنع كثيراً من الناس، لتثبيت هذا الحكم الذي ربما كان السبب في شيوعه قديماً النظرة المتحيزة التي كانت سائدة في القديم ضد المرأة.

ولا بأس من القول بأن السبب الذي جعل الشيخ القرضاوي يصل إلى هذا الرأي ربما يكمن في المكانة التي حققتها المرأة المصرية في هذا العصر، في المدن خاصة. أما نظرة فقيهنا الفاضل فمحكومة بالمعاملة التقليدية التي تعامل بها المرأة في مجتمعنا المحافظ.

ومثال آخر على التقليد

كتبت في الأسبوع الماضي أن كثيراً من الاختيارات الفقهية عندنا تقوم على تقليد السابقين وأخذ آرائهم مسلَّمة (وقد سبقني إلى هذا القول الشيخ عبد المحسن العبيكان الذي وصف كثيراً من المشتغلين بالفقه عندنا بأنهم «حفظة فقه»، لا فقهاء). هذا مع ما يشاع من أن السائد هو الاهتمام بتقصي النصوص التي تقوم عليها تلك الاختيارات.

وأوضح دليل على سيادة التقليد أن معظم علمائنا ليس لهم تآليف معروفة في معالجة المسائل الفقهية وتقديم آراء مستقلة عنها. إذ لا يؤثر عن أغلبهم إلا بعض الرسائل القصيرة عن بعض الأمور الهامشية أو بعض الكتيبات الوعظية أو مجموعات من الفتاوى. وينطبق هذا على المنتمين لتيار ما يسمى بالصحوة الذين يغلب أن يكون إنتاجهم مطويات أو أشرطة يغلب عليها الوعظ أو كتباً لا تخرج عن ذلك.

وأود هنا أن أورد مثالاً آخر على هذا المنحى التقليدي العام. وهذا المثال هو الحكم بتحريم الغناء، ويشمل ذلك تحريم الآلات الموسيقية التي تستخدم حتى في الأغاني الشعبية التي دُرج على استخدامها منذ مئات السنين. وصار هذا التحريم أمراً مسلَّماً حتى إن بعض المتحمسين صاروا يتصدون لبعض العلماء الذين لا يرون تحريم استخدام بعض الآلات الموسيقية التقليدية. وهذا ما حدث حين تصدت مجموعة من الشباب للشيخ عبد المحسن العبيكان بسبب قوله بجواز استخدام بعض هذه الآلات.

وصار السؤال عن حكم الغناء شغلاً شاغلاً للمفتين والوعاظ. وتأتي الفتاوى عن هذا الأمر وكذلك المواعظ موحية بأن أدلة تحريمه متفق على صحتها وأن جمهور العلماء المتقدمين والمتأخرين متفقون على هذا الرأي. وقد تلقى كثير من الناس هذا الرأي الذي يحرم الغناء بالقبول انطلاقاً من الثقة بفقهائنا، وهو ما أدى إلى القضاء على كثير من مظاهر الفرح حتى في المناسبات التي حثّ رسول الله ﷺ على إظهار الفرح فيها، كمناسبات الزواج والأعياد، مثلاً. ولم يقتصر هذا التحريم

على الرجال بل وصل إلى النساء أيضاً؛ فقد شاع نتيجة للورع عن استماع الغناء بصوره المتعارف عليها في المناسبات السعيدة اتخاذ الأناشيد «الإسلامية» التي ربما تشيع ألواناً من التجهم والغم في هذه المناسبات التي ينبغي فيها الفرح.

أما الآراء المخالفة لهذا الرأي فلا يعرض لها أحد، وإذا ذُكرت فإنما تذكر لردِّها والإيحاء بعدم اعتمادها على أسس صحيحة. وقد أوحى غياب الآراء الأخرى عن هذه المسألة بأن هناك إجماعاً بين العلماء يمثله الرأي السائد في المجال الديني العام عندنا، وأن القائلين بمخالفة هذا الرأي قلة لا يلتفت إليهم.

ذلك مع أن آراء المخالفين للرأي السائد ربما تكون أقوى من حيث الاعتماد على النصوص الصحيحة والآراء المعتبرة عند المتقدمين والمتأخرين من العلماء.

وليس من العسير العثور على المصادر التي تكشف عن الرأي القائل بحل الغناء والعزف على الآلات الموسيقية. فمن الكتب التي استقصت هذا الأمر الكتاب الذي ألّفه الأستاذ الدكتور سالم بن علي الثقفي أستاذ الفقه والفقه المقارن بكلية التربية بجامعة أم القرى ـ فرع الطائف (قبل إنشاء جامعة الطائف) وعنوانه: أحكام الغناء والمعازف وأنواع الترفيه الهادف، القاهرة: دار البيان للطباعة والنشر، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م. ويقع الكتاب في ٨٣٤ صفحة، ورجع فيه المؤلف لمئة وواحد وثمانين مرجعاً قديماً وحديثاً. وتتبَّع فيه النصوص التي يُستشهد بها دائماً في تحريم الغناء تتبعاً غاية في الاستقصاء.

ويَلفت النظرَ أنه لم يَكتب أحد، فيما أعلم، عن هذا الكتاب على الرغم من مرور عشر سنوات على ظهوره، ولم يرد عليه علماؤنا الذين يحرمون الغناء ليوضحوا للناس موقفهم منه ورد مقولاته إن كانوا لا يتفقون معها.

والسكوت عن هذا الكتاب مثال على ظاهرة تتكرر في تاريخ الثقافات كلها وهي أن بعض الكتب لا يلتفت إليها في بعض الفترات لأن الثقافة السائدة تحجبها عن الأنظار. أما عدم الالتفات إلى هذا الكتاب في ثقافتنا السائدة فربما يوحي بأن هناك خطة مبيتة لوأده وإخفائه عن الناس خوفاً من كشف ضعف الأسس التي يقوم عليها تحريم علمائنا للغناء.

وليس بإمكاني عرض الكتاب هنا؛ وسأكتفي بإيراد بعض ما يحويه ونقل بعض النصوص التي تبين خلاصة آراء مؤلفه. فمن المباحث التي عرض لها ما تصوره

العناوين التالية: مفهوم الغناء والمعازف ودوافع انبعاثهما من كوامن النفوس، مفهوم الغناء وتاريخ نشأته (وتحته مباحث متعددة)، أنواع الغناء (وتحته مباحث متعددة)، إباحة الرسول ﷺ للغناء، التعادل والترجيح بين الأحاديث، لم يوجد في أدلة المانعين دليل صحيح مرفوع، مفهوم الألحان والموسيقى وتاريخ نشأتها، الميزان الشرعي حيال السماع، أسماء الكتب المؤلفة فيه، في تحرير موضع الخلاف في الغناء والمعازف، لا يدل على تحريم السماع نص ولا قياس، أحكام الغناء والمعازف والمذاهب في ذلك (وتحته مباحث منها: القائل بالإباحة مطلقاً: ومن أصحاب هذا المذهب أصحاب رسول الله ﷺ، ومن آل محمد ومن عموم الصحابة، ومن التابعين، ومن بعدهم، وهو مذهب أهل الحجاز عامة، ومن رؤساء الأزهر، ومن المتأخرين الذين لا زالوا أحياء، عزو النقول، وتوثيق المنقول)، أدلة المانعين (أوجه الاعتراض عليها، وهي كثيرة)، أحكام الرقص، أحكام التصفيق والتغريد، كسب المغني وعدالته هو والمستمع.

ويقول المؤلف عن العلل التي يحرم بعض المانعين الغناء من أجلها ومنها اقتران السماع بالشراب، فيما يرون، فيقول: «ويلزم من هذه النظرية أن يقال: إن من أباح المعازف بدءاً برسول الله ﷺ وأصحابه ومن تبعهم بالقول بحل المعازف والغناء، من أمثال عبد الله بن جعفر، والشوكاني، والفاكهي، وأبو بكر بن العربي، وابن النحوي صاحب العمدة، وكذلك سعيد بن المسيب، وسالم بن عمر، وابن حسان، وخارجة بن زيد، وعامر الشعبي، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ومحمد بن شهاب الزهري، وعمر بن عبد العزيز، وعلماء الأزهر الأكابر ممن رأس إدارة الأزهر كالعطار وشلتوت، ومن المعاصرين من أمثال: الشيخ الطنطاوي، والشيخ محمد الغزالي. يلزم أن يقال إن هؤلاء أباحوا الغناء والمعازف كذباً وافتراء، وإن هؤلاء على خطأ... وعملهم بدين الله وغيرتهم على المسلمين أن يقعوا فيما لا يرضي الله: لا تعتبر شيئاً يؤبه به.

فهذه النظرية وهذه المقولة ظاهرها الطعن في جميع هؤلاء بمن فيهم رسول الله ﷺ، وباطنها الزعم بأن مخالفيهم أعلم وأتقى من رسول الله ﷺ ومن سار على نهجه في هذا...» (ص ص ١٥٨.١٥٩).

ثم يتحدث عن التعلل لتحريم الغناء بسد الذرائع فيقول: «هل سد الذريعة خشية من الوقوع في مفسدة بسبب السماع يبيح للبشر أن يشرِّعوا من قبل أنفسهم

شرعاً جديداً، ظناً منهم أنهم يحسنون صنعاً بوضع رادع قوي يمنعهم؟، وبعبارة أخرى: هل سدّ الذريعة يجوِّز أن يصنع البشر تشريعاً لم يأذن به الله؟ ويترتب على من يخالفه إطلاق المعصية عليه ووصفه بالفسوق والمخالفة؟

فالله سبحانه وتعالى هو المشرع الحكيم المتفرد بالتشريع، وقد أكمل دينه وما أراد أن يشرعه فقد شرعه، وليس بحاجة إلى أحد كي يحلل حراماً، أو يحرم حلالاً جبراً لما زعموا من تقصير المشرع» (ص١٥٩). ويقول عن الأدلة التي استند إليها في تحليل الغناء: «وقد بدأنا باستعراض أدلة الأولين القائلة بإباحة الغناء. فرأيناها تتكون من أدلة القرآن والسُّنة الشريفة وأقوال وأفعال الصحابة والقياس والإلزام. فظهرت أدلة قوية صحيحة، بل ونصوص صريحة في الجواز... وجميعها بأسانيد لا مطعن فيها ولا معارض لها» (ص٦٥٣). ويقول عن أدلة المحرِّمين للغناء: «وباستعراضها أمام نقد النقاد ووزنها بميزان رجال صناعة الحديث وحفاظه من أئمته وجهابذته، لم يسلم منها حديث من وجه من الكلام في إسناده ورجاله، ومتنه أحياناً...» (ص ٦٥٦).

وليس قصدي هنا أن أزعم بأني أعلم من علمائنا الأجلاء بما إنْ كان الغناء حلالاً أو حراماً، ولست أريد الادعاء بأن ما يقوله الدكتور الثقفي هو الصحيح. أما قصدي فهو أن نكون على يقين من أمور ديننا، وهو ما تقع مسؤولية تبيينه على من نذروا أنفسهم للاشتغال بعلوم الشريعة.

لذلك فإننا نتوقع من علمائنا الفضلاء الآن أن ينظروا في كتاب الدكتور الثقفي ويبينوا للناس موقفهم من آرائه الصريحة بحل الغناء وما يرافقه من المعازف.إن كثيراً من الآراء الفقهية الشائعة لدينا مبنية على التشدد والورع وعلى سدّ باب الذرائع. ولا بأس أن يحتاط المرء لنفسه فيشدد عليها إن أراد؛ أما إن أراد فرض ما يأخذ به نفسَه على الآخرين فلا بد له من أن يبني رأيه على أدلة قوية، لا أن يكتفي بتقليد بعض السابقين من غير تقص للأدلة التي أسسوا آراءهم عليها.

العَجَزَة

من الظواهر البارزة التي صاحبت ما يسمى بـ«الصحوة» في الثلاثين سنة الماضية ظاهرة الاهتمام بما يسمى بـ«الإعجاز العلمي في القرآن»، و«الإعجاز العلمي في السُّنة النبوية»، بعد ذلك. وهي التي يزعم المهتمون بها أن القرآن الكريم يتضمن هو والسُّنة النبوية المطهرة إشارات واضحة إلى الاكتشافات العلمية التي أنجزت في إطار الجهود العلمية المعاصرة.

ولا أريد هنا تكرار ما سبقني إليه كثيرون من الإشارة إلى خطر القول بالتوافق بين بعض الإشارات في القرآن الكريم والسُّنة النبوية للظواهر الكونية وبين النظريات العلمية المعاصرة. ذلك أن العلم بطبيعته متغير دائماً وهو ما يمكن أن يجعل النصين الكريمين عرضة للتلاعب بسبب هذا التغير الحتمي.

أما ما أريد الإشارة إليه فهو أن المهتمين بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسُّنة النبوية المطهرة لا يَذكرون لقرائهم وسامعيهم أن لزعم التوافق بين الاكتشافات والنظريات العلمية المعاصرة والقرآن الكريم والسُّنة النبوية ما يماثله في الديانات الأخرى.

وربما كان الجهل بهذه الحقيقة هو السبب الذي يجعل هؤلاء يُغفلون الإشارة إليها، وهذا احتمال بعيد؛ ذلك أن كثيراً من هؤلاء يقرؤون باللغة الإنجليزية، في الأقل، وهي التي كُتب بها كثير من الكتب والمقالات عن هذه الظاهرة في مختلف الأديان. أما السبب الأكثر احتمالاً فهو شعورهم بأن هذه الإشارة تضعف، بل تقضي، على هذا الزعم. ذلك أن ما كُتب عن هذه الظاهرة في الأديان الأخرى يبيِّن أنها زعم باطل.

وأود هنا أن أورد بعض ما كُتب عن هذه الظاهرة في الأديان الأخرى لكي نتبين أن هذا الزعم لا يعدو أن يكون نتيجة للتنافس العظيم بين هذه الأديان في العصر الحاضر على المكانة وعلى استقطاب المؤمنين بها حتى لا يخرجوا عنها.

وربما يكون كذلك نتيجة لتهديد العلم المعاصر لبعض التفسيرات التقليدية القديمة لبعض الظواهر الكونية التي لُبِّست لبوساً دينياً. لهذا يأتي هذا الزعم بقصد الحفاظ على النظرة القديمة التي تقول بأنه يمكن تفسير هذه الظواهر من خلال النصوص الدينية.

وليس هذا الزعم مقصوراً على الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام؛ فهو موجود في الديانات غير السماوية كذلك، ومنها، مثلاً، البوذية التي ذكر أحد علماء الفيزياء المشهورين، في مقال نشره في سنة ١٩٨٩ أن هناك أكثر من ستين كتابا تزعم كلها أنها اكتشفت توافقاً واضحاً بين النصوص البوذية المقدسة والاكتشافات والنظريات العلمية المعاصرة.

أما في المسيحية فيكفي أن تبحث في شبكة المعلومات لتجد مئات المواقع التي تهتم بتأكيد الزعم بالتوافق بين الكتاب المقدس والاكتشافات والنظريات العلمية المعاصرة. ومن أوضح الأمثلة على هذا المنحى تلك الجهود التي يقوم بها بعض الناشطين المسيحيين لتفسير نشأة الكون وأصل الإنسان وتطورهما انطلاقاً من نصوص الكتاب المقدس في مقابل النظريات الفيزيائية والأحيائية التي تقول بنشأتهما وتطورهما بكيفيات لا تنطلق من المعتقدات الدينية في الكتاب المقدس. ويكفي أن تبحث عن «نظرية الخلق العلمية» Scientific Creationism و«التصميم الذكي» Intelligent design لكي تتبين مدى التلعب بالنظريات العلمية وتشويهها بحثاً عن هذا التوافق.

وكذلك الأمر في اليهودية؛ فهناك عدد كبير من الناشطين الذين يزعمون أن التوراة تتضمن إشارات واضحة إلى المنجزات العلمية المعاصرة، وهو ما يعني سبقها لها.

ومن تلك الأمثلة كتاب «علم الله: التوافق بين الحكمة العلمية وحكمة الكتاب المقدس»

The Science of God: The Convergence of Scientific and Biblical Wisdom, Free Press, 1997.

من تأليف عالم الدين اليهودي جيرالد شرويدر. وقد كتب البروفيسور إيليا ليبوفيتش، رئيس قسم علوم فيزياء الفضاء في كلية الفيزياء وعلوم الفلك في جامعة تل أبيب، عرضاً ضافياً لهذا الكتاب نشرته جريدة هاآرتس الإسرائيلية في ٢١ مايو/أيار، ٢٠٠٢ بعنوان: «الديناصورات في جنة عدن» Dinosaurs in the Garden of Eden.

ويقول ليبوفيتش إنه يبدو أن شرويدر «مصمم على أن يكتشف، لنفسه في الأقل، أن بعض الإشارات الغامضة في الكتاب المقدس تشهد بأن كثيراً من النظريات الأساسية وكثيراً من التخصصات العلمية التي تتصل بهذا العالَم، لا العالم الآخر، مثل: علوم الفضاء وعلم الإحاثة وعلم طبقات الأرض وعلوم الكون وعلوم التطور الأحيائي، موجودة في ذلك الكتاب».

ويشير إلى أن شرويدر يرى أن «ما تَعرفه أو تظن أنك تعرفه، في العلم المعاصر الذي يتصف بأنه ثمرة للجهد البشري، ليس كافياً. بل لابد، كما يرى، أن تجد له إشارة في التوراة أو الأقسام الأخرى من الكتاب المقدس».

ويرى ليبوفيتش أنه يمكن تصنيف هذا الكتاب في عداد «الكتب الاعتذارية»، وهي كتب «براجماتية» يقصد بها الدفاع ضد أنواع الهجوم على الأدب اليهودي والفلسفة اليهودية والشريعة اليهودية، التي يوجِّهها غير اليهود. وكثيراً ما يؤدي مثل هذا النهج الاعتذاري إلى أن يقدِّم المؤلفُ الحقائقَ العلمية والتاريخية بأشكال غير دقيقة أو متحيِّزة. وهو موجَّه لليهود في الأساس، خاصة أولئك المشتغلين بالعلوم الطبيعية الذين يغلب عليهم أن يكونوا علمانيين.

ومن الطرائف التي يذكرها ليبوفيتش عن هذا الكتاب زعم المؤلف بصورة جادة أن أحد المقاطع في التوراة يشير إلى ما تقول به بعض النظريات العلمية، مثل نظرية الأوتار string theory الفيزيائية، من وجود ستة وعشرين بُعْداً في الكون - أربعة منها معروفة، وهي الطول والعرض والارتفاع بالإضافة إلى الزمن، أما الاثنان والعشرون بعداً الباقية فَخفيَّة. ويأتي دليل المؤلف على هذا الزعم من أن عدد أسماء الله في هذا المقطع ستة وعشرون. وبما أن الكلمة التي تعني «خفيّ» في العبرية هي alum فهي التي أخذت منها الكلمة التي تعني «العالَم» olam وهي كلمة تؤول دلالياً على أن لها صلة بـ (alum) وكنت كتبتُ مقالاً، في مثل هذا السياق، عن هذا الاحتجاج الاشتقاقي الزائف بعنوان «الزيف الاشتقاقي»).

ويشير ليبوفيتش إلى المشكل الذي يواجه المؤلف وهو أن بعض علماء الفيزياء اقترح مؤخراً أشكالاً لنظرية الأوتار لا تحوي أكثر من عشرة أوتار أو أحد عشر وتراً، فهل يريد المؤلف أن يجعل من دليله اللغوي مرجِّحاً لبعض النظريات الفيزيائية على بعض؟ ومن الطرائف الأخرى التي يذكرها ليبوفيتش زعم المؤلف بأنه يجب أن

نبحث في التوراة عن إشارات واضحة لوجود الديناصورات التي انقرضت قبل ستين مليون سنة.

ويختم ليبوفيتش عرضه بالقول إن «من الواضح أن العلم نتاج للروح البشرية، وهي التي ظلت تطوِّره بصورة مثابِرة واستطاعت أن تُحقق، بجهود عالية، قدراً عالياً من الإنجازات الناجحة، بالرغم مما تعرضت له، في مسار ما أنجزتْه، من مرات الفشل وخيبة الأمل. وقد حدثت هذه الإنجازات خلال عشرات الآلاف من السنين من حياة الإنسان على وجه الأرض».

والشبه واضح جداً بين عمل شرويدر وكثير من الكتب والمقالات والبرامج المتلفزة التي تزعم أنها تكتشف أن القرآن الكريم والسُّنة النبوية المطهرة يتضمنان كثيراً من الإشارات الصريحة والضمنية لما اكتشفه رواد العلوم الطبيعية المعاصرة. ويرى أولئك أن هذه الإشارات تمثل نوعاً من «الإعجاز» الذي يدعو إلى تعزيز إيمان المسلم بأن هذا القرآن الكريم وحي من الله تعالى.

وقد جاء هذا النوع من الاهتمام بالإعجاز العلمي بديلاً للاهتمام القديم بالبحث عن أوجه الإعجاز اللغوي وغيره مما كان يراه الأقدمون أدلة على إعجاز القرآن الكريم للبشر.

ومن أوجه الشبه الأخرى بين كتاب شرويدر وما يراه المهتمون المسلمون بهذا النوع من البحث أن هؤلاء كثيراً ما يأتون بآراء علمية غير صحيحة. ومنها ما زَعمه أحدُهم من أن مكة المكرمة تمثل مركز الكون وأن تركيبها الجيولوجي يحميها من الزلازل، وأن حرة المدينة المنورة تحوي آلاف البراكين التي ستثور يوماً ما محققة بعض النبوءات التي وردت في بعض الأحاديث. وقد ردّ بعض الجيولوجيين المسلمين، سعوديين وغير سعوديين، هذه الادعاءات التي نبعت من تهويمات الاهتمام الزائد بالإعجاز العلمي.

أما تسميتي لهؤلاء بالعَجَزَة فسببها أن هؤلاء في الواقع لا ينتجون علماً ينفع المسلمين في حياتهم. إذ شغلتهم هذه المباحث غير المجدية التي تقوم على تقدير إنجازات «الكفار»، في الأساس.

ومن عجز هؤلاء أنهم لم يسألوا أنفسهم عن السبب الذي جعل المسلمين يغفلون عن هذه الإشارات في القرآن الكريم الذي ظلوا يقرؤونه صباح مساء طوال

ألف وأربعمئة سنة أو تزيد - إن كانت موجودة؟ ولماذا استطاع «الكفار»، وحدهم تقريباً، الوصول إلى هذه الاكتشافات في حين ظل المسلمون إلى الآن عاجزين، في الغالب، حتى عن الاستفادة منها والإسهام في تطويرها واستنباتها في البيئة الإسلامية؟

إن الاشتغال بالبحث عن أوجه الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسُّنة النبوية المطهرة بهذه الطريقة دليل على ما وصلت إليه «الصحوة» من قدرة عجيبة على تغييب الحس النقدي وتعطيل إعمال الفكر عما يمكن أن يطور المعرفة البشرية. كما يدل على غلبة الخطاب الوعظي على الخطاب العلمي؛ وهو خطاب لا يتورع عن استخدام مختلف الطرق لتغييب الوعي وتعطيل العقل.

لذلك فنصيب هذه الجهود من الصحة لا يتجاوز نصيب ما يمثلها في الديانات الأخرى، وهو ما يؤكد عقمها وإضاعة الوقت في الانشغال بها.

بيان التصنيف

أصدر مائة وثمانية عشر من «العلماء وطلبة العلم» قبل أيام بياناً ضد قيادة المرأة للسيارة وضد المطالبين بها. وأولى الملحوظات على هذا البيان أنه ليس سلمياً، حقيقة، ذلك أنه يصادر منذ البداية حق الآخرين في إبداء وجهات نظرهم. ويتبين هذا من طريقته في تصنيف طرفي الخلاف في هذه القضية: «العلماء وطلبة العلم»، في مقابل «أعداء الإسلام» من اليهود والنصارى و«المنافقين»، و«الملحدين»، و«المبطِلين»، و«السفهاء»، و«دعاة التغريب».

وكذلك من تبجيل الموقعين عليه بوصف كلّ واحد منهم بـ«فضيلة الشيخ»، أو «فضيلة الشيخ الدكتور» أو «فضيلة الشيخ العلامة الدكتور». وأشك أن يرضى الشيخ عبدالله بن جبرين، الذي وُصف بالوصف الأخير، عن تزكية النفس بهذه الطريقة، مع نهي الله تعالى عن مثل هذه التزكية. وترقى الأوصاف التي وصف بها البيان من يتبنون وجهة النظر الأخرى إلى أن تكون اتهاماً خطيراً يخرِجهم من ربقة الإسلام. ولا شك أن هذا التهور في تصنيف المخالفين إنما ينبع من النزعة التي صرنا نشكو منها كثيراً وهي عدم المبالاة بتكفير المسلمين وتفسيقهم وتبديعهم.

كيف يجرؤ الموقعون على البيان على وصف بعض مواطنيهم السعوديين، وغيرهم من المسلمين الذين يرون رأيهم، بـ«الإفساد» و«الإلحاد»؟ و«النفاق»؟ أيستحق الأمر هذا الشطط كله؟ وتشهد هذه الجرأة على أن البيان قد تجاوز حدود التعبير «السلمي» عن الرأي إلى الوقوع في أشد المحذورات وهو التكفير أو ما يؤول إلى التكفير.

وإذا كان هذا هو خطاب «العلماء وطلبة العلم» فكيف نلوم الشباب الأغرار الذين يتتلمذون عليه فيصل بهم الأمر إلى أنواع ودرجات أخرى من التطرف الذي يمكن أن يَنتج عنه ما نشهده الآن من انتهاك لأمن الوطن وسفك الدماء المعصومة؟

ويقوم البيان في حقيقته على مفهوم «الفرقة الناجية» التي يوحي هؤلاء بأنهم يمثلونها. فمع أن الرأي المخالف لما يرونه في مسألة قيادة المرأة للسيارة يراه عدد

كبير لا يستهان به من علماء المسلمين في الوقت الحاضر خارج المملكة، وفي المملكة كذلك، إلا أن الموقعين على البيان يرون أنهم هم الوحيدون الذين على الحق أما الآخرون فضالون مضلون.

وقد عانينا كثيراً من هذا الفكر المغرِق في محلِّيته، المعادي للآراء التي تخالفه. وهو موقف يحوِّل الإسلامَ من دين عالمي يملك حق الحديث عنه مئات الآلاف من علماء المسلمين إلى أن يصير لوناً محلياً واحداً محدوداً بمعرفة المنتمين إلى هذا اللون المحلي.

أما السند الفقهي الوحيد الذي يقوم عليه البيان فهو «قاعدة سد الذرائع». يقول البيان: «وإذا علم هذا فإنا نقول إن قيادة المرأة للسيارة لا تجوز لأن قاعدة سد الذرائع منطبقة عليها تماماً، لأنها أي القيادة تفضي بالمرأة إلى الوقوع في مفاسد عظيمة وعواقب وخيمة. . .».

والملاحظ أن الموقعين على البيان لم يستندوا في تأصيل هذه القاعدة إلا على ابن القيم. ويبعث هذا على التساؤل عن السبب الذي صرفهم عن النظر فيما يقوله علماء آخرون. ويؤكد هذا الاقتصارُ ما يتصف به المشتغلون بالعلوم الشرعية في بلادنا عموماً من الاكتفاء بما يقوله عالم واحد وعدم النظر إلى آراء غيره. وهو دليل على غلبة التقليد على هؤلاء مما يوقعهم دائماً ضحية لقصر النظر للأمور.

أما لو نظر الموقعون على البيان إلى ما يقوله علماء آخرون لوجدوا آراء أخرى. ومن ذلك ما أورده السهيلي عن هذه القاعدة[1]: «. . . ولم يجعل الشافعي الذريعة إلى الحرام أصلاً، ولا كره شيئاً من البيوع التي تتقى فيها الذريعة إلى الربا، وقال: تهمة المسلم وسوء الظن به حرام، ومن حجتهم: قول عمر بن الخطاب: إنما الربا على من قصد الربا، وقول النبي ﷺ: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى فيه أيضاً متعلق لهم، وقالوا: ونهيه تعالى عن سبّ آلهتهم، لئلا يسب الله تعالى ليس من هذا الباب؛ لأنه لا تهمة فيه لمؤمن ولا تضييق عليه، وكما تتقى الذريعة إلى تحليل ما حرم الله، فكذلك ينبغي أن يتقى تحريم ما أحل الله، فكلا الطرفين ذميم، . . .».

فأين هؤلاء الفضلاء من هذا الرأي الذي يرى أن الإفراط في «قاعدة سد

(١) الروض الأنف، ص ١٧٥.

الذرائع» يقوم على «تهمة المسلم وسوء الظن به والتضييق عليه»؟ أليست الغفلة عن مثل هذا الرأي نتيجة حتمية لتقليد مصدر واحد وعدِّ ما يقوله، وحده، حقاً؟ إن هذا هو ما يوقعنا دائماً في التضييق على أنفسنا نتيجة للمذهبية التي تلجئنا إلى تقليد بعض المتقدمين وعدم النظر إلى ما يقوله غيرهم.

كما تقوم «قاعدة سد الذرائع» على ادعاء علم الغيب؛ ذلك أن من يقول بها يجزم بأن نتيجة أمر ما ستكون على شكل معين، مع أنه لا يعلم الغيب إلا الله. أما نتائج أي أمر فلن تتضح حتى يحدث ذلك الأمر. لكن اللجوء إلى هذه القاعدة يقوم بوظيفة مهمة في النمط التقليدي من التفكير وهي أن تكون أداة للتخويف.

ومن أوضح الأدلة على أن الاحتجاج بهذه القاعدة ليس كافياً ولا ملزماً أن كثيراً مما خوِّف منه احتجاجاً بها لم يتحقق في الماضي. فقد خوِّف الناس من المفاسد التي ستترتب على البرقيات وتعليم الأولاد والبنات والتلفاز والهاتف والصحون اللاقطة للإرسال الفضائي ودمج تعليم البنات بتعليم الأولاد، وأمور أخرى كثيرة.

ولا شك أن لكل شيء مصالح ومفاسد؛ وقد وضح أن مصالح كثير من تلك الأمور الحادثة غلبت على مفاسدها. بل صار كثير من المعارضين لبعض تلك الأمور من أكثر الناس استخداماً لها واستفادة منها. فما الذي يجعل هذا التخويف يصدق في حالة قيادة المرأة للسيارة؟

ويقوم البيان بالإضافة إلى اعتماده على ادعاء علم الغيب والتخويف واتهام المسلمين وسوء الظن بهم على عدم علم الموقعين عليه بالواقع الذي يعيشون فيه.

فهم يرون أن قيادة المرأة للسيارة ستؤدي إلى «كثرة خروج المرأة من البيت وعدم القرار فيه»، وهو ما يصادم أمر الله لهن بالقرار فيه. ولا يوردون الآراء الأخرى التي تقول إن هذا خاص بنساء النبي ﷺ.

أما الواقع فهو أن المرأة في الوقت الحاضر كثيرة الخروج إما لعملها أو للأسواق. ويكفي أن يذهب هؤلاء الفضلاء إلى الأسواق ليجدوها تغصّ بالنساء اللاتي خرجن من بيوتهن. ويعني هذا أن قيادة المرأة للسيارة لن تكون السبب الوحيد لكثرة خروج المرأة.

ويتمثل سوء الظن بالناس في فقرات البيان الأخرى. فيخوِّف البيانُ من أن قيادة

المرأة للسيارة ستؤدي حتماً إلى التبرج والسفور وخلع الحجاب. وسيكون تصوير المرأة من أجل إصدار رخصة القيادة وسيلة لأن يتمتع الرجال بالنظر إلى صورتها!

وستؤدي إلى «نزع الحياء منها...»، و«تسهيل أسباب الفساد» أمامها، وستكون «.. ذريعة قوية لسفرها وحدها بدون محرم»، ووسيلة «لإضعاف قوامة الرجل»، ولإيذائها حيث ستكون ضحية لـ «التحرش والاغتصاب والمضايقات والخطف»، وستكون سبباً في «إيجاد الشك والريبة لدى الزوج عند تغيبها وتأخرها».

وهذه التخويفات كلها مبنية على ادعاء علم الغيب عما سيحدث لو سمح للمرأة بقيادة السيارة، بالإضافة إلى قيامها على سوء الظن بالناس جميعاً وبالمرأة خصوصا.

أما احتجاج البيان بضعف المرأة وقلة حزمها وقصر نظرها فينبع من النظرة الدونية للمرأة في الثقافة المحلية التقليدية. ولو التفت الموقعون على البيان إلى كفاح كثير من النساء وكدِّهن لتوفير الحياة الكريمة لأولادهن، وأزوجهن أحياناً، كما كانت تفعل الأمهات في الأجيال السابقة، وكما تفعل كثير من السعوديات الآن، من الحرص على البحث عن الوظيفة والحرص على الاحتفاظ بها ومكابدة مشاق السفر لساعات طويلة أحياناً للوصول إلى مقر أعمالهن، ومن صبر بعضهن الأسطوري على بعض الأزواج البُغَضاء في سبيل الحفاظ على أسرهن من الضياع، لعرفوا أن ذلك الاحتجاج ليس إلا ادعاء محضاً. بل إن كثيراً من النساء يتفوقن على كثير من الرجال في الحزم واتخاذ القرارات الصائبة ومواجهة الظروف الطارئة بشكيمة قوية. والسؤال هنا: كيف يوفق هؤلاء بين تكريم الإسلام للمرأة وبين نظرتهم الدونية لها والشك بها وأنها لا تصلح إلا بوجود الرقيب؟

ليس هدفي من هذا المقال الانحياز إلى أحد الطرفين، بل لتبيين أن حجج معارضي قيادة المرأة للسيارة التي تلبَّس بغطاء شرعي لا تعدو أن تكون دليلا آخر على إغراق بعض المنتسبين إلى العلوم الشرعية في بلادنا في التقليد وعدم المعرفة بالواقع وتأسيس الآراء على سوء الظن بالمسلمين وكيل الاتهامات لهم والنظرة الدونية للمرأة.

ربما يفعل موقعو البيان خيراً لو بذلوا جهداً مماثلاً لتثقيف الرجال والنساء للتعامل الصحيح مع هذه الحادثة الطارئة بدلاً من الاعتراض عليها بقمع المواطنين وسوء الظن بهم والتشكيك في منطلقاتهم.

حدثٌ سيكون له ما بعده

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ في ديوانه العامر، يوم الأحد ١٦/ ٧/ ١٤٢٦هـ، عدداً من المسؤولات عن التعليم في المملكة. وحضر اللقاء صاحبُ السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد، ومعالي وزير التربية والتعليم، وعدد من المسؤولين. وعرض التلفاز السعودي ذلك الاستقبال في نشرته الإخبارية الرئيسة لذلك اليوم واستمع المشاهدون إلى سمو الأميرة الدكتورة الجوهرة بنت فهد آل سعود وهي تتحدث حديث الواثق أمام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وتلك الصفوة من المسؤولين.

ولا شك أن استقبال خادم الحرمين الشريفين لأولئك المواطنات لم يكن الأول من نوعه؛ إلا أن السماح بعرضه في نشرة الأخبار الرئيسة يمثل حدثاً جديداً بكل المقاييس. وتزيد أهمية هذا الحدث باقترانه بتشديد خادم الحرمين الشريفين على أن تكون تصرفاتنا محكومة بما تقتضيه تعاليم الإسلام.

ولفت هذا الحدث انتباه كثير من المشاهدين؛ إذ شاهدوا لأول مرة منذ سنين جلوس جملة من النساء وجملة من الرجال في مكان واحد من غير أن يحجز بينهم فاصل. وهذا لم يكن معهوداً، ولم يكن يسمح بمثله في الاجتماعات الرسمية أو غير الرسمية. إذ صار مفهوم «الاختلاط» خلال السنوات القليلة الماضية يعني منع أي وجود للرجال والنساء في مكان واحد مهما كانت الظروف.

ومن أمثلة سيطرة هذا الفهم لمصطلح «الاختلاط» ما حدث في بعض ندوات الحوار الوطني. فقد أثير موضوع وجود المشاركات في قاعة منفصلة عن القاعة التي يجتمع فيها الرجال في أول يوم في ندوة الحوار الوطني الثانية التي عقدت في مكة المكرمة ـ ذي القعدة ١٤٢٣هـ. وكان رأي عدد من المشاركين أن تجلس المشاركات في القاعة نفسها التي يجلس فيها المشاركون، لكن عدداً آخر اعترض على هذا الاقتراح بقوة انطلاقاً من المفهوم السائد لهذا المصطلح، وهو ما جعل أولئك الزميلات يخاطبن المشاركين الرجال عبر وسائل بديلة.

وقد حدث أن جلس عدد من المشاركات مع بعض المشاركين في بهو الفندق في مساء أحد أيام ذلك اللقاء. وكان ذلك مثار اعتراض شديد من بعض المشاركين في الحوار ونتجت عنه ملاسنة حادة بين واحد منهم وإحدى المشاركات.

وحدث الأمر نفسه في الندوة الثالثة للحوار الوطني التي عقدت في المدينة المنورة وكان موضوعها المرأة. فقد طالب بعض المشاركين والمشاركات أن يجلس الرجال والنساء في قاعة واحدة. وأثار ذلك جدلاً عريضاً بسبب اعتراض بعض المشاركين، وكان سبباً في كثير من الاتهامات غير المعقولة التي جوبه بها أصحاب الاقتراح.

وليس الاعتراض على مثل هذا «الاختلاط» مقصوراً على ندوات الحوار الوطني؛ إذ أسبغ التشدد الديني المعهود لدينا على مفهوم «الاختلاط» لوناً مختلفاً جداً جعله يؤثر في مناحي حياتنا كلها: في مساجدنا وفي تصرفاتنا وفي بناء بيوتنا. وصار الاحتجاج به يغير ما كان منها مألوفاً منذ سنوات.

فيعرف الجميع أنه لم تكن توجد سواتر بين النساء والرجال في المسجد النبوي الشريف قبل عشرين سنة تقريباً. وكانت النساء يدخلن من أبواب مخصصة لهن ويصلين في مكان مخصص لهن، لكنهن لم يكن معزولات عن المصلين. وكن يصلين في الجزء الخلفي من الروضة الشريفة كل يوم في بعض الأوقات من غير أن يعزلهن عن الرجال ساتر مادي مثل هذه الأيام، بل تجاوزت هذه السواتر داخل المسجد النبوي الشريف إلى الساحات المحيطة به وصارت تعيق الحركة فيها.

وكان مدير جامعة الملك سعود والمسؤولون القياديون ورؤساء الأقسام فيها، مثلاً، يجتمعون في مكان واحد، كما ذكرت في مقال سابق، مع عضوات هيئة التدريس والمسؤولات في الأقسام النسائية، وكان أعضاء هيئة التدريس يدرِّسون طالبات الدراسات العليا مباشرة في غرف مفتوحة وفي مبنى مأهول بالرجال والنساء. لكن هذا كله تغيّر الآن!

وأثر هذا المفهوم في بنائنا لبيوتنا: فلبيوتنا الآن مدخلان: واحد للرجال وآخر للنساء، وهناك مجلس للرجال ومجلس للنساء. وتستهلك هذه «الإبداعات» جزءاً كبيراً من مساحة البيت؛ وهي تزيد من كلفة البناء والتأثيث والنظافة والتكييف

والصيانة، وأدت إلى زيادة المساحة اللازمة لمساكننا، مع أن هذه المساحات الزائدة لا تستخدم إلا في أوقات محدودة طوال العام.

وأدى هذا المفهوم المتشدد «للاختلاط» إلى عزلة اجتماعية حادة: ذلك أن الرجال يدخلون بيوت أقاربهم وأصدقائهم لكنهم لا يرون من أهلها إلا الرجال، ولا يرون من تلك البيوت إلا المجلس وغرفة الطعام الخاصة بالرجال. ويسري هذا حتى على أقرب الأقارب: فلا يستطيع الرجل وزوجه استقبال أخيه وزوج أخيه في المساحات الداخلية للبيت. إذ يجب أن يشغل الضيف وأخوه وحدهما مجلس الرجال المتسع الأرجاء، وأن يأكلا وحدهما في غرفة تتسع لعدد كبير من الناس.

ومن المعلوم أن هذا العزل يترك آثاراً أخرى على التواصل الاجتماعي: فمن ذلك أن كثيراً من الرجال لا يرافق زوجه في زيارتها لأقاربها لأن الرجل يعرف أنه سيكون حبيس مجلس الرجال مع مضيفه، أو مضيفيه القلائل، وهو ما يجلب الملل دائماً، ذلك أنه سرعان ما تنضب القرائح، في مثل هذا الوضع غير الطبيعي، وتجف منابع الحديث المشترك.

وكان هذا المفهوم المتشدد «للاختلاط» السببَ في إحاطة مساكننا بتلك الأسوار العالية التي تحجب البيت وأهله. وهناك من لا يطمئن إلى تلك الأسوار العالية فيزيدها بساتر من نوع آخر يصل أحياناً إلى مثل ارتفاع السور الإسمنتي! والغريب في الأمر أنه لا يقصد من هذه الأسوار أن تحجب البيت وساكنيه عن أعين المارة، أو عن السيارات العابرة، أو عن المسافرين بالطائرات! بل الغرض الأساس منها أن تكون للاحتجاب عن الجيران! فيكاد يكون انطباعاً عاماً عند الناس أنه لا همَّ للجيران إلا التلصص على جيرانهم وتصيد الفرص لرؤية نسائهم.

لهذا لا يمكن أن تعد هذه مساكن طبيعية؛ بل هي قلاع يتحصن فيها الخائفون من جيرانهم، أو كهوف يتخفى الإنسان في داخلها بعيداً عن أعين الذئاب التي يتوقع الشر منها ولا يأمنها.

ومن الأمثلة على تأثير هذا الفهم المتشدد للاختلاط ما نراه من عزل للنساء في أماكن خاصة بهن في الأماكن العامة، كالنوادي الأدبية، مثلاً، فهناك قاعة للرجال وقاعة للنساء (وتسمى قاعة النساء في نادي أبها الأدبي بقاعة «الخنساء». وربما كان ذلك تيمناً باسم الشاعرة العربية المعروفة؛ لكنه ربما يكون نابعاً من العقل الباطن

الذي يريد للنساء أن «يخنسن» عن الأنظار، أي يختفين عنها!! وقد لاقى النادي كثيراً من العنت بسبب تخصيصه تلك القاعة للنساء).

ويسري هذا العزل على كل مكان: فتضم قصور الأفراح قاعتين إحداهما للرجال وأخرى للنساء. وهذا ما يؤدي إلى زيادة كلفة حفلات الزواج، وحرمان الأزواج والزوجات من الفرح معاً في مناسبات أخذت اسمها من «الفرح»، وهذا ما جعل حفلات الرجال أشبه بالمآتم!

وكذلك في المرافق العامة كالحدائق وبعض المتنزهات وأماكن الترويح المخصصة للأطفال، فهي موزعة الأيام بين الرجال والنساء. وهذا ما يؤدي إلى انفصال أفراد الأسرة بعضاً عن بعض وعدم مشاركة بعض لبعض في الترويح عن النفس والتشارك في المسؤولية عن الأطفال في هذه الأماكن. وحاول بعض أصحاب رؤوس الأموال إنشاء أسواق خاصة بالنساء انطلاقاً من هذا المفهوم السائد للاختلاط.

لهذا كله فإن استقبال خادم الحرمين الشريفين لهؤلاء المواطنات السعوديات وجلوسه إليهن في مجلس عام والسماح بتصوير هذا الاستقبال وعرضه على المواطنين يمثل مفصلاً تاريخياً في فهمنا لـ«الاختلاط». فلن يعني «الاختلاط» بعد هذا الاستقبال التاريخي ألا يجلس النساء والرجال في مكان مفتوح معاً.

وهذا ما يجعل هذه اللحظة نقطة تاريخية لتحول فهم الناس لهذا المصطلح. ذلك أنه لا يمكن لخادم الحرمين الشريفين أن يخالف أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، وهي دليل على أن الممارسات السائدة التي تتمثل في الفصل التام بين الرجال والنساء حتى في مثل هذه المحافل ليست إلا نتيجة لعادات اجتماعية رسخ في أذهان الناس خطأ أنها تنبع من مبادئ الإسلام.

ومما يدل على محلية مفهوم «الاختلاط» أن بحثاً سريعاً في موقع «الوراق» الالكتروني يبين أن لفظ «الاختلاط» ورد ٥٩٥ مرة في ١٤٤ مصدراً من المصادر الفقهية واللغوية والتاريخية، ولم يرد مرة واحدة بمعنى «الاختلاط بين الرجال والنساء». ويدل هذا على أن المعنى السائد لهذا اللفظ إنما هو اجتهاد اجتماعي محلي لا ينتمي إلى التراث الفقهي .وهو ما يشكك في الحجية الفقهية للفهم السائد لهذا المصطلح.

وما دام أن مفهوم «الاختلاط» السائد مفهوم محلي فهو لا يزيد عن كونه عادة يمكن تغييرها. ولا يحتاج تغيير العادات إلا إلى الشجاعة في اتخاذ المبادرة. وسيكتشف الناس بعد فترة انتقالية وجيزة أن هجر الممارسات القديمة ربما يكون تخفيفاً عنهم من قيود فرضوها على أنفسهم ثم استمرؤوها بمرور الزمن، وأن تخليهم عنها ربما يجعل حياتهم أسهل وأكثر إثراء.

Witch Hunt

تتعرض المجتمعات البشرية في بعض الفترات من تاريخها لما يمكن أن يصل إلى حد الخوف المَرَضي «الهستيريا» الذي يُخرجها من حدود التعامل المتعقِّل مع المشكلات التي تعاني منها إلى حدود الارتياب والشك المعمَّم الذي يعمي ويُصم ويمكن أن يخلق من المشكلات ما يجعل المشكلات الأولى تبدو أقل خطراً.

ونحن بحاجة إلى الاطلاع على بعض حالات الهلع غير المعقول وغير المسوَّغ الذي تعرضت له بعض المجتمعات في تاريخها لكي نراجع في ضوئها ما يتعرض له مجتمعنا السعودي خاصة في الثلاثين سنة الماضية.

وسأعرض هنا ثلاثة أمثلة من التاريخ الأمريكي. والمثال الأول هو ما يسمى بـ «مطاردة الساحرات» witch hunt. وتعود القصة إلى أن طفلة أصيبت بمرض في سنة ١٦٩٢م. وحيرت المحيطين بها الحالاتُ التي كانت تتعرض لها - مثل الصرع والهذيان. ثم أصيبت بعض الفتيات الأخريات بالأعراض نفسها. وقد أرجع الطبيب الذي كشف على حالاتهن سبب ذلك إلى «السِّحر». وتسبب هذا الرأي المفزع في شن الجماعات الأصولية «الطهورية» حملة محاكمات راح ضحيتها خمسة وعشرون إنساناً وامتلأت السجون بالأبرياء في مدينة «سالم» في ولاية ماساتشوستس في شمال غرب الولايات المتحدة.

أما المحرِّك لتلك الحملة القاسية الشاملة فهو أن تلك الولاية سكنها أوائل المهاجرين البروتستانت الهاربين من المظالم والتحيزات الدينية الكاثوليكية في أوروبا. ومن أهم ما كان يتميز به أولئك المهاجرون الرواد النزعة الشديدة لاعتناق «شكل نقي من المسيحية» لا تشوبه كثير من العادات والتقاليد والبدع التي تلبست به على مرّ القرون. ولذلك أطلق عليهم «الطهوريون» puritans لأنهم يرون أن شكل المسيحية الذي يعتنقونه «طاهر» من تلك الشوائب.

ومما نشأ عن هذه «الطهورية» التفسيرُ الحرفي لما ورد في «الكتاب المقدس»

وما يتبع ذلك من تطبيق دقيق لما يرونه من تلك التفسيرات. وكان تفسيرهم الحرفي لما ورد في الكتاب المقدس عن السحر يقضي بالإيمان «حرفياً» بأنه حقيقة وبأن الساحر قادر حقيقة على الضرّ والنفع، كما يقضي بوجوب إنزال العقوبة التي وردت في الكتاب المقدس بالساحر وهي القتل.

وهذه الحادثة شاهد على ما يمكن أن ينتج عن التطرف الديني من أخذ الناس بالظنة وتعريضهم للمحاكمة غير العادلة التي يمكن أن تُختلق فيها الأدلة ويُضلل القضاة ويُحكم على الأبرياء بعقوبات قاسية تأسيساً على تلك الأدلة ظناً بأن مثل هذه العقوبات ـ وإن تضرر منها أفراد ـ إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى حماية الجماعة من العواقب الوخيمة التي يُظن أنها ستتعرض لها نتيجة لما يحوكه ذوو النزعات الشريرة المتربصون بها.

والمثال الثاني ما حدث في الثلاث السنوات الأولى من عقد الخمسينيات الميلادية في القرن العشرين في الولايات المتحدة أيضاً. فقد شن السناتور الأمريكي الشهير جوزيف مكارثي حملة عنيفة على من كان يتهمهم بإضمار الولاء لـ«الشيوعية» التي كانت العدو الأول للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان من البساطة بمكان أن يُوجه الاتهام بالشيوعية لأي إنسان اعتماداً على أدلة ضعيفة أو على الظن في أغلب الأحيان. وشمل هذا الاتهام عدداً كبيراً من الأمريكيين بغض النظر عن الفئات أو الأطياف الاجتماعية أو الفكرية التي ينتمون إليها. وكان أول ضحاياها بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وبعض أعضاء الكونغرس وبعض الموظفين البارزين في الحكومة الأمريكية وفي هيئاتها المختلفة. ومن أكبر القطاعات الاجتماعية تعرضاً لتلك الحملة فئات المثقفين والفنانين، في قطاع السينما والمسرح خاصة.

وقد نشر مكارثي جواً من الرعب غير مسبوق وكان أكثر الشخصيات المرهوبة في أمريكا لثلاث سنوات. ولم تنته تلك الحملة الشرسة إلا بعد أن اكتُشف أن مكارثي يعاني من نقائص أخلاقية معيبة، وذلك ما جعل الناس ينقِّبون عنها ليواجهوه بها. ثم اكتُشف في نهاية الأمر أن الاتهامات التي كان يوجهها كما يريد لمن يريد لم تكن مؤسسة على حقائق بل على الظنة والتشكك.

وكما يبدو فإن حملة مكارثي الاتهامية كانت تنطلق من هاجس مَرَضي من

«الشيوعية» في سياق النزاع الأيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لهذا سيطر هذا الهاجس على العقليات المحافظة في الولايات المتحدة وكانت لا ترى الأمور إلا من خلال هذا الهاجس.

وكما هو واضح فقد استُخدمت القوانين الأمريكية والقضاء الأمريكي استخداماً سيئاً جعلهما لعبة في أيدي تلك العقليات المحافظة لمحاربة خصومها الفكريين والسياسيين.

والمثال الثالث ما حدث في الولايات المتحدة بعد الأحداث الإرهابية الإجرامية التي تعرضت لها في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول سنة ٢٠٠١م. إذ كان من النتائج المبكرة لهذه الأحداث سنُّ بعض القوانين الأمنية، ومن أشهرها قانون «الوطنية»، التي كان من نتيجتها إلغاء أو تقليص بعض القوانين المدنية التي تحمي الحريات العامة وكافح الشعب الأمريكي عقوداً طويلة من أجل سنِّها. ونتج عن ذلك أن تعرضت شرائح متعددة من الشعب الأمريكي لكثير من القيود التي لم تكن معهودة، وتعرض كثير من المواطنين والمقيمين للتوقيف والتحقيق والسجن غير المقيد بمدة زمنية والحرمان من مساعدة المحامين عند التوقيف والمساءلة.

وكان الدافع وراء هذه الإجراءات الأمنية غير المسبوقة الخوف المَرضي من «الإرهاب» الذي لا يمكن التنبؤ بالجهة التي يمكن أن تنفِّذه ولا بموعد حدوثه. لذلك ظل الشعب الأمريكي تحت طائلة هذه الإجراءات و«القوانين» التي تستند إليها من غير أن يعرف متى تزول هذه الغمة.

والأمثلة الثلاثة شاهد على أن المجتمعات يمكن أن تصاب بالرعب والخوف بشكل جماعي كما يصاب بهما الأفراد، ويمكن أن ينشأ عن ذلك كثير من النتائج المرعبة غير المسوغة.

ويمكن لنا الآن أن ننظر إلى المجتمع السعودي لكي نرى في ضوء هذه الأمثلة الثلاثة ما إن كان واقعاً تحت ضغط مثل هذا الخوف المرضي أم لا.

والواقع أن مجتمعنا يعاني منذ ثلاثين سنة تقريباً من مظاهر هذا الخوف المرضي الذي كان أول المشاركين في خلقه ما يسمى بـ«الصحوة». فقد نتج عن جو «الصحوة» التشكيكُ في الانتماء الديني لكثير من المواطنين والتخويف من كثير من الممارسات التي يمارسون أو التوجهات الفكرية أو الثقافية أو المذهبية التي يعتنقون.

وليس من الصعب الإتيان بأمثلة لضحايا هذا الخواف الاجتماعي المرَضي. فقد تعرض بعض المواطنين خلال الثلاثين سنة الماضية لبعض الإجراءات العقابية التي بلغت حداً بعيداً من القسوة نتيجة لاتخاذهم مواقف لا ترضى عنها بعض الفئات الاجتماعية المؤدلجَة.

ومن أوائل ضحايا هذا الجو المشحون الأستاذ سعيد السريحي الذي أجازت لجنة علمية كوَّنتها جامعة أم القرى رسالته للدكتوراه على ما تقضي به الأنظمة الجامعية المعهودة. لكن جهات عدة من خارج الجامعة تدخلت بقوة، ولأسباب أيديولوجية غير علمية، في هذا الشأن العلمي المحض، ونشأ عن تدخلها حرمان الأستاذ السريحي من نيل درجة الدكتوراه.

وكان الأستاذ حسن المالكي ضحية ثانية بسبب جرأته في إعلان آرائه العلمية كتابة في بعض المسائل التاريخية والفقهية والعقدية المختلف فيها. فقد تعرض الأستاذ المالكي لحملة عنيفة استخدمت فيها أساليب ربما لا تكون لائقة في مثل الجدل العلمي الذي كان طرفاً فيه. وكانت محصلة هذه الحملة العنيفة أن حرم من وظيفته في التعليم ثم حرم من العمل في الوظائف الحكومية وتعرض لحملة قاسية من تشويه السمعة، ولا يزال.

وهناك أمثلة أخرى استُخدم فيها القضاء الشرعي ستاراً لتغطية الحرب الأيديولوجية على بعض المواطنين بسبب آرائهم أو مواقفهم الوطنية والفكرية المعتدلة المضادة للتطرف والتزمت.

وكما يبدو جلياً فإن هذه الحملات والعقوبات لم تكن أو ما يشبهها ممكنة أو مستساغة لو لم يكن الجو الاجتماعي العام مُختطَفاً من قبل فئة معينة تعمل على إشاعة التخويف والتشكيك في المخالفين لها.

والكلمة الأخيرة هنا عن القضاء الشرعي في بلادنا. فنحن نعلم جميعاً أن القضاء، لأنه شرعي في المقام الأول، هو الضمانة الحقيقية لحقوق الناس وصون كرامتهم. ولا شك أن هذه الفئات المختطِفة لن تتورع عن «اختطاف» القضاء نفسه وتسخيره لتنفيذ ما تراه، ولا يعنيها أن يقود هذا الاستخدام الاستغلالي إلى تشكيك المواطنين في نزاهة القضاء والقضاة، ولا يهمها أن تكون مثل هذه الممارسات غير المسوغة مدعاة لفتح الأبواب لأعداء المملكة والإسلام لكي يسخروا من المملكة

والقضاء الشرعي والثقافة الإسلامية بعمومها وإلى أن تتهم المملكة بإرهاب مواطنيها بمثل هذه الأحكام قبل إرهابها للعالم بتصدير الإرهابيين، كما يزعمون.

لذلك فالمأمول أن يكون المسؤولون عن القضاء في المملكة أول المتنبِّهين للنوايا التي تبيتها هذه الفئات، وهو ما يُلزم بأن يقف هؤلاء المسؤولون بحزم أمام مشاريعها التي تقصد إلى الهيمنة على المجالات الفكرية والاجتماعية، واستخدام القضاء الشرعي في تنفيذ تلك المشاريع. كما يوجب هذا التنبه أن يُلغي القضاءُ نفسُه هذه الأحكامَ التي وإن توفرت لها الإجراءات القضائية الصُّورية إلا أنه لم يكن يُقصد بها إلا تحقيق الفئات المؤدلجة بعضَ الانتصارات الوهمية على من تصنفهم خصوماً لها.

المناحرات المذهبيّة

عرضت قناة «المستقلة» طوال السنوات الثلاث الماضية بعض «المناظرات» بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة. وربما رأى بعض المتابعين لهذه المناظرات أنها سيئة جداً لأنها توسع شقة الخلاف بين المسلمين بدلاً من إشاعة التعاذر بين طوائفهم المختلفة.

إلا أنه يبدو أن لهذه المناظرات فوائد أخرى لا يمكن نكرانها. وأول هذه الفوائد أنها أبرزت إلى العلن ما يحاول المتنفذون في المذاهب المختلفة دائماً إخفاءه عن أعين البسطاء من المسلمين الذين يسعون إلى إدارة حياتهم اليومية بعيداً عن الخوض في الجذور التاريخية والعقدية للاختلاف بين المسلمين. فهؤلاء البسطاء من المسلمين لا يتكلفون البحث عن معايير دقيقة لتصنيف المسلمين؛ بل يصفونهم بأنهم جميعاً مسلمون إذا رأوهم يحققون الحد الأدنى من الشعائر الإسلامية وإن اختلفت عن الشعائر التي يمارسونها هم.

لقد ملّ المسلمون من شعارات «التقريب» بين المذاهب الإسلامية لأنهم اكتشفوا أن المقصود من هذا التقريب لا يبعد أن يكون دعوة كل فريق للفريق الآخر بأن يتخلى عن اعتقاداته وممارساته «الخاطئة» ويتبنى الاعتقادات التي يعتقدها الفريق الأول والممارسات «الصحيحة» التي يمارسها هو. لقد اكتشف كثير من المسلمين أن هناك قدراً كبيراً من التمويه في هذا السبيل طوال السنين الماضية التي كانت تتردد خلالها شعارات التقريب بين المذاهب، وتحققوا الآن أن لتلك الجهود غايات إقصائية إلغائية في الغالب، وهو ما جعلها لا تثمر شيئاً.

ومع أن لهذه المناظرات فائدة كبيرة في كشف الهوة العميقة التي يبدو أنها لا تكاد تقبل التجسير بين الفرق الإسلامية المختلفة إلا أنها كشفت أيضاً عن أمر مهم جداً يجب أن نركز عليه ونهتم به إن أردنا تجسير هذه الهوة.

ويتمثل هذا الأمر المهم في أن المشاركين في هذه المناظرات، ومن يماثلهم،

يمثلون السبب الرئيس لاستحالة نزع فتيل الخلاف والتنابذ والإقصاء.

وسبب كون هؤلاء وأمثالهم يمثلون حجر عثرة في سبيل القضاء على هذا التنابذ والخلاف والإقصاء أن كل فريق يأتي إلى الحوار وهدفه الأساس أن يبين أن مذهبه هو الحق والمذاهب الأخرى ضلال مبين.

ويحاول هؤلاء شتى الحيل في التلبيس على البسطاء من المسلمين؛ ومن هذه الحيل أن يلجأ كل فريق إلى مصادر الفريق الآخر ليلتمس فيها ما يدعم موقفه هو من روايات يؤولها بالطريقة التي تتماشى مع معتقداته التي انطلق منها. وهذا ما جعل هذه المناظرات تتسم بكثير من الغش والتلبيس والإيهام.

وليس من الممكن لمثل هذه المناظرات أن تكون على غير هذه الصورة. وسبب ذلك أن المشاركين في هذه المناظرات أنفسهم ليسوا إلا ضحايا للمصادر التي تربوا عليها. فهم لا يرون حقاً إلا ما علمتهم إياه هذه المصادر نفسها أنه الحق. والأخطر من ذلك أنه ليس بإمكان هؤلاء التجرد من هذه التربية الطويلة التي أغلقت عليهم منافذ النظر خارج حدود ما رُبُّوا عليه.

وليس هناك خلاف على ضرورة التخفيف من هذا التباعد بين المسلمين. لكن الواضح أن السبيل الذي تمثله هذه المناظرات ليس السبيل الصحيح في هذا الاتجاه؛ ذلك أنه يوسع الهوة بين الفرقاء بدلاً من البحث عن المشتركات بين المذاهب ومحاولة التماس الفرقاء الأعذار بعضهم لبعض.

وتصور هذه المناظرات العداء التاريخي بين هذه المذاهب الذي استمر أكثر من ثلاثة عشر قرنا. ولم ينجح المسلمون طوال العصور في تخفيف حدته؛ بل الواقع أنه يزداد احتداما بمرور الزمن خاصة في الزمن الحاضر الذي استخدم فيه الفرقاء وسائل اتصالية شديدة الأثر في نشر التهم الإقصائية على نطاق واسع. وتكفي زيارة واحدة لبعض المواقع على الإنترنت في تبيين مدى الضغينة والحقد والكذب والبهتان والتكفير الذي يبثه المشاركون في هذه المواقع بعضهم ضد بعض.

لذلك كله فإن الفائدة الوحيدة لهذه المناظرات أنها تنبّه الغافل والمحايد لمدى الأخطار المحدقة بالمسلمين الذين يتعرضون صباح مساء لهذه الخطابات العدوانية الإقصائية. وليس من المستبعد أن تكون هذه المناظرات مفتاحاً لمزيد من الخصام

الذي لابد أن يتطور إلى عداء لا يتورع المشاركون فيه عن استخدام أبشع الوسائل في محاولة القضاء على الآخرين.

والسؤال الآن: ما السبيل الذي يمكن أن يكون ناجعاً لتخفيف هذا العداء وتقليل فرص المواجهة التي لابد أنها ستكون شرسة ودموية؟ وربما اقترح بعض المهتمين بأن يسند إلى العقلاء غير المؤدلَجين من المنتمين إلى هذه المذاهب مهمة التقريب بينها. ولا شك أن هناك بعضاً من هؤلاء في كل فرقة إسلامية، لكنهم قلة ومحدودو الأثر أمام المد الإيديولوجي الذي يبلغ حدوداً قصوى من الشراسة والعدوانية والميل إلى المفاصلة مع الآخرين.

كما أنه يبدو مستحيلاً أن نجد شخصاً محايداً تماماً ممن ينتمي إلى المؤسسات الدينية الممثلة لأي من هذه الفرق. وسبب ذلك كما قدمت أن هؤلاء أنفسهم ليسوا إلا نتاجا للتربية التي تربوا عليها، وهي التي لا يمكن أن ينتج عنها في الأغلب الأعم إلا إغلاق منافذ النظر الأخرى خارج تلك المصادر التقليدية التي نشأوا عليها واستمروا في النهل منها والرجوع إليها. ذلك أن تعلُّم الواحد من هؤلاء إنما يمثل إعادة إنتاج لما تقوله المصادر التقليدية التاريخية لمذهبه. وهذا ما يحرمه من التمتع بفضيلة الحياد العلمي التي تجعله يتجرد من شهوة الانتصار لما نشأ عليه وعُلِّم بأنه هو الحق وأن ما عداه هو الباطل.

أما البديل الممكن كما يبدو لي فهو إنقاذ هذه المذاهب من هؤلاء الذين يرون أنفسهم أنهم سدنتها التقليديون وأنهم حراس الحقيقة الوحيدون.

ويمكن أن يتحقق هذا الإنقاذ بإسناد هذه المهمة للمتخصصين في العلوم الإنسانية الحديثة لدراسة هذه المذاهب بوصفها نتاجاً للتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمسلمين منذ عهد التأسيس إلى الآن.

ويمكن أن يكون هؤلاء من المتخصصين في اللسانيات وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلوم السياسة والعلوم المهتمة بنشأة الأساطير عن البدايات التاريخية والأناسة «الأنثروبولوجيا» وعلوم الأديان المقارنة، وغير ذلك من التخصصات في العلوم الإنسانية التي تكشف عن الطبيعة الإنسانية وتحققاتها في ظواهر السلوك الإنساني.

وبما أن هؤلاء المتخصصين مدربون على المنهجية العلمية البريئة من الانحياز

لأي طرف فسوف يمكنهم ذلك بكل تأكيد من دراسة الظروف التي نشأت فيها هذه الفرق، وسوف يتمكنون من اكتشاف الأسباب التي أدت بما نشأ كأنه خلاف في الرأي إلى أن يتحول إلى كونه مصادرة لحق الآخرين في الاختلاف وادعاء امتلاك الحقيقة وقسر الآخرين على اعتناق ما لا يطمئنون إليه من أشكال التدين ومحاربتهم ومحاولة القضاء عليهم إذا ما تأبوا على الامتثال والخضوع.

إن المستوى العالي المخيف للعداوة الذي أوضحته تلك المناظرات يجب أن يكون دافعاً قوياً لكل غيور على الإسلام ولكل حريص على شيوع السلام بين المسلمين وعلى صورة الإسلام نفسه عند غير المسلمين أن يبرأ من هذا التنازع الطائفي البغيض.

ومما يخفى على المشاركين في تلك المناظرات ويجعلهم يتورطون في أشد أنواع المنازعة أنه لا يمكن لأي بشر سوي أن يعتنق ديناً أو مذهباً أو رأياً وهو يعرف معرفة حقيقية أن هذا الدين أو المذهب أو الرأي غير صحيح أو أنه مرجوح. لذلك كان الأحرى بهؤلاء أن يبينوا، بحيادية، مذهبَهم من غير أن يدّعوا أنه هو وحده الحق وأن المذاهب التي يتبعها الآخرون هي الباطل. ولو تحقق هذا الحد الأدنى من عرض ما يتمذهب به هؤلاء على الآخرين من غير ادعاء بامتلاك الحقيقة ومن غير ادعاء بأن الآخرين على خطأ لوجدنا بعض المنتسبين لهذه المذاهب يراجعون أنفسهم ويتخذون مواقف أقل عدوانية من المواقف التي يتخذونها الآن وربما كان ذلك بسبب شحذ هذه المناظرات لأسوأ الغرائز الإنسانية التي تتمثل في شهوة التغلب وفي احتقار الآخرين وتدنيس ما يقدسون.

لقد تعرضت أديان كثيرة لمثل هذا التنازع، ومنها المسيحية في الغرب. وكان ذلك التنازع سبباً لحروب عنيفة ومذابح مفزعة لقرون طويلة. ولم يتمتع الغرب بالسلام الداخلي إلا بعد أن حل مشكلة التعصب الديني بين طوائفه وأخذ كل فريق يسعى إلى التعايش السلمي مع الآخرين واحترام اختياراتهم الدينية التي يتمذهبون بها. وربما كان هذا درساً لنا نتعلم منه لنوفر على أنفسنا تلك الطاقة التي نبذلها دائماً في البحث عما يفرقنا عن الآخرين ويبعث على العداوة معهم وغرس الضغائن في النفوس وإلغاء حق الآخرين في أن يعتقدوا ما تطمئن إليه نفوسهم.

ومما يشهد بضرورة هذا الموقف أن التعدد صار سمة للدولة الحديثة. ولما كان السلام الداخلي ضرورياً لها فإن من أهم عوامله المساواة بين جميع المواطنين وترك

الحرية لهم لأن يعتقدوا ما تمليه عليهم ضمائرهم. أما دوام الخصومات المذهبية فيمثل واحداً من أخطر عوامل الفرقة والتنابذ، وهو ما يؤدي إلى بقاء الحزازات التاريخية حية وفاعلة. لذلك لابد من العمل على التعامل بحكمة مع هذا السبب الذي يفوق الأسباب الأخرى في كونه أداة لعدم استقرار الدولة وغياب السلام الداخلي بين مواطنيها.

دعوة كريمة من سماحة المفتي

تفضل سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، مفتي عام المملكة العربية السعودية، بتوجيه دعوة كريمة لي لزيارته في منزله العامر. فقد اتصل بي الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى، المدير العام لمجلة الدعوة ورئيس تحريرها، لينقل إلي هذه الدعوة الكريمة، فاستجبت من غير تردد لهذه البادرة الكريمة، وفرحت بها وانشرح صدري لها لصدورها من هذا الشيخ الفاضل وللطريقة الكريمة التي نقلها بها إلي الأخ عبدالعزيز العيسى. ثم اتصل بي الأستاذ العيسى في اليوم التالي ليبلغني بأن سماحة المفتي حدد مساء الاثنين ١٤٢٦/١١/٢٤هـ موعداً لهذه الزيارة.

فذهبت مستبشراً إلى منزل سماحته، وزاد في انشراح نفسي استقبالُه لي استقبالاً بشوشاً كريماً حفيّاً يعبِّر أبلغ تعبير عما يتحلى به سماحته من تواضع جم وتمثُّل للأخلاق الإسلامية الحقة.

وقد استقبلني سماحته في مجلس خاص، بحضور عدد محدود من الإخوة، ثم بدأ ببعض الحديث الودود العام الذي أشاع جواً من الألفة والبشاشة، وضمّن ذلك الحديث تعبيرَه، الذي أحسست بصدقه، عن حسن ظنه بي، وأنه لم يدعني لغرض التبكيت والتأنيب على ما أكتبه.

وأود هنا أن أنقل إلى القارئ الكريم بعضاً من الحوار الذي جرى بين الشيخ الجليل وبيني في ذلك اللقاء الكريم. وليس ما أكتبه هنا نقلاً حرفياً لما قيل في تلك المناسبة، لكنه لا يبعد عنه كثيراً. وأستميح سماحة الشيخ الفاضل العذر في الحديث عن تلك الدعوة وما جرى فيها، وكان يجب علي أن أستأذن سماحته في ذلك قبل الكتابة.

فقد تطرق سماحته بعد الحديث التمهيدي ذاك إلى الهدف الذي دعاني من أجله. وكان الغرض من هذه الدعوة، كما أكد سماحته، التعارف الشخصي والتباحث

معي في بعض الملحوظات على بعض آرائي التي تتضمنها بعض مقالاتي عن التعليم خاصة. وصاغ سماحته حديثه ذاك بعبارات كريمة بلغت حداً عالياً من اللطف في الخطاب والحكمة في التعبير عن الرأي، ولم يستغل مقامه الرفيع في استخدام سلطته الرفيعة ليؤنبني أو يلومني أو يوحي بأني مذنب أو مرتكب لمحذور، أو ليأمرني بعدم الكتابة فيما أرى أنه يستحق الكتابة عنه.

كما ضمن حديثه إلي كثيراً من النصائح والتوجيهات السديدة التي وشحها بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة.

وبعد أن فرغ سماحته من حديثه أتاح لي مجالاً واسعاً لأعبر له، أولاً، عن شكري له لتشريفه لي بهذه الدعوة الكريمة، ولأعبر له كذلك عن أن مثل هذه اللقاءات الشخصية هي ما يمكن أن يقضي على كثير من سوء الفهم الذي ينتج عن عدم التواصل والتعارف عن قرب بين الفعاليات المتنوعة في مجتمعنا السعودي المسلم.

وأكدت لسماحته أني أعد ما أكتبه مظهراً من مظاهر مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأول ذلك ما أكتبه عن المناهج في مراحل التعليم العام على وجه التعيين، والدينية منها على وجه الخصوص.

وأوضحت لسماحته رأيي الخاص الذي مؤداه أن التعليم الديني في مدارسنا يجب أن يكون خط الدفاع الأول الذي يقي الطلاب والطالبات من الجنوح نحو التشدد أو الانحراف. كما أن واحداً من أهم الأسباب التي ينتج عنها كثير من المشكلات التي يجني مجتمعُنا السعودي ثمارَها المرَّة الآن وتعاني منها المملكة العربية السعودية في علاقاتها الخارجية إنما يتمثل في استغلال بعض المتطرفين لبعض النصوص التي تتضمنها المقررات الدراسية، وهي نصوص تدخل في باب التفسير والتأويل غير اللازمَين لبعض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة. إذ يعمد أولئك إلى تفعيل تلك التفسيرات والتأويلات وتنزيلها على واقع لم يفهموه حق فهمه.

ومما يبرهن على ذلك ما تبين لكل ملاحظ في الآونة الأخيرة من نتائج لهذا الاستغلال المتطرف تجاوزت حدود المعقول حتى صار المنتمون إليه لا يَرعون حرمة لأحد، وأثبتت الأحداث الأخيرة بجلاء أنه لا يمكن أن ينجو من غلوِّهم وعنفهم حتى المؤسسات الدينية الرسمية في بلادنا، بل لقد وصل الأمر إلى التطاول والتهجم

غير المؤدب على علمائنا البارزين في أثناء إلقائهم لمحاضرات دينية كانوا يعظون بها المسلمين المصلين في المساجد.

ومما بيّنته لسماحته أنه لا يمكن لي، بوصفي مواطناً سعودياً مسلماً، أن أكتب شيئاً يوحي بالتنكر لديني القويم ولثقافتي الإسلامية التي مازجت روحي منذ أن كنت طفلا في كنف أسرة مسلمة كان أفرادها جميعاً ولا يزالون قدوة صالحة لي في الانتماء لهذا الدين الحنيف والتقيد بأحكامه.

وبينت لسماحته كذلك - وليس هذا من باب الهروب من المسؤولية - أن ما أكتبه ليس وحياً منزّلاً، ولا أدعي له العصمة، بل لا يعدو أن يكون رأياً خاصاً بي يجوز عليه الخطأ كما يجوز على أي خطاب بشري: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾(١).

وبينت لسماحته وجهة نظري فيما يأخذه علي بعضُ القراء من بعض الحدة التي يشعرون بها في الأسلوب الذي أكتب به، أحياناً. وربما يكون لهم عذر هنا، لكن شيئاً من هذه الحدة ضروري أحياناً يستخدمه الكاتب رغبة في تحديد المواقف بصورة جلية، ولإثارة من يمتلكون رؤى مختلفة لكي يشاركوا في الحوار الذي يجب أن يتصف بالحيوية في تناول قضايانا المهمة والبحث عن حلول للمشكلات التي تؤرقنا. ولا شك أن هذه الحيوية مهمة جداً لهذا الحوار، ذلك أنه سيخبو، حتماً، لو عبِّر عنه بطريقة باردة أو «فاترة»، بتعبير الجاحظ.

وبعد أن فرغت من إبداء وجهة نظري لسماحته عبّر عن تمنياته الطيبة لي ودعاني إلى الكتابة في بعض الموضوعات التي يرى سماحته ضرورة الكتابة فيها.

ثم انتهى اللقاء الخاص ليدعوني بعده لتناول العشاء معه على مائدة حوت الطيب من الطعام وحضرها جمع من الحضور الطيب، وكان سماحته في أثناء ذلك لا يكف عن تكرار عبارات الترحيب بالحضور موجهاً كلامه إلى كل فرد منهم باسمه، ثم انتقلنا إلى مجلسه العام الذي تبادل فيه الحاضرون أطرافاً من الحديث عن أمور مختلفة، وكان سماحته يدير الحديث بروح سمحة متيحاً الفرصة لمن يريد المشاركة فيه. وبعدها ودعت سماحته شاكراً له دعوته الكريمة التي تميزت بحسن الاستقبال وجميل القول.

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.

ولما خرجت من منزل سماحته أخذت أتأمل في معنى هذه الدعوة الكريمة وما أحدثته عندي من شعور بأن مثل هذا التصرف الذي يبلغ حداً عالياً من الكياسة هو ما يعطي صورة جميلة لما يكون عليه المسلم الحق حتى مع من يختلف معه في الرأي.

وليست هذه المعاملة الكريمة التي غمرني بها سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ غريبة على علمائنا ومشايخنا. فقد سعدت بلقاء عدد من هؤلاء الأفاضل في مناسبات كثيرة، وكان تعاملهم معي دائماً يبلغ مستويات عليا من الكياسة وحسن الخلق والتعامل الإنساني النبيل. وكان كثير منهم يعبر بقوة عن اختلافه معي في بعض ما أراه، لكنهم جميعاً كانوا يؤكدون دائماً حقي في التعبير عما أراه لثقتهم بأني أصدر عن مرجعية الإسلام التي ننطلق منها جميعاً. ولم يتهمني أحد منهم قط بما يشكك في ولائي للإسلام أو الوطن أو الثقافة العربية الإسلامية.

إن غرضي من كتابة هذا المقال التعبيرُ عن شكري الجزيل لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ على كل ما أشرت إليه هنا. كما أردت أن أبيِّن الفرق الشاسع بين هذه الصفوة من علمائنا ومشايخنا التي تتصرف في ضوء هدي القرآن الكريم وأخلاق النبوة وبعضِ الأيديولوجيين المتطرفين الذين يهيمون في أدغال الإنترنت ولا يتورعون عن الخوض في أعراض المؤمنين وكيل التهم لهم ظلماً وعدواناً وإلصاق أوصاف الكفر والإلحاد والعلمانية وغيرها من مستكره الأوصاف ومستنكرها بهم.

لكن الفرق بين الفريقين مفهوم، وقد بيّنه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[1]. لقد سما العلم بعلمائنا فطهُرتْ قلوبُهم وزكت نفوسهم وتهذبت ألسنتهم، أما أولئك فقد قصرت بهم الهمم واستسهلوا طريق السب والصخب، وانتهى ذلك ببعضهم إلى القتل والتفجير وترويع الآمنين، وشتان بين الفريقين!

لقد كان حرياً بأولئك ـ إن كانوا صادقين في انتمائهم إلى الدين الذي يزعمون الدفاع عنه ـ أن يتحروا الصدق والعدل، وأن يباعدوا بين أنفسهم وقول الزور.

وربما يدل تخفي أولئك وراء ستار الإنترنت وعدم خشيتهم من الله حين

(١) سورة الزمر، الآية: ٩.

يطلقون لأنفسهم الأعنة في انتهاك حرمات المؤمنين على أنهم إنما يخشون الناس ولا يخشون الله، وأخشى أن يصدق عليهم قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾[1].

وختاما أدعو الجميع - وأنا منهم - إلى الاقتداء بعلمائنا الأفاضل والتخلق بأخلاقهم والاتصال بهم والاستماع إليهم واكتساب الحكمة منهم والتحاور معهم لكي نصل سوياً إلى مستوى من الألفة يمكننا من نقاش قضايانا بروح الفريق المتعاون.

(١) سورة النساء، الآية: ١٠٨.

ثقافة التدافع

تألم المسلمون جميعاً لما وقع لبضع مئات من حجاج بيت الله الحرام الأبرار من قتل وجرح تحت الأقدام عند الجمرة الصغرى في ثاني أيام التشريق هذا العام. وقد تناول كثير من الكتّاب أسباب هذا الحادث المأساوي: فمنهم من أنحى باللائمة على الفتاوى التي تمنع الرمي قبل الزوال، ومنهم من أشار إلى سوء التنظيم، أو إلى ضيق المكان، ومنهم من أرجع ذلك إلى تقصير الدول الإسلامية في توعية حجاجها بمناسك الحج بصورة صحيحة، وأشار آخرون إلى أسباب أخرى.

وربما تكون هذه الأسباب كلها مجتمعة قد أسهمت في ذلك الحادث، ومن الطبيعي كذلك ألا تكون الأسباب الوحيدة؛ إذ ربما يكون هناك أسباب أخرى يتوجب البحث عنها حتى لا يتكرر موت الحجاج في ذلك المكان كل عام بهذه الصورة المستنكَرة.

لكن أحد أهم الأسباب التي تقبع وراء ذلك الحادث الأليم يتمثل، كما يبدو لي، في عامل ثقافي يتمركز عميقاً في البنية الذهنية لدى المسلمين. والشواهد على وجود هذا العامل واضحة للعيان لمن يدقق في التصرفات اليومية التي يقوم بها المسلمون عموماً.

وهذا العامل هو صفة «الأَثَرة» التي تحكم تصرفات المسلمين غالباً. وتتمثل في حرص الفرد على تفضيل نفسه بأن يسبق الآخرين على أمر ما ويستأثر به ويتمتع ويمنعهم منه.

ومن الشواهد على تجذُّر هذه الصفة ما نراه واضحاً في عدم الالتزام بالانتظام في الصفوف عند مراجعة الفرد لأية دائرة حكومية أو غير حكومية والحرص على أن يتجاوز من سبقوه في المجيء إلى ذلك المكان والتبرم من الانتظار إلى أن يُنجِز من سبقوه ما جاؤوا من أجل إنجازه، بل التبرم من فرض هذا النظام إذا فُرض في بعض البلدان الإسلامية أو في بعض الأماكن.

ويعني هذا أن الذي يتصرف بهذه الكيفية لا يرى لأحد حقاً في أن يتقدم عليه وأنه هو الذي يجب أن يكون المقدَّم على غيره وأن وقته أثمن من أوقات الآخرين وارتباطاته الأخرى أهم من ارتباطاتهم.

ومن أظهر الشواهد الأخرى ما نراه على الطرقات العامة من تهور السائقين وعدم التزامهم بالحد القانوني للسرعة، وتعمد تجاوز السيارات التي أمامهم والإصرار على ذلك والشغف به، وإرغامهم لها بشتى الوسائل على فسح الطريق لهم بغض النظر عن الخطر الذي يمكن أن تتعرض له تلك السيارات وركابها نتيجة لذلك، وقطع الإشارات المرورية المتعمد، والبحث عن أية وسيلة ليكونوا في مقدمة صفوف السيارات المنتظِرة عند الإشارات. ونعلم جميعاً المجازر التي تخلِّفها تلك التجاوزات والخسائر المادية الباهظة التي تنشأ عنها. وتعني هذه التصرفات مثل سابقتها اهتمامَ الفرد بنفسه وعدم مراعاته للآخرين.

ومن المفارقة أن كثيراً من المسلمين الذين يسافرون إلى بلدان الغرب يعبِّرون عن دهشتهم المفرطة وإعجابهم الشديد بالتزام الناس هناك بالانتظام في الصفوف انتظاراً للقطار أو الحافلة أو شراء التذاكر للسينما أو المسرح أو في الأسواق عند المحاسِبين. كما يُعجبون كثيراً بانسياب حركة المرور في الشوارع والطرق وبالالتزام بقوانين المرور التي تمنع اقتراب سيارة من أخرى أو التجاوز الخطر أو تجاوز الإشارات المرورية.

وكثيراً ما نسمع ونقرأ عن تقريظ بعض هؤلاء الزوار لصبر الناس في الانتظار الطويل إلى أن يحين «دورهم» في مدن الألعاب المشهورة في أمريكا وغيرها. إذ يشيرون كثيراً إلى عدم تبرم الناس من الانتظار لساعات تحت شمس كاليفورنيا أو شمس فلوريدا الحارقة انتظاراً للوصول إلى إحدى الألعاب التي لا يستغرق اللعب فيها إلا مدة وجيزة لا تتجاوز خمس دقائق أحياناً. وتدهشهم كذلك السهولةُ التي تَدخل بها الجموع الكثيفة إلى هذه الأماكن وتخرج منها من غير أن يحدث شيء يشبه التدافع الذي نراه في هذه الأماكن المقدسة.

وتعني هذه الدهشة أن هؤلاء يكتشفون أشياء جديدة عليهم وتصرفات ليست معهودة في ثقافتهم؛ بل يمكن أن يوصف من يتقيد بها في ديار المسلمين بالضعف أو الغباء أو الترفع عن التصرف بالطريقة التي يتصرف بها الناس

العاديون، أو ربما بالإعجاب بالغرب والتنكر لعادات مواطنيه وشعوره بالهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية!!

وقد جربت بنفسي تجذُّر هذه الأثرة عند المسلمين في الحج بأوضح صورها حين حججت آخر حجة لي في سنة ١٤١٢هـ. فقد كان الزحام شديداً إلى حد غير معقول في الطواف والسعي ورمي الجمرات، وكانت الإفاضة من عرفة أصعب مرحلة في الرحلة كلها. فقد غاب التنظيم المروري تماماً وظلت السيارات عالقة في الطرق يعترض بعضها طريق بعض. وظللنا في سيارتنا لم نغادرها منذ مساء يوم عرفة ولم نترجل منها حين مرورنا بمزدلفة ولم نصل إلى مكان نزولنا في منى إلا الساعة الثانية بعد الظهر من يوم النحر.

ولم يكن ذلك، كما اكتشفت، بسبب ضيق المكان أو ضيق الوقت بقدر ما كان نتيجة لحب أكثر الناس أن يسبقوا غيرهم وأن ينتهوا من المنسك المعين بأسرع وقت ممكن من غير شعور بأن هذا التصرف يمكن أن يؤدي إلى مضايقة الحجاج الآخرين وربما إلى جرحهم أو قتلهم.

وكان من مظاهر هذه الأثرة التي لاحظتها حينئذ أنك لا تكاد تسمع أحداً يلبي أو يدعو أو يكبِّر، ولا تكاد ترى أحداً تبدو عليه مظاهر السكينة والخشوع في أثناء أداء تلك العبادات التي تستدعي حضور القلب وصفاء النفس وإفساح الفرصة لها للتأمل.

أما ما تسمعه يقيناً فهو الصراخ ونداء الرفقاء بعضهم على بعض واستغاثتهم بهم وحضّهم على التماسك وإطلاق اللسان بما يمكن أن يصل إلى حد الشتيمة على من تسوِّل له نفسه الاقتراب منهم أو اعتراض سبيلهم.

وكثيراً ما يعاني ضعفاء المسلمين من كبار السن أو النساء من سطوة الرجال ذوي البنية القوية. كما تجد كثيراً من هؤلاء ينتظمون في مجموعات متشابكة لا يمكن لأحد اختراقها، وتكوِّن جبهات قوية تدفع من جلبه القدر أمامها وتزيحه من طريقها بعنف.

ومن الغريب أن تجد هؤلاء في قمة السعادة بعد أن يفرغوا من أداء النسك المعين الذي ارتكبوا فيه كثيراً من أذى إخوانهم الحجاج وجرحهم أو صرفهم عن أداء ذلك النسك بطمأنينة وسكينة.

وقد حدث في تلك السنة أن ذهبت ورفقائي إلى رمي الجمرة الصغرى في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال مباشرة. ولما اقتربنا منها وجدنا كثافة بشرية هائلة وطوفاناً عاتياً من الناس يتدافعون وهم وقوف بانتظار وقت الزوال. ولا أظنني مبالغاً إذا قلت إن ذلك الطوفان البشري ربما كان يمثل أكثر من نصف عدد الحجاج. وبعد تقدُّمنا لخطوات في بداية الجسر وجدنا قوات الأمن تكوّن دائرة تحيط بعدد من الحجاج كبار السن وضعاف البنية بعد أن داستهم الأقدام وقتلت بعضاً منهم وجرحت أو أرهقت آخرين. أما التدافع فكان يفوق التصور؛ إذ تكاد المهمة الأولى لأكثر الواقفين أن يزيحوا الآخرين من طريقهم لينجوا بأنفسهم من هذا الطوفان.

وقد تمكنت وحدي وبصعوبة بالغة من الوصول إلى الجمرات محمولاً بقوة هذا التدافع من غير أن أشارك فيه بل سمحت لهذه الموجات أن تدفعني من غير أن أقاومها حتى أوصلتني إلى الجمرات!

وعدت أنا ورفقاء الرحلة بعد ساعة من الزوال إلى رمي الجمرات فوجدت أن من السهولة بمكان أن تقترب من الجمرات حتى تلامس الجدار المحيط بها وأن ترمي بسهولة ولا تؤذي أحداً أو تضايقه.

ويعني ما قدمته هنا أن معالجة هذه الحوادث والحد من الزحام الشديد في مواضع النسك لا يكمنان حقيقة في زيادة مساحة المكان أو الترخص في الفتوى بتوسيع زمن الرمي.

أما العلاج الصحيح لها فيكمن في تغيير الثقافة التي تقدِّم مصلحة النفس على مصلحة الآخرين. ويتطلب هذا تغيير التربية في العالم الإسلامي حتى يكون أحد أهدافها الرئيسة تعليم الناس احترام النظام والحرص على تطبيقه والالتزام به.

ومن الغريب أن يحدِث المسلمون هذا الزحام والتدافع وعدم التراحم فيما هم يقرأون صباح مساء الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تمتدح الذين يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وتوجب الأخوة بين المسلمين وأن يحبوا لغيرهم ما يحبونه لأنفسهم.

ومن الإشارات الخطيرة لهذا المشكل، كما يبدو، أن الإسلام تحوَّل عند كثير من المسلمين إلى شعارات ظاهرية لا روح فيها، وهذا ما جعلهم يؤدون الواجبات الدينية صورياً بدلاً من تأديتها كما هي في حقيقتها التي يقصد منها إصلاح الروح.

وهذا هو السبب الذي يجعل العبادات لا تثمر ما يُنتظر منها أن تثمره، ولا تنعكس إيجاباً على تصرفات المسلمين، ولا تسهم في تغييرهم إلى حال أفضل من حالهم التي هم عليها.

ومن المؤكد، أخيراً، أن حدوث هذه المآسي الموسمية المؤسفة سيستمر لجيل أو جيلين حتى تنجح التربية وينجح التعليم في غرس قيم النظام واحترامه في نفوس المسلمين.

الحكمة في إدارة المعركة

تثير ردودُ فعل المسلمين الصارمة على جرأة إحدى الصحف الدنماركية، ومجلة نرويجية يمينية مسيحية «صحوية»، على نشر رسوم ساخرة تهزأ فيها برسول الله ﷺ مسألةَ الكيفية التي ينبغي أن يأتي عليها الرد المجدي على هذا الفعل الشائن المغرق في عدوانيته وعدم احترامه لمشاعر مليار ونصف المليار من المسلمين.

فقد انبرى المسلمون إلى التعبير عن غضبهم العارم من هذا الفعل المشين وتنادوا لمقاطعة الشركات الدنماركية انتقاماً من تلك الصحيفة وغضباً من الرد الرسمي الدنماركي الذي يتعلل بقدسية حرية التعبير التي يكفلها الدستور في الدنمارك، كما يزعمون.

ولا يمكن لأحد أن يصادر حق المسلمين في الغضب لحبيبهم ﷺ وحقهم في أن يتخذوا من الإجراءات ما يؤدي إلى أن تدفع تلك الصحيفة ثمناً غالياً مقابل فعلها الشائن.

لكن هذا لا يمنع من التفكير في البحث عن أنجع السبل للتعامل مع هذا الفعل المستنكَر.

ومن أهم الأسئلة التي تجب الإجابة عنها أن نسأل عما إن كانت الإجراءات ـ ومن أهمها مقاطعة الشركات الدنماركية ـ ناجعة أم لا.

ولكي نجيب عن هذا السؤال نستذكر حالات أخرى تعرض فيها الإسلام أو الرسول ﷺ أو الشعائر الإسلامية للاستهزاء أو السخرية أو التشويه. ونستذكر كذلك أن الوسائل التي لجأ إليها المسلمون حينذاك ـ ومن أهمها المقاطعة ـ لم تكن ناجحة.

فمن أشهر الأمثلة حالةُ الروائي البريطاني من أصول هندية سلمان رشدي الذي كتب رواية «آيات شيطانية» ونال فيها من الإسلام ونبي الإسلام بشكل لا يقيم اعتباراً لمقدسات المسلمين.

وأغضب بذلك المسلمين وانطلقت المظاهرات والاحتجاجات إنكاراً لذلك الفعل القبيح. وكانت قمة ردود الفعل فتوى الخميني الشهيرة بإهدار دم الكاتب.

لكن ما النتيجة التي تحصلت من ردود الفعل تلك، ومن الفتوى على وجه أخص؟ ونتذكر جميعاً أن كثيراً من النقاد صرحوا آنذاك بأن فتوى الخميني كانت عامل ترويج لم يسبق له نظير لرواية «آيات شيطانية»، إذ لم تكن لتروج اعتماداً على مستواها الفني وحده لولا أن الفتوى أسهمت في لفت الأنظار إليها وحرضت كثيراً من القراء على قراءتها.

أما سلمان رشدي فتكفلت الحكومة البريطانية ـ ولا تزال ـ بإحاطته بحماية محكَمَة تكلف أموالاً طائلة ربما يأتي بعضها من الضرائب التي يدفعها المواطنون البريطانيون المسلمون. ونال شهرة لم يكن ليحلم بها وأضحى بطلاً عالمياً يوصف بأنه ضحية لعداوة المسلمين «المتأصِّلة»، فيما يزعمون، لحرية التعبير.

وكانت محصلة تلك المعركة أنه لم يتغير شيء ولم يتحقق للمسلمين أيٌّ من مطالبهم. أما الكاسبان الوحيدان منها فكانا الخميني الذي برز كأنه حامي حمى الإسلام الوحيد وسلمان رشدي الذي كسب منها مادياً وأدبياً أضعاف ما كان يتمناه.

والحالة الثانية ما سمي بـ«معركة الحجاب» في فرنسا قبل سنتين. فقد تنادى المسلمون وتظاهروا ونددوا بالقوانين التي صدرت لمنع إظهار الملابس التي تحمل ما يدل على الانتماء الديني للطلاب في المدارس الفرنسية، ومنها غطاء الطالبات المسلمات لرؤوسهن. وامتلأت الصحف العربية والإسلامية بالمقالات التي تدعو لمقاطعة البضائع الفرنسية وعدم التعامل مع الشركات الفرنسية أو معاقبة فرنسا عموماً.

ولم تغيّر فرنسا ما أصدرته من قوانين تحت ضغط تلك الاحتجاجات، وتناسى المسلمون القضية بمرور الوقت. لكنهم تعرضوا في أثناء تلك المعركة إلى كثير من التصنيف والتشويه والوصم بالتخلف.

وإلى جانب هاتين الحادثتين يمكن أن يشار إلى عدد من الحالات التي نجح فيها المسلمون ـ في الولايات المتحدة خاصة ـ في مقارعة المتطاولين على الإسلام والثقافة الإسلامية. ويعود سبب النجاح في تلك الحالات إلى لجوء المسلمين والعرب إلى الوسائل القانونية والوسائل السلمية المقبولة في السياق السياسي

والاجتماعي الأمريكي. فكثيراً ما ألجئ المتطاولون إلى الاعتذار العلني عما اقترفوه من التلفظ بأوصاف عرقية أو دينية على المسلمين. بل لقد اضطر الرئيس الأمريكي نفسه للاعتذار العلني عن زلة لسانه حين وصف حربه «على الإرهاب» بأنها «حرب صليبية»، كما اعتذر للمسلمين علناً عن تهور بعض كبار موظفي إدارته حين تلفظ بألفاظ غير لائقة عن الرسول ﷺ والإسلام.

ويشير فشل المسلمين في بعض الحالات ونجاحهم في حالات أخرى في كبح جماح العنصريين من الغربيين إلى الفرق بين النتائج التي يمكن تحقيقها والنتائج التي لا يمكن تحقيقها بحسب الوسائل التي تتبع في التصدي لمثل هذه الحالات الحمقاء.

وقد امتلأت الصحف السعودية خلال الأسبوعين الماضيين بمقالات يندد فيها كتّابها بما اقترفته الصحيفة الدنماركية ويطالبون فيها بمقاطعة المنتجات الدنماركية، بالإضافة إلى ما نشر في بعض مواقع الإنترنت مما يصل إلى مستوى من الحمق يضاهي حمق الصحيفة الدنماركية. ونحا أكثر تلك المقالات نحو تعميم الإدانة على الشعب الدنماركي.

ومع هذا فقد نشرت بعض الصحف السعودية مقالات قليلة تنادي بعدم التعميم والبحث عن سبل أخرى أكثر تعقلاً.

ويتناسب هذا التوجه المتعقل في التعامل مع الحادثة مع تصريح مفتي عام المملكة العربية السعودية سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ الذي نشرته عكاظ يوم ٢٩/ ١٢/ ١٤٢٦ هـ.

فقد حذّر سماحته من «أولئك الذين يندسون بين صفوف (الأمة) ليثيروا أمراً خطيرًا وهم لا يدرون». ومن ذلك إمكان استغلال بعض المتطرفين الانتهازيين لهذه القضية لتحقيق نصر زائف على من يعتقدون أنهم خصومهم من التيارات الأخرى في المجتمع السعودي. كما طلب سماحته من «... عموم المسلمين تقوى الله والهدوء...»، مشيراً إلى سعي «... حكومتنا وفقها الله... في هذا الأمر...». وأشار سماحته في ختام تصريحه إلى «... أن هذه القضية تحل بحكمة».

ومن أوجه الحكمة في معالجة هذه القضية العمل على عزْل الصحيفة المسيئة ورساميها وذلك بالتعاون مع المنظمات المدنية التي تعمل في مجال الدفاع عن السلام المدني في الدنمارك ودعوتها إلى الوقوف في وجه الإساءات التي تؤدي إلى

الإضرار بالجالية الإسلامية التي تمثل مكوِّناً من مكونات المجتمع الدنماركي. كما يمكن دعوة الشركات الدنماركية التي لها مصالح اقتصادية في المنطقة العربية للتضامن من أجل الضغط في هذا الاتجاه.

ومن الأوجه الأخرى اللجوء إلى القوانين الدنماركية لإقامة دعوى قضائية ضد الصحيفة. وليس هذا الأمر سهلاً، فهو يتطلب جهوداً كبرى وعملاً دائباً لتبيين مخالفة هذا الفعل الشنيع للقوانين الدانماركية نفسها.

ويشير كثير من الكتّاب إلى المفارقة بين نجاح اليهود في التصدي لمن يتعرض للجاليات اليهودية بأية إساءة واتهامه بمعاداة السامية ومقاضاته والحجر على حريته وفشلِ الجاليات العربية والمسلمة حين تلجأ إلى القوانين الغربية نفسها. لكن هذه المقارنة تغفل أن الجاليات اليهودية في الغرب لم تصل إلى هذا المستوى من السطوة إلا بعد أن بذلت جهوداً مضنية في سبيل التشريع للقوانين التي تجرِّم «معاداة السامية» وتضمينها المدونات القانونية للدول الغربية والمنظمات الدولية. وهذا ما يفسر قدرتهم الفائقة على التصدي لكل من يمسهم بأي نقد لا في الغرب وحده بل في كل مكان.

ويمكن كذلك الإشارة إلى نجاح الأمريكيين من أصول إفريقية في انتزاع حقوقهم في العقود الخمسة الماضية نتيجة لكفاح متواصل طويل لتجريم التفرقة العنصرية وتضمينها القانون الأمريكي نفسه.

ويعني هذا أن الجاليات العربية والإسلامية لابد أن تعمل بجد من أجل تشريع القوانين التي تحميهم من التفرقة العنصرية والدينية وتحد من هذه التصرفات الحمقاء. ويمكنهم الاستفادة من القوانين الموجودة والبناء عليها، والترقي بهذه التشريعات لتكون تشريعات عالمية ضد التعرض للمقدسات الدينية الإسلامية وغيرها بالأذى.

ولا بأس من التذكير هنا بأن الله سبحانه وتعالى قد كفى رسوله الكريم المستهزئين. ولنا، من جهة أخرى، فيه ﷺ قدوة حسنة في تسامحه المبدئي مع من آذوه في حياته وألقوا القاذورات على ظهره وهو ساجد في فناء الكعبة وكسروا رباعيته في غزوة أحد وحاولوا قتله والتآمر عليه. ومع ذلك فقد سامحهم وقال حين ظفر بمن آذاه من قريش قولته الشهيرة «اذهبوا فأنتم الطلقاء». وكذلك كان فعله ﷺ مع المنافقين الذين تآمروا عليه وتحالفوا مع أعدائه ضده؛ فلم يقتلهم ولم يعاقبهم مع أنه يعرفهم معرفة حقة.

ويجب أن نؤكد أخيراً أن بذاءة الصحيفة الدنماركية وتطاولها على جنابه الكريم لن تنال من مكانته العظيمة في نفوسنا، بل ستزيدنا حباً له ﷺ. ومن أفضل ما نفعله لنصرته ألا نسهم في أي تصرف تكون نتيجته أن يتحول أولئك المتطاولون الحمقى إلى أبطال مشهورين في نظر مواطنيهم لمدافعتهم عن حرية التعبير، ولا في أن تعد تلك الصحيفة البذيئة رمزاً لحمل شعلة حرية التعبير في مواجهة أعداء الحرية من المسلمين، وذلك من الأهداف التي يسعى إليها الحاقدون على الإسلام والمسلمين.

وأعود إلى تأكيد ما أوصى به سماحة المفتي من الحكمة في معالجة هذا المشكل وألا نكون ضحية للتناول العاطفي الذي ربما لا يؤدي إلى النتيجة التي نطمح إليها.

ربيع المتطرفين

من الحقائق التي يحاول إخفاءها المستفيدون من أزمة الرسوم المستهزئة بالرسول ﷺ التي نشرتها صحيفة يولاند بوسطن الدنماركية أن هذا التطاول لا يمثل إلا المحطة الأخيرة في مسار طويل من الصراع «الثقافي» بين المتطرفين من المهاجرين العرب والمسلمين من جهة والمتطرفين من الأوروبيين من جهة أخرى. فيصور هؤلاء هذا الحادث كأنه جاء من فراغ وأنه لا أسباب له إلا العداء المتأصل للعرب والمسلمين الذي يتصف به الأوروبيون جميعاً. والغرض من إخفاء هذه الحقيقة تصعيد ردود الفعل ضد هذا الفعل المغرِق في عدوانيته واستهتاره بمشاعر المسلمين.

أما الواقع فهو أن هذا الحادث سبقته حوادث كثيرة تشهد بوجود هذا الصراع الذي يمكن وصفه بـ «صدام الجهالات» بتعبير إدوارد سعيد. أما مسؤولية هذا الصدام فتقع على الفريقين كليهما.

وأحد منابع هذا الصدام الرئيسة ما أسهمت به نظرة المتطرفين الأوروبيين السلبية للمسلمين بسبب اختلافهم عنهم في اللون واللباس والمأكل والدين والعادات والتقاليد الأخرى وللخوف المَرَضي من الغريب عموماً.

ومما رسَّخ هذه النظرة أن كثيراً من العرب والمسلمين لم ينجحوا في الاندماج في هذه المجتمعات الجديدة وظلوا على هامش الحياة اليومية. وزاد الأمر حدّة حين سعى المتطرفون من العرب والمسلمين إلى تأكيد هويتهم بشكل لا يراد منه تأكيد الهوية بقدر ما كان مبعثه الرغبة في التمايز عن المواطنين الأصليين في الوطن الجديد.

ومما يدل على هوية هذا الجو الصراعي أن أكثر الفاعلين فيه من الجانب الأوروبي ينتمون إلى التيارات اليمينية أو من غلاة العلمانيين الذين يبالغون في تأكيد علمانيتهم نكاية بالمهاجرين الجدد وإيذاء لهم.

فمن التصرفات الحمقاء لهؤلاء تبنيهم لبعض المسلمين الذين يعلنون عداءهم للعادات والتقاليد الإسلامية؛ ومنهم النائبة الهولندية من أصل صومالي التي استحوذت على اهتمام التيارات اليمينية والعلمانية الأوروبية حين تنقصت من بعض المظاهر الثقافية الدينية للوافدين الجديد. وزادت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول هذا العداء تأجيجاً حتى وصل إلى مستويات غير معقولة.

وقد كشفت صحيفة الأوبزيرفر البريطانية في عددها الصادر في ٥/٢/٢٠٠٦م، عن أوجه كثيرة لهذا الصراع المتأجج منذ زمن حتى وصل إلى حدود غير معقولة.

فمن شواهده صدور ما سمي بقانون «اختبار المسلم» الذي شرَّعه الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم في إحدى الولايات الألمانية ليطبق على المسلمين الذين يتقدمون للحصول على الجنسية الألمانية ويقضي بسؤال هؤلاء عن آرائهم في أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول والعلاقات المثلية وعما إن كانوا يسمحون لبناتهم المراهقات بالانخراط في دروس لتعليم السباحة.

ومنها في الدنمارك وصف بعض المعلقين «الثقافة الإسلامية» بأنها تتناقض مع ثقافة الدنمارك التنويرية ذات الأصول الأوروبية اليهودية المسيحية وهو ما يجعل اندماج المسلمين فيها مستحيلاً.

كما صدرت مؤخراً سلسلة من القوانين الجديدة التي تتعلق بالزواج والجنسية وإلزام المسلمين بدراسة اللغة الدنماركية وتتبُّع الأئمة ومحاصرة نشاطاتهم.

وفي مقابل هذه الظواهر التمييزية قام بعض المتطرفين من المسلمين بما زاد هذه الأوضاع سوءاً. ومن ذلك قتل أحد المتطرفين المسلمين للمخرج الهولندي ثيو فان جوخ الذي أخرج فيلماً يصور فيه ما يرى أنه معاملة «سيئة» للمرأة في الثقافة الإسلامية.

ومنها أن الخلية التي خططت لهجوم الحادي عشر من سبتمبر/أيلول كانت تتخذ من إحدى المدن الألمانية مقراً لها. يضاف إلى ذلك ما شهدته بريطانيا من سطوة التيارات الإسلامية المتشددة طوال السنين الماضية بقيادة متطرفين أمثال أبو حمزة المصري وأبو قتادة وغيرهما.

وأشاعت هذه التيارات المتطرفة جواً من الخوف في هذه الدول، ويصور هذا ما يقوله محرر الشؤون الخارجية في صحيفة يولاند بوسطن من أنه «عُرض في

الموسم المسرحي (الدنماركي) خلال الخريف الماضي ثلاثة عروض تضمنت نقد الرئيس الأمريكي جورج بوش أو السخرية منه، ومع هذا فقد خلا (الموسم) من أي عرض عن ابن لادن» بسبب الخوف من ردود فعل المتطرفين من المسلمين هناك.

هذه هي إذن الأجواء المشحونة بالعداء بين المتطرفين من الجانبين التي حدث في سياقها نشر الرسوم المسيئة للرسول ﷺ. ففي هذه الأجواء المسمومة، كما تروي صحيفة الجارديان البريطانية، كان الكاتب الدنماركي كير بلوتجين يبحث عن رسام يساعده في رسم بعض المشاهد في كتاب للأطفال ألّفه عن حياة النبي ﷺ. لكنه لم يجد أحداً يقوم بهذه المهمة خوفاً من غضب المسلمين. وقد اعتذر أحد الرسامين خوفاً من الانتهاء إلى مصير المخرج الهولندي ثيو فان جوخ. كما اعتذر رسامان آخران عن القيام بهذا العمل. إلا أن رساماً آخر لم يعلن عن اسمه قام بذلك في نهاية الأمر.

وقادت مشكلة بلوتجين إلى إثارة النقاش في عدد من الصحف الدنماركية (ومنها صحيفة يولاند بوسطن) عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه الصحافة الدنماركية في الرقابة الذاتية التي تفرضها على نفسها في تناولها لبعض القضايا الإسلامية، وما مصير حرية التعبير التي يتهددها هذا الخوف من ردود فعل المسلمين؟

ومن أجل التجريب لقياس رد فعل المسلمين طلب من اثني عشر رساماً أن يرسموا رسوماً ساخرة للنبي ﷺ. وأجاز رئيس تحرير الصحيفة، كورتين جوست، نشر هذه الرسوم التي تعمد رساموها السخرية بالنبي ﷺ في عددها الصادر في الثلاثين من سبتمبر/أيلول العام الماضي.

ولم يكن رد الفعل الأولي على نشر هذه الرسوم قوياً إذ اقتصر على بعض الرسائل الغاضبة التي أرسلها بعض القراء للجريدة. لكنه في منتصف أكتوبر/تشرين الأول تلقى اثنان من الرسامين تهديدات بالقتل وهو ما أثار نقاشاً غاضباً في البرامج التلفازية الدنماركية.

وكان عدم كفاءة القيادات الإسلامية في الدنمارك في معالجة هذه المشكلة بالأساليب القانونية وراء استفحالها. ويدل على ذلك فشلهم في رفع قضية في المحاكم الدنماركية، وهو ما دعاهم لإرسال وفد يحمل بعض تلك الرسوم إلى بعض

البلاد العربية استنجاداً بها. ولم يقتصر هؤلاء على ما نشرته الصحيفة من رسوم بل إن ثلاثة من أقذع الرسوم التي جاء بها هؤلاء لم تنشرها الصحيفة.

ويمكن أن نلحظ من خلال البرامج الحوارية التلفازية أن بعض القيادات الإسلامية الدنماركية تؤكد أن بعض الزعامات الإسلامية ذهبت بأمر هذه الرسوم إلى حدّ يفوق ما هو لازم. ومن ذلك ما كرره الإمام عبدالواحد الذي ظهر في عدد من هذه الحوارات (ويبدو أنه من أصول دنماركية)؛ فقد أكد في حوار شارك فيه مع رئيس وزراء الدنمارك أن ما سمعه من اعتذار رئيس الوزراء كاف، وأن المحكمة العليا قبلت أخيراً النظر في القضية التي رفعها بعض المسلمين ضد الصحيفة. وكرر الإمام عبدالواحد هذا في برنامج «الحدث» في إحدى القنوات اللبنانية، وأشار إلى أن اعتذار صحيفة يولاند بوسطن كاف واعتذار رئيس الوزراء، على ضعفه، كاف كذلك. كما اشتكى من أن المتطرفين اختطفوا هذه القضية وذهبوا بها إلى حدود غير معقولة.

ومن الملاحظ أن المتطرفين في العالم الإسلامي على مختلف انتماءاتهم وجدوا في أزمة الرسوم المسيئة لرسول الله ﷺ فرصة ثمينة لتأجيج العواطف الدينية والوطنية واستغلال حب المسلمين لنبيهم إلى حد صار لا يسمح للأصوات التي تدعو إلى التعقل في حل هذه الأزمة بالتعبير عن نفسها.

فقد سخروا من التذكير بتسامح الرسول ﷺ مع من أساء إليه من أجل أخذ العبرة في معالجة هذه الأزمة ووصموا من يرى معالجتها بالطرق السلمية والحكيمة بأبشع الأوصاف واتهموه بخيانة الأمة وعدم محبته لرسول الله ﷺ. كما سخروا من اقتراح عدم تعميم الإدانة على الدنماركيين وعدم إلحاق الضرر عن طريق المقاطعة الاقتصادية بمن ليس له يد في هذه الجريمة.

ووصل تطرف هؤلاء إلى أن يؤكدوا في منتدياتهم الإنترنتية أنه لا يمكن قبول اعتذار الدنمارك مهما كان، وأصدر بعضهم فتاوى بقتل الرسامين، أو جلبهم للمحاكمة في البلدان الإسلامية. ويشاركهم في ذلك السفيرة المصرية السابقة في الدنمارك التي كانت تخشى أن يعتذر رئيس وزراء الدنمارك عن إساءة الصحيفة!

وتوفر هذه الأجواء الساخنة جواً طالما حلم المتطرفون بخلقه وسعوا إلى إيجاده، وهو الذي يستطيعون فيه تنفيذ برامجهم للسيطرة على المجال العام؛ فهو

ربيعهم! وقد رأينا ما آلت إليه الأمور في المظاهرات التي اجتاحت السفارتين الدنماركيتين في دمشق وبيروت والتدمير الذي لحق بهما واستنكره حتى الذين قادوا تلك المظاهرات.

ومن نتائج التطرف في معالجة هذه الأزمة أن صار المسلمون الآن في موقف الدفاع بعد أن كانوا في موقف قوة. وأصبحوا يعتذرون للدنمارك بدلاً من اعتذارها لهم.

وتوجب هذه الحادثة وردود الفعل الغاضبة عليها أن يقف العقلاء من الغربيين ومن العالم الإسلامي صفاً واحداً لانتزاع زمام المبادرة من أيدي المتطرفين من الجانبين الذين يريدون أن يقودوا العالم إلى «حرب جهالات» ساخنة لا تبقي ولا تذر، وأن يرسموا خططاً محكمة بعيدة المدى للتصدي للمشكلات التي صارت في الوقت الحاضر أسباباً يمكن أن تشعل حرائق مدمرة في كل مكان.

استغلال الأزمات

أشرت في مقالين سابقين إلى أنه لا يمكن لأحد أن يصادر حق المسلمين في التعبير عن غضبهم الشديد من رسم رسول الله ﷺ بطريقة ساخرة، وأنه لا عذر لأحد أن يتخذ ذلك الفعل الشنيع وسيلة لنقد بعض التصرفات الهوجاء التي تصدر عن بعض المتطرفين من المسلمين.

وأشرت كذلك إلى أن مسببات هذه الأزمة قديمة وتتغذى على الصراع «الثقافي» المحتدم بين المتطرفين المسلمين والمتطرفين اليمينيين الأوروبيين في السنوات الماضية القريبة.

ومما يشير إلى أن هذه الرسوم المشينة اتُّخذت أداة في هذا الصراع بين المتطرفين من الجانبين أن الأكثرية العظمى من المسلمين في الدنمارك نفسها وفي أوروبا عموماً وفي العالم الإسلامي لم يشاركوا في الاحتجاجات الصاخبة ضدها، لكنهم استنكروها واختاروا الاحتجاج عليها بوسائل أكثر عقلانية وأكثر جدوى. ولا يعود إحجام هؤلاء المعتدلين من المسلمين عن الاحتجاجات الصاخبة إلى رضاهم بها أو الخوف من إعلان الرأي بشأنها؛ بل يعود إلى أنهم لا يرون في هذه الاحتجاجات إلا ما يشاهدونه صباح مساء من تسلط العناصر المتطرفة على المجال العام وسعيها متذرعة بهذه الإساءة إلى قمع من تصنفهم خصوماً لها من التيارات الأخرى.

ومن الواضح أن تفسير هذه الاحتجاجات الصاخبة ـ في المملكة على وجه خاص ـ يكمن في أن التيار المتطرف، الذي وجد نفسه في السنوات الثلاث الماضية محشوراً في زاوية ضيقة مما اضطره للانشغال بالدفاع عن نفسه، وجدها فرصة لا تعوض في محاولة استعادة ما كان يتمتع به من حضور طاغ ووهج لا ينافس.

فقد اضطر كثير من المنتسبين إلى هذا التيار في السنوات الثلاث الماضية إلى الإعلان عن عدم تماهيهم مع تيارات العنف التي اتخذت التفجير والتكفير منهجين

ووسيلتين في مواجهة القوى الخارجية والداخلية المناوئة لها. لهذا أخذنا نسمع أكثر من ذي قبل عن مفاهيم مثل «الوسطية» التي أخذ يدعيها كل من أراد أن يباعد بين نفسه وبين هذه التيارات. كما أخذنا نسمع عن الإسلام المعتدل الذي يقبل بالآخر المختلِف إما في الدين أو في المذهب أو في التوجه الفكري. وكنت كتبت عن هذه التوجهات «الدعوية السلمية» مرحِّباً بها في بداية ظهورها مقالاً بعنوان «هذا هو إسلامنا».

لكن هذا كله تغيّر بعد حادثة الرسوم المشؤومة. فقد جاءت هذه الحادثة بمثابة المنقذ لهذه التيارات، ذلك أن الصخب الأيديولوجي الذي كان يتلبس بـ«الدعوة» عاد ليجد في هذه الأزمة ضالَّته. إذ وجد المجالَ مفتوحاً لكي يستولي، مرة أخرى، على شاشات التلفزة وأعمدة الصحف ومنابر المساجد. ومما سمح بمثل هذا الانقلاب أن المنتمين لهذا التيار يعلمون أنه لا يمكن لأحد أن يجرؤ على الوقوف في وجه هذا السيل الجارف، ذلك أن التهم ستنهال عليه من كل جانب، وسوف يصنَّف بأبشع التصنيفات ويوصف بأقبح الصفات.

ومما له دلالة في هذا الشأن تصريح أحد الباحثين عن النجومية لصحيفة الوفاق الإلكترونية من غير مواربة قائلاً، حين سئل عن موقف التوجهات الأخرى في المجتمع السعودي من هذه القضية: «بصراحة ووضوح، لقد كشفت قضية الإساءة لرسول الله ﷺ عن حقيقة موقف الليبراليين السعوديين، فلم نسمع أي صوت لهم إلا ما ندر، وذلك يرجع إلى أنهم لا يمثلون الأمة بأي حال من الأحوال، وأنهم لا تعنيهم ثوابت هذه الأمة، وأعتقد أن الحادث أظهرهم على حقيقتهم. وأنا أتساءل: إذا لم يتحركوا دفاعاً عن رسول الله ﷺ، فما الذي يحركهم إذن؟ إن هذه سقطة مدوية لهم، وخاصة الذين يخطبون ود كل ما هو أجنبي، ويتسولون على أبواب السفارات الأجنبية».

ولم يكن السياق العام يَسمح بمثل هذه اللغة المتطرفة في تصنيف المواطنين السعوديين وقذف بعضهم بأبشع الأوصاف واتهامهم بالعمالة للأجنبي قبل حادثة الرسوم المشؤومة، أما الآن فالفرصة سانحة ليجرؤ مثل هذا النجومي على مثل هذه الاتهامات المجانية الباطلة التي تستوجب المساءلة القانونية.

وامتلأت المواقع الإنترنتية المتطرفة بمثل هذا الخطاب الإقصائي العنيف والتصنيف الشنيع لمواطنين سعوديين لا يقلون عن غيرهم حباً لرسول الله ﷺ ولا

يقلون غضباً من الذين جرؤوا على مقامه الكريم، وقد أعلنوا عن آرائهم في هذه القضية في منابر عامة واقترحوا مقاربات عقلانية يمكن أن تحقق الغرض من الاحتجاج على من أساء إلى رسول الله ﷺ.

ومن أمثلة هذا الخطاب العنيف الفقرة التالية مما كتبه أحدهم في أحد المواقع الإنترنتية المتطرفة:

»كل يوم ينكشفون.... ومن المحن... تأتي المنح.. يكفينا من (غزوة الدنمارك) أن تتميز الصفوف..من يحب الرسول... ومن يدعي أنه يحب الرسول من الذي لا يحب الكفر وأهله... ومن الذي يحب الكفر وأهله... ومن الذي في قلبه مرض.. وداعاً للصوفية... وداعا لليبرالية.. والمجد لأهل السُّنة والجماعة».

ويقول آخر تعليقاً على ما كتبه أحد الزملاء في صحيفة الوطن: «(فلان) وغيره من العلمانيين الملاحدة أغاظهم ما رأوا من غيرة لدى الشباب تجاه نبيهم ﷺ... وهذا بالتالي مؤشر على أن مشروعهم الإلحادي سيتأخر سنين طويلة» (ولنا أن نلاحظ مفردة «الشباب» الأثيرة في هذا الخطاب).

ويكتب أحدهم في الموقع نفسه، بعنوان «قائمة الخزي والعار ممن خذل النبي المختار وناصر الدنمارك الكفار»: «رغم غضبة الأمة ووثبتها في نصرة نبيها ﷺ إلا أن فئة من بيننا ساءهم ذلك وشرقوا بالحق واستمرأوا الباطل، انطوت جوانحهم على خبث وشر فكتبوا مثربين على الأمة محذرين من المقاطعة مناهضين لإرادتنا وموالين لأعدائنا ـ قاتلهم الله وأعمى أبصارهم. وهؤلاء هم أذناب المستعمر وطابوره الخامس. ومناهضتهم واجبة والوقوف في وجوههم لصدهم عن الإفساد من الجهاد الذي أمر الله عز وجل به. وإن من أول ما ينبغي عمله مع هؤلاء هو فضحهم وتوثيق جرمهم أبد الدهر حتى لا ينخدع بهم مسلم ولا يجهل حالهم غرّ كريم ينخدع بمظهرهم ولاسيما أن الله سبحانه قال عن أسلافهم: «وفيكم سماعون لهم» وقال أيضاً: «وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم» ووصفهم بأنهم خشب مسندة أو كالخشب المسندة أهل جبن وخور يحسبون كل صيحة عليهم.

«وأنا أقترح أن نجمع أسماء هؤلاء في قائمة واحدة نسميها «قائمة الخزي والعار» ونوثق ما نضعه من أسماء بما كتبوه في هذه النازلة من كتاباتهم التي ظهر فيها إفكهم ومناهضتهم للأمة وخذلانهم لرسول الله ﷺ. إننا ندوّن للتاريخ فليشهد

التاريخ جريمتهم الشنعاء وليكتب عليهم أنهم خذلوا الأمة وتولوا معرضين عن نصر رسول الله».

ثم كتب تعقيبا ذَكر فيه أسماء بعض الكتّاب السعوديين، وأضاف غيره أسما أخرى معروفة بكتابتها المتعقلة عن هذه المسألة. ومما يوضح مدى جرأة هذ المواقف المتطرفة قول أحدهم في إحدى القنوات التلفازية المؤدلجة، إنه يجب توجيه الجيوش لمحاربة الدنمارك ولا يمنع من ذلك إلا عدم قدرة المسلمين وهو م يمكن تعويضه بالمقاطعة الاقتصادية». وتمثل هذه الدعوة لإعلان الحرب برهاناً عل المبالغة في ردود الفعل التي قُصد بها تجييش الداخل وقيادته في مسار العنف لخدم التيارات المتطرفة.

وهذا التطرف في القول والدعوة إلى العنف شاهدان واضحان على مدى فرَح فئة من المتطرفين بهذه النازلة وهو ما جرأهم على العودة إلى الخطاب القديم الذي أخذوا في السنوات الثلاث الماضية يتبرؤون منه.

ولا شك أن كثيراً من المؤمنين المحبين لرسول الله ﷺ وقعوا ضحايا لهذ التيار الذي تجاوز الحدود في التلاعب بعواطفهم الطيبة.

ومن الوسائل التي استغل بها هذا التيار هذه القضية العادلة استخدامه ما كان متعوِّداً عليه من اللجوء إلى بعض مظاهر الخرافة لترويج ما يراه من مواقف عن طريق الكذب والادعاء ومحاولة إقناع المؤمنين بصحة مواقفهم تلك. ومن أشهر الأمثلة لهذه الوسائل ما ادعاه بعضهم من أنه رأى الرسول ﷺ في منامه وأنه (كان مبتسماً دلالة على سروره بموقف المسلمين المتمثل في مقاطعة الدنمارك. ويستشهدون على صحة وقوع هذه الرؤيا بشهادة أحد المشايخ على عدالة من رآها! وكذلك الإشاعة التي تقول إن رسام الكاريكاتيرات مات ميتة شنيعة!

ومما يدل على تطرف الفئات التي اتخذت هذه الحادثة سلاحاً ضد بعض المواطنين السعوديين الذين عبروا عن مواقف عقلانية في معالجة هذه الأزمة إصدار نخبة من العلماء والدعاة المعروفين في العالم الإسلامي الذين ينتمون إلى مذاهب إسلامية مختلفة بياناً نشر يتبنى موقفاً عقلانياً معتدلاً في هذا الشأن، ومن الموقعين السعوديين عليه الدكتور سلمان العودة والدكتور عائض القرني والشيخ حسن الصفار. ويعد هذا البيان، من ناحية أخرى، دليلاً على معقولية الموقف

الذي عبَّر عنه الكتّاب السعوديون الذين اقترحوا بدائل قانونية وسلمية ترى حصر الجريمة في الصحيفة التي ارتكبتها.

وليس بعد قول هذه النخبة من قول في ضرورة البعد عن الغلو في انتهاج الوسائل التي تسعى إلى الوقوف في وجه الإساءات البغيضة المسيئة لمقام النبي الكريم ﷺ.

من الروح إلى اللحم

عنوان هذا المقال ترجمة غير دقيقة لعنوان كتاب صدر باللغة الإنجليزية سنة ٢٠٠٣م، هو Saul Made Flesh ؛ وربما تكون الترجمة الأكثر قرباً: «من الروح إلى الجسد»، أو: «من الروحي إلى العضوي»، أو شيئاً مثل ذلك، لمؤلفه كارل زيمر Carl Zimmer، الأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية، وأحد البارزين المتخصصين في علم الأحياء في الوقت الحاضر.

ومناسبة الحديث عن هذا الكتاب ما يُلحظ من تضخم أعداد الرقاة والسحرة في بلادنا، ومن يدّعون القدرةَ على فكِّ السحر، ومفسري الأحلام؛ وهي نشاطات لم تصل إلى هذا الحد من التضخم إلا في السنوات الثلاثين الماضية.

وقد أشار الزميل الدكتور عبدالله بن ناصر الفوزان في مقال نشرته صحيفة الوطن قبل أسابيع إلى واحد من ممارسي أحد هذه الأنشطة كان قد ظهر في قناة «الإخبارية» السعودية في مساءات السبت لأسابيع ثلاثة، وكان يتحدث حديث الواثق عن السحر واستخدام السحرة للشياطين، وعن إنجازاته، بطرق عجيبة!، في كشف السحر ومعالجة المسحورين.

ومن أكثر ما يُستنكر في حديثه ذاك تضمُّنه اتهاماً ظالماً مبنياً على الظن والتعميم المتعسف للخادمات اللاتي يعملن في أغلب منازل السعوديين؛ فقد اتهمهن بالاشتغال بالسحر كيداً لكفلائهن ورغبة في إيقاع الأذى بهم، وأوصى الكفلاء باتخاذ بعض الإجراءات الذكية التي تنتهك خصوصياتهن عن طريق التجسس عليهن وتفتيش الرسائل التي يستأمنَّهم على إرسالها والرسائل المرسلة لهن من أهليهن. ولم يلتفت ذلك الشخص إلى أن كثيراً من هؤلاء «الخادمات» ـ ولكم أن تلاحظوا هذا الوصف التحقيري ـ يتعرضن في بلادنا لصنوف بشعة من التعسف والإهانة والمعاملة غير الإنسانية بالإضافة إلى هضم حقوقهن والتغرير بهن (وقد سبقه غيره ممن يشتغلون بما يشتغل به في مثل هذه الاتهامات). أما كتاب زيمر فيحكي سيرة الطبيب البريطاني توماس ويليس Thomas Willis الذي عاش في القرن السابع عشر الميلادي، وكان

أهم إنجازاته تشريحَه لدماغ الإنسان ووصفَه للأمراَض التي تنشأ عن الاعتلالات التي تعتري بعض أجزائه وتكون أسباباً لما كان الناس ينظرون إليه على أنه نتيجة لفعل الجن والشياطين (أو الأرواح، كما كانوا يسمونها)، وعرض اكتشافاته تلك في كتاب عنوانه «تشريح الدماغ» The Anatomy of The Brain، نشر سنة ١٦٦٤م. ويصف زيمر في كتابه العملَ المضني لويليس في مسار اكتشافه لتشريح الأدمغة البشرية.

وكان السبب في روعة إنجازات ويليس أنها أتت لتنقذ الناس آنذاك مما كانوا يعانون منه من أمراَض كان الكهنة والأطباء الشعبيون يزعمون أنها بسبب الجن وتلبُّس الشياطين للناس والسحر. وكان الناس، مثلما يحدث الآن عندنا، يلجؤون إلى من ينتسبون إلى طبقة رجال الدين والأطباء الشعبيين ظناً أن أسباب الأمراَض التي تصيبهم تعود إلى اعتلال الروح نتيجة لفعل تلك العوامل الغيبية. وكان المتصدون لعلاج المرضى لا يجدون حرجاً في ادعاء امتلاكهم قدرات خارقة يوهمون الناس بها ويستولون بها على أموالهم ويحوزون على احترامهم.

ومما ساعد على انتشار تلك الخرافات ربطُ أولئك المدَّعين بعضَ الظواهر بالدين؛ إذ كانوا يستندون إلى النصوص المقدسة في إقناع الناس بالممارسات التي يمارسونها لعلاج المرضى استغلالاً لتقديس الناس لهذه النصوص.

وكنت أشرت في مقال سابق إلى أننا الآن ربما نمرّ بحالة تشبه ما كان عليه الناس في أوروبا خلال القرون الوسطى نظراً لبعض الممارسات التي يمارسها بعض منا. ومن هنا فإن الكثرة المفْرِطة الآن للمعالِجين بالرقى لما يدعى أنه نتيجة للإصابة بالعين والحسد، وفك السحر وطرد الشياطين ربما تصلح أن تكون دليلاً آخر على أننا ربما نمرّ بحال تشبه حال الأوروبيين في قرونهم الوسطى.

وربما كان للأوروبيين في تلك العصور عذر بسبب تأخر العلم والطب؛ أما نحن فلا عذْر لنا الآن بسبب انتشار العلم الحديث، والطب خصوصاً، حتى بلغ مستويات عالية جداً من الإتقان والقدرة على معالجة كثير من الأمراَض التي كان الناس يظنون أنها من فعل الشياطين والجن ومكائد السحرة. ويبلغ الأمر حداً بعيداً من الغرابة أن تشيع هذه الممارسات في المملكة التي يُنشَّأ المسلم فيها على التعاليم الإسلامية السلفية التي تلحُّ على تحقيق التوحيد وإخلاصه ووجوب التعلق بالله تعالى وحده ومحاربة السحر والسحرة. والأغرب من ذلك كله أن يتولى مثل هذه الممارسات من يدَّعون الاشتغال بالعلوم الشرعية مع أن الأولى بهم أن يثقفوا الناس

وبث الوعي فيهم لكي ينصرفوا عن التعلق بهذه الخرافات والخزعبلات التي ربما تفضي إلى خدش صفاء التوحيد.

وكثرة هذه الممارسات والنظر إليها على أنها نشاطات مقبولة لم يكونا مألوفين قبل ثلاثة عقود بعد أن قضى عليها التثقيف الديني الذي كان يُلح على نقاء التوحيد والتعلق بالله تعالى وحده. وكانت موضوعات الجن والسحر والعين لا تَرد عند الناس حينذاك، في أغلب مناطق المملكة ومنها المدينة المنورة حيث نشأتُ، إلا على سبيل حكايات السَّمر والتندر. فما السبب المحتمل الذي أعاد هذه الممارسات لتشيع بهذه القوة وجعل لها قبولاً عند عدد كبير من الناس؟

ويبدو لي أن لبعض التيارات التي نشأت في مطلع التسعينات دوراً رئيساً في إعادة الحياة لهذه النشاطات وتعميمها. ذلك أن هذه التيارات كانت سبباً في إشاعة كثير من الوساوس عند الناس نتيجة لتركيزها على النشاطات المتعلقة بـ«الموت»، وإلى تركيزها على المبالغة في الأوراد والنفث والبخور والطيب مما يولد جواً من الخفاء والتوجس. ولا شك أن الوساوس التي تنشأ عن بعض هذه الممارسات ربما تقود شيئاً فشيئاً إلى إدخال بعض الخلل على وظائف الدماغ وعمل الأعصاب فينتج عنها ما نلحظه من شعور كثير من الناس بأنهم مصابون بأمراَض عصبية أو عضوية.

وربما كان تضخم ما يسمى بـ«الدعوة» من أسباب كثرة المعالجين وطاردي الجن والشياطين والرقاة. فقد أدت كثرة المشتغلين بها إلى «بطالة» حقيقية نتيجة للتنافس الشديد على المكانة عند الناس بالطرق المألوفة كالوعظ والخطابة وإلقاء المحاضرات والأشرطة. فقد أدى تضخم عدد «الدعاة» إلى وضع لم يعد فيه بعض محدودي القدرات قادرين على مزاحمة الموهوبين من الدعاة فلجؤوا إلى طرق أخرى متاحة وفَّرتها الأجواء، ومن أسهل هذه الطرق الاشتغال بالرقية التي لا يمكن أن يطالَب من يمارسها ببراهين على نجاحها، بل يوكل هذا النجاح إلى نية المعالَج وهو ما يُعفي الراقي من المسؤولية عن نجاحها. كذلك الاشتغال بطرد الجن والشياطين وفك السحر؛ يضاف إلى ذلك الغش الذي يتعرض له بعض الناس فيما يسمى بـ«البرمجة اللغوية العصبية»، والدورات المتنوعة لما يسمى بـ«الإلقاء»، والتهريج الذي يأتي تحت عناوين براقة مثل: «أطلق لنفسك العنان»، والبرامج التلفازية الكثيرة التي تقدم وصفات لتحقيق السعادة وتتميز بتصنُّع مقدميها للتبسم المتكلف الذي يفضح ما يخفونه من الوهم والإيهام، وغير ذلك من النشاطات التي يستحيل فيها مطالبة

المشتغل بها أن يبرهن على نجاحه فيها، ولا تعدو أن تكون وسائل لأكل أموال الناس بالباطل.

ومن هنا فإن شيوع هذه الممارسات الغيبية يعود إلى أن تلك التيارات قد نجحت بعد سنين طويلة في تمهيد الطريق لقبول هذه الممارسات عند كثير من الناس. كما وقع الناس في خدعة الشفاء «العاجل والمضمون» على أيدي ممارسي هذه النشاطات وهو ما لا يجدون مثله عند الأطباء الحقيقيين الذين لا يأتي الشفاء من الأمراَض عندهم بهذه الطرق السريعة، بل يستغرق وقتاً أطول، وهو ليس مضموناً على أية حال.

ويشير هذا الوضع إلى أننا بحاجة ماسة إلى ثورتين شاملتين من أجل إنقاذ المسلمين من هذه الممارسات التي لا تزيد عن أن تكون دجلاً وتضليلاً. وتتمثل الثورة الأولى في العودة إلى التركيز على إخلاص التوحيد لله والتعلق به وحده وتثقيف الناس حتى لا ينقادوا وراء المهرجين والدجالين والأدعياء، والمتدثرين منهم بدثار الدين خاصة.

أما الثورة الثانية فتتمثل في ثورة معرفية تشبه الثورة التي قادها الأطباء والعلماء الطبيعيون في القرن السابع عشر في أوروبا، ومنهم توماس ويليس، وهي تقوم على تعميم المعرفة العلمية عن الأمراَض وأسبابها وتوعية الناس بأن أغلب هذه الأمراَض إنما ينشأ عن خلل في وظائف الأعضاء، ولا تعود إلى فعل الجن أو الشياطين أو ما يسمى بالسحر. ويجب التأكيد هنا أن المشتغلين بهذه الممارسات الذين يزعمون أنهم يشتغلون بالدراسات الشرعية أحق الناس بالخوف من الله تعالى. ويوجب ذلك عليهم التوبة والإقلاع عن هذه الممارسات التي تقوم على الخرافة وعلى إلباسها لباساً دينياً مع أن نتائجها خداعُ الناس وتضليلهم وأكل أموالهم بطرق غير شرعية.

إن الصحوة الحقيقية لا تتمثل في تضليل الناس وقيادتهم إلى دهاليز الخرافة والجهل بل تتمثل في صفاء التوحيد وكماله والتعلق بالله وحده، وفي تعميم الوعي العلمي بالأسباب العضوية الحقيقية لحدوث الأمراَض والوعي بالطرق الأقرب إلى الصحة في معالجتها وتعزيز الثقة بالعلم التجريبي الذي يمكن البرهنة عليه.

يقتلون الناس باسم الله

يسوِّغ مرتكبو أعمال القتل الواسعة في عالمنا المعاصر، كما هو الأمر في العصور كلها، قيامَهم بها بالادعاء أنهم إنما ينفِّذون أوامر الله ويحققون مشيئته.

ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك ما ذكره المحرر السياسي في صحيفة الجارديان البريطانية في عددها الصادر في ٤/ ٣/ ٢٠٠٦ م من أن توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، قال في مقابلة تلفازية إنه «مطمئن إلى أن الله والتاريخ هما الحَكَمان في النهاية على قراره شن الحرب على العراق، وأن قراره ذاك، مثله مثل أكثر قراراته السياسية، موجَّه بعقيدته المسيحية». وقال للمذيع في جواب سؤال آخر: «إن كنتَ تؤمن بالله فإن (قراره ذاك) من فعل الله». كما يعترف بأن اكتشافه للدين حين كان طالباً في جامعة أكسفورد هو ما قاده إلى الاشتغال بالسياسة. ولا شك أن بلير في هذا القول يريد أن يعفي نفسه من المسؤولية ويسوغ صواب القرار الذي اتخذه باشتراكه في غزو العراق بإرجاع الأمر إلى قوة غيبية يؤمن بها ويؤمن بأنها توجهه في اتخاذ قرارات الغزو والقتل.

ويشارك بلير في هذا التوجه رفيق دربه الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي لا يعتذر عن التعبير عن رأيه القاضي بأن قراراته كلها، ومنها غزوه للعراق، إنما تصدر تنفيذاً لأوامر الله وبهدي منه. فقد دأب الرئيس بوش على التصريح، ومن ذلك ما روى أحد المفاوضين الفلسطينيين المعروفين أنه سمعه منه، بأن الله يخاطبه ويوجهه في اتخاذ القرارات التي يتخذها. ومن تلك القرارات غزوه للعراق الذي زعم أن الله أمره باتخاذه.

وهناك روايات عن بعض المقربين من الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني تشهد بأنهما صليا لله معاً طلباً لرعايته وتوفيقه قبل بدء الهجوم على العراق في ربيع ٢٠٠٣م.

وقوبل تصريح توني بلير بنقد واسع في بريطانيا واضطر معاونوه إلى تأويل تصريحه والتقليل من شأن تأثير الدين على القرارات السياسية التي يتخذها. أما في

الولايات المتحدة فالشأن مختلف؛ ذلك أن التوجهات الأصولية المسيحية أخذت في التنامي منذ السبعينيات من القرن العشرين، وكان من أوائل نتائجها انتخاب الرئيس رونالد ريغان الذي استغل هذه التوجهات سياسياً في منازلة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان.

وقد صرح بعض أبرز ممثلي التيارات الأصولية المسيحية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بأن تلك الهجمات إنما كانت عقاباً من الله بسبب المخالفات الدينية التي يرتكبها الشعب الأمريكي. ويلاحظ كثير من المراقبين كثرة العبارات الدينية في الخطابات التي يلقيها الرئيس بوش، ومن أشهرها: «فليحفظ الله أمريكا» التي يكررها في نهاية خطاباته كلها، وحديثه عن «الشيطان» الذي يدفع الأعداء لمعاداة أمريكا، و«الأعمال الشيطانية»، وتقسيمه العالم إلى معسكري «الخير والشر»، وزلة لسانه عن «الحرب الصليبية». ولإخفاء النزعة الدينية المسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية حاول أبرز المنظِّرين للتوجهات اليمينية المحافظة توفيرَ المسوغات الفلسفية والسياسية للإجراءات التي اتخذها الرئيس بوش بعد تلك الأحداث. ومن أشهر الأمثلة على هذه التسويغات الكتابات الكثيرة التي تتحدث عن «الحرب العادلة»، وعن «الدفاع عن القيم الأمريكية».

ويمثل البيان الذي أصدره ستون من أبرز «المفكرين» اليمينيين الأمريكيين بُعيد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بعنوان «على أي أساس نقاتل»، تلخيصاً جيداً لهذه التسويغات. ولكي يخفوا النزعة الدينية لدى الرئيس بوش وإدارته انتقدوا هذا التوجه عند الذين ارتكبوا الهجوم على الولايات المتحدة، وصاغوا ذلك النقد كما يلي: «الذين قاموا بمهاجمتنا في ١١ سبتمبر/أيلول أعلنوا أنهم يقومون «بحرب مقدسة». كثير من مؤيديهم والمتعاطفين معهم يذكرون اسم الله على هذا الأمر ويبدو أنهم يعتنقون الفكرة الأساسية للحرب المقدسة، ويكفينا كأمريكان أن نتذكر تاريخنا وتاريخ الغرب لندرك حجم الكارثة في هذه الطريقة من التفكير، الحروب الدينية النصرانية والعنف القائم بين فرق النصارى مزقت أوروبا لما يقرب من قرن من الزمان، وفي الولايات المتحدة لنا إلمام بالذين يعتدون على الغير بالقتل باسم الدين، وهذه الظاهرة السيئة لا يخلو منها دين ولا تخلو منها حضارة».

لكن هذا التسويغ لم يفلح في كفّ الرئيس الأمريكي عن التذرع بالدين والتحدث باسم الله في خطاباته اللاحقة وتسويغ أعماله بذلك.

ومن هنا فمن الوضوح بمكان أن القتل الذي تنفذه الولايات المتحدة الأمريكية مدفوع أساساً بنوازع اقتصادية وسياسية وثقافية تتذرع بدوافع أصولية دينية عميقة.

هذا من جانب الإدارة الأمريكية وحليفتها البريطانية؛ فماذا عن الجانب الإسلامي المقابل؟وليس عسيراً أن نجد في مقابل هذه النزعة الأصولية المتطرفة نزعة أصولية متطرفة لدى بعض المسلمين تسوغ لهم القتل باسم الله واسم الإسلام. والخطاب الإسلامي الرائج شاهد على فشو هذا التسويغ وقبوله لدى شرائح عريضة من المسلمين.

ويمثل هذا الخطابَ البيانُ الذي أصدره الشيخ عبد الله السعد، ونشرته «الساحات السياسية» تعليقاً على البيان الذي أصدره بعض السعوديين بعنوان «على أيّ أساس نتعايش»، رداً على بيان الأمريكيين الستين: «. . . والأدهى من ذلك وأعظم ما يدل عليه ظاهر البيان من إلغاء جهاد الطلب، والتبرؤ منه، وحصر الجهاد في جهاد الدفع، والتأييد لدعوات السلام العالمي والحرية المطلقة... إلخ، ووصفه الجهاد بـ (الصراع اللاإنساني) و(صناعة الدمار)... ونحو تلك العبارات التي يطلقها أعداء الدين وأذنابهم لتشويه هذه الفريضة العظيمة (الجهاد في سبيل الله). وقد قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾(١). وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾(٢).

وما قام ويقوم به المجاهدون في سبيل الله من عمليات استشهادية قد يخالفهم فيها مصدرو البيان في اجتهادهم لا يسوّغ لهم بحال من الأحوال أن يتبرؤوا من إخوانهم، أو يؤيدوا عدوهم الخبيث فيما يفعله بهم من أنواع الوحشية والظلم والقتل والتدمير التي بلغت الغاية في البشاعة والفظاعة، فحسبنا الله ونعم الوكيل. إن الصراع مع هذه الأمم الكافرة حقيقة شرعية، وسنة إلهية، أخبرنا بها المصطفى ﷺ، وأخبرنا بأن الساعة لن تقوم حتى تقع الملحمة الكبرى بين المسلمين وبين اليهود والنصارى، وأنه سيقع بيننا وبينهم ملاحم كثيرة ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾(٣)، ولن يبطل هذه الحقيقة بيان ولا توقيع، فنسأل الله أن يثبت أقدامنا، وينصرنا على القوم الكافرين».

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٧١.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٧٣.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٦٢.

ويشبه هذا البيان بيانات كثيرة يصدرها ابن لادن والظواهري ومن يسمون أنفسهم بـ«المجاهدين»، وكثير غيرهم في التذرع باسم الله لتسويغ القتل.ولا تختلف هذه البيانات من حيث الادعاء بأن ما تقوم به من قتل للبشر عن اللغة التي يستخدمها بلير وبوش والمسوغون اليمينيون لما يقومون به من قتل باسم حماية الحضارة من قوى الظلام والرجعية، أو لنشر الديمقراطية. لذلك يمكن القول بأن ما نشهده من قتال متبادل بين الفريقين إنما هو قتال بين أصوليات يدعي كل منها التحدث باسم الله. وهي تتعاون ـ في المحصلة النهائية ـ في عدائها للتيارات المعتدلة في الغرب وعند المسلمين، وهي لا تعيش إلا في هذا الوسط الذي يشيع فيه العنف وأبشع أنواع القتل. وللتدليل على التشابه بين الأصولية في العالم الإسلامي والأصولية في الولايات المتحدة على وجه الخصوص يمكن الاطلاع، من بين أشياء كثيرة مشابهة، على المقال الذي كتبه مارك ليلا في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠٠٥م، عن الوضع في الولايات المتحدة بعنوان «أوجه التلاقي بين الكنيسة والدولة»:

«كان المفكرون البارزون في حركة التنوير في بريطانيا وأمريكا يأملون إمكان أن تحوِّل الحياةُ في السياق الديمقراطي الحديثِ المسيحيةَ من واقعية مؤسَّسة على الإيمان إلى إيمان مؤسَّس على الواقعية. لكن الدين الأمريكي يتجه في الاتجاه المعاكس اليوم، متجهاً نحو الروح الانتشائية الساذجة الحَرْفية التي كان يتصف بها في خلال ما يسمى بـ«الصحوات العظمى» (وهي حركات صحوية دينية كان آخرها في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين). وأبرز مظاهرها المخيفة ليست سياسية، أو ليست كذلك إلى الآن في الأقل. بل هي مظاهر ثقافية. ومنها الاهتمام المفرط بالحديث عن «نهايات العالَم»، والاعتقاد بالمعجزات التي تتحقق للفرد (لغرض إضفاء الفرد على نفسه شيئاً من الأهمية)، والجهل بأساسيات العلم (الطبيعي) وأساسيات التاريخ، وأبلسة الثقافة الشعبية العامة، والرقابة على المناهج الدراسية، والحركة التي تشجع الدراسة في المنازل بدلاً من المدارس (إبعاداً للأطفال عن تأثير المدارس السيئ) ـ وهذه التطورات هي أكثر ما يدعو إلى التخوف...».

ويمكن أن يُلحظ تشابُه كبير بين هذه المظاهر التي يتصف بها السياق الديني في أمريكا والمظاهر «الصحوية» المتحققة في المجتمعات الإسلامية.

ولا شك أن هذه المظاهر هي ما يدعم التوجهات الأصولية التي ربما تصل إلى تسويغ القتل استناداً إلى قناعات يمكن أن يزعم معتنقوها أنهم إنما ينفذون إرادة الله حين يقتلون البشر المخالفين لهم. وهناك مقاومة جادة للتوجهات الأصولية في الولايات المتحدة الآن؛ ويبقى أن نرى المسلمين يقومون بمقاومة الأصولية المتفشية بينهم.

النزول من الشجرة

كنت كتبت مقالين عن أزمة الرسوم المسيئة للرسول ﷺ التي نشرتها جريدة إيلاندز بوسطن الدنماركية. وأشرت في أحدهما (الحكمة في إدارة المعركة) إلى ما أوصى به سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ من وجوب انتهاج الحكمة والتعقل في معالجة آثار هذه الإساءة المدانة. وأشرت في المقال الثاني (استغلال الأزمات) إلى أن بعض التيارات المتطرفة استغلت هذه الأزمة في استثارة عواطف المسلمين الذين لا يشك أحد في صدق محبتهم للرسول الكريم ﷺ استغلالاً غير أمين في سبيل إعادة رصّ صفوفها والعودة إلى ما كانت عليه من جرأة على تصنيف المواطنين والتشنيع على كل من لا يرى ما لا تراه هذه التيارات سبيلاً لمعالجة هذه الأزمة.

وقد تعرض بعض الكتّاب السعوديين الذين لا يرون ما تراه هذه التيارات المتطرفة إلى حملة شعواء وصلت إلى حد اتهامهم بخيانة الأمة والعمالة للأجنبي. كما وصل الأمر إلى التفوه بما يصل إلى حد العنصرية في شتم الشعب الدنماركي من غير تمييز بين القائمين على الصحيفة وراسمي الرسوم المسيئة والمؤيدين لهم، من جهة، وبين الشعب الدنماركي عموماً الذي ظهر من بين تياراته من استنكر فعل الصحيفة، من جهة أخرى. وعادت ذاكرة الهجاء لبعض «الشعراء» وهي التي أصبحت لا تستسيغها الذائقة العربية الآن. ومن ذلك ما ورد في مطلع قصيدة (صمعاء!) من شتم للدنماركيين وتعييراً لهم بأنهم «أمة الأجبان والأبقار»، ووصفهم بأبشع الأوصاف غير اللائقة، والرغبة في شنّ الحرب عليهم، الدعوة إلى مقاطعتهم مقاطعة أبدية، وشيوع عبارة «الموت للدنمارك» التي ألصقها بعض الناشطين على زجاج السيارات.

وكان من نتائج حملة المقاطعة الشاملة للبضائع الدنماركية خسارة بعض التجار السعوديين وبعض الأسواق التي تتعامل بها لملايين الريالات التي دفعت أثماناً مقدمة لها قبل حدوث الأزمة. بل طالت ملاحقة المتطوعين في سبيل المقاطعة هذه

الأسواق مما أدى في بعض الأحيان إلى إرهاب أصحابها الذين لم يجرؤ أحد منهم على الوقوف في وجه ذلك التيار الجارف. وكانت الأهداف الحقيقية من هذه الهبّة تُخفى بمهارة ويُقنع الناسُ بأن الهدف الوحيد منها هو الغضبة لرسول الله ﷺ.

لكن التقارير الإخبارية التي نشرت مؤخراً بدأت تكشف على لسان بعض الناشطين في هذه الحملة المنظمة تلك الأهداف بصورة غير مواربة. ومن ذلك ما يبيّنه المقال الذي كتبته الصحفية السعودية فايزة صالح أمبة بعنوان «الأنشطة الإسلامية تجتاح المملكة العربية السعودية» الذي نشرته صحيفة الواشنطن بوست في ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦م، وترجمته صحيفة الشرق الأوسط ونشرته (٢٥/ ٣/ ٢٠٠٦م) بعنوان «أزمة الرسوم تنشط تجمعات إسلامية تسعى للحوار مع الآخرين في السعودية».

ومما نقلته الأستاذة أمبة على لسان أحد هؤلاء الناشطين الشباب قوله: إنه يعتقد أن أزمة الرسوم المسيئة «. . . كانت هِبَة من الله» لجماعته التي يرأسها باسم «الشباب معاً من أجل نهضة إسلامية». ويقول آخر: «كنت أبحث منذ سنين عن طريقة لأكون ناشطاً، ولأعمل شيئاً ذا معنى، لكن هذه هي المرة الأولى التي أجدها. إنه يجب علي أن أشكر الدنمارك».

ويصور المقال بمجموعه مدى استغلال هذه الأزمة لأغراض سياسية، بل استغلالها لتمكين بعض الفرق الإنشادية التي تتخذ من الإنشاد الإسلامي نشاطاً لها. ويتذكر القارئ مدى فرح بعض القيادات الإسلامية البارزة بهذه الأزمة؛ ومنه ما نسب للشيخ القرضاوي من عدّه هذه الأزمة فرصة غير متوقعة نشأت عنها صحوة إسلامية مباركة ظل يسعى الدعاة لمثلها زمناً طويلاً.

لكنه ظهر في الأيام القريبة الماضية توجه يسعى إلى العودة عن تلك الأساليب المتطرفة غير الحكيمة في معالجة الأزمة. ويجب أن يلاحظ أن هذه التوجه ربما لا يدل على عودة الوعي للزعامات التي كانت سبباً في تأجيج الأزمة بقدر ما يدل على مستوى اليأس الذي أصاب هؤلاء من عدم تحقق أحلامهم في أن تعلن الدنمارك كلها وبسرعة ومن غير شروط الخضوعَ لشروطهم التعجيزية الذي لو تحقق لجعلهم في موقع قوة لا يمكن الوقوف في وجهها ولمكّنهم من فرض مشاريعهم التي طالما ووجهت بتمنع الأغلبية من المسلمين.

ومن الأدلة على هذا التوجه الأخير:

١ ـ المؤتمر الذي كان على رأسه «الداعية» عمرو خالد وعقد في العاصمة الدنماركية وحاول معالجة الأزمة بطريقة أقرب إلى الدبلوماسية. لكنه قوبل بردود فعل واسعة تستنكر عقده، وشُنت حملة عنيفة على منظميه والمشاركين فيه.

٢ ـ المؤتمر الذي عقد في البحرين في الأسبوع الماضي. ومن أهم النتائج التي تمخض عنها مطالبة المؤتمر للدنمارك بـ «الاعتذار الثقافي»، وهو مطلب متواضع لم يكن مطروحاً طوال الأزمة، أما ما كان مطروحاً فيبلغ حدوداً قصوى من الاعتذار الحكومي وإدانة واضحة للصحيفة ومعاقبتها ورساميها.

وأوضح أحد المنظمين الرئيسيين للمؤتمر بعد التوصية برفع المقاطعة عن شركة «آرلا فودز» «إن دعوة المؤتمر للمسلمين بإيقاف مقاطعة البضائع الدنماركية التابعة (لهذه الشركة) يبين وبوضوح أن هدف المسلمين ليس المقاطعة في حد ذاتها وإنما هي نوع من أنواع الاحتجاج الشعبي الذي لم تقف وراءه حكومات، مؤكداً أن هذه رسالة للعالم أجمع، تشير إلى رغبة المسلمين في وضع حد للأزمة. . . ».

«ووجه المؤتمر رسالة تطمين للشعب الدنماركي، معتبراً أن المشكلة ليست بين الشعوب المسلمة والشعب الدنماركي. . . ».

وتتناقض هذه المواقف التي يمكن وصفها بالاعتدال مع المطالب القصوى التي أعلن عنها منذ ورود أخبار تلك الإساءة إلى العالم الإسلامي.

٣ ـ ومما يشير إلى تغيّر المواقف المتشددة التي ألهبت المشاعر في بداية الأزمة ما صرح به الشيخ أحمد عكاري المتحدث الرسمي باسم «اللجنة الاوروبية لنصرة خير البرية» وأحد قادة مسلمي الدنمارك، لصحيفة الشرق الأوسط (٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦م)، من أن مسلمي الدنمارك «. . . لم يطالبوا بالمقاطعة، بل فرضت علينا ولم نتأثر بها إطلاقاً»، مستدركاً أنه ما دامت المقاطعة قد حدثت «فلنبحث عن سبل وقف هذه المقاطعة»، معتبراً أن هناك خطوات باتجاه تخفيف حدة الأزمة، ومنها ما قامت به شركة آرلا فودز، ونأمل في أن تتبعها بقية الشركات الدنماركية الأخرى».

كما أن «. . . مسلمي الدنمارك ليست لهم أية قضية مع الشعب الدنماركي، الذي هو شعب هادئ ومسالم ويتفهم الخصوصية الاسلامية، ولكن مشكلتنا مع الصحيفة نفسها التي أساءت للرسول عليه الصلاة والسلام، وأكد على أنه حتى الحكومة الدنماركية ليست طرفاً في الأزمة، بل إننا تفهمنا مبادئ الديمقراطية الغربية، ولم نطلب اعتذار الحكومة، ولكننا طلبنا استنكار ما تسبب به هذا العمل. وهو للأسف ما قامت به الحكومة ولكن متأخراً. . .». وقال إن «. . . مطلبنا من البداية كان اعتذار الصحيفة المسيئة، وإننا لم نطالب الحكومة بموقف واضح مستنكر للإساءة إلا بعد إظهارها لموقف سلبي، كما نوضح للمؤتمر أن الملكة غير معنية وغير مطالبة في القضايا العامة، كونها رمزاً ليس إلا. وطالب مسلمو الدنمارك من المؤتمر العالمي لنصرة النبوة بضرورة الحوار مع الدانمارك حكومة وشعباً، وعدم تأزيم العلاقات وتجنب ما يمكن أن يقود إلى سوء فهم حول منطلقات النصرة للنبي ﷺ، وأكدت اللجنة الأوروبية أن العلاقة بين العالم الإسلامي والدنمارك مشوبة بكثير من عدم الوضوح حول منطلقات المسلمين وحقيقة ما يريدون، كما أن هناك شرائح من الشعب الدنماركي تعاطفت مع المسلمين حول قضيتهم».

ويجب أن نتذكر هنا أن هذا الشيخ كان من الذين أسهموا في البداية في تأجيج الأزمة حين جاء ورفاقه إلى العالم العربي مطالباً الأمة الإسلامية باتخاذ مواقف متشددة من تلك الرسوم المسيئة التي جاؤوا بها وكان من بينها ما لم تنشره الصحيفة.

والسؤال الآن: ألم يكن من الأوفق معالجة تلك الأزمة منذ البداية بمثل هذه الطرق المعتدلة التي لا تفرط في حق المسلمين في الاحتجاج على إساءة الصحيفة الدنماركية لكنها لا تتجاوز حدود العدل في حصر الإساءة بمن فَعلها والاستفادة من القوى الشعبية الدنماركية المعارضة لمثل تلك الإساءات التي تنبع من التطرف العنصري أو الثقافي عند بعض الشرائح اليمينية والدينية المتطرفة في العالم الغربي؟

لقد وضع أولئك النشطاء من المسلمين أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه؛ وذلك بتطرفهم في معالجة الأزمة منذ البداية ثم الرضا فيما بعد بالقليل الذي يظنون أنه كاف لحفظ ماء الوجه أمام الحكومة الدنماركية والشعب الدنماركي والغرب عموماً وأمام المسلمين الذين أصيبوا الآن بقدر عال من الخيبة لأن الجهود المكثفة التي بُذلت لم تحقق شيئاً مما كان مرجواً منها.

ألم تكن الحكمة التي أوصى بها سماحة المفتي أحق بالانتهاج بدلاً من رفع

توقعات المسلمين المحبين للرسول الكريم ﷺ عالياً ثم التخلي عنهم بهذه الطريقة غير المتوقعة؟

كيف لهم الآن أن ينزلوا من الشجرة العالية التي تسلقوها في البداية وهم لم يخططوا للكيفية الملائمة للنزول منها؟

مَنْعُ التاريخِ من تكرار أخطائه

يلحظ المتتبع للحراك الاجتماعي في المملكة أننا نمر الآن بفترة تشبه فترات سابقة مررنا بها وعانينا منها كثيراً ونشأ في خلالها كثير من المشكلات التي كانت أسباباً لكثير من التنابذ والتباعد بين فئات المواطنين ذوي الاجتهادات الفكرية والثقافية والدينية المختلفة. وتشهد بعض الظواهر في هذا الحراك أننا لا نكاد ننتهي من تكرار بعض الأخطاء الخطيرة التي كنا وقعنا فيها، بل الواقع أننا نرتكبها مجدَّداً عن وعي، ولا يبدو أننا نستطيع النجاح في تعلم الدروس المرّة التي كان يجب أن نتعلمها منها.

ومن المفيد أن نستعرض هنا على عجل بعض تلك المظاهر: فقد كان التوجه السلفي التقليدي منذ تأسيس المملكة إلى أوائل الثمانينيات الهجرية من القرن الماضي مشغولاً بقضية واحدة تتمثل في مسألة التوحيد وما يرى هذا التوجه أنه ينقضه من الممارسات التي ينظر إليها على أنها بدع وجهالات تنافي صفاء التوحيد ونقاء العقيدة. وكان الغالب على تلك الفترة الاهتمام بالتنمية والانشغال بالهموم الوطنية ووضعها في المكان الأول.

لكن تغيراً جوهرياً حدث في السياق الديني في المملكة نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من الإخوان المسلمين المصريين والسوريين والعراقيين إليها هرباً مما عانوه من تضييق سياسي عليهم في بلدانهم. وكان لهذه الجماعة برامجها السياسية والاجتماعية في السياق السياسي والاجتماعي في تلك البلدان الذي يتمثل في الصراع على السلطة والثقافة والتعليم.

ولما وصل هؤلاء إلى المملكة تبناهم التوجه السلفي مع ما يحملونه من أفكار وبرامج تسعى إلى هندسة المجتمع وتنظيمه في ضوئها. ولما كان هؤلاء يتفوقون على المنتسبين إلى التوجه السلفي من حيث القدرات التنظيمية فقد تسلموا ـ بمباركة هذا التوجه ـ مفاصل مهمة في المجتمع السعودي. وكان من أبرز هذه المفاصل الدعوة والتعليم.

ولم يكتف هؤلاء بإدخال التنظيمات الحزبية إلى بلد لم يكن يعرفها بل أدخلوا معهم أجواء الصراع التي كانوا يعيشونها في بلدانهم وخلقوا قضايا لم يكن أحد يهتم بها أو لم يسمع عنها. ومن أبرز القضايا التي أدخلوها محاربة التوجهات التغريبية كما كانوا يصفونها. وكان لبعض هذه التوجهات حضور في البلدان التي جاء منها هؤلاء وكانت لهم أدبيات كثيرة كانوا يردون بها على تلك التوجهات المنازعة لهم هناك.

ومن أشهر الكتب التي تعبّر عن روح تلك الفترة وراجت رواجاً واسعاً كتاب الدكتور محمد محمد حسين «حصوننا مهددة من الداخل». ويتضمن هذا الكتاب ادعاءات كثيرة ضد بعض المثقفين المصريين غير المنتمين للإخوان المسلمين. وضمِن شيوعُ هذا الكتاب في المملكة استنبات الخطاب التجييشي الذي يتصف به والقضايا التي كان يهتم بها في السياق الثقافي والديني المصري في السياق الثقافي والديني في المملكة. ومن هنا شاعت بعض المصطلحات الجوهرية التي لم يكن أغلب السعوديين قد سمع بها من قبل مثل «الماسونية» و«الغزو الفكري» و«تغريب المرأة» و«التآمر على اللغة العربية»، و«الشيوعية» و«الاشتراكية» و«العمالة للغرب»، وغير ذلك من مصطلحات صارت مفردات تكرر كل يوم.

وخلق شيوع هذه المصطلحات بين السعوديين، مع الخطاب التجييشي المصاحب لها، خطاباً عالي النبرة وبدأت الاتهامات تُساق من غير أن تكون موجهة ضد أحد من السعوديين على وجه التحديد. وشارك بعض السعوديين في هذا النشاط لكنه كان موجهاً في غالبه لتصفية حساب هذه الجماعات الوافدة مع مناوئيها في أوطانها الأصلية.

وكانت مشاركة بعض السعوديين نتيجة لتتلمذهم لأقطاب هذه الجماعات في بعض الجامعات والمعاهد السعودية ومن خلال النشاطات المتعددة التي كانت تقام ضمن برامج منظمة في كثير من الأمكنة.

ثم جاء ما سمي بموجة الحداثة في أوائل العقد الأول من القرن الهجري الحالي. وقوبلت تلك الموجة بحملة ضارية شنُّها بعض تلاميذ الإخوان المسلمين من السعوديين ووصلت إلى تكفير المنتمين إلى تلك الموجة من غير السعوديين واقتربت كثيراً من تكفير المنتمين السعوديين إليها تكفيراً صريحاً.

وقد برز في الأشهر القريبة الماضية على الساحة الفكرية والثقافية في بلادنا صراع جديد استوردت مفرداته من الخارج وبدأ بعض النشطاء يؤصلون له في الداخل

من خلال تصنيف السعوديين إلى تيارات لا يرى هؤلاء المصنَّفون أنفسهم منتمين إليها. ومن هذه التصنيفات الوافدة التي ترخَّص بعض النشطاء من التيار الذي يصف نفسه بأنه «إسلامي» في إطلاقها على بعض السعوديين وصفا «الليبرالية» و«العلمانية».

فقد وجد بعض المنتمين إلى «التيار الإسلامي» في أنفسهم جرأة كبرى على شنّ حملات مكثفة في بعض القنوات الفضائية وبعض الصحف السعودية على «الليبراليين» و«العلمانيين». ويتهم هؤلاء بألفاظ عامة غامضة بعض السعوديين بالانتماء إلى هذين التيارين. ولما كان هؤلاء لا يملكون دليلاً واحداً مقنِعاً على صحة انطباق أي من الوصفين على سعوديين معينين فإنهم يعمدون إلى الغموض الذي يرون أنه يمكن أن يمنع عنهم خطر المساءلة.

فمن طرق الغموض التي يعمدون إليها أن يدعوا ـ حين يطلب منهم التوضيح ـ أنهم يقتدون بفعل رسول الله ﷺ الذي لا يعيِّن أحياناً من يعنيهم في بعض حديثه عنهم فيقول: «ما بال أقوام يفعلون أو يقولون كذا». ولا يعدو هذا الاحتجاج أن يكون تهربا؛ ذلك أن غرض الرسول ﷺ من تلك الطريقة المؤدبة إنما هو التأديب والتوجيه بعبارات غير مباشرة لا تؤدي إلى حرج الذين يتحدث عنهم. أما الاتهامات الغامضة التي يسوقها هؤلاء فهي حصيلة إما لعدم اليقين أو يقصد بها تشويه المناوئين وخلط الأوراق ـ كما يقال!

ومن تلك الطرق أنهم يزعمون أنهم لم يكونوا في إطلاق تلك الأوصاف يتحدثون عن سعوديين بل كانوا يتحدثون عن «الليبراليين العرب» و«العلمانيين العرب»، وربما يغضب بعضهم فيشير إلى «أذنابهم من السعوديين»!

ويتبين عدم انطباق هذه التهم على السعوديين من النصوص التي يوردها بعض هؤلاء المصنِّفين احتجاجا لمآخذهم ضد «الليبراليين» و«العلمانيين». فتشهد النصوص التي يحتجون بها أنها مأخوذة كلها مما يكتبه غير السعوديين. ومن الأمثلة القريبة على هذا تلك النصوص التي أوردها الدكتور سعد البريك في رده على الأستاذ قينان الغامدي عن مفهوم «الدولة المدنية» (الوطن ١٢/ ٤/ ١٤٢٧هـ)، إذ لم يورد نصا واحدا لكاتب سعودي عن هذا المفهوم، بل اقتصر على الاستشهاد بنصوص كثيرة لمصريين وفلسطينيين وعراقيين وتونسيين.

ويتبين من هذا أننا نحن السعوديين كثيراً ما نكون أدوات فاعلة في صراعات خارجية تستورد إلى بلادنا ونجنَّد في صفوف المشاركين فيها مع أننا لسنا طرفا

أصيلا فيها ولا تعني لنا أمراً ذا بال. ويشهد التاريخ القريب أن هذا التجنيد المجاني لا يقتصر على التجنيد في مجال الجدل الفكري بل يتجاوزه إلى قدرة الآخرين على تجنيدنا في معاركهم لنخوضها بالنيابة عنهم. وقد نتج عن هذا التجنيد السهل نزع أبنائنا من دفء بيوت أهليهم ومن مدارسهم وجامعاتهم وأعمالهم، ومن وارف ظلال وطنهم عموما، ليكونوا حطبا في معارك الآخرين في جبهات كثيرة حتى صار مما يتميز به السعودي أنه أسهل الناس انقيادا لكل من يرفع راية يدعي أنها إسلامية، مع أن كثيراً من هذه الرايات يرفعها أناس لأغراض وطنية خاصة بهم كان يجب ألا تعنينا بهذا القدر.

لقد آن الأوان أن نعود إلى طبيعتنا الحقيقية التي تتميز بالقدرة على التعايش بعضنا مع بعض داخليا والتعايش مع الآخرين في الخارج وأن نمنع أنفسنا من الانسياق وراء الآخرين ومن استيراد مشكلاتهم وأن نوجه أنظارنا ومهاراتنا وقدراتنا، بدلاً من ذلك، نحو القضايا الوطنية التي تهمنا هنا وتتعلق بتنمية بلادنا وتعليم أبنائنا تعليما مجديا يغرس فيهم القدرة على التعامل مع العالم المعاصر بتعقيداته التقنية والعلمية والسياسية.

ولكي يطمئن الخائفون فإن بلادنا ـ المملكة العربية السعودية ـ ستظل وفية للإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا وأنه لا خطر عليها من أن تتحول إلى طبيعة أخرى غير هذه.

لذلك يجب أن نقوم جميعاً ـ ومن مختلف التوجهات ـ بحملة جادة مقصدها إشاعة الحوار الموضوعي الهادئ الذي يقوم على إحسان الظن بنوايا المواطنين الآخرين الذين يخالفوننا في قناعاتهم وأفكارهم واجتهاداتهم وأن نهتم بقضايانا المحلية وأن نطمئن إلى أنه مهما اختلفت وجهات النظر وتباعدت فإن هدفها واحد وهو البحث عن أفضل السبل لتنمية بلادنا سياسياً وعلمياً وأخلاقياً واقتصادياً واجتماعياً.

ومن المؤكد أن الأجيال القادمة لن تسامحنا إن نحن استمررنا في تشتيت جهودنا في هذه الممارسات غير المثمرة التي لا يمكن أن ينتج عنها إلا مزيد من العداء والتباغض والتشرذم وتضييع الفرص الثمينة التي ينبغي استغلالها في بناء وطن يليق بتلك الأجيال خاصة في ضوء المتغيرات المتسارعة الحاضرة والمستقبلية التي لا ترحم.

الجهاد والحرب العادلة

يسوِّغ الفريقان المشاركان في الحرب الدائرة الآن في العالم الإسلامي ـ وهما الولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة، والفِرق المتعددة التي تصف نفسها بالمجاهِدة، من جهة أخرى ـ انخراطَهما في هذه الحرب التي أدخلت هذه المنطقة في نفق لا يكاد يَعرف أحد نهايته بفكرتين يستمد كل واحد من هذين الفريقين فكرته من تراثه الديني أو الفلسفي.

فتعتمد الفرق التي تدعي أنها مجاهدة في تسويغها للحرب التي تشنها على الولايات المتحدة وحلفائها على فكرة الجهاد في الإسلام، وتعتمد الولايات المتحدة وحلفاؤها على فكرة «الحرب العادلة» Just WarÁ

وقد سبق لي أن تناولت مفهوم الجهاد في مقال نشرته الوطن (٢٩/٤/ ٢٠٠٤م). أما فكرة «الحرب العادلة» فقد شاع التنظير لها في السنوات الماضية القريبة لكنها قوبلت بنقد شديد في الولايات المتحدة نفسها، وإن لم يؤثر ذلك النقد في ثني الإدارة الأمريكية الحالية الخاضعة لرؤى المحافظين الجدد عن مشروعها المتمثل في شنّ الحروب على الآخرين بذرائع شتى ومنها محاربة الإرهاب تحججاً بفكرة الحرب العادلة.

وسوف أترجم هنا ما كتبه المفكر الناقد السياسي الأمريكي نعوم تشومسكي في مجلة Z بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٦م عن هذه الفكرة معترِضاً عليها ومبيِّناً خطرها على السلام العالمي.

يقول تشومسكي في مقال عنونه بـ «حرب عادلة؟ من الصعب أن تكون كذلك «A Just War? Hardly»: يتمتع نقاش فكرة «الحرب العادلة» التي نُفخِت فيها الحياة في الفترة الحالية التي شاع فيها الغزو والتضليل بحياة مزدهرة عند الباحثين بل عند صناع القرار كذلك.

وإذا نحَّينا المفاهيمَ جانباً فإن الأحداث في العالم الواقعي تعزز دائماً مبدأ

(الفيلسوف الإغريقي) ثيوسيديسيس القائل: «إن الأقوياء يفعلون ما يحلو لهم، في الوقت الذي يعاني فيه الضعفاء ما يجب أن يعانوا منه» ـ وهو مبدأ لا يقتصر على كونه غير عادل، بل إنه، في الطور الحاضر من الحضارة الإنسانية، يمثل تهديداً حقيقياً لبقاء النوع الإنساني.

فيصف (المفكر الأمريكي المعاصر) مايكل والتزر Michael Walzer، في تأملاته عن الحرب العادلة التي قوبلت بقدر عظيم من الثناء، غزوَ (أمريكا) لأفغانستان بأنه «انتصار لنظرية الحرب العادلة»، حيث يقف (هذا الغزو) في مصافّ (التدخل الأمريكي في حرب) كوسوفو على أنه «حرب عادلة». لكن حججه، مع الأسف، في هاتين الحالتين كما في الحالات الأخرى كلها، تعتمد اعتماداً جذرياً على اعتقادات مثل «يبدو لي مسوَّغاً كلياً»، أو «أعتقد» أو «مما لا شك فيه».

فهو يتجاهل الحقائق، حتى أكثرها وضوحاً. دعنا ننظر في حالة أفغانستان. فقد حذَّر الرئيس بوش الأفغانيين، حين بدأ القصف الجوي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١م، أن القصف سيستمر حتى يسلِّموا الأشخاصَ الذين تتهمهم الولايات المتحدة بالإرهاب.

وكلمة «تتهم» مهمة. فقد صرح روبرت موللر الثالث، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية، للمحررين في جريدة الواشنطن بوست، بعد ثمانية أشهر (من بدء القصف الجوي الأمريكي لأفغانستان)، في أعقاب ما يمكن عدّه أوسع مطاردة في التاريخ (للذين يُشك في اشتراكهم في الإرهاب)، «إننا نظن أن المخططين (لأحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول) كانوا في أفغانستان، وأنهم يحتلون مراتب عليا في سلَّم قيادة القاعدة. وقد تجمَّع المخطِّطون وغيرهم ـ أي الأشخاص الرئيسيين ـ في ألمانيا وربما في أماكن أخرى».

وما لم يكن غير واضح في يونيو/كانون الثاني ٢٠٠٢م لا يمكن أن يكون واضحاً على وجه اليقين في شهر أكتوبر/تشرين الأول السابق، مع أن بعضاً شك مباشرة أن يكون ذلك صحيحاً.

وكنت واحداً ممن شك في صحة (هذا الادعاء)، إن كان لذلك قيمة، لكن الظن والدليل أمرَان مختلفان. ذلك أنه يبدو من العدل في الأقل أن نقول إن الظروف

تثير سؤالاً عما إن كان القصف الجوي لأفغانستان مثالاً واضحاً لـ«الحرب العادلة».

وتتوجه حججُ والتزر نحو أهداف لا يسميها ـ كالمعارضين في الجامعات الذين يتصفون بأنهم «سلبيِّون» (ضد الحرب)، مثلاً. ويضيف أن «سلبيتهم» «حجة رديئة»، ذلك أنه يظن أن العنف مسوَّغ في بعض الأحيان. وربما صح لنا أن نتفق معه على أن العنف مسوغ في بعض الأحيان (وهذا ما أراه)، لكن حجة «أظن» يَصعب أن تصلح حجةً مقنعة في الحالات التي نجدها في العالم الواقعي وهي التي يناقشها.

فتستثني الولاياتُ المتحدة نفسَها، باستخدام حجة «الحرب العادلة» أو محاربة الإرهاب أو بحجج أخرى، من المبادئ الأساسية للنظام العالمي الذي لعبت هي نفسها الدور الرئيس في صياغته وتفعيله.

فقد شُرِّعت بعد الحرب العالمية الثانية منظومة جديدة من القانون الدولي. وضُمِّنت متطلباته الخاصة بقوانين الحرب في الميثاق الأساسي للأمم المتحدة ومعاهدات جنيف ومبادئ محكمة نورمبيرج، وهو ما تبنَّتْه الجمعية العامة للأمم المتحدة. فيمنع ميثاق الأمم المتحدة التهديدَ باستعمال القوة أو استخدامها إلا بتفويض من مجلس الأمن أو، بموجب المادة الحادية والخمسين (من ميثاق الأمم المتحدة)، للدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح (تتعرض له دولة ما) في انتظار أن يتدخل مجلس الأمن. وقد خلصت ندوةٌ عالية المستوى في عام ٢٠٠٤م، ومن أعضائها برنت سكوكرفت مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، إلى أن «المادة الحادية والخمسين لا تحتاج توسيعاً ولا تضييقاً لمداها المتفَق على فهمه منذ مدة طويلة. . . ففي عالم يَعُجُّ بالتهديدات المتوقَّعة أو المحسوسة، فإن الخطر على النظام الكوني وعلى مبدأ عدم التدخل المتفق عليه الذي لا يزال (النظام الكوني) يستند إليه، عظيم إلى درجة تجعل من العسير القبول بقانونية العمل الاستباقي الفردي، في مقابل العمل الجماعي المتفق عليه. ذلك أن السماح لأحد بالتصرف بهذه الكيفية إنما هو سماح للجميع (بأن يتصرفوا بها)».

وتسمح الاستراتيجية التي أصدرها مجلس الأمن القومي (الأمريكي) في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢م، وهي التي أعيد إصدارها إلى حد بعيد في شهر مارس/آذار (٢٠٠٦م)، للولايات المتحدة بالحق في تنفيذ ما تسميه بـ«الحرب الاستباقية» pre-emptive war، وهي لا تعني الاستباق، بل «الحرب المانعة preventive war». وهو ما لا يعني إلا الحقَّ في ارتكاب العدوان، بوضوح وبساطة.

والعدوان، كما في نص محكمة نورمبيرج، هو «الجريمة الدولية الأكبر وهو لا يختلف عن جرائم الحرب الأخرى إلا في أنه يتضمن في داخله الشرور المتراكمة في تلك الجرائم كلها» - أي الشرور كلها في أرض العراق المحروقة نتيجة لغزو الولايات المتحدة وبريطانيا، مثلاً.

وقد عرَّف روبرت جاكسون، القاضي في المحكمة العليا للولايات المتحدة وكان المدعي الرئيس عن الولايات المتحدة في محكمة نورمبيرج، مفهومَ العدوان بوضوح كاف. وأعيدت صياغة هذا المفهوم في إحدى القرارات التشريعية للجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد اقترح جاكسون على محكمة نورمبيرج تعريفاً ينص على أن «المعتدي» هو الدولة التي تسبق غيرها في ارتكاب أعمال مثل «غزو قواتها العسكرية، مع إعلانها الحرب أو من غير ذلك، لأراضي دولة أخرى».

وينطبق هذا على غزو (الولايات المتحدة) للعراق. ومما له صلة كذلك كلماتُ جاكسون البليغة في محكمة نورمبيرج التي تنص على: «أنه إن كانت بعض الأعمال المعينة لنكث المعاهدات تعد جرائم، فإنها جرائم بغض النظر عن إن كانت الولايات المتحدة هي التي ترتكبها أو إن كانت ألمانيا ترتكبها، ثم إننا لسنا على استعداد لأن نشرِّع قاعدةً من قواعد التصرف الإجرامي ضد الآخرين إن لم نكن مستعدين لأن نطبِّقها ضد أنفسنا». ويقول في موضع آخر: «يجب ألا ننسى أن السجل الذي نحاكِم به هؤلاء المتهمين هو السجل الذي سوف يحكم علينا التاريخُ به غداً. فأن نصدِر حكماً مسموماً على هؤلاء المتهمين إنما هو أن نضع (هذا السم) على شفاهنا نحن كذلك».

والتهديد بالالتزام بهذه المبادئ، وقواعد القانون بصفة عامة، أمر خطير في نظر القيادة السياسية. أو أنه سيكون كذلك، إن جرؤ أحد على مخالفة «القوة العظمى الهمجية الوحيدة التي تسعى قيادتها إلى تشكيل العالم بحسب نظرتها الإرغامية إليه»، كما يكتب روفين بيداتزور في صحيفة هاآرتس (الإسرائيلية) في مايو/أيار الماضي.

ودعوني أذكر بعض الحقائق البسيطة. والحقيقة الأولى أن الأعمال تقوَّم في ضوء المدى الذي تصل إليه نتائجُها المتوقَّعة. والحقيقة الثانية هي مبدأ الكُلِّيَّة؛ أي أن نطبِّق على أنفسنا الأعرافَ التي نطبقها على الآخرين، إن لم نطبق (على أنفسنا) ما هو أكثر قسوة منها.

وهذان المبدآن، إلى جانب كونهما حقيقتان بدهيتان، فهما كذلك أساس نظرية الحرب العادلة، أو في الأقل، أيّ وجه منها يستحق أن يُنظر إليه بجد».

والسؤال هنا هو: هل يمكن للمسلمين أن ينظروا إلى مفهوم «الجهاد» بالنظرة العميقة العادلة التي يَنظر تشومسكي بها إلى مفهوم «الحرب العادلة»؟ ولو حدث ذلك لوجدنا أن من الممكن للمسلمين ولأصحاب الضمائر الحية في الغرب أن يمثلوا ضغطاً مؤثِّراً على الجانبين كليهما من أجل أن يتوقفا عن سفك دماء الأبرياء وتخريب الممتلكات وتهديد مستقبل البشرية ويلجآ بدلاً من ذلك إلى تفعيل القوانين التي وجد الإنسانُ بعد الحرب العالمية الثانية ضرورةَ وضعها لمنع الاعتداءات الهوجاء التي تحركها الأطماع المادية والنزعات العنصرية وحب السيطرة على الآخرين والهيمنة عليهم.

فقه جديد للجهاد

أوردت في مقال الأسبوع الماضي ما كتبه المفكر والناقد السياسي الأمريكي نعوم تشومسكي عن مفهوم «الحرب العادلة» حيث أشار إلى حقيقتين يجب أخذهما في الحسبان لتكون الحرب «عادلة»؛ وهما: «أن الأعمال تقوَّم في ضوء المدى الذي تصل إليه نتائجُها المتوقَّعة». و«مبدأ الكُلِّيَّة؛ أي أن نطبِّق على أنفسنا الأعرافَ التي نطبقها على الآخرين، إن لم نطبق (على أنفسنا) ما هو أكثر قسوة منها».

وكذلك إشارته إلى وجوب التزام المبادئ والقوانين الدولية التي شُرِّعت بعد الحرب العالمية الثانية لمنع الأعمال الحربية إلا بتفويض من الأمم المتحدة وبحسب قوانينها التي يجب أن تخضع لها الدول جميعاً.

ويسعى تشومسكي من خلال هذه المتطلبات إلى تكوين رأي عام يقف في وجه الإدارة الأمريكية ليكفَّها عن التعلل بمفهوم «الحرب العادلة» لتسويغ حروبها المستمرة في أنحاء العالم.

وتساءلت هناك عن إن كان ينبغي على المسلمين التفكير من جديد في مفهوم الجهاد في ضوء الشروط التي وضعها القانون الدولي المعاصر وفي ضوء الحقيقتين اللتين بيَّنهما تشومسكي.

ومن المعلوم أن مفهوم «الجهاد» قد بُعثت فيه الحياة في العقود القليلة الماضية واستخدمته كثير من الجماعات التي تصف نفسها بـ«الإسلامية» لتجنيد الأتباع، وسوِّغت به كثير من حوادث العنف ضد الولايات المتحدة، بل ضد بعض الدول الإسلامية، كما حدث في المملكة ومصر وغيرهما.

وكان مفهوم الجهاد قد تنامى في جو الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً خصوصاً بعد غزو هذا الأخير لأفغانستان، إذ جندت الولايات المتحدة شباب المسلمين في تلك الحرب وموَّلتهم ودربتهم وسهلت لهم سبل الوصول إلى أفغانستان والانخراط في القتال ضد الجيش السوفييتي المحتل.

ومما يصور مستوى الاستنفار والتجييش الذي ألهب عواطف الشباب، في المملكة خاصة، ما يصوره الدكتور عبدالعزيز بن علي الحربي أستاذ القراءات والتفسير ومدير مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى وعضو لجنة المناصحة في لقاء نشرته جريدة المدينة في عددها الصادر في ٢٤/ ٤/ ١٤٢٧م بعنوان «الخطاب الحماسي لبعض الدعاة سبب انتشار فكر التكفير والتفجير».

يقول الدكتور الحربي: «... أعتقد أن الأسلوب الدعوي الحماسي الذي كان ينتهجه بعض الدعاة له دور. ومن المعلوم أن الشباب يؤثر فيهم الخطاب الحماسي الإلهابى الذي يولد الإثارة وكذلك بعض الأناشيد الإسلامية المتعلقة بالجهاد ولاشك أن الأناشيد والأراجيز الإسلامية المتعلقة بالجهاد مقبولة ولها أثر ولكن لاتكون إلا فى ميدان المعركة حينما يكون هناك جهاد فى سبيل الله أما أن يربى الشباب فى مكان السلم على الإثارة وعلى الجهاد فى مكان لا جهاد فيه فهذا الأمر بحاجة لإعادة نظر».

وقد تنبّه بعض علماء المسلمين في المملكة وغيرها إلى خطورة تعميم ثقافة الجهاد وخطورة هذه الطرق التجييشية التي تقود الشباب إلى مهالكهم، وخطورة عدم أخذ الظروف المعاصرة في الحسبان حين الحث على الجهاد. ويمكن الإشارة هنا إلى بعض فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين ـ رحمه الله ـ عن أن الجهاد بصورته القديمة ربما لا يكون ممكناً في هذا العصر، وما أشار إليه الشيخ عبد المحسن العبيكان مراراً من عدم توفر الشروط للجهاد في بعض الظروف المعاصرة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الجهاد يتعلق أشد التعلق بالنظام السياسي القديم الذي كانت عليه الدولة الإسلامية. ذلك أن التنظير لفقه الجهاد في المصادر الفقهية كان قد ازدهر حين كان المسلمون يخضعون لسلطان دولة واحدة، ولو اسمياً في كثير من فترات تاريخهم. لكن ذلك النظام لم يعد موجوداً.

وقد أشار الدكتور محمد سليم العوا، المفكر المصري المعروف في لقاء له مع موقع الإسلام اليوم نشره في ٢٧/ ٤/ ١٤٢٧هـ، إلى الظروف الدولية المعاصرة التي توجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم الفقهية التي تتصل بالجانب السياسي والحربي إذ يقول:

«أنا ممن يردد دائماً أنه ليس هناك تنظير صالح لكل زمان ومكان، وليس هناك

نظام حكم تفصيلي يصلح لكل زمان ومكان. فإذا كان المسلمون في بداية تاريخهم اخترعوا نظام الخلافة كي يكون امتداداً لطريقة الرسول عليه الصلاة والسلام في إدارة الدولة، وكان النظام ملائماً في مراحل تاريخية معينة، وأنتج ما يسميه الغربيون الإمبراطورية الإسلامية، وازدهرت الحضارة الإسلامية في ظل هذا النظام فإنه ـ وبلا شك ـ بات غير صالح لواقعنا الإسلامي اليوم الذي تُلح عليه أسئلة مختلفة، ويتعامل مع وقائع معقدة. لذا فنحن بحاجة إلى نظام يتناسب مع التقسيمات السياسية الحديثة، ويتواءم مع الفكر الإنساني السائد، وينسجم مع فكرنا الإسلامي في قواعده وأصوله.».

وبسبب هذه المتغيرات ومن أخصها «التقسيمات السياسية الحديثة» يجب أن نعترف بأن هذه التقسيمات لا تسمح الآن بتطبيق مفهوم الجهاد كما هو في المصادر الفقهية التي أُلفت في ظل وضع سياسي مختلف.

فمن الأمور التي يجب النظر إليها الآن قبل أن ندفع بشبابنا إلى أتون المعارك الوضعُ السياسي الدولي الذي قسم العالم إلى دول قطرية لكل واحدة منها حدودها المعترف بها. ويصدق هذا على الدول الإسلامية التي يبلغ عددها الآن أربعاً وخمسين دولة وتخضع جميعها لميثاق الأمم المتحدة الذي قُبلت بموجبه أعضاء في هذه المنظمة.

كما أن لكل واحدة من الدول الإسلامية الآن جيشها المنظَّم الذي يعمل فيه الجنود بمختلف رتبهم بوصفهم موظفين دائمين في هذا الجهاز، ولم يعد الناس ينفرون للالتحاق بالجيش عند الحاجة كما كان يحدث في العصور القديمة.

ويتصل هذا اتصالاً وثيقاً بمفهوم الجهاد في المصادر القديمة: ذلك أن جهاد الطلب الذي يعني أن يغزو المسلمون البلدان غير الإسلامية ابتداء لفتحها لم يعد ممكناً الآن، بل إن كثيراً من الفقهاء الآن لا يرون أنه يمثل مفهوم الجهاد حقيقة. ويشهد الواقع على أنه لم تعد أكثر الدول غير المسلمة تمنع مواطنيها من الدخول في الإسلام، بل إن تلك الدول، خاصة الغربية منها قبل الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م، كانت تتيح حرية غير محدودة لبناء المساجد والمدارس الإسلامية التي نجحت في دعوة كثير من الناس إلى الإسلام هناك.

أما جهاد الدفع الذي يعني مقاومة الغزاة فهو مما شرعت له القوانين الدولية

الحديثة وسمحت به لمواطني الدولة التي تتعرض لمثل هذا العدوان. لكن القانون الدولي يمنع الآن أية دولة، كما يمنع مواطنيها، من اختراق حدود أية دولة أخرى إلا في أضيق الحدود.

ويتمثل مأزق المسلمين الآن في أنه على الرغم من انتمائهم لأربع وخمسين دولة مستقلة إلا أنهم ينظرون إلى أنفسهم من جهة أخرى على أنهم أمة واحدة. وهذا ما يدعو كثيراً ممن ينتمون إلى دول إسلامية معينة إلى المشاركة في الأعمال الحربية التي تحدث في دول إسلامية أخرى، سواء ضد الغزاة الأجانب أو ضد حكومات تلك الدول.

وقد نتج عن هذا المأزق اعتقال الإدارة الأمريكية الحالية عدداً كبيراً من شباب المسلمين الذين ينتمون إلى دول مختلفة ادعاءً بأنهم كانوا حين اعتقلتهم يحاربون في دول غير دولهم. وتسوغ الإدارة الأمريكية المعاملة غير القانونية ولا الإنسانية التي تعامل بها هؤلاء بأنهم «محاربون غير قانونيين»، أو مرتزقة. ومن هنا تدعي أنهم لا تشملهم القوانين الدولية التي تنظِّم قوانين الحرب ومعاملة الأسرى.

إن المسلمين في العصر الحاضر لا يستطيعون بسبب ضعفهم السياسي والعسكري والاقتصادي والتقني أن يغزوا أحداً، بل إنهم لا يستطيعون، بسبب ذلك، أن يقاوموا الغازي الأجنبي بكفاءة. وهذا ما يوجب عليهم التفكير في طرق جديدة لحماية أنفسهم وبلدانهم من تسلط الأقوياء المعتدين.

ومن الوسائل التي ربما تساعدهم في ذلك التفاعلُ مع القوى الشعبية الدولية التي تكافح الدوائرَ الاقتصادية والعسكرية المتسلطة التي تسعى للهيمنة على الآخرين في الداخل والخارج، وأن تتضامن مع تلك القوى لتعزيز القوانين الدولية وتفعيلها من أجل وضع حد لتسلط الأقوياء أو استمراء العدوان.

ومن هنا فربما كان على المسلمين أن يؤصلوا لمفهوم الجهاد من جديد بطريقة يمكن أن تشاركهم فيها تلك القوى الشعبية حين يصاغ في ضوء مفهوم أخلاقي للتضامن الدولي لنصرة الضعيف وكبح جماح القوي.

ويتصف هذا المفهوم الجديد للجهاد بكونه سلمياً كما مثَّلته المظاهراتُ المليونية التي خرجت في المدن الغربية الرئيسة ضد حروب الإدارات الأمريكية المتعاقبة. ومما يشير إلى نجاح هذا اللون من المقاومة السلمية الآن تدني نسبة

المؤيدين لسياسات الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير. كما يمثلها حيلولةُ القوى الشعبية بين نائب الرئيس الأمريكي والظهورِ في بعض المناسبات الشعبية العامة في الولايات المتحدة، وكذلك الاستقبالُ العدائي لممثلي هذه الإدارة في أماكن كثيرة، في الجامعات الأمريكية خاصة، كما حدث لوزيرة الخارجية الأمريكية حين أرادت إلقاء محاضرة في إحدى الجامعات الأمريكية في الأسبوع الماضي.

صحيح أن هذا النوع من المقاومة لم يحقق كثيراً من أهدافه إلى الآن لكنه سيحققها حين يكون مشروعاً شعبياً عالمياً يتضامن فيه المسلمون مع الشعوب الأخرى بشكل فاعل.

أي صراع للحضارات: لماذا لا يمكن للهوية الدينية أن تكون مصيراً محتوماً؟

(يبرهن النقاش الدائر عن المناهج المدرسية على فقرنا التصوري الواضح فيما يخص حقيقة ما ندعوه بـ«الهوية»؛ ولهذا الفقر أسبابه العديدة التي لا يتسع المجال هنا لمناقشتها. ويدعو هذا إلى أن نثقف أنفسنا في هذا المجال الحيوي من أجل أن يكون باستطاعتنا رسم علاقاتنا بالآخرين المختلفين عنا في الداخل والخارج بطريقة تضمن لنا السلام والتفاعل الإيجابي معهم.

وكنت أشرت في مقال سابق إلى أعمال الفيلسوف أمارتيا سين، الهندي الأصل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٩٨م، الأستاذ في جامعة هارفارد، التي ناقش فيها موضوع «الهوية». وقد نشرت مجلة Slate في ٢٩ مارس/ آذار، ٢٠٠٦م مقالاً يلخص فيه نظرته إلى هذه القضية بعنوان:

What Clash of Civilizations?: Why religious identity isn't destiny.

وتفضل البروفيسور سين بمنحي الإذن لترجمة هذا المقال إلى اللغة العربية ونشره).

تلفت قدرةُ بعض الرسومات الهزلية للرسول محمد ﷺ على إثارة بعض الاضطرابات في عدد كبير من البلدان أنظارَنا إلى بعض الأمور المهمة جداً عن العالم المعاصر. فهي تشير، من بين قضايا أخرى، إلى الحساسية المفرِطة عند بعض المسلمين تجاه تمثيل النبي ﷺ والسخرية به في الصحافة الغربية (إضافة إلى السخرية من اعتقادات المسلمين التي يُرى أنها تصاحب ذلك) وتلفت أنظارنا كذلك إلى القوة الواضحة لمثيري الشغب المصمِّمين على إثارة نوع الغضب الذي يقود مباشرة إلى العنف. لكن التمثيلات التنميطية من هذا النوع تتسبب في نوع آخر من الضرر كذلك،

وذلك بجعل جماعات كثيرة من الناس في العالم تبدو ضيقةَ النظرة وغيرَ واقعية.

فمن الواضح أن تصوير النبي ﷺ معتمراً قنبلة على شكل عمامة لا يعدو أن يكون اختلاقاً تخييلياً لا يمكن الحكم عليه بصورة حرفية، كما أن صلة ذلك التمثيل لا يمكن أن تُفصَل عن الطريقة التي يمكن أن يُنظر بها إلى أتباع النبي((). أما ما ينبغي أن ننظر إليه بجد فهو الطريقة التي يُفترض أن الهوية الإسلامية، في مثل هذا التمثيل، تحجبُه من انتماءات وأولويات وانشغالات أخرى مما يمكن أن يكون لدى أي فرد مسلم. ذلك أن الفرد ينتمي إلى جماعات كثيرة مختلفة، لا يمثل الانتماء الديني إلا واحداً منها. فأن تَنظر إلى متخصص في الرياضيات صَدف أنه مسلم بمعايير الهوية الإسلامية بشكل رئيس سيخفي أكثر مما يبين. فحين يلجأ أيُّ متخصص معاصر في الرياضيات، حتى الوقت الحاضر، ولْنقل في جامعة ماساتشوستس أو برنستون مثلاً، إلى تطبيق «اللوغاريتمات» لحل مشكلة حوسبية صعبة فإنه يساعد في الاحتفاء بتذكُّر إنجازات عالم الرياضيات المسلم، الخوارزمي الذي عاش في القرن التاسع الميلادي، واشتُق هذا المصطلح من اسمه (وجاء مصطلح «الجبر» من كتاب في الرياضيات للخوارزمي عنوانه «الجبر والمقابلة»). إن التركيز على هوية الخوارزمي الإسلامية فقط بشكل يُغفل هويتَه بوصفه عالم رياضيات سيكون مضلِّلاً إلى أبعد الحدود، ومع ذلك فقد كان مسلماً بشكل واضح. كما يمكن، وبصورة مماثلة، أن يَنتج سوءُ فهم عميق من إعطاء أولوية تلقائية للهوية الإسلامية لشخص مسلم من أجل أن تَفهم الدورَ الذي يقوم به في المجتمع المدني أو عالمِ الأدب أو العمل الإبداعي في الفنون والعلوم.

إن التوجه المتزايد لإغفال كثير من الهويات التي يملكها أيُّ إنسان ومحاولة تصنيف الأفراد بمعيار هوية دينية مفردة تأخذ الأولوية على غيرها لا يعدوان أن يمثلاً اضطراباً فكرياً ربما ينشأ عنه تقسيم خطير. وربما يريد إسلامي مثير للعنف ضد غير المؤمنين أن ينسى المسلمون أنهم يملكون أية هوية غير كونهم مسلمين. ومن اللافت أن أولئك الذين يودون القضاء على ذلك العنف إنما يشجِّعون، في الواقع، الاضطراب الفكري نفسَه بالنظر إلى المسلمين بصورة رئيسة على أنهم أعضاء في عالَم إسلامي واحد. ويتعرض العالَم لمزيد من الاهتياج المحرِق بسبب الدعوة إلى تصنيف بني الإنسان باستخدام بُعدٍ تصنيفيٍّ واحد وانتشارها، وهو التصنيف الذي يجمع بين ضبابية الرؤية مصحوبة بالمدى المتزايد لاستغلال مؤيدي العنف لتلك الضبابية.

ويمكن أن نعثر على استعمال لافت للواحدية المتخيَّلة في كتاب صامويل هنتنغتون المؤثِّر: «صراع الحضارات وإعادة تكوين النظام العالمي»:

The Clash of Civilizations and the Remaking of the World Order, 1998.

وتبدأ صعوبة مقاربة هنتنغتون مع نظام التصنيف الفريد الذي يقترحه، حتى قبل أن يبدأ في إثارة قضية الصراع ـ أو عدمه. ولا تزيد مقولة صراع الحضارات عن أن تكون زيادة طفيلية على القوة الصارخة للتصنيف الفريد الذي يترافق بشكل لصيق مع ما يسمى بالحدود الحضارية، وهي التي تتصاحب بشكل متلازم مع التقسيمات الدينية التي وجِّه إليها انتباهه المفرد. فيقابل هنتنغتون الحضارة الغربية بـ«الحضارة الإسلامية»، و«الحضارة الهندوسية»، و«الحضارة البوذية»، وغيرها. وقد ضُمِّنت العداوات المفترَضة النابعةُ من الاختلافات الدينية في رؤية صندوقية شديدة الإحكام للتقسيمات المعزَّزة.

والواقع أنه يمكن أن يصنَّف الناس في العالم تبعاً لعدد كبير من التقسيمات الأخرى، ولكل منها بعض الصلة بحياتنا ـ وأحياناً إلى حدود بعيدة، ومنها: الانتماءات الوطنية، والانتماءات المحلية، والطبقات، والمهن، والمكانة الاجتماعية، واللغات، والسياسة، وتقسيمات أخرى كثيرة. وعلى الرغم من شيوع التصنيفات الدينية في السنين الماضية القريبة واشتهارها إلا أنه لا يمكن الافتراض بأنها قضت على التمايزات الأخرى، بل إنه يمكن النظر إليها على أنها أقل من أن تَكون النظامَ ذا الصلة الوحيد لتصنيف الناس عبر العالم. ويؤدي تقسيم سكان العالم إلى أولئك الذين ينتمون إلى «العالم الإسلامي»، و«العالم الغربي»، و«العالم الهندوسي»، و«العالم البوذي» مما تستخدمه القوة التقسيمية للأولويات التصنيفية بصورة غير مباشرة إلى وضع الناس بصورة صارمة داخل مجموعة من الصناديق المغلقة بقوة. وتخفي هذه الطريقة التي تزعم الأولوية في النظر إلى التنوعات بين الناس التقسيماتِ الأخرى كلها (كالتقسيم إلى أغنياء وفقراء، وإلى المنتمين إلى طبقات ومهن مختلفة، والمنتمين إلى انتماءات سياسية مختلفة، وإلى الوطنيات المتمايزة والمحليات السكنية، وإلى المجموعات اللغوية، إلخ).

وتبدأ صعوبة فرضية صراع الحضارات مع افتراض الصلة الفريدة للتصنيف الأحادي الفريد. بل إن السؤال: «هل تتصادم الحضارات؟» إنما يقوم على الافتراض بأنه يمكن تصنيف بني الإنسان بشكل لازم إلى حضارات متباينة ومتعازلة، وأنه

يمكن رؤية العلاقات بين بني البشر المختلفين بشكل ما في ضوء العلاقات بين الحضارات المختلفة، من غير أن نفقد قدراً من الفهم بصورة خطيرة.

وتعزَّز هذه النظرة التقليصية دائماً بانطباع غائم إلى حد بعيد عن تاريخ عالمي يتعامى، أولاً، عن مدى التنوعات الداخلية داخل هذه الأصناف الحضارية، وثانياً، عن المدى الذي يصل إليه التفاعل التأثري ـ الفكري والمادي كذلك ـ الذي يخترق بصورة مباشرة الحدود الإقليمية لما يسمى بحضارات. كما أن قوة هذا التفاعل المربِك يمكن ألا يوقع في شرَكِه أولئك الذين ربما يؤيدون فرضية الصراع (وهم يتنوعون بين غلاة الوطنيين الغربيين والأصوليين المسلمين) فقط، بل أولئك الذين ربما يودون أن يُفندوا حججَ هذا الصراع إلا أنهم يحاولون أن يقاوموه مستخدمين مصطلحاته المرجعية المحددة مسبقاً.

ويمكن أن تبرهن محدوديةُ مثل هذا التفكير الذي يتأسس على الحضارة على أنه يمثل قدراً من التغرير لبرامج «الحوار بين الحضارات» (الذي حقق رواجاً كبيراً هذه الأيام) يماثل التغرير الذي يوجهه لنظريات صراع الحضارات. ويقلِّص السعيُ النبيل المتسامي للنظر إلى الودِّ بين الناس على أنه ودٌّ بين الحضارات بسرعة الجوانبَ المتعددة لبني البشر إلى حدِّ أنْ يملك الواحد منهم بعداً واحداً وإلى أن يُخفي الارتباطات المتنوعة التي توفِّر خلفيات غنية متباينة للتفاعلات العابرة للحدود طوال قرون عديدة، ومنها: الفنون والأدب والعلوم والرياضيات والألعاب والتجارة والسياسة، إضافة إلى مجالات أخرى من مجالات الاهتمامات الإنسانية المشتركة. فيمكن أن يكون لمحاولات السعي الخيِّرة نحو السلام العالمي بعض النتائج العكسية الحقيقية حين تؤسَّس هذه المحاولات على الفهم الخادع أساساً لعالَم بني الإنسان.

كما يَميل الاعتمادُ المتزايد على تصنيف بني البشر المؤسَّس على الدين إلى أن يجعل من رد الفعل الغربي على الإرهاب والصراع العالميين يبدو على درجة من عدم الإتقان بشكل لافت. ذلك أنه يُعبِّر عن احترام «الشعوب الأخرى» بالتعبير عن امتداح كتبهم الدينية، بدلاً من التنبه للارتباطات والإنجازات متعددة الجوانب، في الحقول غير الدينية إلى جانب الحقول الدينية كذلك، عند مختلف البشر في عالم يتفاعل عالمياً. فتتوجه القوة الفكرية للسياسة الغربية إلى حد بعيد، في مواجهة ما يسمى بـ«الإرهاب الإسلامي»، بالمصطلحات المعاصرة الغامضة، إلى محاولة تعريف ـ أو إعادة تعريف ـ الإسلام.

ولا يؤدي التركيز على التصنيف الديني المبالغ في حجمه إلا إلى الغفلة عن الاهتمامات المهمة والأفكار الأخرى التي تحرِّك الناس وحسب. بل يؤدي عموماً إضافة إلى ذلك إلى تضخيم صوت السلطات الدينية. ومن ذلك أنْ يعامَل «علماء الدين المسلمين» تبعاً لذلك على أنهم المتحدثون الرسميون باسم ما يسمى بـ «العالم الإسلامي»، على الرغم من أن عدداً كبيراً من المنتمين إلى الإسلام قد يختلفون اختلافات كبيرة مع هذا العالِم أو ذاك. ويؤدي هذا إلى أن يظهر العالَم فجأة، على الرغم من تنوع تنوعاتنا، لا على أنه يتألف من مجموعة من الناس، بل على أنه يتألف من تحالفات اتحادية من الأديان والحضارات. فقد أدت وجهة النظر المرتبكة في بريطانيا لما يجب أن يفعله المجتمع المتعدد الانتماءات الثقافية إلى تشجيع إنشاء مدارس إسلامية ومدارس هندوسية ومدارس سيخية، إلى آخره، تمولها الدولة لتلتحق بالمدارس المسيحية الموجودة من قبل التي تمولها الدولة. فيوضع الأطفال الصغار، في ظل هذا النظام، في حيِّز انتماءات مفردة بشكل سابق على تمتعهم بالقدرة على التعليل النقدي للأنظمة المختلفة للهوية التي ربما تتصارع على الاستحواذ على انتباههم. وكانت المدارس التابعة للطوائف الدينية قد غذَّت التباعد السياسي بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية على شكل متواصل من التصنيف المفتِّت الذي يُرسم منذ الطفولة. أما الآن فقد صار التحديد المسبق نفسه للهويات «المكتَشفة» مسموحاً به، بل يشجَّع في الواقع، وهو ما يَلزم عنه بذر مزيد من الاغتراب بين الأطراف المختلفة من المواطنين البريطانيين.

ويمكن أن يَكون التصنيف الديني أو الحضاري مصدراً للتشويه العدائي كذلك. فيمكن مثلاً أن يَتخذ شكلَ الاعتقادات الفجة التي عبَّرت عنها ملحوظة الجنرال الأمريكي وليم بويكين المدوية ـ التي يعرفها الناس جميعاً الآن، في وصفه لمعركته ضد المسلمين بشكل خشن: «لقد عرفتُ أن ربي أكبر من ربه»، و«أن رب المسيحية كان الرب الحق، وأن رب [المسلمين] ليس إلا وثناً». ومن السهل الكشف عن غباء مثل هذا التعصب، لذلك فإن هناك خطراً محدوداً في الإطلاق غير المهذب لمثل هذه الصواريخ المنفلتة من التحكُّم. إلا أن هناك بالمقابل مشكلة أكبر من هذه في استعمال السياسة العلنية الغربية لـ«الصواريخ الفكرية الموجهة بإحكام» التي تقدِّم نظرة سطحية أكثر نبلاً لصرف النشاطات الإسلامية بعيداً عن المعارضة عبر استراتيجية تبدو أقل ضرراً تتمثل في تعريف الإسلام تعريفاً ملائماً. فتسعى هذه السياسة إلى منع

الإرهابيين المسلمين عن العنف عن طريق التأكيد على أن الإسلام دين سلام، وأن «المسلم الحقيقي» يجب أن يكون فرداً متسامحاً («أي: انتهِ عن ذلك وكن مسالماً»). ومن المؤكد أن رفض النظرة إلى الإسلام على أنه دين مجابهة ربما يكون ملائماً حقيقة وهو مهم جداً في هذا الوقت، لكننا يجب أن نسأل إن كان من الضروري أو المفيد، بل من الممكن، أن نحاول أن نعرِّف بمصطلحات سياسية إلى حد كبير ما يجب أن يكون «مسلماً حقيقياً».

وينبغي ألا يكون الدين الهوية الجامعة المانعة لشخص ما. ذلك أن الإسلام، بوصفه ديناً، لم يقض على الاختيار المسؤول للمسلمين في كثير من مناحي الحياة. بل الواقع أن من الممكن لشخص مسلم أن يتبنى وجهة نظر تجابهية وأن يتبنى مسلم آخر وجهة نظر متسامحة جداً تجاه البدعة من غير أن يخرج أي منهما عن كونه مسلماً لذلك السبب وحده.

ويصبح رد الفعل على الأصولية الإسلامية والإرهاب الذي يُربط بها مضلِّلاً بشكل خاص أيضاً حين يكون هناك فشل عام في التمييز بين التاريخ الإسلامي وتاريخ المسلمين. ذلك أن للمسلمين، كالشعوب الأخرى في العالم، اهتمامات مختلفة كثيرة، ولا ينبغي أن توضع أولوياتهم كلها وقيمهم كلها في حيِّز هويتهم الوحيدة بصفتهم مسلمين. وليس من المستغرب أبداً، بالطبع، أن يرغب دعاة الأصولية الإسلامية في القضاء على الهويات الأخرى كلها للمسلمين في صالح الإبقاء على هويتهم بصفتهم مسلمين فقط. لكن من الغريب جداً أن أولئك الذين يريدون التغلب على التوترات والمجابهات التي تُربط بالأصولية الإسلامية يبدون كذلك عاجزين عن أن ينظروا إلى المسلمين بأي شكل يتجاوز كونهم مسلمين وحسب.

ويرى الناسُ أنفسَهم ـ ولهم أسبابهم ليروا أنفسهم ـ بطرق مختلفة كثيرة. فالمسلم البنغلاديشي، مثلاً، ليس مسلماً فقط بل هو أيضاً بنغالي وبنغلاديشي، وهو فخور بالطبع باللغة البنغالية والأدب البنغالي والموسيقى البنغالية، هذا إن لم نذكر هوياته الأخرى التي ربما ترتبط بالطبقة والجنس والمهنة والسياسة والذوق الجمالي وغير ذلك. ولم يؤسَّس انفصال بنغلادش عن باكستان على الدين أبدا، ذلك أن الهوية الإسلامية تجمع بين معظم السكان في جناحي باكستان قبل التقسيم. أما القضايا التي تقوم وراء الانفصاليين فكانت تتصل باللغة والأدب والسياسة.

وليس هناك، بالمثل، سبب علمي أبداً لتركيز دعاة الماضي الإسلامي، أو

للسبب نفسه دعاة التراث العربي، بصفة محددة على الاعتقادات الدينية وحدها وعدم تركيزهم كذلك على العلوم والرياضيات، التي أسهمت المجتمعات العربية والإسلامية فيها إسهاماً كبيراً، وهي التي يمكن أن تكوّن كذلك جزءاً من الهوية الإسلامية أو العربية. وعلى الرغم من أهمية هذا الإسهام إلا أن التصنيفات الفجة تسعى نحو وضع العلوم والرياضيات في سلة «العلم الغربي»، تاركة الشعوب الأخرى لتنقب عن فخرها في الأعماق الدينية. وإذا أمكن للنشطاء العرب المستلَبين اليوم أن يفخروا فقط بنقاء الإسلام، بدلاً من الفخر بغنى التاريخ العربي متعدد الجوانب، فإن إعطاء الأولوية الفريدة للدين، وهو ما يشترك فيه المناضلون في الجانبين، يلعب جزءاً كبيراً في العمل على حصر الناس داخل حدود الهوية الواحدة.

إن البحث الغربي المسعور عن «المسلم المعتدل» يخلط بين الاعتدال في الاعتقادات السياسية والاعتدال في الاعتقاد الديني. ذلك أنه يمكن للشخص أن ينطوي على اعتقاد ديني قوي ـ إسلامي أو أي دين آخر ـ إلى جانب اعتناقه سياسة معتدلة. فقد أمكن للامبراطور صلاح الدين الذي قاتل ببسالة من أجل الإسلام خلال الحروب الصليبية في القرن الثاني عشر الميلادي، أن يُنزِل ـ من غير أي تناقض ـ ابن ميمون بوصفه ذلك الفيلسوف اليهودي المتميز الذي هرب من أوروبا غير المتسامحة ـ مكاناً محترماً في بلاطه في مصر. وفي أوائل القرن السادس عشر الميلادي، حين كان المهرطق جيوردانو برونو يُحرق على الخازوق في كامبو دي فيوري في روما، كان الإمبراطور المغولي العظيم «أكبر» (الذي وُلد مسلماً ومات مسلماً) قد انتهى للتو، في عاصمة مملكته «أجرا»، من مشروعه العظيم لتشريع حقوق الأقليات، ومنها الحرية الدينية للجميع.

والنقطة التي تتطلب تنبُّهاً خاصاً هي أنه فيما كان «أكبر» حراً في انتهاج سياساته الليبرالية من غير أن يخرج عن الإسلام، فإن تلك الليبرالية لم تشجّع ـ ولم تمنع ـ بالإسلام. كما استطاع امبراطور مغولي آخر هو أورانزيب أن يمنع حقوق الأقليات وأن ينتهك حقوق غير المسلمين من غير أن يكون خارجاً عن الإسلام، لذلك السبب، بالطريقة نفسها تماماً التي لم يخرج بها «أكبر» عن أن يكون مسلماً بسبب سياساته التعددية المتسامحة.

إن الإصرار، وإن كان غير مباشر، على الواحدية غير المختارة للهوية الإنسانية لا تُسقطنا جميعاً فقط، بل إنه يجعل العالم أكثر قابلية للاشتعال. إن البديل للتفرقة

التي تقوم على التصنيف الوحيد المسيطر لا يتمثل في الزعم غير الواقعي بأننا جميعاً متماثلون تقريباً. بل إن الأمل الرئيس للتعايش في عالمنا المضطرب يقع في تعددية هوياتنا، وهي التي يخترق بعضها بعضاً وتعمل ضد التفريقات الحادة عند حدود خط واحد فريد صلب من التفريق المسموم الذي يُزعم أن من المستحيل مقاومته. وتتُحدى إنسانيتُنا المشتركة بصورة عنيفة حين تضيِّق اختلافاتنا لتصبح نظاماً مصطنعاً واحداً يتصف بتصنيف قوي فريد.

وربما يأتي أسوأ المثبطات من تجاهل - أو جحود - الأدوار التي يلعبها التعليل المنطقي والاختيار اللذان يتبعان من الاعتراف بهوياتنا التعددية. إن سراب الهوية الفريدة أكثر قدرة على التفريق من كُلِّية التصنيفات التعددية المختلفة التي تصنف العالم الذي نعيش فيه. إن للضعف الوصفي للفرادة غير القابلة للاختيار أثراً على الإفقار الحتمي لقوى تعليلنا الاجتماعي والسياسي وعلى مداهما. ويرغمنا سراب الهوية على أن نتكلف دفع ثمن باهظ بشكل عظيم.

سعدتُ بك يا سعدُ

تفضل أخي الدكتور سعد البريك بكتابة مقال عنوانه «إلى العلامة الشيخ صالح الفوزان: . . . وأنى لهم التناوش من مكان بعيد»، وذلك في عموده الأسبوعي «قال أوسطهم»(١). وعلق فيه على المقالات التي نشرتْها صحيفة «الوطن» وتضمنت الحوار بين فضيلة الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، عضو اللجنة الدائمة للإفتاء، وبيني وما تبع ذلك من تعليقات في بعض الصحف السعودية لبعض الكتّاب السعوديين تناولوا فيها بعض جوانب ذلك الحوار.

وأود في البداية أن أبدي سعادتي باللغة التي استخدمها أخي الدكتور سعد في تناوله هذا الموضوع، فقد برّأني من «السقوط في الإسفاف»، ووصف ما كتبتُه بأنه يتصف بـ«شيء من الأدب». ذلك أن من أكبر أسباب المشكلات التي تثار نتيجة لما يكتب في الصحف حين الحوار في ما يخص القضايا المتعددة التي تختلف فيها الآراء بين الأطياف المتعددة التي يتكون منها المجتمع السعودي أن بعض المشاركين في هذا الحوار لا يستطيعون أن يعبِّروا عن آرائهم إلا بلغة حدية خشنة تثير من الدخان أكثر مما تنشر من الضوء. ولا شك أن هذا أثر من التربية التي تربينا عليها؛ إذ إننا نشأنا على القطعية الثنائية في النظر إلى الأشياء كلها. كما يعود ذلك إلى الفقر المعرفي في أدبيات الحوار الذي يسعى إلى التعمق في مناقشة الأفكار المختلف فيها بعيداً عن المهاترات، وهذا ما يؤدي إلى أن يعد كثير منا الكتابة بديلاً لبطش اليد أو العصا!

وقد تميز أسلوب الدكتور سعد في تناوله لما يخصني من النقاش بهذه اللغة المعتدلة المترفقة فلم يتجاوز «كثيراً!» الحدود المألوفة (المطلوبة) في نقاش بين مواطنين ينتميان إلى وطن واحد ويسعيان، كل بطريقته، إلى ما فيه رفعته وتقدمه.

أقول هذا كله وإن كان لي اعتراضات كثيرة على تصوير أخي الدكتور سعد لآرائي وهو ما سأناقشه فيه هنا.

---

(١) ملحق الرسالة، جريدة المدينة ١٨/٦/١٤٢٧هـ.

وأول ما أبدأ به تصويره أن مؤدى ما كتبتُه في حواري مع فضيلة الشيخ صالح الفوزان استهزاء بفضيلته وسخرية منه وانتقاص لمكانته. ويؤدي هذا كله، في رأي أخي الدكتور سعد، إلى الاستهزاء بالشريعة واحتقار العلم الشرعي.

ولست بحاجة هنا إلى التأكيد على أن ما كتبتُه لا يمكن أن يكون استهزاء بفضيلة الشيخ الفوزان ولا يمكن أن يكون سخرية به أو تنقصاً منه. بل إنني أزعم أن تفاعل فضيلة الشيخ الفوزان مع المجتمع عن طريق تعليقاته التي تكاد تكون يومية على ما ينشر في الصحف السعودية مما يزيده حظوة لدى مواطنيه، وأنا منهم، ويزيد من تقديرهم وحبهم له. ولا أشك أبداً أنه لو سئل أواسط المواطنين السعوديين عن أسماء أعضاء هيئة كبار العلماء فإن أول اسم سيتبادر إلى أذهانهم هو اسم الشيخ الفوزان.

ولا شك أن الظن بأن تصنيف حواري مع فضيلة الشيخ تحت مسمى الاستهزاء أو السخرية إنما يعود إلى سبب ثقافي عريق آخر في ثقافتنا وهو عدم التمييز بين الحوار والتشاتم. كما يعود إلى ما تتصف به تربيتنا من إيجاب خنوع الصغير للكبير وعد أي تعبير للصغير عن رأيه في حضرة الكبار أمراً معيباً.

لذلك كله يجب ألا يظن أحد أن مبعث حواري مع الشيخ الجليل التنقص من قدره أو علمه. ويتصل بهذا أن العلماء في الإسلام، كما قال أخي الدكتور البريك، يختلفون عن كهنوتية رجال الدين في العصور الوسطى عند غير المسلمين. فهم رجال يمكن أن يعترض عليهم ويمكن أن يُختلف معهم ولا ينقص ذلك من أقدارهم شيئاً ولا يمكن أن يكون ذلك موجَّهاً للدين نفسه.

والنقطة الأولى التي أود أن أناقش أخي الدكتور سعد فيها وصفه لمقاليّ بأنهما «يفتقران إلى أسس مرجعية واضحة، وإلى موضوعية الحوار، وإلى الأسلوب الأمثل في توقير العلماء وإنزالهم المنزلة التي تليق بمقامهم».

أما فيما يخص المرجعية فقد حكم أخي الدكتور البريك بأن مقالاتي «افتقرت» إلى المرجعية المحددة التي تتوفر لفضيلة الشيخ الفوزان، ووصف ذلك بأنه «أمر طبيعي إذا علمنا أن القضايا التي خاض فيها المزيني تتطلب تكويناً علمياً شرعياً ليس للدكتور حمزة المزيني منه قدر كاف».

وكنت أود أن يتفضل الدكتور البريك بتفصيل هذه المسألة لأن مثل هذا الاتهام يمثل طعناً في أهليتي لنقاش الموضوع المطروح.

فإذا كان أخي الدكتور البريك يقصد بالمرجعية الحصول على شهادة كلية

الشريعة أو الانتماء إلى هيئة كبار العلماء فهو صادق في ذلك. لكن النتيجة التي ستترتب على هذا القول أن في الإسلام طبقية دينية وأنه لا يحق لأحد أن يتكلم عن أي شيء له صلة بالإسلام إلا إن كان ينتمي إلى تراتبية وظيفية معينة. وهذا هو الكهنوت بعينه، وهو ما لا يرضى أخي الدكتور سعد أن يوصف الإسلام به.

ويترتب على هذا أن ما كتبتُه يجب أن يحاكم لا على أساس الانتماء الوظيفي أو التأهيل المدرسي، بل على المقولات التي يتضمنها وحسب. ومن المواضع المؤسفة في مقال أخي العزيز قوله: «ففي الوقت الذي يستدل فيه الشيخ على تقريراته وأحكامه بالقرآن والسُّنة يستدل الدكتور حمزة على بعض أقواله الغريبة على العقيدة بكلام فيلسوف هندي في مسألة عقدية محضة».

وبغض النظر عما يوحي هنا بعنصرية مقنَّعة ضد هذا الفيلسوف الهندي(!) فهو يوحي بأني لا أقيم وزناً للقرآن الكريم ولا للسُّنة المطهرة وأني أضرب بهما عرض الحائط. وأخطر ما في هذا القول أنه يمكن أن يؤدي إلى تكفيري واقعاً.

ومن المشكلات العويصة التي تواجه المتحاورين في نقاش مثل القضايا المطروحة هنا عدم التمييز بين النصين الكريمين من جهة والتأويلات البشرية لهما. ومن هنا يُظن أن إيراد الآيات الكريمة أو الأحاديث الشريفة في الاحتجاج كأنه مجرد من التأويل المصاحب لها. ويعلم أخي العزيز أن الاختلافات بين المسلمين قديماً وحديثاً إنما تقع، بعد ثبوت النصوص، في التأويلات التي يعطيها كل فريق لهذه النصوص. لذلك فإن إيراد فضيلة الشيخ الفوزان للآيات الكريمة ليس منفصلاً عن تأويله الخاص لها. ومن المؤكد أن لي تأويلاتي الخاصة بي لهذه النصوص الكريمة وأن عدم اتفاقي مع الشيخ الفاضل في التأويل لا يعني أني معطل لها أو غير ذلك.

وقد فهم أخي الدكتور سعد، كما فهم الشيخ الفوزان، كلامي على غير مرادي: لذلك يقول: «والمسألة في صلب كلام الدكتور المزيني التالي: (وربما كان هذا الوصف (يعني إطلاق لفظ الكفر على غير المسلمين) ربما كان هذا صحيحاً عموماً في القديم. لكنه لا يصلح إطلاقه في الوقت الحاضر. ذلك أن المجتمعات البشرية الآن مختلطة بشكل كبير)».

وكنت أشرت في مقال لي في «الوطن» إلى أن الشيخ قوّلني ما لم أقل وفهم عني ما لم أقصد؛ وهذه إحدى المواضع التي تشهد بذلك. ويستطيع القارئ أن يتأكد مما قلت بالرجوع إلى مقالي المذكور؛ فقد كنت أقصد بوضوح أن تقسيم

المجتمعات البشرية إلى مجتمعات كافرة ومجتمعات مسلمة لم يعد موجوداً لوجود مسلمين داخل مجتمعات غير مسلمة ووجود غير مسلمين في مجتمعات مسلمة. أما القول بأني أنكر مصطلحي «كافر» و«مؤمن» فغير صحيح البتة!

أما هذا الفيلسوف الهندي (!) فكنت أتمنى أن يقرأ أخي الدكتور سعد بعض كتاباته التي تنضح إنسانية راقية ونظرات علمية ثاقبة في مسائل مثل الديموقراطية والعدل والتسامح وغيرها. وكنت أطمع أن يطلع الدكتور سعد على ترجمتي لمقال هذا الفيلسوف، أمارتيا سين، الذي نشرته «الوطن» في الأسبوعين الماضيين ليعرف مدى تقدير هذا الفيلسوف «الهندي» لتاريخ الإسلام وإنجازات الحضارة الإسلامية.ولا أريد هنا أن أدخل في ما أثاره الدكتور سعد عن المناهج؛ ذلك أني لا أريد تكرار ما قلتُه في مقالاتي عن هذا الموضوع في صحيفة «الوطن».

وقد ختم أخي العزيز الدكتور البريك مقاله بتوجيه النصح لي ولغيري من الكتّاب السعوديين بألا نجري وراء السراب وألا نكون عوناً للأعداء على أمتنا. وكنت أود ألا يوجه أخي الدكتور سعد هذه النصيحة لأنها تعني أنه أداننا فعلاً بأننا نجري وراء السراب وأننا عون للأعداء. إن في هذا ظلم كبير واستعداء لا مسوغ له وتصنيف كان يجب على أخي الفاضل أن ينزّه نفسه عنه.

ونصيحته الأخرى لنا: أن ندافع عن مناهجنا وأن نترجم ما تتضمنه من أفكار تسامحية رائعة!! وأنا أقول لأخي العزيز: إنني شخصياً لو وجدت ما تقوله فيها لفعلت ما تقول!

أما أسباب انصرافي إلى نقد مناهجنا ومحاولة تبيين أوجه الخلل فيها بغية إصلاحها فقد عرضت لها في بعض ما كتبتُ؛ ومن ذلك أن كل فرد مسؤول عن إصلاح ما يلحظه من مشكلات في جوانب الحياة في الدولة التي ينتمي إليها، أما الدول الأخرى فهو غير مسؤول عنها. وأشرت هناك إلى أن هذا يمثل مستوى أخلاقياً عالياً لو عمل به الناس جميعاً في العالم لما وجدنا هذه المشكلات التي تتكاثر كل يوم بسبب إغضاء الناس عن المشكلات التي تتسبب دولهم في وجودها.

شكراً لأخي الدكتور سعد على هذا النهج الجديد في الحوار وأتطلع إلى المزيد منه لأن الهدف واحد والمرجعية واحدة.

«التصدي للتوجه الإيديولوجي»

تضمن بيان وزير الثقافة والإعلام عن جلسة مجلس الوزراء التي عقدها في ٦/٧/١٤٢٧هـ الفقرة المهمة التالية: «التصدي للتوجه الايديولوجي الذي يسعى الى تفجير المنطقة وإذكاء أسباب الفرقة والانقسام داخل دولها كما هو حادث في العراق الشقيق وفلسطين المحتلة وتجري محاولة تنفيذه في لبنان أيضاً».

وتأتي إشارة مجلس الوزراء إلى هذا «التوجه الإيديولوجي» ومخاطره في وقتها، كما يشهد بذلك ما أشار إليه البيان من أحداث مؤسفة في العراق وفلسطين ولبنان.

وفي محاولة تناول مشكلة «الأدلجة» الحاضرة و«التصدي» لها ينبغي أن نستفيد من دروس التاريخ عن «الأدلجات الأخرى» التي ابتلي بها العالم العربي طوال الخمسين سنة الماضية، وأن نأخذ العبرة من النتائج التي آلت إليها لأنه لم «يتصد» لها أحد في وقتها، لمنعها ومنع نتائجها التي كان واضحاً أنها ستؤول إليها.

فليست هذه الفورة الإيديولوجية، التي طالب مجلس الوزراء بـ«التصدي» لها، وهي الإيديولوجيا المتلبسة بالمذهبية الإسلامية التي أخذت في التجذر خلال الثلاثين السنة الماضية، هي الأولى في تاريخ العرب الحديث.

فقد جربت هذه المنطقة الفورة الإيديولوجية القومية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الميلادي الماضي، وكان من نتائجها ذلك الاصطفاف الذي قسم العالم العربي إلى معسكرين متعاديين وصلت العلاقة بينهما إلى الحرب الفعلية، كما حدث في اليمن، وإلى إثارة الفتن الداخلية في الأقطار العربية المختلفة، وشغل العالم العربي عن التنمية الحقيقية والاستعداد لمعركته الحقيقية مع إسرائيل مما انتهى إلى الهزيمة النكراء في يونيو/حزيران ١٩٦٧م.

وبعد تلك الهزيمة بدأت الإيديولوجيا المتلبسة بالمذهبية الإسلامية في التنامي بصفتها رد فعل للتطرف الإيديولوجي القومي الذي سعى أحياناً لإغفال المكوِّن الإسلامي لهذه المنطقة. ولسنا بحاجة إلى التذكير بما آلت إليه هذه الأدلجة الأخيرة

من تقسيم مجتمعاتنا وبث الفرقة بين التوجهات المختلفة فيها وإثارة الفتنة بينها.

وكان التنادي لـ«الجهاد» واحداً من محركات هذه الأدلجة، خاصة في ضوء الغزو السوفييتي لأفغانستان الذي أدى إلى استقطاب مماثل للاستقطاب القومي السابق. ولم يسلم من الانغماس فيها مجتمع عربي واحد. ومن نتائجها المحسوسة تغير مناهج التعليم في المملكة، خاصة الدينية منها، لتكون صورة لما يريده الإيديولوجيون بدلاً من أن تكون وسيلة للتعليم الصحيح الذي يبني شخصية سوية ويؤهلها للتعامل مع العالم المعاصر.

ولم تكن هذه الأدلجة مقصورة على المذهب السني بل انخرط فيها المذهب الشيعي كذلك، خاصة بعد انتصار الثورة الشعبية التي قادها الخميني في إيران وأدت إلى سقوط حكم الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية. وقد دفع الفوران الإيديولوجي للثورة الإيرانية إلى موجات ارتدادية عنيفة على طول العالم الإسلامي مما شجع قادة الثورة الإيرانية على محاولة تصديرها إلى دول الجوار.

ونكأت هذه المحاولات جروحاً تاريخية كامنة مما أشعل الصراع بين المتطرفين من الشيعة والسُّنة. وليس من الغريب أن تسمع من كلا الجانبين تكفيراً صريحاً للمنتمين إلى المذهب الآخر، بل استحلالاً لدمه وعدّه عميلاً للقوى الخارجية «الكافرة».

وزاد من اشتعال هذه الفتنة بين الإيديولوجيين من الطائفتين الأحداث السياسية المرتبطة بالقضية الفلسطينية والكفاح ضد إسرائيل. فقد اتخذ الفريقان كلاهما هذه القضية أداة لتوسيع نفوذهما الإيديولوجي ومحاولة زعزعة الفريق الآخر وسحب حقه في التحدث باسم هذه القضية.

ونحن نرى الآن، ومنذ أكثر من عشرين سنة، تنامي هذا المد الإيديولوجي الطاغي واتخاذه قضية فلسطين ذريعة لا لعدائه لإسرائيل في المقام الأول بل لعدائه للطائفة الإسلامية الأخرى. وما يحدث الآن، بسبب العدوان الإجرامي الإسرائيلي على لبنان، خير دليل على هذه الاستقطاب الإيديولوجي الذي لا يتعامل مع ما يحدث في الوقت الحاضر إلا بوصفه حلاً لمشكل سياسي، أساساً، نشأ منذ ألف وأربعمائة سنة.

وأخشى ما يُخشى أن تنتهي هذه الفورة الإيديولوجية إلى ما انتهت إليه الفورة

الإيديولوجية القومية. ويتمثل ذلك فيما يمكن أن يسمى، استئناساً بالمسمى القديم الذي أُطلق على هزيمة المشروع القومي: «هزيمة المشروع الإسلامي» لكن بعد كثير من التقاتل والدمار.

ويتطلب القضاء على هذا الاصطفاف الإيديولوجي المخيف العودة إلى تذكر بعض الحقائق المهمة عن منطقتنا وعن تاريخ هذه المنطقة خلال القرون الماضية. وربما يفيدنا هذا التذكر في كبح جماح أنفسنا التي تميل إلى التغلب على الآخرين والاستئثار بالقيادة والنفوذ.

ومن أهم هذه الحقائق التي يجب أن تكون حاضرة في وعينا ما يتصل بالمكونات البشرية في المنطقة العربية. فمن هذه الحقائق أن هذه المنطقة تتميز بتنوع شديد في الأعراق والأديان والمذاهب. ومن الحقائق الأخرى أن كل تنوع من هذه التنوعات يسعى ليكون التنوع المتغلب؛ وربما يصل الأمر ببعض هذه التنوعات إلى التحالف مع القوى الخارجية أحياناً من أجل التغلب على التنوعات الأخرى المنافسة.

ومن الحقائق الأخرى التي يجب ألا تغيب عن أذهاننا، ويجب أن تكبح جماحنا عن تكرار المحاولات، أنه لم يحصل أن تغلَّب تنوع من هذه التنوعات على التنوعات الأخرى تغلُّباً نهائياً يؤدي إلى اختفائها بغض النظر عن المذابح التي وقعت بين هذه التنوعات.

ومن الشواهد الأخيرة على وصول هذا المد الإيديولوجي إلى أبعاد غير معقولة ما يحدث الآن في العالم العربي ما أشار إليه بيان مجلس الوزراء من أحداث أقرب إلى الجنون منها إلى التصرفات الرشيدة.

وحال العراق واضحة الدلالة على ما يمكن أن ينشأ عن الأدلجة المذهبية وتوحي بما ينتظر مجتمعاتنا إن سمحنا لها بالتنامي والتجذر. فقد صار الوضع فيه إلى حرب داخلية شرسة تمثلت في القتل على الهوية والتدمير المتبادل الذي لم يوفر المساجد والأماكن المقدسة لجميع الطوائف، يضاف إلى ذلك التحالف مع قوى غير عراقية طمعاً في تثبيت النفوذ على حساب التنوعات الأخرى من المواطنين العراقيين. ويصل الأمر إلى حد بعيد من الخروج على العقلانية أننا حين نستمع إلى خطاب الطوائف المتقاتلة نظن أننا لا زلنا في أوائل العصر الأموي نظراً للغة الطائفية المحملة بالضغينة والحقد.

ولا شك أن هذا التقاتل البشع لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد التعبئة الإيديولوجية خلال سنين عديدة لعبت الأدلجة القومية البعثية في ازدهارها أدواراً كبيرة مؤثرة.

وتُلزم هذه الحقائق والفواجع بأن نتصدى لهذا الداء القديم الذي يتغذى عليه التوجه الإيديولوجي الآن ويقود مجتمعاتنا إلى مصائر مجهولة. وأن نحاول إقامة العلاقة بين التنوعات المختلفة في مجتمعاتنا على أسس بعيدة عن الاصطفاف الديني والمذهبي المؤدلج.

ومن أول شروط هذا التوجه الصحي أن تحترم كل طائفة اختيارات الطوائف الأخرى الفقهية والمذهبية، وأن نسعى جميعاً إلى إدارة حياتنا في هذا العصر بدل أن نكون محامين عن أجيال أفضت إلى ما قدمت منذ ألف وأربعمائة سنة، والله حسيبها. ويجب أن نعي أنه لا سبيل آخر إلا أن نتعايش بعضنا مع بعض، وأنه لا أمل في أن يختفي أحدنا من المشهد إرضاء لرغبات التنوعات الأخرى.

إن إقامة العلاقات بين الفئات المختلفة على المصلحة الحاضرة هو الضامن الوحيد للتعايش السلمي بعيداً عن احتكار الحقيقة وادعاء الصواب.

ومن الأمور المهمة الأولية التي يمكن أن تعمل على الحد من الأدلجة أن يُسمح لكل طائفة أن تعلم أبناءها ما تؤمن به من غير أن نعترض على قناعاتها التي تختلف عن قناعاتنا. ويوجب هذا أن يُستنقذ التعليم، خاصة، من سيطرة المؤدلَجين الذين لا يرون حقاً لأحد غيرهم في تصميم برامج التعليم ومناهجه التي يجب أن تصور قناعاتهم هم وحدهم وعدّها الصواب الذي لا صواب إلا هو.

ومن المؤكد أن الابتعاد عن الأدلجة في مختلف المستويات وأولها التعليم سوف يزيل كثيراً من عوامل الاحتقان التي نشهدها الآن في المجتمعات العربية، ويمكن أن يكون ذلك مساراً يُسهل تبادل الأفكار ويؤدي إلى أن يكتشف كل فريق أن ما هو عليه لا يختلف اختلافاً جذرياً عما لدى الفريق الآخر. وهذا ما يؤدي حتماً إلى أن يتخلى كل فريق عن المتاريس المحصَّنة التي يتخفى وراءها ليجد منطقة مشتركة مع الآخرين يستطيع فيها أن يتعايش معهم ويقيم علاقاته معهم على أسس تنحو نحو السلام والاستعداد إلى الاستماع إلى ما يمكن أن يختلف مع قناعاته هو.

ولا شك أن المملكة أحق الدول العربية وأولاها في البدء بالعمل لإنجاز هذا

المشروع الذي حان وقت إنجازه لنكون مثلاً طيباً يُحتذى في البلاد العربية الأخرى. ويحتم هذا العمل الرائد كونُ المملكة تحوي قبلة المسلمين ومثوى نبيهم الأمين ﷺ. فهي الأوسط فيهم وهي الحكم بينهم وهي الصوت الوحيد الذي يمكن أن يصغي إليه المختلفون.

وتستحق النتيجة التي ستكون ثمرة لقيام المملكة بهذا الدور التاريخي المهم أن يُسعى إليها وأن تبذل الجهود لإنجازها وأن نتحمل بعض تبعاتها، وإن كانت تخالف بعض قناعاتنا التي نشأنا عليها.

ويستمر الحوار

سعدتُ مرة أخرى بما كتبه الدكتور سعد البريك في عموده الأسبوعي (قال أوسطهم) بعنوان: «هل نتحاور على المحكم أم نتفاوض على الثوابت؟»[(١)].

ومصدر سعادتي، مرة أخرى، هو الأسلوب الذي استخدمه الدكتور البريك في مقاله، واللطف في إسباغه علي بعض الصفات الطيبة النابعة من حسن ظنه بي، وهذا المنحى يعني أننا نستطيع، هو وأنا، أن نعالج كثيراً من الأفكار بعيداً عن الانزلاق إلى إدانة النوايا والتعصب للرأي.

وسوف أحصر كلامي هنا على عدد من النقاط التي وردت في مقال أخي الفاضل:

١ ـ قوله إن هناك أسلوبين للخطاب: أحدهما لـ«الجاحد للحقائق، الملتوي في كلامه، الخارج عمدًا عن الموضوع مع سبق الإصرار والتربص لطمس معالم الحقيقة وتضليل الناس عنها...»، والثاني لـ«المتزن في قوله، القاصد معرفة الصواب».

وقد عبّر عن هذا المنهج فضيلة الدكتور صالح الفوزان أيضاً في «ردّه» على ملاحظتي بأن أسلوبه بدأ يتسم باللطف في «رده» على أحد محاوريه. فقد ميز بين أسلوب «الرد على المعاند» (وهو يقصدني!) والأسلوب حين يكون في سياق جواب لمن يريد البحث عن إجابة صحيحة من العلماء. ويتشابه وصف «المعاند» عند الشيخ الفوزان مع الوصف الذي وصف به الدكتور البريك من يستخدم في خطابه أسلوباً خشناً في محاورته له. أما المخاطَب الذي يخاطَب بلغة مؤدبة فهو «ابن الحلال»، الذي لا يقصد إلا أن يتلقى ما تجود به معرفة «المراجع العليا» عليه من فيض علمها. ويعلم أخي الدكتور سعد أن هذا التمييز يخالف ما نعرفه من توجيه الله لأنبيائه بأن يقولوا «للناس حسناً»،

---

(١) المدينة (ملحق الرسالة)، ١٤٢٧/٧/٣هـ.

وتوجيهه لموسى وهارون عليهما السلام لمخاطبة فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾[1]، وأن الغلظة في القول تخالف ما وصف الله به نبيه ﷺ من نفي غلظة القلب عنه، ووصفه بالرحمة والرأفة بالمؤمنين.

أما من الناحية العلمية فإن استخدام أسلوب خشن في الحوار والنقاش لا يمكن أن يثمر إلا إصرار المخاطَب على موقفه لأنه ليس من السهل الاستسلام للمناظِر تحت طائلة التعنيف. ويعلم أخي الدكتور سعد أن حشد الحجج لا ينفع في تغيير قناعات الناس، خاصة إذا صيغت بأسلوب عنيف؛ أما ما يغيّرها فعلاً فهو احترام المناظَر مهما كانت حججه خاطئة في نظر المناظِر، ومحاولة فتح نوافذ جديدة للرؤية له من غير أن يشعر بالدونية أو الخطأ.

ثم إن الموقف الذي عبّر عنه الدكتور سعد، وقبله الشيخ الفوزان، إنما ينبع من شيء أخطر وأكثر عمقاً. ذلك هو أن يرى المخاطِب أن الحق معه وحده وأن المخاطَب إما جاهل بالحق أو أنه «معاند». لكننا جميعاً لم نؤت «من العلم إلا قليلاً»، وأن هناك احتمالاً، دائماً، أن يكون موقفنا، نحن، هو الأبعد عن الحق، لكننا لا نشعر بذلك. لهذا لابد من الحذر الشديد من المبادرة إلى تخطئة الناس اعتماداً على ما نعرفه نحن، لأن ما نعرفه ربما لا يكون هو الصحيح، وأن تتسع صدورنا لسماع الآراء التي لا نتفق معها وأن نراجع آراءنا نحن اتهاماً لمعرفتنا بدلاً من الانسياق وراء أهواء النفس وما ألفته.

والواقع المشاهد، حتى في العلوم الدقيقة، أن آراء الناس لا تتفق تماماً عن أية قضية. ولكل مستنده الذي يرجع إليه، فلا حيلة إذن إلا الصبر ومحاولة تفهُّم مواقف الناس بعيداً عن احتكار الحقيقة.

٢ - ويفسر أخي الدكتور سعد اعتراضه علي في الحوار مع فضيلة الشيخ الفوزان بقوله: «. . . لكن الأهلية للنقاش شيء، والأهلية للاجتهاد في الدين شيء آخر. وأهل الاجتهاد من العلماء أهل الاختصاص هم المرجعية في مسائل الفتوى والأحكام الشرعية، وهم لا يمانعون نقاش من يسألهم ويحاورهم، بل ويجادلهم أين الدليل على ما تقولون؟»

---

(١) سورة طه، الآية: ٤٤.

وأنا في الواقع لا أفهم هذا التمييز؛ فإذا سلمنا بأن «أهل الاجتهاد من العلماء هم أهل الاختصاص وهم المرجعية. . .» فإنه لا مجال إذاً لمحاورتهم، فهم العارفون وحدهم ومحاورتهم ليست إلا تطفلاً واعتداء على تخصصهم.

وقبل أن أناقش أخي الدكتور سعد في هذه النقطة فإني أذكِّر بأن الشيخ الفوزان صرح بأنه لم يكن مجتهداً في أحكام الجهاد التي أوردها، فهي أقوال «السلف» وكفى، وكفى بها حجة!

ويتراءى من وراء كلام الدكتور سعد مشكل عميق هو الذي يُفسر كثيراً من المشكلات التي نعاني منها خاصة في مجال «الاجتهاد في الدين». فيبدو أن أخي الدكتور سعد يرى، مثل كثير منا، أن تقدم «العلماء» في السن والترقي في المنصب يترافقان، بشكل لازم، مع ازدياد المعرفة والقدرة على إبداع آراء اجتهادية جديدة.

لكن تاريخ العلوم والواقع يشهدان بعدم لزوم هذا التلازم. بل إن العكس هو الصحيح في غالب الأحوال. إن أشهر الإنجازات العلمية هي ما أنجزه «العلماء» في شبابهم، وأن التقدم في السن لا يزيد الشخص إلا تشبثاً بما عرفه وجنوحاً نحو المحافظة وانحساراً للطموح والمغامرة في التعامل مع المجهول.

ويحكي لنا تاريخ الفيزياء الحديثة مثلاً أن إينشتاين وضع نظرية النسبية وهو في الخامسة والعشرين، وأن نعوم تشومسكي شرع الثورة اللسانية الحديثة في دراسة اللغة وهو في الثامنة والعشرين. بل إن تشومسكي يقول إن اللسانيات، وهي موضوع لا يقل انضباطاً عن الفيزياء، تتغير كلما دخل طالب دراسات عليا (شاب) إلى مكتب المشرف على أطروحته حاملاً معه آراءه الجديدة.

ونعرف جميعاً أن طه حسين والعقاد انتهيا في أواخر عمريهما ليكونا محافظين في آرائهما على النقيض من الجرأة التي كانا يتميزان بها في شبابيهما وأوساط عمريهما، لهذا كله فإني أظن أن المؤهلين للاجتهاد، بمعنى القادرين على الإتيان بآراء جديدة في الدراسات الدينية وغير الدينية إنما هم الشباب الذين لم تتورع عقولهم عن التفتح والمغامرة والجرأة. يضاف إلى هذا ما كتبتُه في مقالي السابق وهو أن لكل أحد الحق في أن يقول ما يشاء ولا يمكن أن يمنع

من هذا الحق تحججاً بعدم التخصص المهني، ومن هنا يجب أن ننظر دائماً إلى ما قيل لا إلى من قال.

٣ ـ ولست أجد جوابا عن كلام أخي الدكتور سعد عن مسألة استخدام مصطلحي «كافر» و«مسلم» أكثر من أن أورد ما قاله الشيخ يوسف القرضاوي عن هذه القضية، (موقع الشيخ يوسف القرضاوي): غير المسلمين بدل الكفار.

ومن الدعوة بالتي هي أحسن المطالب بها المسلمون، وخصوصاً في عصر العولمة ألا نخاطب المخالفين لنا باسم الكفار، وإن كنا نعتقد كفرهم، ولا سيما مخالفونا من أهل الكتاب، وذلك لأمرين:

أولهما: أن كلمة (كفار) لها عدة معان، بعضها غير مراد لنا يقيناً، من هذه المعاني: الجحود بالله تعالى وبرسله وبالدار الآخرة، كما هو شأن الماديين الذين لا يؤمنون بأي شيء وراء الحس، فلا يؤمنون بإله، ولا بنبوة، ولا بآخرة.

ونحن إذا تحدثنا عن أهل الكتاب لا نريد وصفهم بالكفر بهذا المعنى، إنما نقصد أنهم كفار برسالة محمد وبدينه. وهذا حق، كما أنهم يعتقدون أننا كفار بدينهم الذي هم عليه الآن وهذا حق أيضاً.

والثاني: أن القرآن علمنا ألا نخاطب الناس ـ وإن كانوا كفاراً ـ باسم الكفر، فخطاب الناس غير المؤمنين في القرآن، إما أن يكون بهذا النداء (يا أيها الناس) أو (يا بني آدم) أو (يا عبادي) أو (يا أهل الكتاب).

ولم يجئ في القرآن خطاب بعنوان الكفر إلا في آيتين: إحداهما خطاب لهم يوم القيامة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1].

والأخرى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ① لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ② وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ③ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ④ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ⑤ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ⑥﴾[2]. فكان هذا خطاباً للمشركين الوثنيين الذين كانوا يساومون الرسول الكريم على أن يعبد آلهتهم سنة، ويعبدوا إلهه سنة، فأرادت قطع هذه المحاولات بأسلوب صارم، وبخطاب حاسم، لا يبقي مجالاً لهذه المماحكات،

---

(١) سورة التحريم، الآية: ٧.

(٢) سورة الكافرون، الآيات: ١ ـ ٦.

فأمر الرسول أن يخاطبهم بهذه الصورة القوية، بما فيها من تكرار وتوكيد، ومع هذا ختمت السورة بهذه الآية التي تفتح باباً للسماحة مع الآخر، حين قالت: (لكم دينكم ولي دين).

ولهذا آثرت من قديم أن أعبر عن مخالفينا من أهل الأديان الأخرى بعبارة (غير المسلمين). . .».

٤. أما كلام أخي الدكتور سعد عن المناهج ودعوته لي أن أراجع رأيي فيها لأنني سأرى فيها «معالم التسامح بيّنة جلية في مناهجنا، كيف لا وهي مستقاة من دين السلام والتسامح والرحمة؟!». فيكفي أن أقول إن المشكلة ليست في الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تتضمنها بل توجد عياناً في التفسيرات المتشددة لهذه الآيات والأحاديث، وهي تفسيرات بشرية لا قداسة لها.

٥. وأود أن أوضح أخيراً أنني لم أستدل بـ«الفيلسوف الهندي!» على مسألة عقدية، كما ورد في مقال أخي الدكتور البريك. فقد أوردت كلام الفيلسوف أمارتيا سين في معرض أن الهوية التي يزعمها الفرد أكثر تعقيداً من أن تقصر على كونه «مسلماً» أو «مسيحياً» أو أي انتماء مفرد آخر. فيمكن للإنسان أن ينتمي إلى كثير من الهويات الوطنية والثقافية والمهنية وغيرها إلى جانب هويته الدينية. وليس هذا غريباً وله شواهد من التاريخ أوردها أمارتيا سين ونعرف جميعاً أمثلة كثيرة في مجتمعنا السعودي تشهد بها.

«في البحث عما يجمعنا»

(يقوم التوجه الإيديولوجي، الذي طالب مجلس الوزراء في جلسته الأسبوع الماضي، على الاستخدام الفعلي لما يسمى بـ«الهوية» المفرَدة. وهو بهذا يجرد الإنسان مما يتصف به دائماً من تعدد جوانب انتماءاته التي تقوم عليها الصلات التي تجمعه إلى غيره من الناس في وطنه أو في العالم الأوسع. ويتغذى هذا التوجه الإيديولوجي على غرس مفاهيم الاستعلاء على من لا ينتمون إلى تلك الهوية المفردة الضيقة. ومن هنا كان هذا التوجه سبباً في كثير من الحروب الداخلية الفظيعة في العالم الإسلامي وفي غيره.

وقد أسهم ما يسمى بـ«الصحوة» في خلال الثلاثين السنة الماضية إلى التركيز على «الهوية الدينية»، بل «المذهبية» وحدها مما خلق كثيراً من الأزمات القاتلة في المجتمعات الإسلامية المتعددة.

وإذا كان علينا أن «نتصدى» لهذا «التوجه الإيديولوجي» فإنه يلزمنا أن نعالج مشكلة «الهوية» التي عمل التيار الصحوي على إنقاص المسلمين إليها.

وكانت «الوطن» نشرت ترجمتي لمقال كتبه الفيلسوف أمارتيا سين عن هذه المشكلة بعنوان «في البحث عما يَجْمعنا» Finding our common ground. ثم كتب مقالاً آخر في مجلة نيو ستيتمن The New statesman البريطانية في ٣١ يوليو/تموز ٢٠٠٦م يعالج فيه هذه المشكلة ويقدم فيه كثيراً من الأفكار في التصدي لها. وقد تفضل البروفيسور سين مشكوراً بالإذن لي في ترجمة هذا المقال).

«تعرضتُ إلى مشهد القتل، لأول مرة، حين كنت في الحادية عشرة من العمر. وكان ذلك سنة ١٩٤٤م، خلال الاضطراب الفئوي الذي ساد في السنوات الأخيرة لحكم الراج البريطاني (للهند)، الذي انتهى سنة ١٩٤٧م. فقد رأيت حينها شخصاً لا أعرفه ينزف دماً غزيراً وفجأة سقط عبر بوابة حديقة بيتنا، طالباً المساعدة وقليلاً من الماء. فناديت والديّ، في أثناء إحضاري ماء له. ثم نقله والدي بسرعة إلى المستشفى

بسيارتنا، لكنه مات هناك متأثراً بجراحه. وكان اسمه «قادر مياه».

وقد مهدت الاضطرابات بين الهندوس والمسلمين التي سبقت الاستقلال كذلك إلى تقسيم الوطن إلى الهند والباكستان. واندلعت المذابح بشكل درامي مفاجئ، ولم توفر البنغاليين المسالمين دائماً. وقُتل «قادر مياه» في مدينة دكا التي كانت المدينة الثانية (بعد كالكوتا) في الهند غير المقسمة، وهي التي ستصبح، بعد التقسيم، عاصمة باكستان الشرقية. وكان والدي أستاذاً في جامعة دكا، وكنا نسكن في منطقة تسمى «واري» في دكا القديمة، غير بعيد عن الجامعة، فيما كان، بالصدفة، منطقة تسكنها أغلبية هندوسية. وكان «قادر مياه» مسلماً، ولم تكن هناك أية هوية أخرى تتصل بإقدام الأوغاد الهندوس القساة لأن يهجموا عليه. وقد قتل مئات من المسلمين والهندوس بعضهم بعضاً في ذلك اليوم، وهو ما استمر يحدث يوماً بعد يوم.

ولم يكن يبدو أن لتلك المجازر الدموية أسباباً واضحة، لكنها كانت بالطبع ثمرة للتخطيط الدقيق المدفوع بدوافع طائفية تتصل بطرق مختلفة بالمطالب السياسية من أجل تقسيم الهند. ولم يكن لتلك الاضطرابات القاتلة أن تستمر طويلاً؛ إذ ستتبخر من الجانبين في البنغال بعد التقسيم. وسوف يختفي العنف بين الهندوس والمسلمين سريعاً، وهو ما جعل من السهل إبراز خصائص أخرى للهوية الإنسانية. بل إن مدينة دكا سوف تتفجر، بعد سنوات قليلة، بالوطنية البنغالية، مع ما صحب ذلك من احتفال صاخب باللغة البنغالية والأدب البنغالي والموسيقى البنغالية والثقافة البنغالية ـ وهي كلها مشتركة بين المسلمين والهندوس البنغاليين. وكان لعودة الحياة للفخر القوي بغنى الثقافة البنغالية المشتركة أهمية خاصة بنفسها، ذلك أنها كانت قد اختفت بشكل كاسح خلال سراب الاضطراب الذي نتج عن العنف المتبادل بين الهندوس والمسلمين. لكن لها ارتباطات سياسية كذلك، فهي ترتبط بصورة خاصة بالرفض في باكستان الشرقية (أي الشق البنغالي من الباكستان) لعدم المساواة الواضح جداً في القوة السياسية والمكانة اللغوية والفرص الاقتصادية بين شقي الدولة الإسلامية (أي باكستان) التي لم تندمج اندماجاً تاماً.

وأدى اغتراب البنغاليين في نطاق باكستان في نهاية الأمر إلى تقسيمها، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧١م، وقيام دولة بنغلادش الجديدة العلمانية الديمقراطية، واتخذت دكا عاصمة جديدة لها. وفي أثناء المذابح التي حدثت في دكا في مارس/ آذار ١٩٧١م، أي في أثناء عملية الانفصال المؤلمة، حين كان الجيش الباكستاني

يحاول بعنف أن يقضي على الثورة البنغالية، كانت الانقسامات الخاصة بالهوية تُحدَّد بحسب حدود اللغة والسياسة، لا الدين، إذ كان الجنود المسلمون من باكستان الغربية يرتكبون الفظائع ـ ويقتلون ـ المعارضين (أو ما يشتبه بأنهم معارضون) الذين كان أغلبهم مسلمين من باكستان الشرقية. وقاتل الفصيل المكوَّن حديثاً، حينذاك، والمسمى «بوكتي باهيني» (فصيل الحرية) من أجل الاستقلال الكامل عن باكستان. وكان التقسيم بحسب الهوية الذي غذى «الكفاح من أجل التحرير» متصلاً بقوة باللغة والثقافة (والسياسة، بالطبع)، بدلاً من أن يكون متصلاً بالتنوعات الدينية.

وبعد ستين سنة من موت «قادر مياه»، في الوقت الذي أحاول أن أتذكر ما حدث من اضطرابات بين الهندوس والمسلمين في الأربعينيات، فإن من الصعب أن أقنع نفسي بأن تلك الأمور الفظيعة قد حدثت بالفعل. ومع أن الاضطرابات بين مكوِّنات المجتمع في البنغال كانت عابرة وعارضة (ولا يمكن أن تُقارن بعض الحالات القليلة التي ظلت مشتعلة في بعض أجزاء الهند الأخرى بما حدث خلال الأربعينيات)، إلا أنها خلَّفت وراءها آلافاً وآلافاً من القتلى الهندوس والمسلمين. وقد نجح المؤججون السياسيون (نيابة عما أسموه بـ«أهلنا») أن يُقنعوا كثيراً من الناس في كلتا المجموعتين، الذين يتصفون في العادة بحب السلام، بأن يتحولوا إلى أوغاد قتلة منتمين. فقد أُقنعوا ليظنوا أنهم ليسوا إلا هندوساً أو إلا مسلمين (وهم الذين يجب أن يطلقوا لأنفسهم العنان ليثأروا بقسوة من «المجموعة الأخرى») وأنهم ليسوا شيئاً غير ذلك أبداً: أي إنهم ليسوا هنوداً ولا ينتمون إلى القارة الهندية، وليسوا آسيويين، ولا أعضاء في الجنس البشري المشترك.

ومع أن الأغلبية العظمى في كلتا المجموعتين لم تكن تفكر بالأمر بهذه الحدود الضيقة الثائرة إلا أن كثيراً منهم وقعوا أسرى لهذا النوع من التفكير، وكان أكثرهم دموية ـ وغالباً ما كان ذلك في نهايات الطيف التي تعاني من بعض المشكلات لكلا المجموعتين ـ فإنهم سيقوا إلى قتل «الأعداء الذين يقتلوننا» (بالطريقة التي تعرِّف بها كل فئة الفئة الأخرى). وقد نُظر إلى الأشخاص ذوي الجوانب المتعددة، عبر العدسات المضطربة للواحدية الطائفية، على أنه ليس لأي منهم إلا هوية واحدة فقط، وهي التي تُربط إما بالدين، أو على وجه الدقة، بالفئوية التي تقوم على الانتماء إلى المجموعة الدينية (ذلك أنه لم يكن لشخص ما ممن لا يمارس الدين الموروث أية حصانة من أن يكون هدفاً للقتل).

وقد طُعن «قادر مياه»، وهو عامل مسلم يعمل بالأجر اليومي، حين كان في طريقه إلى بيت مجاور لنا، من أجل أن يقوم بعمل يتقاضى عنه أجراً قليلاً. وطَعَنه وهو في الشارع أشخاصٌ لم يكونوا يعرفونه وأكثر الاحتمال أنه لم تلمحه عيونهم من قبل. وكانت الحادثة الدموية محيِّرة بشكل عميق، لطفل في الحادية عشرة، بغض النظر عن كونها كابوساً دائماً. فلماذا يتعرض إنسان للقتل بطريقة مفاجئة؟ ولماذا يقتله أشخاص لا يعرفون ضحيتهم، وهو الذي لم يكن بإمكانه أن يعمل أي شيء مؤذ لقاتليه؟ ويبدو أن النظر إلى «قادر مياه» على أنه لا يمتلك إلا هوية واحدة وحسب ـ ذلك أن يكون عضواً في الجماعة «العدو» وهو الذي «يجب» أن يُهاجم وأن يُقتل احتمالاً ـ شيء لافت للنظر بشكل كبير. وكان العنف المتصل بالهوية، لطفل تسكنه الحيرة من هذا الأمر، أمراً صعب الفهم. بل إنه أمر ليس سهلاً على وجه الخصوص حتى لشخص متحير بالغ.

وفيما كان «قادر مياه» في طريقه للمستشفى في سيارتنا من أجل إسعافه قال لوالدي إن زوجه طلبت منه ألا يذهب إلى منطقة معادية خلال الاضطرابات. لكنه كان لابد له أن يذهب بحثاً عن عمل، مقابل أجر قليل، لأن أسرته ليس لديها ما تأكله. وتمثَّل العقابُ على الحاجة، التي تسبب بها الحرمان الاقتصادي، بالموت. وكان الرابط المؤلم بين الفقر الاقتصادي والحرمان الخالص من الحرية (وغالباً ما يكون الحرمان من الحياة) اكتشافاً مفزعاً بشكل عميق صعق دماغي الغض بقوة لا يمكن احتمالها.

ومات «قادر مياه» بصفته ضحية مسلمة، لكنه مات كذلك فقيراً، أي عاملاً عاطلاً يبحث بشكل يائس عن عمل ضئيل وقدر قليل من المال من أجل أن تحيا أسرته في أوقات عصيبة. وأفقر المنتمين لأية مجموعة هم أسهل من يُقتل في هذه الاضطرابات، لأنه يلزمهم أن يخرجوا من غير حماية للبحث عما يعيشون عليه يومياً وأن مساكنهم المتداعية يسهل اختراق العصابات القاتلة لها ببساطة وكذلك هدمها. وفي أيام الاضطرابات بين الهندوس والمسلمين كان الأوغاد الهندوس يقتلون المسلمين الفقراء الذين لا يملكون حيلة بكل بساطة، فيما كان الأوغاد المسلمون يغتالون الضحايا الهندوس الفقراء بكثرة. ومع أن الهويتين الاجتماعيتين لكلا الجماعتين اللتين كانتا عرضة للهجوم الشرس مختلفتان، إلا أن الهوية الطبقية لهما كانت واحدة (بصفتهما عمالاً فقراء لا يملكون إلا وسائل اقتصادية قليلة). ولم يُسمح

باعتبار أية هوية أخرى إلى جانب الهوية الدينية. وقد أسهمت خدعة الحقيقة المفردة المختلفِ عليها في إنقاص بني الإنسان بشكل شامل وأدى إلى كسوف حرية التفكير عند الفريقين المتنازعين كليهما.

غرس العنف ورعايته:

لا يتصف العنف الطائفي عبر العالم اليوم بقدر أقل أو أكثر من الفجاجة، وهو ليس أقل أو أكثر اتصافاً بالإنقاص مما كان عليه قبل ستين سنة. ذلك أن الهمجية العارية تقوم على وجود اختلاط تصوري كبير فيما يخص مسألة هويات الناس، وهي التي تحوِّل بني الإنسان المتعددي الأبعاد إلى مخلوقات ذات بعد واحد.

إن كره الناس ليس أمراً سهلاً. وتصوِّر المقطوعة الشعرية التي كتبها أوجدن ناش بعنوان «دعوة من أجل أذى أقل نحو لا أحد» هذه القضية بشكل غاية في الدقة، إذ يقول: «أي طفل في سن المدرسة يمكن أن يقع في الحب بشكل يشبه الأغبياء، لكن الكره، يا بني، فن». فكيف يعمل هذا «الفن»؟ يعمل قادة التعذيب والمذابح بمهارة في نشر السراب الخادع عن هوية مفردة واحدة ثم يسمحون له بالتجذر والنمو. وليس أمراً لافتاً أن توليد هذا السراب يبدو مقبولاً عند أولئك الذين يشتغلون بمهنة غرس العنف ورعايته. لكن هناك سؤالاً كبيراً عن السبب الذي يجعل تنمية الهوية المفردة تحقق هذا المستوى من النجاح. إن محاولة أن نرى شخصاً بمعايير واحدة فقط من بين هوياته المتعددة تصرُّف فكري فج بشكل عميق، ومع هذا، ونظراً لتأثيره الكبير، فمن الواضح أن من السهل اعتناقه والدعوة إليه.

ويستفيد الفن التجييشي الذي يرسِّخ العنف من بعض الغرائز الأساسية ويستخدمها في كبح حرية التفكير واحتمال التعليل المركَّب. لكنه يتغذى كذلك على نوع من المنطق ـ وهو نوع مبتسر منه. فالهوية المعيَّنة التي تُعزَل من أجل توظيفها في عمل معين هي، في معظم الحالات، هوية حقيقية للشخص الذي يراد تجنيده: فـ«الهوتو» هو حقيقة هوتو، و«النمر التاملي» من الواضح أنه تاملي، والصربي ليس ألبانيّاً، والألماني غير اليهودي الذي سممت عقله الفلسفة النازية هو ألماني غير يهودي «جنتايل». أما ما يُفعل من أجل تحويل فهْم الذات إلى وسيلة قاتلة فهو: (١) تجاهل أهمية الانتماءات والارتباطات الأخرى، (٢) إعادة تعريف شروط الهوية

«الوحيدة» بشكل عدائي خاص. وهذا هو المكان الذي تُشغّل عنده الفظاظة والسراب التصوري الخادع ويتسربان.

الحد الأدنى للنظرية الكبرى:

كما أن إرغام الناس على الانحشار في صناديق الهوية المفردة خصيصة لكثير من النظريات الكبرى عن الثقافات والحضارات التي تتمتع بكثير من التأثير الآن. ولا تتبنى هذه النظريات ولا تُقرّ العنفَ ـ فهي بعيدة عن ذلك. ومع ذلك فإنها تحاول فهمَ بني الإنسان لا على أنهم أفراد يتمتعون بهويات متنوعة بل على أنهم في الأغلب أعضاء في مجموعة اجتماعية أو فئة.

ومن ذلك، مثلاً، أن الذين يصنِّفون بحسب الحضارات غالباً ما يحشرون الهند في صندوق «الحضارة الهنوسية» ـ وهو وصف لا يعبأ، من بين أشياء كثيرة، بأكثر من مائة وخمسة وأربعين مليوناً من المسلمين في الهند (هذا إن لم نذكر السيخ والجينز والمسيحيين والفارسيين وآخرين)، كما يتجاهل الارتباطات الواسعة بين مواطني الهند التي لا تعمل عبر الدين إطلاقاً، بل عبر النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والفنية والموسيقية وغيرها من الأنشطة الثقافية. وتقتطع المدرسة القوية جداً للتفكير الفئوي «هوية واحدة لكل إنسان»، تقوم على العضوية الفئوية، وهو ما ينتج عنه بالفعل التقليل من الانتماءات الأخرى كلها التي تجعل بني الإنسان مخلوقات اجتماعية معقدة ومتشابكة وهو ما يتميزون به.

وفي هذا السياق من اللافت أن نتذكر أن التفكير الفئوي يبدأ، جزئياً في الأقل، بوصفه مقاربة بناءة للهوية، عن طريق محاولة الاهتمام بالشخص في «سياقه الاجتماعي». لكن ما يبدأ بوصفه محاولة نظرية محترمة بشكل خالص للنظر إلى بني الإنسان بصورة «أكمل» وأكثر «اجتماعيّاً» ربما ينتهي ليكون فهماً محدوداً بشكل عال للشخص على أنه أساساً عضو في مجموعة واحدة فقط.

إن إنقاص بني الإنسان إلى هويات مفردة يمكن أن يكون له آثار تفتيتية، وهو ما يمكن أن يجعل العالم أكثر عرضة لأن يكون مكاناً للاحتراق. وكمثال على ذلك فقد قوبل التحديد الإنقاصي للهند على أنها «حضارة هندوسية» الذي أشرنا إليه من قبل بمزيد من الترحيب من الناشطين الطوائفيين في حركة ما سمي بـ«هندوتفا». وبالمثل فيمكن لنظريات الوحدة الإسلامية، حين تكون مقرونة بالجهل بصلة الهويات

الأخرى المتعددة للمسلمين كلها، أن تُستغلَّ لتوفر أساساً تصورياً لوجه العنف في الجهاد (وهو مصطلح يمكن أن يستخدم لإثارة الدعوة للاضطرابات العنيفة كما يمكن أن يستخدم من أجل أعمال سلمية). ويمكن أن نرى هذا بشكل كبير في التاريخ القريب لما يسمى بشكل ملبس بالإرهاب الإسلامي. ويمكن أن يتجاهل الداعون للهوية الدينية العدائية ـ بشكل ربما يكون له نتائج مرعبة ـ الغنى التاريخي لهويات المسلمين المتنوعة بوصفهم علماء أو باحثين أو علماء رياضيات أو فلاسفة أو مؤرخين أو معماريين أو رسامين أو موسيقيين أو كتّاباً.

وليس هناك من سبب لتركيز الناشطين المسلمين الغاضبين اليوم على الإنجازات الدينية للإسلام فقط في تقرير ما الذي يمكن لهم أن يفعلوه لتغيير العالم المعاصر الذي يربطونه بالإساءة المنتظمة وعدم المساواة. وبالمثل، ومن جهة أخرى، فإن هناك سبباً وجيهاً، في مقاومة الإرهاب من هذا النوع ومحاربته، للاستشهاد بغنى كثير من الهويات لبني البشر، لا الاقتصار على هويتهم الدينية وحدها. بل إن الهوية المفردة كثيراً ما تكون أضيق مما يمكن أن يَسمح به التصنيفُ العام لأن يكون الشخص مسلماً. فقد استخدم التمييز بين الشيعة والسنة، مثلاً، بشكل قوي لغرض العنف الطائفي بين هاتين المجموعتين المسلمتين، من باكستان إلى العراق.

وقد أسهم كثير من العوامل التاريخية في تدهور العراق، ومن ذلك عشوائية حدوده التي رسمها المستعمرون الغربيون، واستحالة الفكاك من التشرذم الذي تسبب به التدخل العسكري العشوائي الجاهل. يضاف إلى ذلك أن المقاربة السياسية لقادة الاحتلال المبنية على الطائفية صبت كثيراً من الزيت على النار (وهي مقاربة لا تختلف كثيراً عن المقاربة الرسمية البريطانية للهند أيام الاستعمار التي اشتكى منها غاندي كثيراً).

ولما كانت المبادرة السياسية التي تقودها الولايات المتحدة تميل إلى النظر إلى العراق بوصفه مجموعاً من المجموعات الدينية، بدلاً من كونه كياناً بمواطنين، فإن المحادثات غالباً ما تركز على قرارات قادة المجموعات الدينية، وخطاباتهم. ومن المؤكد أن هذا هو الطريق الأسهل للتعامل مع العراق، خاصة إذا نظرنا إلى التجاذب الموجود فيه وهو الذي أوجدَه بالطبع الاحتلالُ نفسه. لكن الطريق الأسهل في المدى القصير ليس الطريق الأفضل دائماً.

وقد أشار غاندي إلى تنمية مثل هذه الهوية الفريدة التي تقوم على الفئوية

وتقديمها على أنها «تقسيم» دولة ما بما يشبه عملية تشريح الحيوان (في تقطيع أوصاله إلى قطع صغيرة لدراستها)، وهناك أسباب وجيهة للاهتمام السياسي بمثل هذه التقسيمية. كما أن من المهم بشكل حاد أن نتنبه إلى الهويات العراقية التي تؤدي إلى الاندماج، مثل الجنس والطبقة بالإضافة إلى الدين. ومن الممكن أن نتذكر تنبيه غاندي لرئيس الوزراء البريطاني، الذي كان يحكم الهند في سنة ١٩٣١، القاضي بأن النساء «يمثلن نصف عدد سكان الهند» ـ وهو خط من التفكير له علاقة بالعراق المعاصر الآن كذلك.

وللسراب الانغلاقي الخادع نتائج تترتب على الطريقة التي يُنظر بها إلى الهويات العولمية وتقدُّم. فإذا كان لا يمكن لفرد ما أن يكون له أكثر من هوية واحدة، فإن الاختيار إذن بين الوطني والعالمي سيصبح سِباقاً بين إما «أن يكون أو لا يكون». لكن رؤية هذه المشكلة بهذه المعايير الإقصائية الكالحة يعكس خطأ في الفهم. ذلك أن لعدد من المشكلات الاقتصادية والسياسية أبعاداً عالمية، وأن القضايا الإجرائية التي تتعلق بها يجب أن تُدرس ويُهتم بها. وهناك سبب قوي لإصلاح المؤسسات الرسمية التي تجعل العولمة اتفاقاً أكثر عدلاً. ومن ذلك وجوب أن يُهتَم على جبهات مختلفة بالمشكلات العويصة التي يواجهها الضعفاء وغير المحميين، ويجب أن تقوم بهذه المهمة السياسات الوطنية والمبادرات الدولية وإصلاح المؤسسات الرسمية.

كما أن هناك قضية العدل الفكرية في تناول التاريخ العالمي، وهو مهم للفهم الأكمل للماضي الإنساني وللتغلب على الحس الخاطئ بالتفوق التام للغرب. ومن ذلك مثلاً، أنه مع أن هناك بعض النقاش مؤخراً عن حاجة المهاجرين من بيئات مختلفة إلى أوروبا أو أمريكا إلى أن يعرفوا أشياء كثيرة بشكل أوفى عن الحضارة الغربية، فلا يزال من اللافت بشكل كبير أنه لا يوجد إلا وعي قليل بأهمية حاجة «البريطانيين الأصليين» و«الألمانيين الأصليين»، و«الأمريكيين الأصليين»، وآخرين إلى أن يتعلموا شيئاً عن التاريخ الفكري للعالم.

عالم ممكن:

وكثيراً ما يُزعم أن من المستحيل أن يكون هناك، في المدى المنظور، دولة عالمية ديموقراطية. والواقع هو هذا، إلا أنه إن نُظر إلى الديموقراطية على أنها

الحوار العام المعلَّل، فإننا لسنا بحاجة إلى أن نضع إمكان الديموقراطية المعولمة في ثلاجة إلى أجل غير مسمى. إنها ليست خياراً «إما أن يكون أو لا يكون». فيمكن أن تستغل كثير من المؤسسات في هذه الممارسة للهوية العالمية، ويشمل ذلك الأمم المتحدة، لكن هناك احتمالاً أيضاً للعمل المتأصل، الذي بدأت فيه للتو منظمات أهلية، معظمها ليست مؤسسات حكومية، بالإضافة إلى أجزاء من الوسائط الإعلامية المستقلة.

وهناك دور مهم جداً لحركة العدالة العالمية. وربما تكون واشنطن ولندن غاضبتين من النقد المتنوع الواسع لاستراتيجيتهما في العراق، مثلما أن من المحتمل أن تكون شيكاغو أو باريس أو طوكيو على درجة من الاستغراب للاحتجاجات ضد العولمة. وليس كل المحتجين على صواب، لكن كثيراً منهم يسأل الأسئلة ذات الصلة. فهناك حاجة لازمة في العالم المعاصر لنسأل أسئلة لا تتصل فقط بالاقتصاد أو السياسة أو العولمة، بل كذلك بالقيم، والأخلاق وحس الانتماء الذي أبدع تصورنا عن العالم المعولم. لكن الهوية المعولمة يمكن أن تبدأ باستقبالها استقبالاً تستحقه من غير أن نلغي انتماءاتنا الأخرى.

وقد كتب ديريك ويلكوت (الشاعر الكاريبي الحائز على جائزة نوبل في الآداب)، في سياق مختلف جداً، متعاملاً مع فهمه المندمج للمجتمعات الكاريبية (رغم اختلافاتها الواسعة في الأعراق والثقافات والاهتمامات والخلفيات التاريخية):

إنني لم أجد قط اللحظةَ

التي كان يَقسم عندها الأفقُ العقلَ

ذلك أنه فيما يخص الحدَّاد من بيناريس

والحجّار من كانتون

فإنه كما يغوص خط اصطياد السمك، فإن الأفق

يغوص في الذاكرة

إننا نستطيع، في مقاومتنا للتقزيم من شأن بني الإنسان، أن نوجد الاحتمال بعالم يمكن له أن يتغلب على الذاكرةِ في تاريخها المؤلم وأن نتغلب على مخاوفها الحاضرة. ولم يكن باستطاعتي حين كنت في الحادية عشرة من العمر أن أفعل الكثير

لـ«قادر مياه» فيما كان مطروحاً ينزف ورأسه في حِجري. لكنني أتخيل عالماً آخر، ليس بعيداً عن متناولنا، يمكن فيه، له ولي معاً، أن نؤكد هوياتنا المشتركة الكثيرة. إنه يلزمنا أن نؤكد، قبل أي شيء، أن أُفقاً ما لم يَقسم عقلَينا إلى نصفين».

(وقد نشرت صحيفة السفير اللبنانية في ٢٠٠٦/٨/١٣م مقالاً للباحث الاجتماعي اللبناني أحمد بعلبكي بعنوان «الكيان اللبناني: طائفية الفرادة وتفرُّد الطوائف» يشخص بدقة الوضع الطائفي المتستر بالهوية في لبنان، وهو تشخيص يكاد يكون تطبيقاً للأفكار التي عبر عنها أمارتيا سين. ومن المناسب إيراد بعض الفقرات منه.

«تحرص الزعامات السياسية والمذهبية، التي تتحكّم بشؤون العوام المستضعفة في الطوائف اللبنانية، على تعميق البعد الإيماني في تركيب ما يُسمّى بالهويات الجماعية لهذه العوام، وعلى رسم صورها عن نفسها مقرونة برسم تصوراتها عن العوام في الطوائف الأخرى. وفي سياق هذا الحرص يتمّ نكران الهويات الاجتماعية الشخصية. وتترسّخ الهوية الجماعية الإيمانية للطائفة عن طريق التنشئة والتربية في أوساطها من جهة، وعن طريق تبادل الإقرار بين زعامات الطوائف مجمعة على حق كل طائفة في تحصين الانتماء الإيماني المتمذهب لعامتها مهما اختلفت الأعماق الجيوسياسية أو الجيوثقافية لهذا الانتماء من جهة أخرى. ويقوم هذا التحصين على حصر خيارات عوام الطوائف عبر قوانين التمثيل الطائفي والقوانين المذهبية للأحوال الشخصية، وعبر حصر ملاذات الإغاثة والرعاية الاجتماعية للمعوزين في كل منها.

وتحرص تلك الزعامات ومعها أحبارها ومنظروها على اعتبار أن الإقرار المتبادل بالاختلاف «الجوهري» للانتماءات الطائفية المتعايشة هو شرط فرادة الصيغة اللبنانية القائمة على التعددية. إن هذا الإقرار يرجّح أولوية تعدّدية الهويات الجماعية الإيمانية على تعددية الهويات الاجتماعية الشخصية في المجتمعات الفقيرة التي تعوق انتقالها إلى ثقافات العقلانيات المعاصرة ومنها لبنان. إن ترجيح مثل تلك الهويات الإيمانية يُمكن أن يدفع إلى تسويغ المواجهات بين غالبية العوام ونخبها غير الديموقراطية إلى حدود التعنصر الثقافي...

وهنا يمكننا أن نُشير إلى أن الاختزال الطائفي لهوية الفرد إلى بعدها الإيماني في المجتمعات الفقيرة، يجعل منه فرداً أقرب إلى التعصب للطائفة والاستعداد للخروج على معايير المواطنية وسيادة الدولة الوطنية....

إن تعددية العصبيات التي تقوم في لبنان على تقديس مراجعها المذهبية المسيّسة وعلى محاصرة حق الاختلاف في الخيارات الشخصية والفكرية داخل كل طائفة هي تعددية تحصّن الوحدانيات الخانقة للاجتهادات بذريعة عدم الإخلال بنظام الصيغة وتقاسم السلطة بين الطوائف. إنها الصيغة التي استثمرت في ظروف نشوئها، كما في ظروف اختلالها وإعادة توازنها، المتغيرات الجيوثقافية الداخلية لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية الخارجية. هذه المصالح التي تحكّمت في ظروف النشوء، كما في ظروف الاختلال وإعادة التوازن على امتداد قرنين وأكثر....

وهكذا تلاءمت التشكيلة الطوائفية للكيان تاريخياً مع المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المؤثرة على المسرح الإقليمي. ولذلك شكلت هذه الدول ملاذات لزعماء الطوائف المتنافري الأدوار الإيديولوجية. ملاذات يستنصرها بعضها على البعض الآخر، كلما تهدّدت مواقعها في نظام السلطة ولا يعود التوازن إلى هذا النظام إلّا بتوافق خارجي جديد يفرض على الزعامات العودة إلى توافق داخلي جديد يعكس التوازن الذي استجدّ بينها بعد المواجهات المدمّرة.

في إشكالية الحكم التوافقي:

لقد شكّل تنظير الديموقراطية التوافقية خديعة إيديولوجية تقوم على ثقافة التجوهر الطائفي التي تتيح للزعامات السياسية عموماً، وللزعامات المذهبية خصوصاً، أن تستفرد بعوام طوائفها موهمة إياها بأن موالاتها هي التي تضمن الحقوق لفقرائها والغنائم لوجهائها من خدمات الإدارة الحكومية. وأن الولاء المضبوط لها هو الذي يمكّن زعامة الطائفة من وضع الحدّ لتجاوزات الطوائف الأخرى على إدارات الدولة وماليتها. وجدير بالذكر أن موالاة العامة المستضعفة لزعامة طائفتها لا تقوم على منطق التمثيل والمساءلة، وإن جددت لها شرعنتها شكلاً بالانتخاب الموّجه بالإيمان والمعلّب بالقانون، لأنها موالاة تقوم في بُعد من أبعادها على اعتبار أن زعامة الطائفة هي حامية تراثها ومقدساتها إلى جانب حماية وجودها.

غير أن الموالاة الطائفية المُشار إليها، وإن ضمن كثير من الزعامات شرعية التمثيل المُعلّب لجماهير استضعفتها دائماً في تواطآت مع الكثير من الزعامات في الطوائف الأخرى، إلّا أن هذه الموالاة ظلّت غير كافية لضمان استمرار تسلط فريق زعامة ما على طائفته، أو لضمان نجاح فريق زعامة منافس له داخل الطائفة عينها،

إن لم يلجأ كل منهما سواء إلى تجديد تحالفه أو إلى عقد تحالف جديد مع زعامات أخرى في الداخل أو مع أطراف إقليمية أو دولية في الخارج...

إنه المجتمع الطوائفي الذي يقوم على مفهوم العائلات الروحية التي تبايع ولا تنتخب فيها الزعامات السياسية. هذه الزعامات المتوافقة على مساندة بعضها بعضاً في ظرف التوافق الإقليمي الدولي والمتنافية في ظروف التصارع الإقليمي الدولي. إنه مجتمع الرسالة الطوائفية الذي تسود فيه ثقافة التنافق في خطابات التوافق. ثقافة تُسخّر القيم الإنسانية في الدعوات الدينية لتغطية استراتيجيات القوى السياسية الاقتصادية الضاربة في العالم الليبرالي منذ قرنين على الأقل. هذه الاستراتيجيات التي لا يسهل تحقيقها إلّا بتفكيك الدول الطرفية إلى عصبيات تعتمد الخصائص الثقافية الإثنية والطائفية الكفيلة بتهميش الثقافة العقلانية والمدنية المعاصرة اللاعصبوية.

أجل إنها ثقافة الديموقراطية التوافقية التي تسوّغ حق أي زعامة طائفية بتجاوز معايير الشرعية المدنية والوطنية في أداء الحكم داخل الكيان الدستوري إلى معايير المشروعية الثقافية الأهلية والعصبوية. وبهذا تستطيع أن تسوّغ الأداء المتفرّد المتلائم، بشكل معلن أو غير معلن، ولأغراض سياسية وحتى عسكرية، مع المحاور الخارجية الحليفة الإقليمية والدولية»).

صلاة الجمعة في مصر

صليت في خلال هذا الصيف خمس جمع في مساجد متعددة في القاهرة، وكان لصلاة الجمعة في تلك المساجد طعم خاص.

فمن أهم ما لحظته أن الناس يأتون إلى صلاة الجمعة طواعية من غير أن يساقوا إليها بالعادة أو الإلزام. بل يسوقهم إليها إيمانهم الذي ينعكس على الطريقة التي يأتون بها مخبتين إلى المساجد واندماجهم الذي لا تخطئه العين في أدائهم شعائر الجمعة.

وأول المظاهر الأخاذة في أداء هذه الشعيرة هناك أن يتقدم قارئ مجوِّد قبل الأذان بنصف ساعة ليقرأ ما يتيسر من الآيات الكريمة. ويبدع بعض أولئك القراء في التلاوة فيقرأ بأكثر من قراءة مما يضفي جواً خاصاً عليها. ولوجه الحق أقول إنني استفدت كثيراً من الإنصات إلى تلك القراءات، وكثيراً ما يتجلى لي من المعاني ما لم يكن قد خطر لي من قبل، بل أكاد أشعر أحياناً أني أسمع تلك الآيات المباركات لأول مرة.

ولابد من الحديث عن خطباء الجمعة في تلك المساجد؛ وقد صليت أكثر الجمع حين كنت في القاهرة في مسجد مصطفى محمود في حي المهندسين، وهو مسجد له خصوصية فريدة من حيث مستوى الخطباء الذين يخطبون فيه، لكني وجدت ظاهرة الخطباء هذه في المساجد الأخرى التي صليت فيها.

ومن اللازم أن أقول إنني قلما استمعت من خطباء الجمعة في مساجد المملكة شيئاً لا أعرفه، ولا أتذكر أبداً أني خرجت من صلاة جمعة وأنا أفكر في ما قاله الخطيب. وعلى نقيض هذا ما حدث لي في القاهرة؛ ذلك أني أجد دائماً في ما يقوله الخطباء أفكارا جديدة تجعلني أنشغل بالتفكر فيها لأيام.

وربما يكون سبب هذا أن «المشايخ» عندنا يمثلون سُلطة تسعى إلى التحكم بالناس والهيمنة عليهم. ولما كان الناس ينفرون من السلطة عموماً فإنهم لا

يتجاوبون مع الخطباء لأنهم يشعرون أن الخطيب يفترض أنهم بحاجة إلى توجيهه، بل يشعرون أنه يمارس عليهم سلطة معينة، بالإضافة إلى بعض المشكلات التي تتعلق بتدريب الخطباء. وهذا نقيض الوضع في مصر لأن «العلماء» هناك لا يمثلون أي نوع من السلطة عدا العلاقة الروحية التي تربط بينهم وبين غيرهم من المواطنين المصريين المسلمين.

وللتدليل على ما أقول سأروي بعض ما سمعته من خطيب الجمعة في مسجد مصطفى محمود في يوم ٢٤/٧/١٤٢٧هـ (وأنا لا أتفق مع بعض ما قاله لكني أشير إلى أنه أثار في ذهني بعض المعاني التي جعلتني أفكر فيها لأيام).

فقد صعد المنبر وسلم سلاماً عادياً غير متصنع كأنه يلقيه على أناس في مجلس. وهو خلاف ما نعهده من «رسمية» الخطباء عندنا في إلقاء هذه التحية العظيمة، ثم بدأ خطبته بطريقة بعيدة عن التصنع والزمجرة. وكانت حديثاً أشبه ما يكون بالمحاضرة. وتحدث فيها عن الوضع الناشئ عن العدوان الإسرائيلي على لبنان وعن الصمود الذي أبدعته المقاومة اللبنانية في وجه القوة التدميرية الإسرائيلية الفظة.

ومما قاله، وهو أزهري يرتدي الزي الأزهري الأنيق، إنه ليس هناك قوي في هذه الدنيا، لكن هناك مستضعِفين يسمحون للآخرين بأن يستقووا عليهم. وضرب مثلاً بإسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة بكل ما يملكان من قوة ضاربة. فقد تصدت المقاومة اللبنانية التي لم ترض بأن تَستضعِف لهذه القوة العاتية وكبدت «إسرائيل» خسائر لم يتوقع أحد أنها ستخسرها. وذلك ما جعلها والولايات المتحدة تقبلان بقرار وقف الأعمال العسكرية على الرغم من أن القرار لم يضمن لها شيئاً من الأهداف التي كانت تسعى إليها.

ويغيب هذا المعنى الذي عبر عنه الخطيب عن كثير من الناس وهو ما يجعلهم ينظرون باحتقار إلى ما يملكون من قدرات لأنهم يقارنون أنفسهم بمن يزعم أنه قوي. لكن القوة الحقة هي القوة الإنسانية التي يمكن أن تتفجر بعنفوان إذا ما آمن الإنسان بالهدف الذي يسعى إليه وهو العنفوان الذي لا يمكن أن تصمد أمامه القوى التي تتسلح بالوسائل المادية فقط.

ومن المعاني الأخرى التي أثارها الخطيب تفسيره لقوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ

إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[١]. فقد بيَّن أن كثيراً من الناس يفهمون هذه الآية على أنها نهي من الله تعالى للمؤمنين أن يخرجوا للحرب إن لم يكونوا على مستوى من القوة يمكن أن يكون قريباً إن لم يكن متفوقاً على قوة العدو. وقال إن هذا التفسير يزينه أولئك الذين تقف أفهامهم عند ظاهر اللفظ ولم يكملوا الآية الكريمة ولم ينظروا إلى مناسبة نزولها.

وبيّن أن هذه الآية لا علاقة لها بتكافؤ القوة بين المسلمين وأعدائهم بل هي موجهة إلى الأغنياء الذين لا ينفقون من أموالهم. فهي تحضهم على الإنفاق وتبين لهم أن عدم الإنفاق «تهلكة» يجب أن يستنقذوا أنفسهم منها. لذلك خُتمت الآية ببيان أن الله يحب المحسنين.

لهذا يجب ألا تؤخذ هذه الآية الكريمة حجة لإيجاد بعض المتخاذلين الأعذار لأنفسهم كي لا يقاوموا الأعداء الغاصبين.

وجعلتني إشارة الخطيب إلى هذا المعنى أبادر بعدما رجعت من الصلاة إلى الدخول إلى «موقع الوراق» في الإنترنت لأنظر ما تقوله كتب التفسير عن هذه الآية. وقد وجدت أن ما قاله الخطيب هو المعنى الذي تشير إليه هذه التفاسير، وهو ما لم يشر إليه «علماؤنا» في كلامهم عن «جهاد الطلب»، ولهذا دلالته التي لا تخفى.

فيورد القرطبي في تفسيره[٢]: «روى البخاري عن حذيفة: ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٣] سورة البقرة قال: نزلت في النفقة. وروى يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران قال: غزونا القسطنطينية، وعلى الجماعة عبد الرحمن بن الوليد، والروم ملصقو ظهورهم بحائط المدينة، فحمل رجل على العدو، فقال الناس: مه مه! لا إله إلا الله، يلقي بيديه إلى التهلكة! فقال أبو أيوب: سبحان الله! أنزلت هذه الآية فينا معاشر الأنصار لما نصر الله نبيه وأظهر دينه؛ قلنا: هلم نقيم في أموالنا ونصلحها؛ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية. والإلقاء باليد إلى التهلكة أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد. فلم يزل أبو أيوب مجاهداً في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية؛ فقبره

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.
(٢) موقع الوراق، ص ٤٠٢.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

هناك. فأخبرنا أبو أيوب أن الإلقاء باليد إلى التهلكة هو ترك الجهاد في سبيل الله، وأن الآية نزلت في ذلك».

ويشير ابن القيم إلى المعنى نفسه في كتابه «أعلام الموقعين» الذي يعد أحد أهم المراجع عند «علمائنا». يقول[1]: «وقد فهم من قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2] سورة البقرة انغماس الرجل في العدو حتى بيّن له أبو أيوب الأنصاري أن هذا ليس من الإلقاء بيده إلى التهلكة، بل هو من بيع الرجل نفسه ابتغاء مرضاة الله، وأن الإلقاء بيده إلى التهلكة هو ترك الجهاد والإقبال على الدنيا وعمارتها...».

فلِم لا يذكر «علماؤنا» هذا المعنى؟ وما سبب اقتصارهم على ذكر المعنى الآخر الذي يوجد مخارج لمن يود أن يجد العذر لنفسه عن المقاومة؟ أتراهم لا يعرفون هذا المعنى؟ وإذا كانوا يعرفونه فلم لا يتحدثون عن رأيهم فيه؟

ويتصل المعنى اللطيف الثالث الذي أشار إليه الخطيب بالحديث المختلف في وروده عن الرسول ﷺ: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر». فبيَّن أن بعض الشراح يقصر معنى هذا الحديث على جهاد النفس لتستقيم على أداء الأعمال الصالحة وتهذيبها. لكن هناك معنى آخر يغفل هؤلاء عنه وهو الإشارة إلى أن الجهاد الأكبر يتمثل في «الإعداد» بمختلف جوانبه لتقوية الأمة لتكون قادرة في المرات القادمة على التصدي لعدوها. ولا يقتصر هذا الإعداد على إصلاح النفس كما هو التأويل المعهود.

إن غرضي من الحديث عن هذه التجربة الدعوةُ إلى إصلاح أوجه القصور في أداء شعائر الجمعة عندنا؛ ويدخل في ذلك عقد صلة جديدة بين الخطباء والمصلين تقوم على المحبة لا على التسلط، واختيار الخطباء المؤهلين علمياً ولغوياً وثقافياً ليكونوا مصدر تثقيف للمصلين يستطيعون إثارة أفكار جديدة في أذهانهم بدلاً من أن يكونوا سبباً للملل والسأم كما يحدث الآن. وهذا ما سيجعل شعيرة الجمعة حدثاً أسبوعياً يتشوف الناس إليه. ومما يشير إلى المشكل الذي نعاني منه في إحياء هذه الشعيرة الإيمانية الكريمة أن أحد كبار مشايخنا أوصى في حديث إذاعي الخطباءَ بأن

---

(١) موقع الوراق، ص ١٧١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

يؤخروا الموعظة في خطبة الجمعة إلى الخطبة الثانية لأن كثيراً من المصلين لا يأتون إلى الصلاة إلا في أثناء الخطبة الثانية!

ولا شك أن سبب هذا التباطؤ نابع من أن أكثر الناس اليوم يعرفون ما سيقوله الخطباء ولن يجدوا جديداً في خطبهم. لهذا يحرصون على الصلاة ويتباطؤون عن سماع الخطبة التي ربما تكون سبباً للملل والسأم لأنها لا تتضمن إلا أفكاراً وموضوعات سمعوها مرات عديدة.

يوم الجمعة الذي فقدناه

كان يوم الجمعة عيداً أسبوعياً حقيقياً ويوماً متميزاً عن غيره من الأيام في المدينة المنورة قبل أكثر من أربعين سنة أو تزيد. وكان كذلك في غير المدينة المنورة لكني سأقتصر على وصف بعض مظاهره فيها لأنني فيها نشأت وكنت شاهداً مباشراً على تميز ذلك اليوم فيها على ما سواه من الأيام.

فمن المظاهر التي كان يتميز بها يوم الجمعة في المدينة المنورة أنه كان اليوم الذي يفد فيه الناس من المناطق المجاورة لصلاة الجمعة في مسجد رسول الله ﷺ ولبيع ما لديهم من سلع ولشراء ما يحتاجونه من احتياجات (وكانوا يسمون القدوم إلى المدينة بـ«الهَبْطة»، والفعل منها «هَبَط»، «يَهبط»، والذي يقدم إلى المدينة من الأطراف المحيطة بها بـ«الهبّاط»!). وكان الناس يشترون معظم ما يحتاجونه في ذلك اليوم لصعوبة المواصلات وندرتها في تلك الفترة. وكانت أسواق المدينة المتعددة التي يختص كل منها بصنف من البضائع تعجّ بالمتبضعين والمتسوقين والمتفرجين في ذلك اليوم المشهود.

ومن أبرز الأسواق التي كانت تضج بالحركة سوق الخضار وسوق الأغنام وسوق السمن والحراج؛ إذ كانت تلك الأسواق هي الأسواق الرئيسة التي يفد إليها الفلاحون والبدو خاصة بمحصولاتهم الزراعية وببضائعهم من الغنم والإبل والفُرُش الصوفية التي تسمى «السِّياح»(١)، و«الفُلْجان»(٢) والإقط والسمن والعسل، وكان يوم الجمعة هو اليوم المشهود لبيع تلك السلع.

وكان «باب المصري» من أشهر الأماكن التي يتجمع فيها الناس؛ إذ كان يعج بالذين يشترون ويبيعون مختلف السلع، وكان يصل إلى ذروة نشاطه بعد صلاة الجمعة حيث يباع في أفنائه أو قريباً منه الخبز المديني والأنواع الأخرى من الخبز

---

(١) ومفردها «ساحة».

(٢) التي تبنى منها بيوت «الشَّعَر».

التي تشتهر بها المدينة المنورة، وكذلك الكراث والفجل والليمون، وتجاوره أسواق المدينة المشهورة المتخصصة بأنواع من السلع والمآكل، مثل سوق «العيّاشة» الذي يتخصص في بيع أنواع الخبز، وسوق «الطبّاخة» حيث توجد مختلف المطابخ التي تشتهر بمختلف الأطعمة الشهية، وسوق «القمّاشة» الذي يتخصص في بيع الملابس والأقمشة، وسوق «التمارة» لبيع التمور، وغيرها.

وكان ذلك النشاط التجاري الذي وصفه القرآن الكريم بأنه «ابتغاء لفضل الله» يستمر من الصباح الباكر حتى يؤذّن لصلاة الجمعة قبل أن يرتقي الخطيب المنبر في مسجد رسول الله ﷺ بربع ساعة. وبعد ذلك يؤم الناس المسجد المبارك أو غيره من المساجد التي توجد في المنطقة المركزية، ومن أشهرها مسجد الغمامة.

وكان الإمام الرئيس الذي يلقي خطبة الجمعة ويؤم المصلين في أكثر أيام السنة الشيخ عبد العزيز بن صالح ـ رحمه الله. وكان المكان المفضل الذي أصلي فيه قريباً من السارية التي تجاور منبر رسول الله ﷺ من الغرب. وكان الشيخ ابن صالح يأتي إلى الصلاة قبل الأذان بأكثر من ساعة، وأكثر ما يميّزه تلك العناية الظاهرة بملبسه إذ تظهر عليه الأناقة الفائقة، ولم أره يوماً وهو يلبس «شماغاً!»، إذ كان يلبس دائماً «غترة» بيضاء «مكوية» بعناية. ثم يصلي ما شاء الله له أن يصلي ثم يُسند ظهره إلى تلك السارية حتى يفرغ الناس من أداء ركعتي السُّنة التي تعقب الأذان الأول (قبل أن يقال للناس إنها ليست مشروعة!) ثم يرتقي المنبر فيلقي الخطبة بصوته الجهوري الفصيح الذي قلما يماثله فيه أحد. ثم يؤم المصلين، وبعد الصلاة مباشرة ينطلق الناس إلى تلك الأسواق مرة أخرى «ابتغاء لفضل الله» فتشتد وتيرة البيع والشراء.

وكانت الأسواق كلها تظل مفتوحة إلى أن يؤذن للصلاة «من يوم الجمعة»، وقلما تُغلق الدكاكين أبوابها؛ بل كثيراً ما يستخدم أصحابها قماشاً تغطى به واجهاتها. وكان إغلاق الدكاكين غير معروف في أوقات الصلاة إلا في يوم الجمعة عند الصلاة؛ إذ تظل الدكاكين مفتوحة للمتبضعين أثناء الصلوات الأخرى غير صلاة الجمعة. وكان بعض أصحاب الدكاكين المحيطة بالحرم النبوي الشريف يتناوبون فيصلي بعضهم في الحرم ثم يأتي فيذهب الذي كان يعتني بالدكان ليصلي إما في الحرم أو في الدكان نفسه.

أما لي شخصياً فكان ليوم الجمعة خصوصية يتفرد بها ولا تزال ذكراها حية في ذهني. فقد كان هو اليوم الذي نأكل فيه في كثير من الأحيان طعاماً مطبوخاً خارج

البيت يأتي به من السوق أخي الأكبر سالم، ثم من بعده أخي حامد ـ رحمهما الله تعالى. وكانا كريمين جداً، ولم يكونا يدخران شيئاً في سبيل إتحافنا بأطايب المآكل التي كانا يشتريانها من المطاعم المتنوعة. ومن ألذ تلك الأطعمة السمك الذي يتميز بـ«قَلْيه» الينبعاويون و«الروس المندية» التي يتفنن بعض الطباخين المعروفين في المدينة في طبخها. وكان يوم الجمعة كذلك هو اليوم الذي يشتريان لنا فيه الفاكهة من تفاح وبرتقال وموز وغير ذلك، وكانت الفاكهة من النوادر في تلك الفترة.

كما كنا، أنا وإخوتي الصغار، ننتظر ذلك اليوم بشوق لأنه اليوم الذي تشتري لنا فيه الوالدة ـ غفر الله لها ـ الحلويات المتنوعة. فقد كانت ـ رحمها الله ـ صَناعاً، كما يقول الجاحظ، وكانت تنسج «السِّياح» و«الفُلْجان» وحبال الصوف ثم تتحرى يوم الجمعة لتبيعها وتصرف علينا، بعد أن توفي أبي ونحن صغار، من مردود ذلك العمل الشاق الذي كنا شهوداً على ما كانت تعانيه منه. وكانت تجلب إلى سوق المدينة بالإضافة إلى ذلك النعناعَ الحساوي الذي نزرعه في «بلادنا» وتشتهر بزراعته منطقة آبار علي.

وكان لتلك السيدة الكريمة فضل كبير عليّ وعلى إخواني إذ كانت تعمل بجهد منقطع النظير من أجل توفير أسباب الحياة الكريمة لنا وتوفير مصروف المدرسة وكانت لا تطلب منا شيئاً مقابل ذلك إلا مواصلة دراساتنا. ولست أبالغ إن قلت إن كثيراً من الرجال لم يكونوا يستطيعون في ذلك الوقت أن يقوموا بما كانت تقوم به تلك السيدة الفاضلة المتدينة جداً ـ رحمها الله وجزاها خيراً كفاء ما قدمتْ (وهي نموذج مشرِّف للمرأة السعودية أهديه لمن يقفون في سبيل مشاركتها في الحياة العملية المنتِجة).

وكان يوم الجمعة هو اليوم الوحيد الذي أستطيع فيه، حين كنت في مرحلة الدراسة الابتدائية، أن «أهبط» إلى المدينة لأشتري من مكتبة النمنكاني بجوار باب الرحمة أو مكتبة ضياء في شارع العينية الجرائد السعودية مثل عكاظ والبلاد والقصيم والمجلات المصرية مثل آخر ساعة والمصور والعربي الكويتية بالإضافة إلى بعض الكتب والروايات المترجمة.

وكانت أسواق المدينة القريبة من الحرم في تلك الفترة ملأى بالمقاهي التي يرتادها الناس منذ الصباح الباكر من يوم الجمعة، وكانت تلك المقاهي الأماكنَ المفضَّلة التي يلتقي فيها القادمون من خارج المدينة. وكانت أيضاً الأماكن التي

يتواجه فيها وجهاء القبائل لحل المشكلات التي تنشأ فيما بين أفراد قبائلهم.

وكان كل فلاح يتعامل مع دكان معين يشتري منه ما يحتاجه من أرز وشاي وسكر ودقيق. ويسمى صاحب الدكان بـ«العميل». وكان دكان «العميل» يوم الجمعة مركزاً للقاء الناس فيجلسون فيه ويشربون الشاي ويتبادلون الأخبار ويحلون بعض المشكلات الناشئة فيما بينهم حتى يأتي وقت صلاة الجمعة.

وبعد هذه الإطلالة المختصرة على ما كان يميز يوم الجمعة في المدينة المنورة، وأكثر الظن أن هذا ما كان يحدث في المدن الأخرى في المملكة كذلك، من نشاط تجاري وبهجة تتنوع مصادرها دعنا نقارن ذلك بما يحدث الآن في يوم الجمعة، في المدينة المنورة وفي غيرها من المدن في المملكة.

وأظهر أوجه الاختلاف بين ما وصفته وما يحدث الآن أن يوم الجمعة صار الآن يوما للملل والكسل، لا يتميز إلا بالنوم لفترة أطول من المعتاد؛ فالأسواق مُقفرة، إذ يؤمر بإقفال الدكاكين والأسواق قبل وقت طويل من الأذان الأول. لذلك فالنشاط التجاري غير موجود في هذا اليوم إلا بشكل متواضع. وكثير من المحال التجارية تغلق أبوابها ضحى الجمعة لأن الفترة المسموح لها بفتح أبوابها قصيرة، ولا يخرج الناس للتسوق لأن الوقت لا يكفي.

وربما كان أحد العوامل المهمة في «إقفار» الأسواق في يوم الجمعة هو تغيّر الظروف الاقتصادية؛ ذلك أن معظم الناس الآن موظفون لا يشتغلون بالبيع والشراء، ومنها أن المدينة الآن ليس لها مركز تجاري؛ إذ انتشرت الأسواق المختلفة في أماكن عديدة مما يجعل الإنسان يشتري ما يحتاجه في أي وقت من أقرب مكان إليه، فهو ليس مضطراً للذهاب إلى مركز المدينة. بل إن المدن الحديثة، في المملكة، أصبحت مدناً «بلا قلب» بعبارة أحمد عبد المعطي حجازي!

لكن أهم العوامل في نظري هو إغلاق المحال التجارية في وقت مبكر من يوم الجمعة وهو أمر لا يتفق مع نص الآية الكريمة التي تأمر بالامتناع عن البيع والشراء عند الأذان لصلاة الجمعة لا قبلها بساعات.

فهل يا ترى تعود تلك البهجة ليوم الجمعة التي لا نزال نرى بعضاً منها في المدن العربية والإسلامية خارج المملكة؟!

والمثقفون لحومهم مسمومة!

من النتائج الحميدة لهامش حرية التعبير الذي تتمتع به بلادنا الآن أن وجد المثقفون جرأة أكبر في نقاش بعض القضايا الدينية التي كانت مناقشتها حكراً على المتخصصين في الشريعة.

إلا أن هذه الجرأة قوبلت بردود فعل قوية تَستنكر «خوض» الكتّاب في هذه الأمور. وتمثلت بعض ردود الفعل بـ«الردود» العنيفة أحياناً التي ردّ بها بعض العلماء السعوديين على أولئك الكتّاب. ووصل الأمر إلى اتهامهم بالجهل والعناد والخوض في أمور ليست من اختصاصهم.

وتهون ردود الفعل هذه إذا ما قورنت بردود فعل أخرى صدرت عن أناس ليسوا من العلماء بل من الوعاظ و«الدعاة» وأئمة الجُمع يستنكرون فيها بلهجة عنيفة «تطاول» هؤلاء المثقفين على الرموز من «العلماء». ووصل الأمر ببعضهم إلى تجريد المثقفين من أي حق في مناقشة أمور تعد معرفتها واجباً على كل مسلم.

وكنت كتبت مقالين عن اعتراضات بعض المعترضين على الكتاب السعوديين احتجاجاً بعدم تخصصهم في الدراسات الشرعية(١). ولست بحاجة إلى إعادة ما قلته هناك من أن هذه الاعتراضات ليست صحيحة علمياً ولا دينياً.

ولقد شنّ بعض هؤلاء «الدعاة» هجوماً عنيفاً على المثقفين وصل إلى حد اتهامهم بالعمالة للأجنبي وتلقي التعليمات والتمويل من السفارات الأجنبية في بلادنا ليعملوا على تقويض الأسس التي قامت عليها هذه البلاد.

وكان هناك هجوم مركز على الكتّاب السعوديين في خطب الجمعة في الآونة الأخيرة، ومن ذلك ما فعله خطيب المسجد الذي صليت فيه الجمعة الماضية إذ

---

(١) «الحيازات العلمية»، الوطن (العدد ١٨٤)، و«محنة التخصص»، الوطن (العدد ١٩١).

شنّ هجوماً عنيفاً على من يحاورون «العلماء» واتهمهم بأنهم عرضة لما حذر منه ابن عساكر بقوله: «لحوم العلماء مسمومة». ووصف «العلماء» بأنهم أولياء الله وأن من يعارضهم معرَّض لحرب الله التي توعد بها من يحاربون أولياءه.

وأرجو أن يسمح لي القارئ الكريم في الاستشهاد بخطبة نُشرت في أحد المنتديات المتطرفة ونُسبت إلى أحد خطباء الجمعة في المسجد النبوي الشريف، في الأسابيع الماضية. وأنا أوردها وعهدة صحة نسبتها على من نشرها في ذلك المنتدى، وأرجو ألا تكون نسبتها لذلك الشيخ صحيحة.

يقول الشيخ الفاضل، من كلام طويل لا يخرج عن معنى ما قاله هنا: «... وتأتي على الأمّة الفواجعُ والزّوابع لتُظهر دخيلةَ أهل النفاق والشّقاق وسوءَ طويَّتهم، وتكشفَ رداءَ المداوَرة، وتمزِّق ثوبَ المراوغة.

... ويأتي الهجومُ المعلَن والعداء المبطَّن على الإسلام وعلمائه وأهله وأسُسِه وثوابته ومناهجِه وبلاده مِن ذوي الفكر المقبوح والتوجُّه المفضوح؛ ليؤكِّد بجلاءٍ أنَّ مِن بين صفوف الأمّة أدعياء أخفياءَ، كاذبون في الولاء والانتماء، سلكوا مسالكَ عدائيّة، وطرحوا في تضاعيف الصّحف أفكارًا علمانيّة لا دينيّة. شمَخَ كلُّ واحدٍ منهم بأنفٍ من الجهل طويل، واحتسى مِن قيح الخُبث وقبيح الأباطيل، ونطق بالزّور وافترى الأقاويل. قومٌ بُهت دنَّسوا وجه ما كتبوا عليه من قِرطاس، ولطَّخوه بعقائدِ الشكِّ والجُحود والوسواس. مقالاتٌ شوهاء وكلِمات عرجاء وحماقاتٌ خرقاء، تبَّت يدا من خطَّها وتَبّ، ما أقبحَ ما فعلَه وما كسَب. ألسنةٌ شأنُها الإفك والخطَل، وقلوبٌ أفسدَها سوءُ العمل، يريدونَها فتنةً عمياء، ويبغونها حياةً عوجاء، نقدٌ بلا عِلم، وحوار بلا أدب، ومعالجة بلا فهم، غثٌّ فارغ واستخفاف ماكر. أسافل قد علَت لم تعْلُ مِن كرَم، وأقزامٌ تطاولت، وأقلام مأجورَة تهافَتت على الزور وتعاهدت، فكان حقًا على كلِّ مسلم أن يكشفَ ضلالَهم، ويدفعَ باطلهم. شراذمُ قاصرون وشذّاذ أفّاكون جاؤوا ببضاعة غربيّةٍ اسمُها العلمانيّة، وحقيقتها اللادينيّة، وهدفُها إزاحة الإسلام عن الحياة بالكليّة، يدعون أمّتهم إلى مذاهبِ الغرب في الحُكم والإدارة، وسلوك مسالكهم في الوضع والتشريع، يعشقون حياةَ الفجور والفسوق والانحراف، ويُبغِضون حياةَ الطّهر والعفاف، يهاجِمون الحجابَ والجلباب، ويطالبون بالسّفور والاختلاط،

وينادون بمساواة الرّجل بالمرأة وعملِ المرأة وحريّة المرأة. فأيَّ مساواة يريدون؟! وأيّ عمل يقصدون؟! وأيّ حريّة ينشدون؟! أهي المساواة التي تتوافق مع الفِطرة وتتناسق مع طبيعة المرأة، أم هي مساواة الشذّاذ؟!

أيّها المسلمون، وتمتدّ الهجمة الحاقدةُ من أهل العلمنَة والنّفاق لتُحارِب عقيدة الولاء والبراء التي هي أوثق عُرى الإيمان.

فلماذا يحاربون الولاء والبراء؟! ولمن يريدون أن يكونَ الولاء والبراء؟! نوالي من؟! ونعادي من؟! نحبُّ مَن؟! ونبغضُ من؟! إنّهم يحاربون الولاءَ والبراء ليوقِعونا في ولاءٍ وبراء، ولاءٌ لمن يحبّون، وبراء ممّا يكرهون، فلا ولاءَ حينئذ لما يحبُّ الله ورسوله، ولا براءَ ممّا يبغضه الله ورسوله، يريدون أن نبرأ مِن عقيدتِنا وأخلاقِنا وقِيَمنا وتاريخنا وأمجادِنا؛ لنواليَ عقيدة الكفر والجحود وأخلاقَها وقيمَها وحياتها. يلمِزون العلماءَ والصّلَحاء، ويسخرون ويستهزئون، ويحاربون أهلَ الحسبة ورجالَ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويلفّقون التُّهمَ ضدَّهم، ويضخّمون أخطاءهم، وينتهكون أعراضَهم، ويكتمون إنجازاتِهم، ويسكتون عن حسناتِهم. سلِمت من ألسنتهم وأقلامهم القنواتُ الفضائية الخليعة والمجلاّت الهابِطة ودورُ الأفلام والغناء مع أن عددَ ضحاياها لا يُحصى، وعددَ قتلاها لا يُستقصى، ولم تسلم منهم كتبُ التوحيد والعقيدة والمواد الشرعيّة، فطالبوا بتقليصها وتقليل نصابها، مع أنّه لا يوجد على وجهِ الأرض مناهجُ ترعى الحقوقَ وتحقّق الأمن والعدلَ كما تراه جليًّا في مناهجنا المستمدَة من كتاب الله وسنّة رسوله. تخبُّطٌ ظاهر وظلمٌ جائر، وانتكاسة جليّة وحرب عقديّة، يدعون إلى التّسامح وهم يسلكون مسالكَ عدائيّة، ويطرحون أفكارًا تبعَث على الإثارة والشحناء، ويكتمون الرأيَ الآخر ويعادونه ويصادرونه، ويدعون إلى الوسطيّة بأبشع ما ترى من تطرُّف وغلوّ وشذوذ وانحراف وشطَط، ينظرون إلى أمّتهم بازدراء، وإلى تاريخها باحتِقار، وإلى قيَمها وأخلاقها بإهانةٍ واستصغار، وذلك يحكي واقعَ الذلّ والخنوع والانصهار والذّوبان الذي يعيشونه مع الغرب، ويريدون أن تعيشَه الأمّة مثلهم. يدّعون الصدقَ والإصلاح والتجديد، ويرمون غيرَهم بالرجعيّة والتعصّب والجمود والتطرّف والإرهاب. . . ».

والغرض من إيراد هذا النص الطويل إظهار مدى التجني على مواطنين سعوديين كتبوا ما كتبوه في صحف سعودية يشهد أي قارئ منصف بأن ما كتبوه فيها

لا يمكن أن ينطبق عليه شيء من هذه الاتهامات الموغلة في التشنيع والمبالِغة في التصنيف والداعية إلى إفشاء العداء بغير بيّنة.

ومن أخطر ما في هذه الخطبة صدورها من على منبر رسول الله ﷺ الذي يجب أن ينزَّه عن هذه اللغة التي تبلغ حداً بعيداً من التطرف والتشويه.

لقد بيّن الكتّاب السعوديون في مناسبات عدة أنهم أبناء الثقافة العربية الإسلامية وأنهم حين يحاورون بعض العلماء لا يُكنون لهم إلا الاحترام. ومن ذلك ما كتبتُه في حوار مع الدكتور سعد البريك[1]: «ولست بحاجة هنا إلى التأكيد على أن ما كتبتُه لا يمكن أن يكون استهزاء بفضيلة الشيخ الفوزان ولا يمكن أن يكون سخرية به أو تنقصاً منه. بل إنني أزعم أن تفاعل فضيلة الشيخ الفوزان مع المجتمع عن طريق تعليقاته التي تكاد تكون يومية على ما ينشر في الصحف السعودية مما يزيده حظوة لدى مواطنيه، وأنا منهم، ويزيد من تقديرهم وحبهم له. ولا أشك أبداً أنه لو سئل أواسط المواطنين السعوديين عن أسماء أعضاء هيئة كبار العلماء فإن أول اسم سيتبادر إلى أذهانهم هو اسم الشيخ الفوزان.

ولا شك أن الظن بأن تصنيف حواري مع فضيلة الشيخ تحت مسمى الاستهزاء أو السخرية إنما يعود إلى سبب ثقافي عريق آخر في ثقافتنا وهو عدم التمييز بين الحوار والتشاتم. كما يعود إلى ما تتصف به تربيتنا من إيجاب خنوع الصغير للكبير وعد أي تعبير للصغير عن رأيه في حضرة الكبار أمراً معيباً.

لذلك كله يجب ألا يظن أحد أن مبعث حواري مع الشيخ الجليل التنقص من قدره أو علمه. ويتصل بهذا أن العلماء في الإسلام، كما قال أخي الدكتور البريك، يختلفون عن كهنوتية رجال الدين في العصور الوسطى عند غير المسلمين. فهم رجال يمكن أن يعترض عليهم ويمكن أن يُختلف معهم ولا ينقص ذلك من أقدارهم شيئاً ولا يمكن أن يكون ذلك موجَّهاً للدين نفسه».

وإذا كان الشانئون للكتّاب والمثقفين السعوديين يحتجون بمقولة ابن عساكر فالأجدر بهم أن يُصغوا إلى ما قاله رسول الله ﷺ، وهو أعظم وأجل من تلك

---

(١) ملحق الرسالة، المدينة ٢٥/٦/١٤٢٧هـ.

المقولة. وذلك قوله ـ بأبي هو وأمي: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»، وقوله: «المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه»، ونهيه ﷺ عن الكذب والبهتان والشتيمة. إن احترام المحاوَر واجب سواء أكان من «العلماء» أو من الكتّاب، وهو واجب في حق كل مسلم مهما اختلفنا معه.

إنني أنادي من هذا المنبر الوطني بألا يُغرينا حب الانتصار لأنفسنا بالوقوع في خطيئة تجاوز حدود العدل حين يناقش بعضنا بعضاً؛ فنحن كلنا مسلمون لهم حرمة توجب عدم التعدي عليهم أو تخوينهم والتنقص لهم واتهامهم بالتهم الباطلة.

مخيمٌ صيفي دعوي في أمريكا

نشرت صحيفة الغارديان البريطانية في ٢٩/٩/٢٠٠٦م تقريراً لمراسلها في لوس أنجلس بعنوان: «إنهم يَصرخون، ويَدْعون لـ(الرئيس الأمريكي) بوش ويتعوذون من الشيطان، أهلاً بكم في «مخيَّم» المسيح: فيلْمٌ وثائقي عن المخيمات الإنجيلية المسيحية يثير لغطاً في الولايات المتحدة».

يقول التقرير: «يَغلب على الأطفال في مخيم «أطفال يحترقون» الاندماجُ المركّز فيما هم يصلُّون متوجهين نحو صورة للرئيس جورج بوش مصنوعة من الورق المقوى. وهم في أثناء ذلك يرفعون أيديهم في الهواء ويتمايلون وعيونهم مغلقة فيما هم يشاركون في الإنشاد لـ«القضاة الصالحين». وتنهمر دموعهم غزيرة في الوقت الذي ينادَون فيه بأنهم «مدَّعون» و«منافقون» وأنهم يجب أن يطهِّروا أيديهم بالماء المعلب لطَرْد الشيطان.

ويتتبع الفيلم الوثائقي «مخيمُ المسيح» ثلاثةَ أطفال في المخيم الصيفي المسمى بـ«أطفالٌ يحترقون» الذي تقيمه الطائفة الأسقفية البروتستانتية المسيحية في مدينة «بحيرة الشيطان» الصغيرة في ولاية داكوتا الشمالية.

وتتحدث توري، وهي فتاة في العاشرة، إلى مخرجتَي الفيلم عما يجعلها تحب الموسيقى «المسيحية، وموسيقى الروك آند رول الشبابية الصاخبة، بدلاً من (أغاني مغنية البوب الأمريكية) بريتاني سبيرز». فتقول، فيما هي تتواثب في غرفة نومها: «حين أرقص يجب أن أشعر شعوراً مؤكَّداً أن ذلك هو الرب. (أما إذا لم يغمرني هذا الشعور) فسوف يلاحظ الناس حين أرقص (أنني أرقص) من أجل الجسد فقط».

وأحدث الفيلم، الذي أمضت متخصصتان في الأفلام الوثائقية تعملان في نيويورك سنة في إنتاجه، ضجة منذ عُرض قبل أسبوعين في بعض ولايات الغرب الأوسط الأمريكية، وهو ما أحدث اصطفافَ المسيحيين المهتمين بالتبشير للمسيحية

(الإيفانجيليين) ضد غير المتدينين، ومميِّزاً المبشِّرين المنتمين إلى الطائفة الأسقفية البروتستانتية المسيحية من غير المبشرين في هذه الطائفة.

ونال الفيلم شهرة واسعة بعد أن صار تقريرٌ إخباري عرضتْه إحدى قنوات التلفزة من أكثر الموضوعات التي اطلع عليها زوار أحد المواقع الإنترنتية المتخصصة في التلفزة ثم لفت انتباه وسائل الإعلام في طول الولايات المتحدة وعرضها وسوف يعرض في لوس أنجلس اليوم (تاريخ المقال الأصلي).

ويقول بعض النقاد إن الأسلوب الفج غالباً الذي استخدمتْه القسيسة بيكلي فيشر، مؤسِّسة المخيم، في إعداد الأطفال لـ«الحرب»، كان «مخيفاً» إلى حد بعيد. لكن هناك آخرين اتهموا مخرجتي الفيلم الوثائقي بأنهما شوهتا الرسالةَ التي تريد القسيسة فيشر إيصالها.

فقد كتب أحد النقاد في أحد المواقع المسيحية على الإنترنيت أن الفيلم الوثائقي «مخيم المسيح» فيلْم وثائقي ساخر يصور المبشرين البروتستانتيين، والأصوليين، وقادة (الحركات المسيحية النافذين)، والمسيحيين المهتمين بالشأن العام بأنهم صخّابون، محبون للحرب، وأنهم خطرون».

وتماثِل القسيسةُ فيشر عند نقطة معينة (من الفيلم) بين الإعدادات التي تؤهِّل بها الأطفالَ (في مخيمها) والتدريباتِ التي تقدَّم للإرهابيين في الشرق الأوسط. وتقول في الفيلم «أريد أن أرى الأطفال الصغار وهم لا يقلُّون انتماءً لما يتصل بالمسيح عن انتماء الشباب (المسلم) لما يتصل بالإسلام». «وأريد أن أراهم متطرفين يُضحُّون بأرواحهم في سبيل الإنجيل مثلما يفعل الشباب في باكستان وإسرائيل وفلسطين» (من حيث تضحيتهم في سبيل القرآن).

ولفتت هذه التعليقات انتباه ديفيد براين، المغني في فرقة «الرؤوس المتكلمة»، الذي شاهد الفيلم في حفل عُرض فيه في واشنطن في شهر يونيو/ حزيران. فقد كتب في مدونته الإنترنتية: «لقد ظللت أقول لنفسي (في أثناء مشاهدتي له)، حسناً، إن هذه (النشاطات) نسخة مسيحية من المدارس الدينية (المتهمة بتغذية الإرهاب في الباكستان، مثلاً)». ويستمر قائلاً: «لذلك فالجانبان كلاهما مريضان بصفة متماثلة إلى حد بعيد».

واكتسب الفيلم شهرة أوسع حين عرَضه مايكل مور (منتج الفيلم المشهور:

«الحادي عشر من سبتمبر/أيلول») في الاحتفال الذي أقامه في مدينة ترافيرس، وكان ذلك ضد رغبات موزع الفيلم. ومما قاله أحد الذين شاهدوه: «هؤلاء الناس غريبو الأطوار، ومع هذا فهم صادقون فيما يعتقدونه، فهم يشبهون (شخصية) ليزلي نيلسين في (فيلم) «الطائرة»». وقد فاز (فيلْم «مخيم المسيح») بالجائزة التي خصصها الاحتفالُ لأكثر الأفلام تخويفاً.

وتقول القسيسة فيشر عند نقطة معينة في الفيلم: «يجب أن يرتعد الليبراليون المتطرفون الذين يشاهدون هذه الممارسات خوفاً»، وتستمر قائلة، موجهة الكلام للأطفال الذين تتراوح أعمار أكثرهم بين السابعة والثانية عشرة: «إن هذا العالم، أيها الأطفال، عالم قديم، فيجب عليكم أن تعملوا على تغيير الأمور. إن هذا يعني الحرب. فهل أنتم جزء من هذا (العمل التغييري)؟

وعلى الرغم من تصوير القسيسة فيشر في فلم «مخيم المسيح» بصورة غير متعاطفة معها إلا أنها ساعدت مخرجَتي الفلم، هايدي أيوين وراشيل جرادي، في الدعاية له. وتقول لمراسل صحيفة لوس أنجلس تايمز: «إن (المخرجتين) قامتا بالبحث عن قصة تحكيانها وقد وجدتا تلك القصة التي تتلبس بقضايا سياسية. ثم إنهما تقصدان عرض أكثر الأشياء دراماتيكية وغرابة وتطرفاً في الكنيسة التي أشرف عليها، وأنا لا أخجل من هذه الأمور، لكنه في غياب السياق فإن من الصعوبة الفائقة أن تدافِع عما تشاهده في الفيلم حين يعرض».

وتقول مخرجتا الفلم إنهما كانتا تعملان على اكتشاف الثقافتين في أمريكا المعاصرة. وتقولان في الموقع الإنترنتي المخصص للفيلم: «من الواضح أن هناك أمريكتين تسيران في خطين متوازيين، فإحدى هاتين الأمريكتين محافظة ومعادية للثقافة تضم عشرات الملايين من المسيحيين الإنجيليين الذين يشعرون أنهم منخرطون في حرب ثقافية مع ما يشعرون بأنه ليبرالية غير أخلاقية ومعادية للرب». لكن (هؤلاء الإنجيليين) ينكرون أنهم يسعون عن قصد للعمل على رسم صورة غير واضحة للأمور التي يهتمون بها، بل إنهم ينكرون أنهم انحازوا إلى أي جانب في هذا الحوار.

وتقول راشيل جرادي، المخرجة المشاركة للفيلم: «لقد عملنا بصورة واعية على أن نصنع فيلماً لا يتبنى أية وجهة نظر معينة، وكنا نتوقع أن يقابَل الفيلم بردود

فعل مختلفة (عند من يشاهدونه)، لكن ما فاق تصوراتنا هو تلك الاختلافات القوية في ردود الفعل. ذلك أن فريقاً يشاهد الفيلم ويريد أن يرسل أطفاله إلى المخيم؛ وهناك فريق (ممن يشاهدونه) يريدون أن يستدعوا الشرطة».

لكن ردود الفعل التي عبرت عنها بعض الجماعات الإنجيلية أدت فعلاً للإساءة إلى الفيلم، الذي بدأ عرضه منذ أسبوعين في بعض ولايات الغرب الأمريكية. ومن هؤلاء الكاهن تيد هاجارد (هل تتذكرونه؟! إنه بطل الفضيحة الأخلاقية التي صارت موضوعاً رئيساً في وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية قبل أسابيع قليلة!)، وهو الذي يدير المنظمة الوطنية للإنجيليين التي تضم ثلاثين مليوناً من المنتسبين إليها وقد ظهر في الفيلم؛ فقد طلب من أتباعه أن ينأوا بأنفسهم عن الفيلم. (ومن الدلائل على نجاح حملته على الفيلم أنَّ) عرْضَه لم يحقق في ولايات الغرب الأوسط الأمريكي توقعات الموزع (المالية).

وقال الكاهن هاجارد إن الفيلم كان حَرْفياً في تصويره لبعض آراء القسيسة فيشر. وصرح لصحيفة «المسيحية اليوم»: «إن ما يقلقني أن أولئك الذين ينتمون إلى الطرف الأقصى من التيار اليساري سوف يستخدمونه في تدعيم مقولاتهم السلبية المقولَبة التي يزعمون أنها تصور اعتقادات المسيحيين المؤمنين. وقال: «إن «الكلام الداعي إلى الحرب» (في الفيلم) كلام مجازي. إنه لا يعني أننا نسعى إلى تأسيس دولة دينية أو أننا نسعى إلى إرغام الناس على التسليم بما نظن أنه قانون الرب».

وقالت الآنسة جرادي إنها أصيبت بخيبة أمل كبيرة نتيجة لرد فعله. وتقول: «إننا مصابون بخيبة أمل كبيرة لأن شخصاً له مثل هذه السلطة يرفض الفيلم. إني أظن أنه ليس راضياً عن الكيفية التي ظهر هو بها فيه».

لكن الكاهن هاجارد عبَّر تعبيراً دقيقاً عن النقاط الرئيسة التي اتهمت بها مخرجتا الفيلم، فيقول: إنه حين يصوت الإنجيليون (في الانتخابات الأمريكية) فإنهم يستطيعون التحكم بنتيجة أية انتخابات.

وتقول الآنسة جرادي: «لم أكن أعرف حقاً الكيفية التي كانت السياسة تتشابك بها مع الخطاب الديني اللاهوتي. لكن ما فجأنا هو كيف أنهما متشابكان تشابكاً قوياً جداً ويتبع الواحد منهما الآخر» وأضافت: في الوقت الذي لم يبق على الانتخابات الأمريكية إلا شهر (وهي التي حدثت في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي):

«هناك لعبة تُلعب أمام أعيننا مباشرة. فهناك مقاعد (برلمانية) كثيرة تحتدم المنافسة عليها (بين الديموقراطيين والجمهوريين). وهم (أي الإنجيليين) يصوِّتون. وهم يعرفون الناس الذين يتفقون معهم في المواقف نفسها التي يتخذونها».

ويبدو أن القسيسة بيكي فيشر تستمتع بلحظة الشهرة التي نالتها. فهي تصرح لصحيفة لوس أنجلس تايمز قائلة: «إنني أتلقى آلاف الزيارات على موقعي الإنترنتي. وأنا ألبس نظارات شمسية (لإخفاء شخصيتها) في المطارات. إن هذه الشهرة تصيبني بالاضطراب».

ويوضِّح موقعُ القسيسة فيشر على الإنترنيت واسمه «كنيسة الأطفال العالمية» هدفَها بقولها: «إننا نعتقد أن مرحلة الطفولة هي الوقت الذي حدده الرب للناس لكي يتلقوا الإنجيل. وتدافع عن نفسها في خضم الضجة التي أحدثها الفيلم قائلة فيه: «عفوا؛ لكننا نمتلك الحقيقة».

التصدي لمنابع الفكر المنحرف

أكد مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها في ١٣/ ١١/ ١٤٢٧هـ «... مسؤوليةَ الجميع في التصدي الفكري والاجتماعي والثقافي لمنابع الفكر التكفيري المنحرف الذي يشوِّه الإسلام ويسيء إلى الوطن».

وليست هذه المرة الأولى التي يحث فيها المجلس الموقر المواطنين على التصدي لمنابع هذا الفكر الذي سيطر على كثير من مناشط الحياة لفترة طويلة وتسبب في كثير من الأزمات التي تتهددنا داخلياً وخارجياً.

ومن أهم الخطوات في التصدي لهذا الفكر أن نعترف أوّلاً بمسبباته وبمسؤوليتنا عن نشوئه ونجاحه منذ زمن طويل في غرس جذوره في بلادنا.

وقد عرض بعض الكتّاب لنشأة هذا الفكر والظروف التي أسهمت فيها، وكان بعضهم ممن انتسب إليه في شبابه. ومن هؤلاء الأستاذ مشاري الذايدي في مقال نشرته صحيفة الشرق الأوسط قبل سنتين تقريباً بعنوان «مطبخ بيشاور». وتأتي أهمية المعلومات التي أوردها الذايدي من كونه أحد الذين انخرطوا في هذا الفكر وذهبوا إلى أفغانستان للإسهام في «الجهاد الأفغاني». ويكشف ذلك المقال النشاطات والممارسات التي كانت تمارس في مدينة بيشاور الباكستانية. وكان من أهم ما تتضمنه نسبة عالية من البرمجة الفكرية والدينية التي تصل إلى حد غسل أدمغة الشباب السعوديين الذين تقاطروا، بحسن نية، للمشاركة في «الجهاد الأفغاني»، كما صُوِّر لهم. أما ما حصَّلوه فلا يزيد عن كونه غرساً لمفاهيم التكفير في أذهانهم وإعداداً لهم لكي ينقضُّوا على بلادهم بعد أن يعودوا إليها.

ومنهم الأستاذ عبد الله ثابت في روايته الذائعة «الإرهابي ٢٠» التي عرض فيها الطرق التي يستخدمها سدنة هذا الفكر لنشره بين صغار السن في المدارس والنشاطات المصاحبة الأخرى. وليس هذان الكاتبان الوحيدين في كشف الممارسات التي يستخدمها الذين غرسوا هذا الفكر ونشروه. فهناك شهادات عدة سجلها أصحابها

في وسائل مختلفة على مدى النشاط الذي كان يسعى إلى تجنيد أبنائنا في هذا المسار الخطر. وتتفق الشهادات المنشورة كلها على أن المدارس كانت المحضن الأول للفكر الحركي.

ومن الشهادات المهمة الأخرى على نشأة هذا الفكر والممارسات التي كانت تقصد إلى تجنيد شبابنا للانخراط فيه شريطٌ صوتي بعنوان «صفحات مطوية من الجهاد الأفغاني» للشيخ سراج بن سعيد الزهراني الذي شارك في «الجهاد الأفغاني» لسنوات طويلة وخبَر الظروفَ المحلية التي أسهمت في تجذر هذا الفكر في مدارسنا والظروف التي كانت سائدة في أفغانستان آنذاك.

ويتضمن الشريط معلومات مهمة يوردها الشيخ الزهراني بصفته شاهداً مباشراً على تلك النشاطات عن أشخاص، بعضهم غير سعوديين، كان لهم النصيب الأكبر في التغرير بشبابنا ودفعهم إلى مأزق هذا الفكر الثوري.

ويلحظ من يستمع إلى الشريط مدى الغفلة التي كان كثير منا في تلك الفترة ضحية لها. ذلك أن معظم أساليب دعاة هذا الفكر كانت تقوم على غش واضح لبعض المسؤولين والعلماء و«الشباب» وصغار السن في المراحل المتوسطة والثانوية. وأسهمت «الطيبة» التي تميزنا في إخفاء حقيقة تلك النشاطات عن عيون كثير منا، وأصمَّتنا عن الاستماع لمن كان يحذر من الانسياق وراءها.

ومن أهم ما يجب التنبه له في الشريط أن نشوء هذا الفكر لم يكن ممكناً لو لم يكن الجو العام المحلي قابلاً لنشوئه. ومن أظهر ما كان يميز ذلك الجو الذي ساد بعد الهجوم الباغي على الحرم المكي الشريف في بداية ١٤٠٠هـ انتشار ما كان يسمى بـ«الالتزام»، بين الشباب خاصة. وكان من الشائع إسباغ بعض الأوصاف مثل «ملتزم، ومتدين، ومستقيم» على الشباب الذين تظهر عليهم بعض المظاهر الخارجية التي رُبطت بالتدين مثل تقصير الثوب وإعفاء اللحية وغير ذلك من مظاهر التقشف.

وكان هذا الجوُّ الحاضنَ لما يسمى بـ«الصحوة الإسلامية» التي كانت تقوم في معظمها على تنظيمات وأفكار مستمدة من تنظيمات الإخوان المسلمين وأفكارهم وتتخذ من المدارس المتوسطة والثانوية والجامعات ميادين لغرسها. وهذا ما يشهد به الشيخ سراج الزهراني إذ يقول إنه انخرط في ما يسميه بـ«شباب الصحوة» في سنة ١٤٠٢هـ. وكان سبيله إلى ذلك نشاطات «التوعية الإسلامية» في المدارس.

ويصف هذه النشاطات بأنها كانت تعتمد على تأثر بعض الطلاب الصغار ببعض المدرسين الذين كانوا يتخذونهم «قدوة». وكان يغلب على تلك النشاطات المدرسية أن تكون على هيئة تمثيليات وأناشيد حماسية. وكانت تقوم على توطيد العلاقات بين الطلاب عن طريق نشر مفاهيم الأخوة في الله والحب في الله. وكان هناك اصطفاء للطلاب المتميزين الذين ينقلون من ثم إلى مكتبات المساجد. وكان يلقى في روع هؤلاء أنهم شخصيات استثنائية وأنهم يتصفون بصفات قيادية، وإيهامهم بأنهم يشبهون بعض الصحابة، وهو ما يجعل هؤلاء الطلاب يحسون بأنهم لامعون واستثنائيون. وكان هناك تكثيف للرحلات إلى البراري من أجل عزل الشباب عن بيوتهم وآبائهم وأمهاتهم، وتكثيف للبرامج التوعوية التي يأتي في مقدمتها تكثيف القراءة في كتب الإخوان المسلمين الحركية مثل كتب حسن البنا وسيد قطب وغيرهما.

ومن أخطر ما كان يمارس في هذه النشاطات تضمُّنها التقليلَ من شأن ولاة الأمر عن طريق التلميح والإيحاء ووصفهم بطرق غير مباشرة بأنهم طغاة. كما تقوم تلك النشاطات على تعويد الطلاب على الخشونة وتقوية الأبدان. ويتطور الأمر ليصل إلى إقامة المخيمات في البر وتدريب الشباب على أعمال تشبه أن تكون عسكرية كتقسيم الطلاب إلى فرق يقوم بعضها بالهجوم الليلي على الفرق الأخرى التي تدرب على مقاومة هذه الهجمات.

ومما يدخل في تلك التنظيمات السرية تقسيم الشباب إلى فرق صغيرة يتألف كل منها من خمسة أشخاص ويربطون بأحد «المشايخ» ليدرسوا عليه بعض الكتب الحركية المختارة، ومن مظاهر البرمجة غير الأمينة الإيحاءُ إلى الطلاب في كل واحدة من هذه المجموعات الصغيرة بأنهم الصفوة؛ لكنهم لا يعرفون أن هناك فرقاً أخرى بالعدد نفسه تأتي لتدرس على أولئك «المشايخ» في فترات أخرى، ويوحى إليهم الإيحاء نفسه!

ومن تلك النشاطات تكثيف عرض أشرطة مرئية عن «الجهاد الأفغاني» و«المعجزات» التي كانت تجري على أيدي «المجاهدين» والمجازر البشعة التي يتعرض لها الأفغانيون. وكان هناك قصد في هذه الأشرطة المصورة لاختيار الأشخاص الذين يظهرون في هذه الأشرطة بهيئات متميزة كجمال الصورة وكثافة اللحى حتى ليظن بأنهم بقايا الصحابة!

ويقول الشيخ الزهراني إنه كان أحد الذين تعرضوا لهذه النشاطات مما جعله يلتحق بـ«الجهاد الأفغاني» وعمره تسعة عشر عاماً. ويصف التثقيفَ الذي تلقاه عند وصوله إلى مراكز الاستقبال في باكستان بأنه «غسيل دماغ». وأول ما واجهه من هذا الإعداد أنه طُلب منه عدم إثارة المشكلات مع الأفغانيين عن طريق إنكار بعض الممارسات التي يراها السلفيون من المنكرات التي ربما تصل إلى الشرك؛ كلبس التمائم والبناء على القبور وزيارتها والتوسل بها. ويشير هذا إلى الهدف السياسي، لا الديني، لهذه النشاطات.

ومن أوضح مظاهر ذلك الإعداد قيامه على تكفير الحكام، و«كانت فاكهة المجلس تكفير الملك فهد ـ رحمه الله»، كما يقول الشيخ الزهراني. ومن أطرف ما يرويه عن أحد الزعماء الأفغانيين الذين كان على صلة وثقى بالعلماء في المملكة وكان له حظوة على المستويات الشعبية والرسمية كلها أنه حين استفتاه عن إن كان الجهاد فرض عين أم فرض كفاية أفتاه بأنه في حق السعوديين فرض كفاية. ولما استغرب هذه الفتوى أوضح هذا الزعيم له بأن سبب فتواه أن الشباب السعوديين سيعودون إلى المملكة ويحثوا الشباب الآخرين على الالتحاق بالجهاد وأنهم سيقومون بجمع التبرعات للمجاهدين!

ويتضمن شريط الشيخ الزهراني كثيراً من المعلومات المغيَّبة عن حقيقة ما يسمى بـ«الجهاد الأفغاني» الذي كان سبباً رئيساً في كثير من المشكلات التي تعرض لها المسلمون داخلياً وخارجياً.

ويتبين منه أن الإخوان المسلمين كانوا وراء ازدهار الحزبية التي انتهت إلى التكفير والتفجير في المملكة وغيرها من بلاد المسلمين. وأن «الجهاد الأفغاني» لم يكن إلا مرحلة في برنامجهم الذي يخطط للاستيلاء على الحكم في الأقطار العربية والإسلامية بعد أن أخفقوا في تحقيق ذلك في بلدانهم الأصلية.

وتوجب هذه الشهادات التي تتفق على الأسباب التي تكمن وراء غرس هذا الفكر الحركي وتنميته في وطننا خاصة اتخاذَ بعض الخطوات الحاسمة للتصدي لهذا الفكر من أجل استنقاذ أبنائنا منه.

ومن أهم هذه الخطوات إبراز هذه الشهادات وتعميمها، في المدارس خاصة، من أجل قطع الطريق على بقايا وكلاء هذا الفكر الثوري الذين لا يزالون ينشرون

مفاهيمه في مدارسنا خاصة وفي النشاطات الأخرى التي تتخفى تحت «النشاطات الدعوية».

كما يتطلب التصدي لهذا الفكر التكفيري الضال دراسة تلك المرحلة بعناية من أجل تفكيك الهالة التي تحيط بـ«الجهاد الأفغاني» الذي كان وراء إشعال أفكار الشباب عن طريق استغلال فكرة «الجهاد». أما في المملكة فيجب العمل بجد للقضاء على بقايا النشاطات التي أشاعت مفاهيم الإخوان المسلمين وأفكارهم التي أشار إليها الشيخ الزهراني، وهي التي لا تزال تمارس في كثير من مدارسنا.

تفكيك هالة «الجهاد» الأفغاني

أشرت في مقالي السابق إلى أن التصدي لمنابع الفكر المنحرف يتطلب أوّلاً تفكيك الهالة التي رُسمت حول «الجهاد» الأفغاني وجعلتْه نموذجاً لتطبيق مفهوم «الجهاد» ومصنعاً لا يزال يتخرج فيه كثير من المنتمين إلى هذا الفكر.

ويقدم لنا الشريط الصوتي للشيخ سراج بن سعيد الزهراني «صفحات مطوية من الجهاد الأفغاني» سجلاً وثائقياً مهمًّا يفتح أعيننا على كثير من الممارسات في أثناء ما يسمى بـ «الجهاد الأفغاني» التي رَسمتْ مسار الجماعات الإسلامية التي اتخذت العنف منهجاً.

ومما يلفت النظر أن السلفيين السعوديين لم يشاركوا في أية مقاومة عربية أو إسلامية، كالمقاومة الجزائرية أو الفلسطينية، قبل الاجتياح السوفييتي لأفغانستان. ويشير هذا إلى أن خروجهم إلى أفغانستان لم يكن مدفوعاً أساساً بالمفاهيم السلفية بل بعوامل أخرى.

ومما يؤيد هذا الرأي أن اشتراكهم في «المقاومة» الأفغانية، التي كان يقودها زعماء قبليون في الأساس، لا يتوافق مع بعض المفاهيم السلفية الأساسية. ويؤكد هذا أن التطرف الذي انتهى إلى التكفير والتفجير لم يأت من المفاهيم السلفية أساساً، بل كان نتيجة لتأثر بعض السلفيين بفكر الإخوان المسلمين، سواء في المملكة أو في «مطبخ بيشاور».

ومن النقاط التي يتمثل فيها عدم التوافق بين المفاهيم السلفية والاشتراك في «الجهاد الأفغاني» ما يلي:

١ ـ أن «الجهاد الأفغاني» كان يرتبط بالولايات المتحدة تمويلاً وتدريباً وتسليحاً. فقد كان الاجتياح السوفييتي لأفغانستان أمراً خططت له الولايات المتحدة

بعناية لتوريط الاتحاد السوفييتي من أجل إضعافه وشغله بمشكلة خارجية تستنزفه عسكرياً ومالياً. وهذا ما صرح به زبغنيو برجينسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر.

ويخرج انخراط السلفيين في هذا المشروع الأمريكي على واحد من أهم المفاهيم السلفية وهو مبدأ «الولاء والبراء». ذلك أن اشتراكهم في هذا المشروع يمثل «موالاة» فعلية للولايات المتحدة «الكافرة» نتيجة لقبولهم مساعدتها والتدرب والعمل تحت إمرة مستشاري وكالة الاستخبارات المركزية.

٢ ـ ويبين الشيخ الزهراني أن الأفغان الذين هبّ السلفيون لنجدتهم كانوا يخالفون بعض أهم المفاهيم السلفية. ومن ذلك أن أكثرهم كانوا يعتقدون بعض ما يراه السلفيون «شِرْكاً»، كتعليق التمائم وبناء الأضرحة وزيارة القبور من أجل الاستشفاء وقضاء الحاجات. بل إن بعض «المجاهدين» الأفغان كان يعتقد أن الذي يقيه الهلاك في المعارك إنما هو تعليقه بعض التمائم.

ويورد الشيخ الزهراني تجربته حين وصل إلى بيشاور واستقبل في مراكز الاستقبال هناك. فيروي أن عبد الله عزام طلب منه ـ ومن المؤكد أن هذا كان برنامجاً يواجه به السعوديون جميعهم ـ ألا يثير هذه القضايا مع الأفغانيين. بل إن عزام كان يحاول «تمييع مسائل التوحيد والسنة بحجة عدم إثارة الأفغان».

ويرى الشيخ الزهراني أن الأفغانيين «متعصبون للشرك»، وأنهم يعدون أن ما عليه السلفيون من مسائل التوحيد «من الشرك» أما الذي هم عليه من الشرك فيرونه «توحيداً». وكان عزام يطلب من السلفيين السعوديين ألا ينكروا على الأفغانيين مسائل التمائم لأنه يرى أن بعض التمائم شرك وبعضها ليس من الشرك. ويحذر «الشباب السعوديين» من أن الأفغان «أخذوا موقفاً من السلفيين السعوديين لأنهم وهابيون»، وقد توعد بعض قادتهم الكبار أنهم سوف يقاتلون «الوهابيين» بعد أن ينتهوا من قتال الشيوعيين.

ويذكر أنه حتى الزعيم الأفغاني البارز سياف الذي كان يتظاهر بأنه سلفي إذا جاء إلى المملكة لجلب الشباب بالكلمات الرنانة لم يكن يدعو إلى العقيدة السلفية في أفغانستان، بل كان يخشى أن يظهر هؤلاء العقيدة السلفية أمام

الأفغان خشية أن يقال عنه إنه وهابي! و«كان بعض حراسه يعلق التمائم»! وكان هناك ما يشبه الإخفاء لـ«المجاهدين» الأفغانيين السلفيين وإظهار «للصوفيين والخرافيين ودعم كبير لهم».

فمن الغريب، إذن، أن ينساق السلفيون وراء الدعوة إلى هذا «الجهاد» مع أن هذه المظاهر التي كانت سائدة في أفغانستان أولى بالحرب، تبعاً للمفاهيم السلفية.

٣ ـ وكان عزام يطلب من هؤلاء السلفيين عدم الإنكار على الأفغانيين بعض المسائل الفقهية المختلف فيها في الصلاة لأنهم متعصبون جداً. ويقول الشيخ الزهراني إنه حين وصل إلى معسكر سياف وجد بعض من كانوا معه يحلقون لحاهم ويعلقون التمائم ووجد عندهم كثيراً من البدع والخرافات والخزعبلات، ويقول إنه صُدم وكاد هو ورفيقه يعودان من حيث أتيا لولا أنهما كانا يرغبان في دعوة الأفغان والمشاركة في الجهاد.

ويذكر أنه سأل عزام عن إن كان سيجيب الله يوم القيامة إذا سأله عن سكوته عن المخالفات للتوحيد بأن الشيخ عزام قال له ذلك. فقال: نعم، وكان يجهر بها.

ويعد سكوت السلفيين عن إنكار «المنكرات» مخالفة لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو مبدأ رئيس في مفاهيم السلفية.

ولا شك أن قبول السلفيين نصيحة عزام تنازلٌ عن بعض المبادئ السلفية المهمة التي لم يحدث أن تنازلوا عنها. ومن أهم ذلك تنازلهم عن مبدأ «حماية جناب التوحيد» الذي يميز التوجه السلفي عن غيره مما جعله يقف فريداً تقريباً في مواجهة كثير من المسلمين.

٤ ـ وكان الشيخ عزام يوحي بالتقليل من شأن العلماء السعوديين كالشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين ـ رحمهما الله ـ لأنهم، كما يرى، لا يفهمون الواقع بسبب أنهم يفتون بأن الجهاد فرض كفاية خلافاً لفتواه الذائعة بأنه فرض عيْن. ويخالف هذا مبدأ سلفياً مهمّاً يقضي بتوقير «العلماء» وعدم الطعن فيهم.

٥ ـ وخضع هؤلاء «الشباب» السلفيون لبرمجة مكثفة على مفاهيم الإخوان المسلمين التي تقوم على تكفير الحكام والخروج عليهم. ويروي الشيخ

الزهراني أن أول مجلس له عند الشيخ سياف كان يضم أربعة من «رؤساء التكفيريين» من جنسيات مختلفة وكان لا همّ لهم إلا تكفير الحكام. ويكاد ذلك المجلس يكون معداً بعناية لإسماع السلفيين السعوديين الحكمَ بتكفير بعض الحكام. وكانت المملكة هدفاً يكاد يكون وحيداً لهذا التكفير. ويوحي ذلك بأنه خطوة أولى لوضع أقدام هؤلاء «الشباب» على طريق الخروج على حكام بلدانهم واستسهال التكفير بمجمله. ومن تلك البرمجة وجود مراكز كبرى للتدريب الفكري وتصنيع السلاح في باكستان من أجل أن يصنعها هؤلاء المتدربون إذا رجعوا إلى بلدانهم كما هو حاصل الآن. وكان هناك تدريب على حرب المدن وهو ما لا حاجة له في أفغانستان لأن الحرب كانت تدور في القرى وبعيداً عن المدن.

ويخالف هذا الفكر التكفيري مبدأ أساسياً في السلفية يتمثل في طاعة ولاة الأمر وعدم الخروج عليهم إلا في ظروف استثنائية جداً.

٦ - وكان «الشباب» السلفيون السعوديون على درجة من الجهل لأنهم كانوا يظنون أن المسلمين على «وتيرة واحدة» وغرَّتهم بعض مظاهر «الالتزام» عند الأفغانيين، لكنهم اكتشفوا أن هناك «تحزبات» واختلافات لم يكونوا واعين بها.

لذلك كانوا ضحية لمخططات الإخوان المسلمين الخفية. ويكشف الشيخ الزهراني أن «الإخوانيين كانوا يتجمعون في بيوت الضيافة في بيشاور ولا يذهب أكثرهم للجهاد»، وأنهم جبناء ولا يذهبون إلى الجبهات، وليسوا مؤهلين للجهاد لأن غرضهم كان التجميع والإعداد لأمر آخر أكبر من الأفغان، وبعضهم يختلس مبالغ كبيرة من الأموال التي تجمع، وإذا ذهبوا إلى الجبهات فإلى المناطق القريبة من باكستان. وتقوم بيوت الضيافة هذه على دعم مالي ضخم من المملكة، وكانوا يستغلون هذا الدعم في تربية الشباب «السلفيين» على مفاهيمهم ويؤثرون في أفكارهم ثم يرسلونهم إلى الجبهات ويقحمونهم فيها.

ويتهم الشيخ الزهراني بعض «المجاهدين الأفغانيين» بأنهم لا يصلُّون وأنهم

جبناء يهربون عند أول لقاء، وأن بعض قادة الأفغانيين كانوا «يبيعون الشباب السعوديين» ويهددونهم بالقتل ويقتلونهم أحياناً ويرمونهم من الخلف في المعارك التي يشاركونهم فيها.

ومن أمثلة الخداع الذي كان «الشباب السلفيون السعوديون» ضحية له ما يرويه من أن بعض الزعماء الأفغانيين هوَّلوا على «الشباب» أمر إحدى القلاع التي كان يحتلها الروس. وكان غرضهم من ذلك جمع الأموال الطائلة من السعوديين لأطول فترة ممكنة. لكن هؤلاء اكتشفوا، بعد أن انسحب الروس منها، أن تلك القلعة لم تكن بتلك الحصانة إذ كانت مبنية من اللبن وكان عرض سورها لا يتجاوز خمسين سنتيمتراً!

٧ - ويروي الشيخ الزهراني أن الشيخ عزام ومحازبيه من الإخوانيين كانوا ينشرون كثيراً من الخرافات تحت غطاء ما أطلقوا عليه «الكرامات» وذلك لخداع الشباب الأغرار وتحميسهم وتجنيدهم في المعارك. وهذا مخالف لبعض المفاهيم السلفية.

ومن الواضح أن شهادة الشيخ الزهراني من أهم الشهادات التي تكشف أن الهالة الجميلة التي تحيط بـ«الجهاد الأفغاني» ليست إلا نسيجاً من الخداع والغش والتنظيم الحزبي كان السلفيون السعوديون خاصة ضحية له، أما حقيقته فهي أنه كان خطوة أولى لتحقيق الإخوان المسلمين لأهداف أخرى غير «الجهاد» ضد السوفييت.

وأعود هنا إلى ما ختمت به مقالي السابق من لزوم نشر مثل هذه الشهادات على أوسع نطاق لاستنقاذ السلفية من هيمنة مفاهيم الإخوان المسلمين، أوَّلاً، ثم تفكيك الفكر المتطرف الذي لا يعرف حدوداً للتكفير والتفجير.

ثقافة الثأر

من المفارقات اللافتة أن يتزامن إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين مع وفاة الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد. وكان فورد قد تمتع قبل وفاته بثلاثين سنة من الحياة كان في خلالها موضع تكريم وحفاوة أينما حلّ بعد أن تسلم الرئاسة الأمريكية خلَفُه الرئيسُ الأسبق الآخر جيمي كارتر. وكذلك كان خلفه الرئيس كارتر الذي أمضى إلى الآن ستاً وعشرين سنة ينعم فيها بالتكريم ويقضي وقته في تأليف الكتب وكتابة المقالات والمشاركة في كثير من المشاريع الخيرية التي تهدف إلى مساعدة الفقراء داخل الولايات المتحدة وخارجها. ولم يكن هذان الرئيسان الأمريكيان الوحيدين اللذين تمتعا بهذه الحياة الهانئة بعد مغادرتهما البيت الأبيض؛ فقد عاش الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون سنين طويلة معززاً مكرماً بعد استقالته من الرئاسة بسبب انتهاكه القانون الأمريكي. وعاش الرئيس الأسبق ريغان أكثر من عشر سنوات بعد مغادرته البيت الأبيض، ولا يزال الرئيس بوش الأب، ومنذ ما يقرب من خمسة عشر عاماً، ينعم بمستوى الحياة نفسه، وعاش الرئيس السابق كلينتون ست سنوات إلى الآن وهو محل حفاوة أينما حلّ في أمريكا وخارجها.

وتلفت هذه المفارقة النظر؛ ذلك أن العراق شهد في خلال العقود الخمسة الماضية قتل زعمائه كلهم تقريباً: وكان أولهم الملك فيصل الثاني الذي قُتل هو وأسرته بطريقة وحشية غير مسبوقة، وكان ثانيهم عبد الكريم قاسم الذي قتل بالطريقة نفسها، وكذلك الأخوان عبد السلام وعبد الرحمن عارف، وبعد ذلك أحمد حسن البكر الذي أزيح عن الرئاسة بطريقة مذلة لا تختلف عن الطريقة التي أزيح بها سابقوه إلا بدمويتها، ثم ختم هذا المشهد بإعدام صدام حسين يوم عيد الأضحى الحالي.

إن ما يحدث في العراق طوال العقود الخمسة الماضية لدليل واضح على تأصل ثقافة الثأر البدائية البغيضة التي تتخفى تحت ستار الانقلابات العسكرية أو المحاكمات الصورية. كما يشير إلى البون الشاسع بين ما تتمتع به الولايات المتحدة

من ديموقراطية تحت حكم القانون وما يحدث في العراق الذي تسيطر عليه منذ أربع سنوات حيث تناقض مبادئها عبر تمكين بعض العناصر من التحكم فيه مع أنها لا تتمتع بالحدود الدنيا من تلك المثل.

ولا تختلف القيادة العراقية الحالية عن القيادات العراقية التي سبقتها؛ فقد اتبعت المنهج الثأري نفسه. وكان المنتظر منها، وقد زعمت أنها تبدأ عهداً جديداً مختلفاً عن العهود السابقة، أن تفك الارتباط بينها وبين ثقافة الثأر الوحشية هذه وتتبع المسارات العالمية القانونية التي اتُّبعت في السنوات القليلة الماضية. ومنها محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية أمام المحكمة الدولية في لاهاي كما حدث لرئيس يوغوسلافيا السابق ميلوسوفيتش، وبعض الزعماء الإفريقيين القتلة. وهناك مسار اتبعته جنوب إفريقيا بعد انتهاء حكم التفرقة العنصرية، وهو مسار يقوم على المصارحة التي تؤدي إلى اعتراف المجرمين بجرائمهم ويتبعها المصالحة التي تقوم على الصفح عنهم. وقد حققت هذه الطريقة قدراً عظيماً من السلام في جنوب إفريقيا وأدت إلى شفاء النفوس من الجراح التي تسببت بها سياسة الفصل العنصري التي استمرت عقوداً طويلة.

لذلك كان من الأوفق للحكومة العراقية إما أن تسلم صدام حسين لمحكمة العدل الدولية التي ستحاكمه بعيداً عن المؤثرات المحلية العراقية أو محاكمته والذين شاركوه في ارتكاب جرائمه أمام محاكم للمصارحة التي لا تؤدي إلى الانتقام بقدر ما تؤدي إلى العلاج النفسي للأمة كلها.

ولا شك أن صدَّاماً ارتكب من الجرائم ضد شعبه وضد الدول المجاورة ما يستحق عليه العقاب. لكن مسار محاكمته وتنفيذ الحكم فيه لن يؤديا إلا إلى زيادة الاحتقان بين الفئات المكونة للشعب العراقي لأن محاكمته أوحت بأنها لم تكن بسبب الجرائم كلها التي ارتكبها بل بسبب ما يتهم به من جرائم ضد فئة واحدة وحسب.

ولم تتحقق العدالة لا لصدام ولا لضحاياه من خارج الفئة التي تسيطر على الحكومة التي حاكمته. فقد كان محاكموه ينتمون إلى الفئة التي تسيطر على الحكومة العراقية وهم خصومه في الوقت نفسه. ولم يحاكم على ما تدعيه عليه الفئات الأخرى في العراق. وهذا ما يؤكد أن الفئة المتغلبة في العراق الآن ترتكب ما تتهم صدام به من استئثار بمقدرات العراق. إن الاكتفاء بمعاقبته على ما فعله في حق طائفة واحدة فقط إنما يؤكد بشكل لا لبس فيه أن عقابه لم يكن لجرائمه تجاه الإنسانية؛ بل كان

بسبب جرائمه ضد طائفة معينة تظن أن لها من الحقوق ما ليس للآخرين من المواطنين العراقيين.

ويؤكد ما رافق إنزال عقوبة الإعدام بصدام أن مبعث هذه العقوبة لم يكن القصاص العادل النزيه بقدر ما كان تحقيقاً لغريزة الثأر منه. فقد استمع العالم أجمع إلى بعض الشعارات الطائفية التي رددها بعض الحاضرين، واستمع إلى الهتافات باسمي زعيمين «سياسيين» عراقيين ينتسبان إلى الطائفة نفسها. ووصل مستوى التشفي منه إلى حد غير مقبول؛ فقد أمطره بعض الحاضرين باللعنات ووصفه بعضُ السياسيين العراقيين الذين حضروا إعدامه بالرعب والاستسلام الذليل للذين نفذوا العقوبة به وعدم مقاومتهم. إن هذه المواقف مما يحسب على هؤلاء السياسيين الذين اختاروا أن تكون محاكمته وإعدامه وسيلة لتغطية نزعتهم البدائية لأخذ الثأر، بدلاً من أن تكونا فرصة لرأب الصدع بين الفئات المتناحرة في العراق ولتعليم السياسيين العراقيين وغير العراقيين درساً في الصفح عند المقدرة والاحتكام إلى القانون وعدم استغلال ما يتوفر لهم من القوة.

لقد كان بإمكان هذه الفئة المتغلبة أن تضرب مثلاً مبدئياً في الترفع عن الأخذ بالثأر. ولو فعلت ذلك لكانت قد نجحت في احتواء الفئات الأخرى في العراق وأدخلت عليها الطمأنينة وسلبت المتطرفين أمضى الحجج التي يتذرعون بها للقيام بأعمال القتل على الهوية الذي يجتاح العراق الآن.

ومن المشكلات التي أثارها تنفيذ الإعدام بصدام أنه كان إسهاماً في الرمزية التي ظل التاريخ الإسلامي ضحية لها منذ عشرات القرون. إذ يشير تنفيذ الإعدام فيه في يوم عيد الأضحى إلى استحضار حادثة مشهورة أُنزل الإنسان فيها إلى مستوى الحيوان الذي يُضحى به، ويتبع من ذلك إنزال من يؤيد هذا الإنسان إلى المستوى نفسه. ولا شك أن العنف سوف يستمر ما دام الأمر وصل إلى هذا المستوى من الرمزية. كما يؤكد أن زعماء الفئة التي لا تزال تناصب الأمويين العداء يفعلون فعلاً لا يختلف عما فعله أكثر ولاة الأمويين دموية.

إن من المستبعد أن يحلّ تنفيذ حكم الإعدام بصدام المشكلات التي يعاني منها العراق. بل إن هذا الفعل سوف يزيد من اشتعال الوضع لأن كثيراً من الذين يشتكون من الظلم الذي أوقعه بهم صدام يرون أنهم لم ينصفوا. وسوف تنظر بعض الفئات إلى هذا الفعل على أنه يأتي في سياق تصفية الخصوم وأنه ليس إلا حلقة في الصراع

الطائفي العنيف الذي يذهب ضحيته آلاف الأبرياء من الطائفتين.

وبما أنه لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء فإنه يمكن للعراقيين من كافة الطوائف العمل على أن يكون هذا الحدث فاصلاً بين ما دأبوا عليه منذ خمسة عقود من الانغماس في ثقافة الثأر، وما دأبوا عليه منذ أربع سنوات من قتل على الهوية ورغبة عارمة في استئصال المخالفين وبين مستقبل يبدؤونه الآن يتمثل في العمل على رأب الصدع والتخلي عن تحكيم الغرائز.

ولا يخلو العراق من بعض الأصوات الواعية التي يجدر الاستماع إليها. ومن هؤلاء الشيخ (الشيعي) السيد إياد جمال الدين النائب في البرلمان العراقي الذي نادى منذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي بقيام دولة مدنية لا تخضع للمحاصصة الطائفية وتحكُّم الزعماء الدينيين. وقد ظهر في مقابلة على قناة الجزيرة في الأسبوع الماضي وأكد أن الحكومة العراقية الحالية طائفية بامتياز وأنها تخضع لولاية الفقيه وإن بشكل غير علني. ودلّل على ذلك بسيطرة المراجع الدينية على الانتخابات وتوجيه الناس، دينياً، لانتخاب قوائم تباركها ومن خلال خضوع السياسيين العراقيين إلى مشيئة هذه المراجع في الشؤون كافة تقريباً (ومما يشهد بصحة قوله لجوءُ رئيس الوزراء العراقي الحالي إلى السيد علي السيستاني للحصول على فتوى تجيز تنفيذ حكم الإعدام بصدام يوم عيد الأضحى).كما نادى بألا يقسم العراق «عرضياً» بحيث يكون الجنوب للشيعة والوسط للسنة والشمال للأكراد. واقترح أنه ينبغي بدلاً من ذلك أن ينقسم العراق «طولياً» بحيث يكون هناك أحزاب ممثلة للفعاليات السياسية التي تتشابه في برامجها وينتمي إليها الأكراد والسُّنة والشيعة.

إن مثل هذه الأصوات العراقية الواعية هي التي تمثل مستقبلاً واعداً للعراق ويمكن أن تنقذه من سيطرة الطوائفيين الذين لا يرون الإنسان إلا من خلال هوية واحدة يستمدها من الطائفة التي يتبعها. لقد جرّ هؤلاء على العراق من القتل والتدمير أضعاف ما تعرض له في خلال العهود السابقة. وهذا ما يوجب على الوطنيين العراقيين التوحد للوقوف في وجه دعاة الموت والتفرقة وتبادل الثأر.

براءة من الطائفية

خاضت الشعوب الأوروبية لقرون طويلة حروباً دموية شرسة فيما بينها كان الدافعُ الأساس وراءها الانتماءاتِ الطائفية. ولم ينقذها من الهلاك والإهلاك المتبادل إلا اكتشافُها بعد تجارب قاسية أنه ليس بمقدور طائفة أن تقضي قضاء مبرماً على الطوائف الأخرى. لذلك اختارت الطوائف كلها وضعَ أسلحة الحقد المتبادل والثارات المتبادلة والبحث عن المشتركات التي تجمعها.

وكان أهم اكتشاف اكتشفته تلك الشعوب مفهومَ الدولة الوطنية التي لا تصطبغ بأي لون طائفي. وترتب على ذلك أن أصبحت القناعات الدينية شأناً فردياً يتمتع الفرد بالانتماء إليه ولا يفرضه على الآخرين ولا يتخذه وسيلة لإلغاء حقهم بالتمتع بهوياتهم الدينية المختلفة.

وكانت هذه هي الحال في الدولة الإسلامية كذلك، في أغلب العصور؛ وآخر مثال لها الدولة العثمانية. فقد كانت الدولة تُعنى بالدرجة الأولى بحماية الحدود الخارجية. أما في الداخل فكان الناس مستقلين تقريباً عنها في إدارة أكثر شؤون حياتهم. وأظهر الأمثلة على هذا الاستقلال أن الطوائف الدينية كلها كانت تتمتع بممارسة قناعاتها الدينية من غير أن تكون عرضة لتدخل الدولة أو الطوائف الأخرى في شؤونها.

وكانت كل طائفة، نتيجة لذلك الاستقلال النسبي، تمارس الدين بحسب ما ترى أنه الصورة الصحيحة له. وكانت تتمتع بحرية انتقاد قناعات الطوائف الأخرى وترد مقولاتها. وقد كتبت أهم المراجع المذهبية للطوائف الإسلامية المختلفة في ظل ذلك القدر الكبير من الاستقلال.

وكان الذي مكّن هذه الطوائف من الحياة، على الرغم من حدوث بعض الصراعات الدموية بينها أحياناً، أن الدولة، وإن كانت تنتمي إلى مذهب معين، لم تكن تفرض مذهبها على الذين ينتمون إلى مذاهب أخرى إلا في حالات نادرة، وقد نتج عن مثل هذا الفرض كثير من المآسي والمذابح.

ومن العوامل التي رسخت النزعات الطوائفية تبني الدول المختلفة لمذاهب معينة وفرضها مذهباً رسمياً ودخولها في حروب دموية مع دول أخرى تتبنى مذهباً آخر. وأظهر مثال على ذلك تبني الدولة الصفوية للمذهب الشيعي ودخولها في حرب ضروس استمرت عقوداً مع الدولة العثمانية التي تبنت المذهب السني. وفي تلك الفترة على وجه الدقة كُتبت المراجع المهمة في المذهبين كليهما واصطبغت تلك المراجع بنزعات إقصائية حادة أسهم التنافس السياسي بين الدولتين في ترسيخها.

لكن الأمر اختلف في العصر الحاضر بسبب استعارة المسلمين لمفهوم الدولة الوطنية أو فرضها عليهم نتيجة للتدخل الأوروبي. وكان من نتيجة ذلك أن رسمت حدود الدول العربية والإسلامية الحديثة بصورة عشوائية أدت إلى أن تجمع الدولة في حدودها طوائف مختلفة. ومن شروط الدولة الحديثة أن تكون مركزية بمعنى أن تتحكم العاصمة في المناطق الأخرى. كما حدث تطور جديد في وظائف الدولة؛ فلم تعد حماية الحدود الخارجية المهمة الوحيدة تقريباً لها. بل أصبحت مسؤولة عن التعليم والصحة والتوظيف وإدارة المشاريع الكثيرة التي تُستحدث فيها. وأوجب بسط سلطة الدولة المركزية أن تسعى إلى فرض التجانس على مواطنيها.

لكن الدول العربية الإسلامية القطرية الحديثة وقعت في مأزق كبير نتيجة للتنوع المذهبي فيها. وقد عملت بعض هذه الدول على عدم التدخل في البنية الطوائفية لمواطنيها. أما بعض الدول فلم تنجح إلى الآن في تجاوز هذه العقبة. ذلك أنها اختارت أن تبدأ عملية التجانس عن طريق الاكتفاء بتعميم المذهب الذي تنتمي إليه. ولما كان هذا التجانس يقوم على تعميم التعليم فقد جعلت المذهب الذي تنتمي إليه هو المذهب الذي يُعلَّم في المدارس. وتبع هذا الاختيار أن عملت المؤسسات الدينية في بعض البلاد العربية والإسلامية على فرض مذهبها استقواء بالدولة التي تعمل على تشجيع التجانس. بل إن هذه المؤسسات استباحت لنفسها أن تحيي الصراعات القديمة التي كانت تدور في سياق مختلف كانت الطوائف كلها تتمتع فيه بالحرية في الدفاع عن مقولاتها.

ومن هنا يبدو أن بعض الدول العربية الحديثة جمعت بين متناقضين: فالأول أنها تقوم على مفهوم الدولة الوطنية التي يتساوى فيها المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية، لكنها لم تحقق أحد أهم شروط الدولة الحديثة بسبب تبنيها لمقولات طائفة معينة على حساب الطوائف الأخرى. كما أن هذا المسار لا يتفق مع

تقاليد الدولة الإسلامية القديمة التي كانت تتيح قدراً كبيراً من الحرية للطوائف كلها.

وقد شهد النصف الثاني من القرن الميلادي العشرين، خاصة بعد انهيار المعسكر السوفييتي، إحياء لا سابق له للهويات الدينية والعرقية والثقافية. وكان من نتائج هذا الإحياء أن رجعت كل طائفة إلى الكتب المرجعية في تراثها وبدأت في تمثلها وإحياء مقولاتها وتحكيمها في تسيير حياتها اليومية. ويمثل ما يسمى بـ«الصحوة الإسلامية» أحد الشواهد الواضحة لهذا الإحياء.

وكان من لوازم إحياء المراجع «المذهبية» الإقصائية القديمة التي ألفت في ظل الصراعات المذهبية بين الطوائف في الدولة الإسلامية أو في ظل الصراعات المذهبية التي كانت تحركها سياسات الدول الإسلامية المتنافسة تبني المنتمين إلى الطوائف كلها ما تقوله مراجعهم من غير التفات إلى أنها أُلفت في عصور مختلفة وفي ظروف لا تشبه الظروف الحالية.

لهذا فإن التجاذب العنيف بين الطوائف الإسلامية الآن يقوم على ما يسميه الفيلسوف الأمريكي من أصل هندي، أمارتيا سين، بـ«أحادية الهوية». ذلك أن المنتمين إلى الطوائف كلها، المتغلبة والمغلوب على أمرها، لا ينظرون إلى أنفسهم إلا من خلال الهوية (الدينية الطوائفية) الواحدة التي ينتمون إليها.

ومن أوضح البراهين على مدى الخطر الذي يمكن أن يقود إليه هذا التخندق داخل الهوية الواحدة ما نشهده الآن في العراق. فقد كان العراق كياناً واحداً يضم كثيراً من الطوائف الإسلامية كان أوضحها الطائفة الشيعية والطائفة السنية. وكان الوضع قبل ثورة ١٩٥٨م يتميز بعدم تدخل الدولة في الانتماءات المذهبية لمواطنيها. أما بعد ثورة ١٩٥٨م، وخصوصاً بعد استيلاء الرئيس السابق صدام حسين على مقاليد الحكم، فقد أخذت الدولة في التدخل في شؤون الطوائف كلها. وهذا ما جعل زعماء هذه الطوائف يستغلون هذا الوضع لإعادة حشر الناس في الهوية المذهبية الواحدة بعيداً عن إطار الدولة التي تنتظمهم جميعاً. ويصاب من يستمع إلى بعض القنوات التلفازية العراقية بالرعب لعلو النبرة الطائفية الإقصائية التي تتشبع بها الخطابات التي يوجهها سدنة هذه الطوائف إلى الأتباع.

ويبرهن واقع العراق الآن على أن هذا الوضع غير الطبيعي يؤول إلى تنافر حاد بين مواطني الدولة الواحدة. إذ يمكن لهؤلاء أن يلغوا انتماءاتهم الأخرى ـ كالانتماء

إلى المدينة التي يسكنونها والمهنة التي يمتهنونها والجماعة الفكرية التي يعتنقون أفكارها، وغير ذلك من الانتماءات ـ ويلجؤون إلى الانحشار في داخل هذا الصندوق المذهبي الضيق.

ويشجع هذا الانغلاق المذهبي على أن تستحضر الطوائف كلها الثارات القديمة التي تُسبغ عليها شيئاً من المشروعية في سعيها إلى تميزها «الضيق» عن الطوائف الأخرى. ولا تنسى أبداً تكرار الحديث عن تاريخها الملآن بالظلم وتسلط الطوائف الأخرى وهو ما يتحول إلى وقود لحشد الأتباع وراءها واصطفافهم للدفاع عنها.

ولا يعاني العراق وحده من هذا الاصطفاف الطوائفي؛ بل إن هذا الحشد الطوائفي المقيت يكاد يميز أبرز الخطابات الدينية في الدول العربية والإسلامية كلها الآن.

إن الوضع المؤسف الذي نشهد نموذجه الأوضح في العراق الآن قابل بكل بساطة إلى الاندلاع إلى المناطق المجاورة للعراق كلها. وإذا لم يتنبه «العقلاء» من الطوائف كلها إلى المصير القاتم الذي ينتظرنا جميعاً إذا ما استمر هذا التنافر الطوائفي الذي لا مسوغ دينياً له فإننا سنكون جميعاً ضحايا لهذه الحماقات.

ومن العلاجات الممكنة لهذا التخندق المذهبي المدفوع بالطوائفية أن نعمل جميعاً على تخليص المراجع الدينية القديمة التي يقوم عليها التثقيف الديني الآن عند الفرق الإسلامية كلها من بعض التفسيرات القديمة التي كان الصراع السياسي بين الفرق الإسلامية الدافع الأساس لها.

ولا بد من القول هنا أن واجب التصدي لهذا العمل الجريء إنما يقع على الدارسين المتخصصين بعلوم حديثة مثل المقارنة بين الأديان والمؤرخين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الأناسة (الانثروبولوجي). ذلك أنهم وحدهم الذين يمكن أن يحققوا الحياد العلمي اللازم بين هذه الفرق والنجاعة العلمية. وينبغي أن يقوم هؤلاء بهذا الدرس النقدي كل في مراجع المذهب الذي ينتمي إليه، فذلك أدعى لقبول هذا النقد منه حين يكون الدارس من خارج المنتمين إلى ذلك المذهب.

أما «العلماء» التقليديون الذين ينتمون إلى أي من هذه المذاهب فلا يستطيعون القيام بمثل هذا العمل النقدي؛ ذلك أنهم محكومون بثقافتهم التي استقوها من هذه

المراجع نفسها التي تتلمذوا عليها وكوَّنت وعيَهم. وهذا هو السبب الرئيس وراء فشل المحاولات العديدة منذ بدايات القرن الميلادي الماضي لمشاريع التقريب بين المذاهب الإسلامية، وهو السبب الذي جعل المناظرات التلفازية بين المنتمين إلى هذه المذاهب تتحول إلى مهاترات تزيد من تأجيج الطائفية أكثر مما تؤدي إلى البحث عن المشتركات بينها.